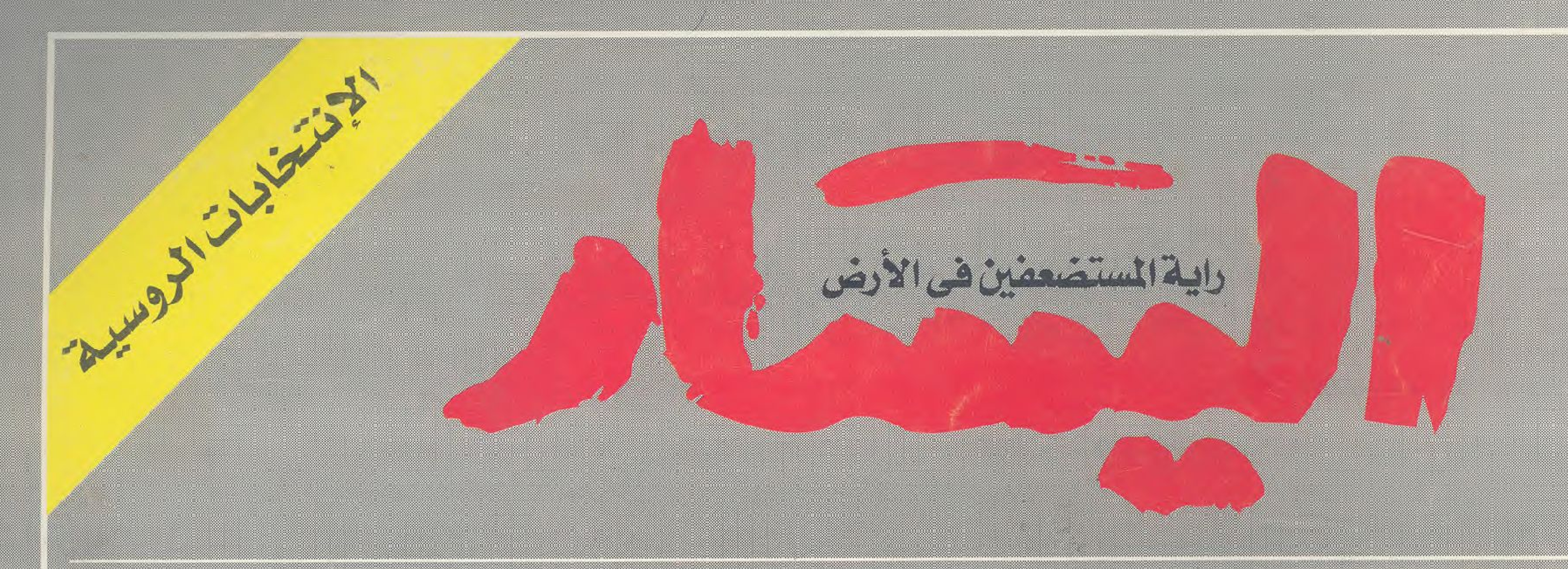


اليسار / العدد ١١٤ / ابريل - مايو ٢٠٠٠ / صفر ١٤٢١ هـ / الثمن : ٥ جنيهات



الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط

رسالة الى الناصريين .. د. رفعت السعيد

مذكرات أبو زيد الهلالى طعيمة

الفخ المنصوب لسوريا

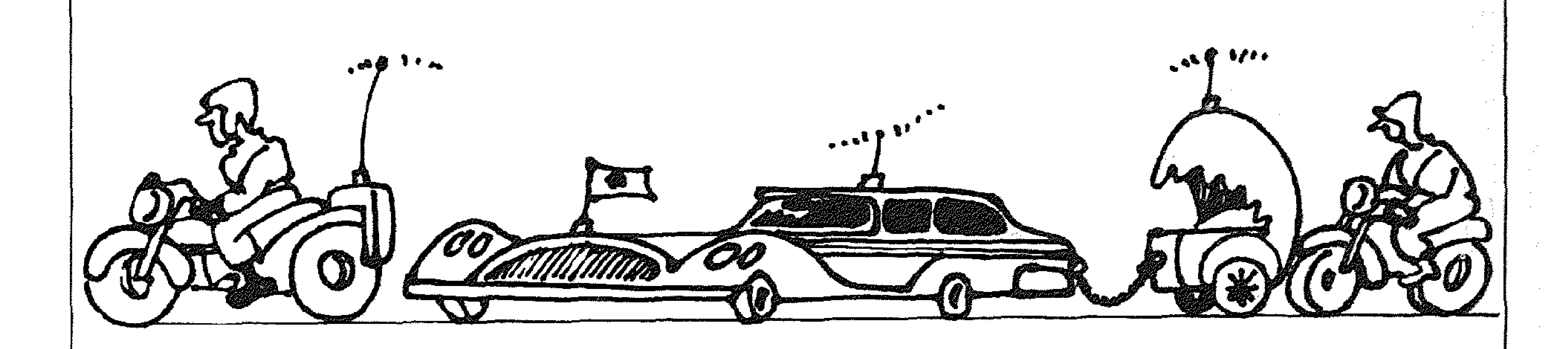
السينما المصرية من الثورة المضادة الى السينما الجديدة

زيارة رئاسية جديدة لأمريكا .. وأربع قضايا بلا حل

سياتل وأخواتها .. المراحل الأولى لثورة ضد الرأسمالية

وزراء تحت التمرين في الحزب الحاكم

عز العرب



بسم الله ماشاء الله
الأشبال تفوقوا
على المحترفين

يتبع صفحة ٩٩

فى هذا العـــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمة رفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر . تصدر فصليا مؤقتا .

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيها للأفراد و٣٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٣٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ٦٠ دولار أمريكـــى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة .

الادارة والتحرير ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب – القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ – ٥٧٥٩٠١١ – ٥٧٥٩٢٨١ – فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

موقفنا

زيارة جديدة رئاسية لأمريكا وأربع قضايا بلا حل



قمة مبارك وكلينتون في واشنطون مارس ٢٠٠

متابعة عناوين الصحف المصرية وتعليقاتها وتصريحات المسئولين المنشورة فيها حول الزيارة السنوية للرئيس« **حسنى مبارك**» للولايات المتحدة (٢٥-٢٩ مارس ٢٠٠٠) تعطى القارئ قناعة بأن الرحلة هامة وناجحة.

وكون الرحلة« **هامة** » و« **هامة جداً** » للادارة المصرية فهو أمر حقيقى - وتؤكده عديد من الوقائع والبيانات ستتعرض لها بعد قليل- ولكن القول بأن الزيارة ناجحة أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

لقد ترددت نفس مقولة النجاح عند زيارة الرئيس للولايات المتحدة فى مارس ١٩٩٧ ثم فى يونيه ١٩٩٩ (أجلت زيارة عام ١٩٩٨) واتضح بعد ذلك عدم صحة هذا الادعاء الإعلامى.

وقبل هذه الزيارة كانت هناك بعض السحب التى تشير إلى المصاعب التى تعترض العلاقات المصرية الأمريكية التى تعتبرها الادارة المصرية بالغة الحيوية ومحورا أساس فى سياساتها المحلية والإقليمية والدولية .فبالإضافة إلى فشل الزيارتين السابقتين ،كانت **هناك المشاكل المترتبة على سقوط طائرة البوينج المصرية وكيفية إدارة جهات التحقيق الأمريكية للموضوع، واستمرار إثارة موضوع الاقباط المصريين بطريقة تمس السيادة الوطنية وترمى إلى تقسيم المواطنين إلى أغلبية وأقلية مضطهدة . والموقف الأمريكى الرسمى الذى اعترض على زيارة الرئيس« حسنى مبارك» لبيروت عقب العدوان الإسرائيلى على البنية الأساسية اللبنانية باعتباره مساندة للارهاب (يقصد المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله) والخلاف على توقيت عقد مؤتمر القمة الشرق أوسطى فى القاهرة التى كانت تلح أمريكا وإسرائيل على عقده فى مارس الماضى بينما طالبت القاهرة بالتأنى فى تحديد الموعد وربطت بين الموعد وتحقيق تقدم فى مسارات التسوية المختلفة والفلسطينى خاصة .. وقبل هذا كله المشاكل الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة .**

وكالعادة مهدت إدارة الرئيس **مبارك** للزيارة بسلسلة من التحركات ، من بينها اجتماع اللجان المنبثقة عن« المشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادى والتنمية» المعروفة باسم «**مبادرة مبارك- جور**» .. وزيارة وزير الخارجية« **عمرو موسى**» والتى بدأت فى ١٩ مارس (قبل رحلة الرئيس بستة أيام) والتى التقى خلالها بعدد من مخططى السياسة الأمريكية ومراكز التأثير فى القرار وتحدث أمام **مجلس الشئون العالمية** فى لوس انجلوس **ومركز بيكر للدراسات السياسية فى هيوستن** وشارك فى حفل تأسيس «**مجلس**

حسين عبد الرازق

العلاقات المصرى الأمريكى» .. وزيارة بعثة **«طرق الأبواب»** وهى بعثة سنوية تنظمها الغرفة التجارية الأمريكية فى مصر طوال ١٨ عاما وتضم ٤٢ من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين وقد بدأت رحلتها فى ٢٠ مارس تحت شعار« **مصر مفتاح التجارة والاستثمار فى المنطقة»** والتقت فى واشنطون ونيويورك بعدد من المفكرين ورجال الأعمال ورؤساء «أكبر الشركات الأمريكية العالمية» وعدد من أعضاء الكونجرس ، بعد أن ألتقت فى القاهرة بنحو ٢٢ وزيرا ومسئولا بالحكومة المصرية.

وتناولت مباحثات **الرئيس مبارك** والوفد المرافق له مع **الرئيس كلينتون** وأركان الادارة الأمريكية والكونجرس وكذلك اللقاءات مع رجال الأعمال عديداً من القضايا امتدت من العلاقات الثنائية إلى الأوضاع الاقليمية ومشاكل **العراق والسودان وليبيا** ، مرورا بأوضاع **القارة الافريقية** والأوضاع الدولية . ولكن جوهر المباحثات تركز على أربع قضايا كبرى.

أولاها وأكثرها أهمية لإدارة الرئيس مبارك هى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا.

وكان واضحا من تصريحات المسئولين المصريين مدى رهانهم على الدور الأمريكى فى إنقاذ الاقتصاد المصرى ودعمه وإخراجه من كبوته.

* **د.أسامة الباز** المستشار السياسى لرئيس الجمهورية يقول« إننا نريد من الولايات المتحدة أن تسهم فى التطور والنهضة الصناعية والزراعية والخدمية التى تشهدها مصر حاليا ،خصوصا فى مجالات معينة، ومنها التكنولوجيا فائقة التقدم ..كما **يهمنا استمرار المساعدة الأمريكية** فى الفترة التى نواصل فيها برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى متسارعة».

* **د. يوسف بطرس غالى** يقول« هناك عدد من الرسائل المهمة سنقولها للأمريكان..

الرسالة الأولى .. إن عملية الاصلاح الاقتصادى عملية مستمرة ولا تتوقف بعد ما حققنا التوازنات المالية الاساسية .. ودوام الاصلاح الاقتصادى ودوام التوجه إلى آليات السوق هو وجود كيان مؤسسى يحمى هذه الآليات من التقلبات المختلفة التى تطرأ على أى سوق من أسواق العالم ، وأننا دخلنا فى جيل ثان من الاصلاح..

والوحيد القادر على توصيل هذه الرسالة هو الرئيس حسنى مبارك لأن التغيير المؤسسى لا ينبع إلا من أكبر مؤسسة فى الدولة وهى مؤسسة الرئاسة.

الرسالة الثانية.. ما زال التركيز على التسهيل للمستثمر وزيادة ربحية الاستثمار وزيادة قدرة الاقتصاد المصرى على اجتذاب الاستثمار .. والدخول فى الاقتصاد المصرى لا يعنى فقط التعامل مع السوق المصرية التى وصلت إلى ٦٣ مليون نسمة، ولكن **التعامل مع أسواق أوسع مثل الكوميسا والشرق الأوسط والدول العربية .. إلخ .. ان تشجيع الاستثمار وتأكيد أهمية المستثمر الأجنبى ما زالت لهما الأولوية الأولى فى الاقتصاد المصرى..**

الرسالة الثالثة.. اقتصادنا صغير وتعاملنا مع التجارة الخارجية صغير ، إلا أن **لدينا وزنا من الناحية المعنوية** ..إننا قادرون على تحريك تجمعات ضخمة من الدول النامية ، فى مجال السياسة الاقتصادية العالمية وفى مجال التجارة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ، وكل ما يتم على مستوى متعدد الاطراف فى العلاقات الاقتصادية الدولية أو العلاقات التجارية العالمية..

الرسالة الأخيرة.. التوجه الأول للاقتصاد المصرى أصبح فى التكنولوجيا والطاقة العاملة».

ويلخص **د. يوسف بطرس غالى** احتياجات مصر من أمريكا فى أربعة مطالب أساسية هى..

١- الوجود على خريطة الاستثمارات الأمريكية «.. مصر على طرف الخريطة ، إن لم تكن ليست على الخريطة أصلا . ولذلك نحن نريد أن نكون فى وسط هذه الخريطة».

٢- وجود مصرى فى السوق الأمريكية بمعنى زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكية.

٣- بدء مناقشات إقامة منظمة للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة.

٤- استيراد التكنولوجيا من الولايات المتحدة.

ولكى ندرك جوهرية هذه الاحتياجات المصرية من الولايات المتحدة الأمريكية لابد من اشارة سريعة إلى الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية بين البلدين طبقا لأرقام البنك الدولى.

فالصادرات المصرية لأمريكا لا تتجاوز **٦٣٥ مليون دولار** تمثل ١٣٪ من جملة الصادرات المصرية . وتستورد مصر ما قيمته **٣ مليارات و٣٦٦ مليون دولار** من الولايات المتحدة تمثل ١٥ر٢٪ من الواردات المصرية، أى أن هناك عجزاً فى الميزان التجارى مع أمريكا قيمته **٢ مليار و٧٣١ مليون دولار عام ١٩٩٨** ،قد وصل إجمالى العجز المتراكم لصالح الولايات المتحدة خلال الأعوام الأربعة (١٩٩٥-١٩٩٨) إلى ٧ مليارات و٨٤٢

د. يوسف بطرس غالى:

التغيير المؤسسى ينبع من اكبر مؤسسة فى الدولة.. وهى مؤسسة الرئاسة

مليون دولار.

وتأتى الولايات المتحدة فى المركز الثالث بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة غير النفطية فى مصر. فلم تتجاوز هذه الاستثمارات الأمريكية المباشرة حتى منتصف ١٩٩٩ نحو **٨٤٤ مليون دولار فقط** ! وهى تمثل أقل من ١و٪ من جملة الاستثمارات الأمريكية فى الخارج والتى تصل إلى ١٥٣٤ مليار و٦٠٠ مليون دولار (حتى نهاية ١٩٩٦).

وتحتل الولايات المتحدة المركز التاسع بين أهم الدول المصدرة للسياح فى مصر (!) ، فلا يتجاوز عدد السائحين الأمريكيين فى العام **١٧٠ الف سائح** (العام السياحى ٩٨/٩٩) يمثلون ٤٪ من جملة عدد السياح الذين حضروا إلى مصر!!.

وتدور منذ سنوات مباحثات بين الحكومتين ، وتبذل جهود مضنية خلال الزيارات السنوية للرئيس من أجل دفع الادارة الأمريكية والكونجرس ورجال الأعمال الأمريكيين للاستجابة لاحتياجات الاقتصاد المصرى دون طائل . وقد تركزت الاحتياجات المصرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة فى مطالب معينة ، لم تجد حتى الآن استجابة من الولايات المتحدة.

فبالنسبة للمعونة الأمريكية المدنية والتى تبلغ **٨١٥ مليون دولار سنويا** تقرر تخفيضها تدريجيا خلال عشر سنوات . وكان المطلب المصرى أن تحول ٥٠٪ من المبلغ الذى يتم تخفيضه إلى المعونة العسكرية (٣ر١ مليار دولار سنويا) أسوة بما هو متبع مع إسرائيل حيث يتم بالفعل تحويل نسبة ٥٠٪ من المعونة المدنية إلى المعونة العسكرية لاسرائيل بحيث ترتفع من ١ر٨ مليار دولار سنويا إلى ٤ر٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ . **ولكن الادارة الأمريكية رفضت هذا الطلب المصرى طوال السنوات الماضية ، وخلال الزيارة الأخيرة.**

وحاولت مصر عبور أزمة العجز فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق **رفع القيود المفروضة على الصادرات المصرية وإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر وأمريكا إسوة بإسرائيل.** ولم تجد هذه المطالب أذنا صاغية لدى الادارة الأمريكية . وتحججت بأن الكونجرس لا يوافق على إقامة أى مناطق تجارية حرة فى الوقت الحاضر، وأن الادارة الأمريكية **تريد من مصر التخلى عن فترة السماح الممنوحة لها بمقتضى إتفاقية «الجات» وإصدار قانون جديد لبراءات الاختراع يهدف إلى حماية أكبر من وجهة نظرهم لحقوق الملكية الفكرية للمنتجات الأمريكية وخصوصا فى مجال الدواء ، وخفض التعريفات الجمركية ، وإعطاء ميزات** إضافية لرؤوس الأموال الأمريكية.

د. مصطفى السعيد :

وجود تعاون مصرى اسرائيلى أقوى.. شرط أمريكى لزيادة الاستثمارات الأمريكية فى مصر



ورغم أن سفير فى مصر واشنطون أعلن عشية زيارة الرئيس السابقة (يونيه ١٩٩٩) أن «هناك أملا فى توقيع اتفاقية خاصة بإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر والولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس مبارك المرتقبة لواشنطون **فقد انتهت الزيارة السابقة والزيارة الأخيرة(مارس ٢٠٠٠) دون حتى بدأ التفاوض حول هذه الاتفاقية ، وعاد الوفد المصرى- كالعادة- بخفى حنين.**

نفس الموقف بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، رغم استجابة الحكومة المصرية وإعدادها لتعديل لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار بحيث يسرى على الاستثمارات الحالية.

وكما يقول **د. مصطفى السعيد..** المستثمرون ، سواء من الجانب المصرى أو الأمريكى - ركزوا على قطاع محدود وهو نشاط التوكيلات، فالمستثمر الأمريكى لا يرغب إلا أن يكون نشاطه فى مصر بهذه الصورة . وإقامة منشآت صناعية غير وارد فى تفكيره . الأخطر من هذا **أن الحكومة الأمريكية والمستثمرين الأمريكيين يشترطان وجود تعاون مصرى إسرائيلى أقوى كشرط ضرورى لزيادة الاستثمار الامريكى فى مصر،** وهو ما أكده« **ويليم ديلى**» وزير التجارة الأمريكى ، وطالب به صراحة «**بيل ريشارد سوق**» وزير الطاقة . ولم تلتفت الادارة الأمريكية إلى ما تروجه الحكومة المصرية من **أن الاستثمار فى مصر يعتبر بابا مفتوحا للنفاذ للاسواق الافريقية فى غرب وجنوب أفريقيا.**

تبقى القضية التى احتلت المكان الأول فى أولويات هذه الزيارة ، وهى **قضية نقل التكنولوجيا والبرمجيات.** فالادارة المصرية طالبت «بتسهيل نقل التكنولوجيا لمصر وإزالة العراقيل التى تقيد هذا النقل» ، والعمل على« إنشاء مشروع»« دلتا فالى» كنسخة مصغرة من«**وادى السليكون**» الأمريكى ،الأمر الذى سيمكن مصر من أن تنافس عالميا فى مجال صناعة المعلومات «إن مصر فى طريقها إلى أن تصبح مركز إنتاج برامج الكمبيوتر العربية فى العالم» . ويبدو **أن قضية نقل التكنولوجيا والبرمجيات وإنشاء «وادى دلتا» أصبح هو المشروع القومى الجديد لادارة الرئيس مبارك بدلا من مشروع توشكى أو الدلتا الجديدة!!.**

وقد أفرد الرئيس مبارك مساحة كبيرة من زيارته للقاء برؤساء مجالس ادارات شركات التكنولوجيا والبرمجيات الأمريكية فى ولاية فيرجينيا.

والنتيجة -كما نشر فى الصحف الحكومية موافقة كبرى الشركات الامريكية العاملة فى مجال الكمبيوتر والبرمجيات (ميكروسوفت وسيسكو أنتيل) على التعاون مع مصر من حيث المبدأ، فى مجال تدريب وتطوير صناعة المعلومات وتوفير منتجاتها للسوق المصرية بأسعار رمزية!!.

القضية الثانية التى احتلت مكانا بارزا فى المباحثات المصرية الأمريكية هى قضية **العلاقات العسكرية والتوازن العسكرى فى المنطقة.**

يقول ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام(٢٥/ ٣/ ٢٠٠٠) .. «إن زيارة الرئيس هذه المرة تعكس ملمحا مهما يتمثل فى زيارته إلى البنتاجون - مقر وزارة الدفاع الأمريكية -حيث يلتقى مع وزير الدفاع الأمريكى «**ويليام كوهين**» وكبار مساعديه . وسوف يستعرض مبارك وكوهين تقويما كاملا للوضع

الدولي وللوضع الاقليمي في الشرق الأوسط، والتحديات والمخاطر التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة. وأستطيع القول أن المغزى من زيارة مبارك إلى البنتاجون ،وهي الزيارة التي يصحب فيها أعضاء من الكونجرس للمرة الأولى ،هو تأكيد أن اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، وأن هذا الاختلال لمصلحة إسرائيل ليس له ما يبرره في مرحلة ما بعد اتفاقات السلام».

ويصرح **عمرو موسى** في حفل تأسيس مجلس العلاقات المصرية الأمريكية قائلا».. **أظهرت حرب الخليج عدم إمكانية الاستغناء عن البعدين الأمني والعسكري للعلاقات المصرية الأمريكية، وطالب «بخفض الاسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة** في الوقت الذي تمضي فيه عملية السلام قدما . **إن ابرام اتفاقيات سلام مع خصوم سابقين ثم تكديس الاسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل من شأنه تقويض الثقة لأن مثل هذه الأسلحة لا يمكن أن تضمن الأمن ، بل يمكن أن تزج بالمنطقة إلى غياهب سباق تسلح مميت لا يمكن السيطرة عليه».**

لقد حاولت ادارة الرئيس مبارك طرح هذا الموضوع على الادارة الأمريكية مرات عديدة . وقدمت في سبيل ذلك الكثير من التنازلات ، واستجابت لتنفيذ عديد من المطالب الأمريكية في المنطقة . وكان منطق الحكم في مصر أنه كان رأس الحربة في التسوية السياسية الجارية في المنطقة لمصلحة السياسة الأمريكية الاسرائيلية ،باقدامه على توقيع **اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية والدور الذي اضطلع به في دفع الفلسطينيين والعرب إلى مدريد وأوسلو** وأنه بدون الموقف المصري في أزمة الخليج الثانية بعد غزو العراق للكويت ومشاركته في التحالف الدولي ضد العراق لم يكن في قدرة الولايات المتحدة انجاز عملية حرب الصحراء بالطريقة التي تمت بها وفي ظل غطاء عربي جوهره الموقف المصري الرسمي . إضافة إلى الفرصة التي تتيحها **مناورات النجم الساطع** التي تجري كل عامين في مصر من تدريب للقوات الأمريكية في مسرح شبيه بمسرح العمليات المحتملة في المنطقة.

ولكن الرد الأمريكي كان رفض المطالب المصرية وورد وزير الدفاع الأمريكي قائلا« **ان توازن القوة ضروري في حالة الصراع وفي حالة وجود احتمال لنشوب صراع. ولكن مصر في حالة سلام مع إسرائيل الآن».**

وعندما أعلنت الولايات المتحدة مارس ١٩٩٩ أثناء زيارة وزير الدفاع **وليام كوهين** للقاهرة ، عن موافقة البنتاجون على **صفقة** أسلحة أمريكية طلبتها مصر بقيمة ٣ر٢ مليار دولار يسدد جزء منها من المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر ،حرصت على تأكيد أن هذه الصفقة لن تخل بالتفوق العسكري الاسرائيلي المطلق على مصر وكل بلد عربي على حدة وعلى البلاد العربية مجتمعة ، وأعلن «**كوهين» بعد** مغادرته القاهرة ووصوله لاسرائيل « **أنا هنا لأؤكد حفاظنا على أمن إسرائيل ، وكذلك الحفاظ على تفوقها العسكري»** وقدمت اسرائيل لكوهين خطة لتحديث الجيش الاسرائيلي تتكلف ١٥ مليار دولار تم الاتفاق عليها .

ورغم هذا الموقف الأمريكي بالغ الوضوح في هذه القضية واصلت الادارة المصرية الاندفاع إلى هاوية السياسة الأمنية والعسكرية الأمريكية في المنطقة.

ولعل مناورات النجم الساطع(٩٩) تقدم نموذجا صارخا لانخراط مصر في سياسة أمريكا العدوانية في المنطقة . لقد حدد **وليام كوهين** بوضوح الأهداف الثلاثة لهذه المناورات وهي..

١- **تحذير بغداد** ..فهذه المناورات «جزء من سياسة الاحتواء العسكري للعراق .وعلى ذلك البلد أن يأخذ مناورات النجم الساطع التي تجري في صحراء مصر الغربية بمشاركة دوله في الاعتبار . إنني أنظر إليها باعتبارها أكثر من مناورة ، لأن ما رأيناه اليوم كان اعلانا قويا من جملة الدول المشاركة أن تحالفها يزداد قوة. إن صدام حسين خارج على القانون بين جيرانه» كما أعلن كوهين.

٢- **إحياء سياسة الاحتواء لايران** «التي تمثل خطرا على المصالح الأمريكية وعلى دول المنطقة».

٣- **التدريب على تنفيذ استراتيجية حلف الأطلنطي في التوسع جنوبا.**

وخلال زيارة كوهين للمنطقة في أكتوبر العام الماضي وخلال شهر مارس الأخير حاول دفع دول المنطقة بما فيها مصر للدخول في **مبادرة التعاون الدفاعي** وإقناع دول المنطقة بعدم تطوير قدراتها الذاتية من صواريخ أرض- أرض » عدا إسرائيل طبعا، وشراء برنامج للانذار المبكر للصواريخ والدفاع الصاروخي من الولايات المتحدة . وقد وافقت دول المنطقة من حيث المبدأ على هذه المبادرة والتي تكرّس التفوق الاسرائيلي واختلال الميزان العسكري أكثر فأكثر لصالحها.

ولا يمكن اعتبار الاستقبال الرسمي للرئيس للمرة الأولى «داخل مقر وزارة الدفاع -البنتاجون -وكان استقبالا كاملا ،حيث اصطفت لتحيته وحدات رمزية من مختلف الاسلحة، فضلا عن إطلاق المدفعية ٢١ طلقة ، وعزف السلامين المصري والأمريكي، بينما رفعت الاعلام الخمسون للولايات تحية للرئيس» وحضور الجنرال «**هنري شيلتون**» رئيس هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة ،والجنرال «**جون هنري**» نائب وزير الدفاع ، فضلا عن مجموعة من خبراء البنتاجون ، وعدد من أعضاء الكونجرس المهتمين بالمسائل العسكرية .. لا يمكن اعتبار ذلك إشارة إلى تغيير في السياسة الأمريكية من قضية التوازن العسكري في المنطقة .**فالثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية ضاعفت في الفترة الأخيرة «قوة إسرائيل العسكرية بأحدث الأسلحة والصواريخ وشبكات الدفاع والهجوم الجوي بمساعدات أمريكية مالية وتقنية عالية . واحتفظت اسرائيل بترسانتها النووية غير خاضعة للتفتيش والرقابة الدولية .وتوشك تل أبيب أن تحصل الآن على أكثر من ٢٠ مليار**

ابراهيم نافع: اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة



دولار من المساعدات ، بالاضافة إلى صفقة جديدة من الطائرات» كما سجل «سلامة أحمد سلامة» في عموده اليومي بالأهرام في ٢٩ مارس ٢٠٠٠.

وتقودنا هذه الحقيقة المرة إلى القضية الثالثة وهي قضية احتكار **إسرائيل للسلاح النووي** ولاشك أن هذا الاحتكار والمساندة الامريكية المطلقة يشكل تهديدا مباشرا للامن القومي المصري والعربي ويمكن اسرائيل من ممارسة ضغط غير مشروع على مصر والدول التي وقعت معها معاهدات صلح وإجبارها على تقديم تنازلات بصورة مستمرة بما يمس المصالح الوطنية لمصر والدول العربية ،وكما قال **عمرو موسى** فهذا موضوع استراتيجي وقد بدأ ت إثارته عام ١٩٩٥ بمناسبة المؤتمر الخاص بالمد النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .. وهو موضوع قائم ومستمر ونحن نتشاور حوله مع جميع الأطراف المعنية ،وهو موضوع خطير يتعلق بأمن ومستقبل الشرق الأوسط.. وقد طورت مصر الحديث عن مسألة نزع السلاح النووي ليشمل أسلحة الدمار الشامل كلها » .**وكانت الدبلوماسية المصرية قد بدأت التحرك في إطار الجامعة العربية وفي اتصالات مع عديد من الدول للضغط على إسرائيل بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في نيويورك** في الفترة من ٢٤أبريل إلى ١٩ مايو . ولم تلق هذه الفكرة قبولا لدى الادارة الأمريكية وطلبت من الرئيس مبارك وقف أو تخفيف هذه الحملة ضد السلاح النووي الاسرائيلي بمقولة أنه غير موجه لمصر.

القضية الرابعة الأساسية التي طرحت خلال هذه الزيارة هي قضية مباحثات التسوية في المنطقة ورغبة الرئيس **كلينتون** في تحقيق اختراق كبير على المسار السوري الرسرائيلي، وإنجاز اتفاق الاطار الاسرائيلي الفلسطيني قبل انتهاء ولايته الأخيرة هذا العام . وتريد الادارة الأمريكية من الرئيس مبارك ومعاونيه **ممارسة ضغوط على سوريا في اتجاه المطالب الاسرائيلية الخاصة بالحدود والمياه والتطبيع والترتيبات الأمنية ، وتشجيع الفلسطينيين على القبول بالاقتراحات الاسرائيلية التي تقوم على قيام كيان فلسطيني على جزء من الضفة وغزة يحمل اسم ومظاهر الدولة مع تأجيل قضايا السيادة واللاجئين والقدس والمستوطنين لمرحلة تالية** . وتريد أيضا الادارة الأمريكية من الرئيس مبارك تنفيذ وعده بعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط في القاهرة خلال هذا العام دون ربط انعقاده بتحقيق تقدم معين على المسارات المختلفة أو المسار الفلسطيني تحديداً.

وكان عمرو موسى قد أعلن أثناء

عمرو موسى:
طورت مصر الحديث عن مسألة نزع السلاح النووي ليشمل أسلحة الدمار الشامل كلها



مشاركته في مؤتمر« **ديفوس**» خلال شهر فبراير الماضي موافقة مصر على عقده في القاهرة ، ولكن ترتيبات عقده تعثرت عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان ورد الفعل العربي والشعبي ضد إسرائيل.

وقد أعلن **عمرو موسى** في هيوستن أن الوقت قد حان لاقامة نظام إقليمي مؤسس على التكافؤ والتوازن بين دول اقليم الشرق الأوسط وذلك شريطة أن يتحقق السلام الدائم والعادل والشامل .. إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الاسرائيلي بألا يكون نهاية المطاف ، لكنه لابد أن يكون بداية لتعاون اقليمي واسع وأن تتجه المنطقة نحو التنمية والبناء والرخاء ».

وهذا الطرح هو محور الأزمة في العلاقات المصرية الأمريكية.

فادارة الرئيس مبارك تدرك أن الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري والسياسي لها ، مرتبط بدورها المبادر في تحقيق تسوية سياسية مع إسرائيل وقيادة العرب إلى هذا الحقل الواحد تلو الآخر، وبالتالي تحقيق تسوية إسرائيلية عربية ، تحقق السلام الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة وهي حريصة على هذا الدعم بأي ثمن.

في نفس الوقت هناك قوى داخلية في مصر وقوى إقليمية عربية لا يستطيع الحكم تجاهلها ، تصر على ضرورة أن يكون لمصر الدور القيادي في أية أوضاع اقليمية جديدة ، ويرفض أن تتحول مصر إلى مجرد رقم في المنطقة.

بالمقابل تصر الولايات المتحدة على رسم خريطة جديدة للمنطقة تحولها من منطقة عربية أساسا إلى منطقة شرق أوسطية تحتل فيها إسرائيل وحدها دور **«دولة اقليمية كبرى»** تقود المنطقة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

فدور «الدولة الأولى في المنطقة محجوز لإسرائيل» ،وكما يقول« **توماس فريدمان**» فمع اقتراب الاتفاق الاسرائيلي مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ،فإن على مصر أن تتخلى عن أوهام الدور الريادي والقيادي ، وأن تقبل ما بقي لها ، وهو التنافس للحفاظ على مجرد البقاء . أما إذا طمحت لما هو أكبر وساعدتها الظروف واجتهدت في تطوير نفسها ،فإن أبعد احلامها أن تتحول إلى نموذج تايوان»!!.

وهذا التناقض الذي تعيشه السياسة المصرية الرسمية هو سر فشل كل الرهانات على الولايات المتحدة الأمريكية وتوالي الخيبات التي لا يعلن عنها ، ومناقشة نفس الموضوعات تقريبا في كل زيارة للرئيس مبارك للولايات المتحدة والعودة بنفس النتائج.

وتراهن الادارة المصرية على حدوث تغيير في الرؤية الأمريكية «حيث بدت السياسة الأمريكية أميل لتفهم طبيعة الدور المصري» «وتزايد القناعة بعدم قدرة الولايات المتحدة منفردة على تسوية كل الصراعات الاقليمية في العالم وأهمية إشراك القوى الإقليمية خاصة الكبير منها- في مثل هذه التسويات ،حيث لم يعد ممكنا تجاهل إرادة هذه الدول ومصالحها القومية ونفوذها ودورها السياسي والتاريخي في منطقة معينة» و «ادراكها في النهاية أن مصر دولة محورية في المنطقة لا يمكن تجاهل دورها ».

ويرى البعض أن هناك خياراً جديداً مطروحاً من جانب الولايات المتحدة (وإسرائيل أيضا) وهو تشكيل محور مصري إسرائيلي يتولى زعامة المنطقة!!.

ويبدو أن هذا الرهان الجديد رهان خاسر بدوره.

فمهما كانت التصريحات والكتابات في الدوائر الأكاديمية والبحثية الأمريكية ،فالممارسة العملية تسير عكس ذلك تماما.

والنتائج السلبية للزيارة الأخيرة للرئيس حسني مبارك للولايات المتحدة ،خير دليل على ذلك.

حوار مع د.. عصام الزعيم حول العولمة

العولمة انفتاح طبيعى وتهديد للخصوصية الثقافية

الرأسمالية المتوحشة معنية بخفض التكلفة.. لهذا تصفى الضمان الاجتماعى وتزيد من البطالة وتخفض الأجور..

توحيد الأسواق وقواعد التجارة والتصنيع .. يتم بشروط سيئة وعبر إرهاق قاس للعمالة ..حتى فى الولايات المتحدة

الحاضر ليس ملكنا لكن المستقبل يمكن أن يكون لنا

أجرت اليسار حواراً شاملاً مع المواطن العربى السورى ، المفكر المعروف **د. عصام الزعيم** ، حول العولمة وقضاياها وقضايانا كعرب معها .جرى الحوار على دفعتين / خلال وجوده فى القاهرة فى طريقه إلى المكسيك حيث مقر عمله، فى شهر رمضان ، وتخللت الدفعتين ، مناوشات استفهامية عبر الهاتف ، وخلال جولة فى وسط البلد ، وفى كل الحالات ،كنا نتبادل الأدوار فى عمليات إنتاج الأسئلة وطرفاً من إنتاج الأجوبة ، لكن كان من المتفق عليه، أن نترك حيزاً من الحوار للخبرة الاجتماعية للدكتور عصام ، إذ فى تقدير المحاور ، فإن مثل هذا النوع من الخبرات يمكن أن يقدم مدداً من العون، لا يقدر بثمن لكل من يريد ويرغب حقاً ،فى أن يحفظ لنفسه قدرتها على التفاعل الجدلى مع الظواهر ، ومنها العولمة، مهما تشعبت الدروب وتوَعرت الطرق والاختيارات.

مصباح قطب

وقبل أن ينشر هذا الحوار فى عدد اليسار قرأنا خبر تعيين **د. عصام الزعيم وزيرا للتخطيط فى وطنه سوريا** . وقررنا أن ننشر الحوار كما هو متمنين أن ينجح فى تطبيق أفكاره من خلال منصبه الجديد.

***

سبعة عشر عاما مضت ، ود. الزعيم المحتفظ بجنسيته السورية، يعيش خارج وطنه

يجوب العالم دارساً ومحاضرا وخبيراً ومستشاراً ،وهو يقيم الآن مع زوجته في المكسيك . تلقى د. الزعيم علومه الجامعية في جامعة باريس ، وحصل منها أيضا على الدكتوراة ، ثم إنطلق إلى حياته العملية: باحثا في فرنسا ، مستشاراً لشركة النفط الوطنية الجزائرية ، أستاذاً زائراً للاقتصاد في جامعة الجزائر ، ثم عمل باليونيدو في فيينا ، فمستشار مستقل وأستاذ محاضر في عدة جامعات مثل لياج البلجيكية ، ومستشاراً بمعهد الكويت وخبيراً بعدة منظمات عربية على رأسها المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،وفي لجنة الخبراء الاستشاريين للأوبك ، ثم منتدبا من الجامعة العربية للحوار العربي الأوروبي ، ثم أستاذ كرسي العالم العربي في جامعة ليفان الكاثوليكية ببلجيكا ، ثم خبيراً بادارة التعاون الفني من أجل التنمية بالأمم المتحدة ، وببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ثم منتدباً إلى اليمن ككبير خبراء، وخبيراً إقليميا بالباسيفيكي ،وعمل في فنزويلا والمكسيك ، وقام برحلة دراسية طويلة إلى دول النمور بعد الأزمة ، **بعدها ذهب إلى سوريا وأقام لأربعة أشهر ألقى فيها محاضرات عديدة وكاد ينفذ مشروعا لاستشراف مستقبل سوريا الاقتصادي ، لولا أن بعض العناصر البيروقراطية سدت السبل أمامه لأنها خائفة من تقييم الوضع الاقتصادي الراهن هناك.**

هو الآن أستاذ وباحث في مكسيكو ، ومنشغل بمحاولة إقامة آلية لحوار أكاديمي عربي مكسيكي أمريكي لاتيني يجمع مثقفين عرباً ،ومثقفين من أصول عربية يعيشون في تشيلي والأرجنتين والمكسيك والبرازيل . للدكتور **عصام** ابن يعيش ويعمل في ميونخ وابنة تعيش وتعمل في فيينا ،**وكانت أملاك أسرته قد تم تأميمها ،ومنها خان الحرير- المصنّف كأثر- الذي ولد فيه** . جده تلقى حكماً تركياً بالاعدام لأنه أصدر بيانا مع المطران يدعو إلى حمل السلاح ضد الاستبداد ، لكن لم ينفذ الحكم ،وعمه الأكبر شارك في ثورة حماة عام ١٩٢٤ واعتقل هو وجده ، وكذا شارك والده وخاله في الثورة المسلحة في الأربعينيات ،وعندما استقلت سوريا كان جده وعمه مسجونين .**الأسرة كلها ، رغم ارستقراطيتها كان لديها ميول شعبوية** . وقد اكتسبت من هذا ،كما يقول د. عصام فضيلة الاتصال بالناس ، **لكن اختياري لليسار جاء بشكل خاص من أجواء المناخ الوطني القومي السياسي بالغ الغنى في تلك الفترة ،ومن المد العارم للكفاح ضد الديكاتوريات والاستعمار**.. كنت تلميذا متفوقاً ورئيساً لجمعية الطلاب ، وأجيد الانجليزية ، ولأن الكتب كانت تملأ الدنيا ، كما أن الأساتذة كان منهم البعثي والشيوعي والإخواني ، فكان لزاما أن أتأثر ..وفي فرنسا نضج الاختيار..

ما الذي يبقى؟

*** من كل هذا التاريخ ما الذي ترسخ فيك وتستطيع أن تستقوى به على مواجهة ما في العولمة من مثالب؟.**

- د. عصام : الحس النقدي العالي ،ورفض المنهجية الأحادية ، والفرح بالعلم بما فيه من تعدد للمناهج، والشوق لدراسة الظواهر في شموليتها ، والمعاونة التي يقدمها المفهوم الجدلي للناظر إلى العالم وتحولاته ، متأملا وناقداً.

لقد عشت كل حياتي تقريبا في الخارج ، لكنني لست« كوزموبوليتان» كما يعتقد البعض، ولطالما نظرت إلى تنقلاتي ، على اعتبار أنها وراثة لتراث السفر لدى الأجداد القدامى ، الذين كانوا يجوبون العالم ويعودون إلى أوطانهم .. **حلب** مدينتي كانت مدينة كوزموية فيها خليط عجيب من السكان: تركي ، شركسي ، أرمني ، مسلم ، مسيحي ، وتنوع هائل من الموارنة والأرثوذكس والسوريان وبقايا من التراث الشيعي من أيام سيف الدولة ، وغلبة حالية للعنصر السني.. يونان .. طليان .. فرنساوية ، يعيشون كالسوريين تماما ، كل ذلك على خلفية فن عربي أصيل يمارس كطقس من طقوس الحياة اليومية ، وتنوع سيكولوجي فريد ، وموشحات أندلسية مع قدود حلبية.. وللعلم كان **صباح فخري مؤذنا ، وصبري المدّلل**(يغني بلندن حاليا وعمره ٨١ سنة) كان ولا يزال مؤذناً وهوأبرز مغن للموشحات في العالم العربي ، **البرجوازيات الاسلامية والمسيحية تتبارى في تبني الفن الأصيل ، البنات ترقصن ،والوطنية تتألق.**

ويضيف د. عصام : ورغم انتشار الفن الحديث ، فلا يزال هذا هو السائد . **أن العولمة انفتاح طبيعي ، وأيضا تهديد للخصوصية الثقافية والعمق والرهافة ،هي في حيز مفتوح جزئيا ،ومغلق أيضا** . أنها مثلا تهدد فن« العود » ،وهو أحد خصوصياتنا الثقافية ، لكن الأمر بيدنا .. فحين أقمت منتدى ثقافيا عربيا في النمسا لم أكن أقبل بأن تأتي فرقة لتعزف بغير الالات العربية، هذا مع عشقي للموسيقى الكلاسيكية الإنسانية ولا تعارض في ذلك مطلقاً.

*** المعدات العربية كانت من قبل أكثر قدرة على الامتصاص والتركيب والتوليف والتوازن عن الآن .. ما الذي جرى؟.**

- د. عصام : بالطبع هناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ، يسهل تخمينها ، تقف ، وراء ذلك، فضلا عن ضغوط العوامل الكوكبية.

وعن خبرته مع أبنائه ، يقول د. عصام حرصت باستمرار على ربطهم بحلب، وهما لا يشعران بالغربة بالمعنى الحقيقي ، وإن كان هناك نوع من الغربة بالضرورة، أن سلم القيم الاجتماعية لا يأتي بالتلقين ، ولكن عبر الممارسة ، والممارسة من حولهم مختلفة.. هما يريدان باستمرار العودة ، ولا يريدان الزواج في الخارج ، علماً بأنهما عاشا حياتهما كلها فيه . إن الفن العربي الأصيل، وكل فن أصيل ، مجاوز للزمان والمكان ، استطاع أن يصلب هويتهما .وهناك عامل ثان .. نحن نحب الصنعة والاتقان ، ليس هناك مغن أو عازف نحب سماعه ، إلا وكان قضى سنوات ليجّود فنه ، وذلك لا يقاس بالجهد الذي يبذله عازف الأورج الكهربائي الجيد ، ولا أتحدث عمن يعزف الأورج دون علم بالموسيقى . وينطلق د. عصام إلى نطاق أوسع فيقول: **تهدد العولمة فننا ولغتنا من خلال تسييدها للانجليزية ، وفرضها للتعبير البسيط ، بديلا عن إجادة القدرة على التعبير المركب** (هل يستطيع أحد الآن بذل الجهد الذي بذله من كتب الجريمة والعقاب ،في رواية) ؟. ثم إن العولمة تقلل من فعل الكتابة والمعروف أنك بقدر ما تكتب تستطيع أن تعبر بدقة ،ومع الكمبيوتر تنخفض القراءة ، وتقل الكتابة اليدوية حتى ليستحيل على المرء بعد فترة كتابة رسالة شخصية باليد .. في الكتابة اليدوية شئ من ذاتك ،وفي الحاسوب فإن ذلك ليس مطلوبا ، وإن كان في المقابل يعطيك فرصة إعلام غنية ومكثفة ،ومع زيادة الحاسوب يتحول الإنسان من حيز مفتوح نتعمق فيه بالقراءة والكتابة ، إلى حيز شبه واحد.. محدود . بالطبع هناك خيار صحيح في هذا المجال(الجمع بين العمق الإنساني وكثافة استعمال الحاسوب) لكنه محدود ،وفي حالة الأطفال بالذات فالتأثير التغريبي للحاسوب شديد ،فالطفل يعيش عالما ليس عالمه ، عالماً يملى عليه ، يحار فيه الكبار ، فما بالك به، **كنا نشكو العزلة وافتقاد الحوار الجماعي ، كناتج من نواتج**

الجلوس أمام شاشة التلفاز ، فإذا بنا الآن نعيش مضاعف العزلة ، ومع المنافسة ، والسعي لتحقيق أرباح من خلال التجديد التقانى بشكل خاص ، تزداد الوتيرة سرعة.

قوى التغيير ومستوى تطورها

*** أغلبية العالم العددية تعيش لا أقول فى عصر الصناعة، وإنما فى عصر ما قبل الصناعة ،فكيف يتفاعل هؤلاء نقديا مع العولمة وأنّى لهم أن يقودوا حركات تغييرها؟.**

- **د.عصام** العولمة عملية صيرورة وليست حالة نشأت أو تنشأ غداً ، ليس هناك اقتصاد معولم وإنما اقتصاد يتجه إلى العولمة ، وقل مثل ذلك عن العالم .فى أى مرحلة نحن؟ لم ننظر .. لم نكتشف أو نحدد مراحلها أو حتى نسلط الضوء عليها.. امبراطوريات هولاكو وتيمور لنك والاسكندر المقدونى ، فهذه لم يكن محركها العام اقتصاديا ، ولكن أتحدث عن العولمة على العالم الموحد منذ ١٩١٧ ، وبصفة خاصة بعد ١٩٤٥ ، والآن تعيد هيمنتها ، بعد الذى جرى للقطب الآخر . لكن ما الذى انجزته العولمة وإلى متى تستمر وكيف نتنبأ بما ستقود إليه ،فى الصيرورة الدائمة التى تمضى بها ، كل الاجابات من قبيل الافتراضات.

* **مقاطعة** : وكيف نناضل فى ظل هذا اللايقين؟.

- **د. عصام** العولمة ظاهرة تناقضية تحاول توحيد العالم وتؤدى إلى تجزئته فى نفس الوقت، والواضح منها بشدة هو التجزئة والتهميش (محاولة **د. فوزى منصور** المعنونة العرب والخروج من التاريخ تستحق الاعجاب هكذا قالد. عصام)، واللعنة تصيب مثلا دولا كايطاليا ، التى تكاد تنقسم إلى شمال وجنوب ،والتجربة قابلة للتكرار ، **ان العولمة تشق الوحدة الوطنية بتزايد وجود مجموعات فى الدولة ، أى دولة ، لا تتطور بفعل العولمة** .. الجزء المكسيكى القريب من الولايات المتحدة يتفاعل مع العولمة ويستفيد ،والجزء الجنوبى منها ، يواجه صعوبات التمويل والبعد عن السوق الأمريكية ، وينحو بنحو نحو الفقر المدقع أكثر وأكثر ،وفى النهاية قد تنضم المكسيك كلها إلى كاليفورنيا الأكثر إرتباطا بآسيا .. ثم إن المناطق التى يزدهر فيها الاستثمار فى الصين يمكن أن تنفصل عنها ،وفى اعتقادى فإن **تايوان وسنغافورة من ظاهرة انفصال المناطق الأكثر انخراطا فى العولمة** .. المنخرط والمتطور سيجنح إلى الانفصال ،فى أى بقعة من العالم ، كل ذلك

*** لا يمكن قيادة مجتمع للأزدهار الفكرى والاجتماعى إلا فى مناخ تعددى ديمقراطى حقيقى.**

*** الشرق أوسطية والوحدة العربية .. نقيضان لا يمكن أن يجتمعا**

والعولمة تحاول أن توحد العالم .. بطريقتها .فى رأسمالية ما قبل الأمبريالية كانت توجد تجزئة ، ولكن بقرار سياسى . لا اقتصادى بحت كما هى الحال الآن. حيث ينشأ الانفصال من جنوح قوى اجتماعية اقتصادية محلية أما التهميش فهو ظاهرة بنيوية فى العولمة (التناقضية) ، فهى تستثمر فى أكثر المناطق مواتاة للاستثمار والربح وهذا ليس جديدا ، وتستنكف الاستثمار فى المناطق الفقيرة وغير المربحة ، ليزداد المزدهر ازدهارا والمتخلف تخلفا ، وهذا ليس جديدا أيضا ، لكن الايقاع يزيد والعملية ، تتعدى المناطق الجغرافية ، إلى القطاعات الاقتصادية ،ففى **اقتصاد الخامات والتعدين حيث يقل الربح شيئا فشيئا ، وتهبط الأسعار ، تتضاءل الاستثمارات ، بل وتكاد تنعدم** . ما يميز العولمة هو أن رأس المال العضوى المكثف هو الأساس لا المواد الأولية ، وإن كان فى الأخيرة مراتب .. فالألومنيوم اللازم للطائرات غير القهوة والصمغ ،القطن لا يزال ، والنفط لا زال موضع الاهتمام، وفى الحالات التى تزداد فيها أهمية الخام تزداد أيضا شراسة القوى العولمية للتحكم فيه.

أخلص إلى القول بأن **قانون تفاوت التطور ، أو التطور غير المتكافئ جد مفيد لكشف أسباب التناقض وأشكاله ،واكتشاف سياسات العمل الثورى اللازمة للمواجهة ، وكذا السياسات الاقتصادية المطلوبة للعمل الفعال ، وللتكامل.**

إن التقانة تبدأ باحتكار مطلق أحادى ثم ثنائى ، فمتعدد ، فمتداول ، فأداة فى طريق التقدم ، ثم متقادمة أو بائرة . مصر مثلا



يمكنها أن تأخذ تقانة محتكرة من عدة أطراف- وهذا ممكن- أو متداولة، وتعطى لمن بعدها ، وفى نفس الوقت تحاول أن تولد تقانة شبه احتكارية ، أو متعددة الأقطاب، مع دول مثيلة التطور أو حتى أقل تطوراً، وتفاوض بها ، أو يفاوض بها المجموع ، فى العلاقات الاقتصادية الدولية . إن القانون التناقضى للتطور ،حاليا . يساعدك ،فكما أن هناك شركات متعددة الجنسية ومتكاملة (أى تحتكر تقانتها) فهناك شركات عالمية غير متعددة ، وأنجزت اختراقات مهمة لجدار الاحتكار .. **مصر مثلا يمكن أن تنجز فى الوراثة والزراعة وتتعاون مع من من هؤلاء لا يصادر على التقانة ولم يندمج** . يستطيع العرب الاتفاق معاً على الاصرار على **استخدام صيغة المشاركة بدلا عن الاستثمار الأحادى ،فى قطاع تكرير البترول أو غيره.** ثم أن هناك تفاوتات داخل الشركات المتعددة ذاتها ، يمكن استغلالها ، وإفلاسات تفتح الباب لوقت لمعرفة ما كان محتكراً .وفى ميادين البحث العلمى والتكنولوجى ، يوجد الكبير والصغير ، وتوجد الفرص . **إن من الأفضل لمصر والعرب مثلا الاهتمام بسنغافورة وتايوان وماليزيا ،فى مجالات بعينها** ، بدلا عن انتظار «الفرج» من **الشركات الأمريكية العملاقة** . ابحث عن الصغير والمتوسط حتى فى أوروبا وأمريكا واستفد.

*** وكيف يكون مفهوم التنمية المستقلة فى هذا الإطار؟.**

العولمة جعلت **التنمية المستقلة مستحيلة** ،وفى رأيى هى أصلا لم توجد بالفعل كاملة ،

أن من شروط العولمة الاندماج ،والسؤال الذي يجب أن تطرحه على نفسك : أين ومتى وكيف ؟ إن أي تسرع خاطئ .(المحرر : بالمناسبة قال أحد أخطر المبشرين الأيديولوجيين بالعولمة على الطريقة الأمريكية التي يراها الوحيدة ، توماس فريدمان، في ندوة بـ «المصور» ، إنه يتفهم حاجة دول مثل مصر لعدم التسرع ، لكن عليهم أن يتحملوا النتيجة!!).

لابد من إيجاد روية استراتيجية ، تنبثق عنها سياسات للعمل ، وخطط لتغيير الوضع الداخلي ، لتحسين الفرص عند دخول الأسواق العالمية والمنافسة . أعرف أن العولمة تحاول باستمرار تضييق هامش المناورة أمامنا ولقد كتبت مرة مقالاً لسمير أمين ،أقول له فيه« العالم النامي ليس الصين» ،والقصد : مصر قد تكون لديها فرصة لدخول «مصراوي» إلى العولمة . لكن إجمالا كل بلد عربي ليس لديه فرصة لعمل اقتصادي وطني مغلق : زمن الاحلال محل الواردات ،في ظل هامش أتاحته الحرب الباردة ، انتهى ،والأهم أن **توحيد الأسواق وقواعد التجارة والتصنيع يتم بشروط سيئة وعبر إرهاق قاس للعمالة حتى في الولايات المتحدة** ،ومع محاولات دائمة ومستميتة لخفض الأكلاف ، على حساب الرفاه الاجتماعي أساسا لصالح توجهات الرأسمالية المتوحشة . ألمانيا معنية حتى بالكلفة في تايوان وهي لهذا تصفي الضمان الاجتماعي ،وعلى أيدي الاشتراكيين الجدد .. **الأسواق تترابط ،والمنافسة تتعقد، وعلى الجانب الثاني تنحط الأجور وتزداد البطالة.**

*** أين المفر .. أو المخرج؟**

-د. عصام : العمل القطري غدا غير ممكن أبداً ، والاقليمية هي المنطلق ، وأؤكد أن الاقليمية ليست عملية ميكانيكية ، فالهدف هو توسيع الحيز الاقتصادي القطري، ليصبح أكثر عقلانية وحضورا في النظام العولمي . ويلفت النظر أن الاندماج الاقليمي العربي الجديد دخل متبنيا مبدأ تحرير التجارة ، ولذلك تم اختزال المشروع العربي ، إلى مجرد المنطقة العربية الحرة ، إنك عندما تحرر التجارة بشكل غير مدروس ، ولا تأخذ في الاعتبار ما تريده من العولمة ، تعرض نفسك لذات مصير نظام «ميركورسوز» الذي ضم البرازيل **والارجنتين وأورجواي وباراجوي** ،حيث أدى فتح الباب لقوى السوق وللتحرير والخصخصة والشركات المتعددة ، إلى تباين أثقال الدول، وإلى القضاء على الحيز الذي يمكن أن يعمل فيه الاقتصاد الاقليمي بقوانين مستقلة نسبيا عن العولمة ،إن لدى الاتحاد الأوروبي ، بل وأمريكا واليابان ، هذا الحيز للحركة المستقلة ، وقد تم توطيد دعائمه بآليات شتى. **إن الوحدة النقدية الأوروبية مثلا هي بديل للعولمة جزئيا ،وهي في ذات الوقت جزء منها** ،والخلاصة لابد أن يحدد العرب أولا ما يريدون من العولمة ، ويضعوا شروط الضرائب والتبادل والتعليم والثقافة والتقانة إلخ بشكل مختلف ، **إذ كلما كان الاستقلال النسبي قائما في النظام العربي المرجو هذا، زادت فرصة النظام ككل ،وفرصة دوله** ،وهذه فرصة للطامحين إلى الوحدة العربية . لا لاختزال العملية في منطقة تجارة حرة ،حتى لو قيل إن هذه هي الدراسة ما دامت لم تحدد هدفاً وآليات . نعم للاستثمار التكاملي المتضافر كمحرك للنمو العربي (شرح د. عصام هنا ما الذي يمكن أن تقوم به قطاعات صناعية عربية مختلفة للوصول إلى الهدف) .

إن الاتحاد الاقليمي العربي أصبح شرطاً- في ظل تحديات العولمة- لاستمرار المنظومة، وللقطرية معا ، كما أصبح شرطا للتحكم النسبي في الخيارات ، وإلا فلا مفر من المرضين: التهميش والتجزئة.

وضوح الخطر وبهتان المقاومة

رغم وضوح هذا المنطوق لدى قطاعات واسعة في النخب العربية إلا أنك تشعر وكأن «نداهة» تشد الجميع إلى اللافعل وإلى الضياع؟..

- د. عصام : لذا السياسة مهمة هنا ، والثقافة مهمة ، لابد من **حركة فكرية تتجاوز العموميات وتبحث الخصوصية العربية في مجال الموارد والانتاج والتوزيع وكافة مجالات النشاط الاقتصادي ، وتنظر للتنسيق والتكامل نظرة جديدة** ،في ظروف هذه العولمة إن السلطات العربية لا مصلحة لها إلا في الإطار القطري ،وهي تنظر للعولمة من منظور قطري أيضا ، لكن التحليل العلمي الموضوعي ، يحتم توسيع الحيز الاقتصادي ليكون اقليميا ، هذا يخدم الشعوب وهذه ليست قضية القوميين فقط، بل قضية كل الوطنيين ، بما في ذلك البرجوازية العربية ،والأمر يحتاج إلى صيغ عصرية للتوفيق والمزاوجة في المصالح .**ما نطرحه ليس إلغاء للدولة القطرية ، ولكن ترقية وتطويراً متواصلاً للتعاون الاقليمي ، تطويرا سيجد فيه الشعب العربي مصالحه على نحو أفضل ، مثلما ستكتشف البرجوازيات أن فرصها ستزيد باتساع السوق ،وخفض المخاطر وزيادة القدرة على التحكم في السوق ،وعلى التصدير.** أنا لست أوافقك- أي المحرر- في أن الصورة واضحة والعيب في« التنفيذ » فالفكر النظري وراء هذه القضايا ضعيف، والفهم ضعيف ،والصيغ التي تنقل للتنفيذ ضعيفة، والاستراتيجيات والسياسات ضعيفة . مثلا ما طريقة تجديد التعليم ؟ وكيف نختار التقانة وأي نوع ومتى ، ماذا عن الصيانة والتحسين والتجديد ؟استراتيجيتنا الصناعية غير واضحة ولذا تأتي قوانين استثمارنا ضعيفة .فيما أتخصص ولماذا والأهم ، تخصصي بعد عشرين سنة؟ دراساتنا القطاعية ضعيفة .كيف نعلم ونتثقف وندرب ؟ ما الدراسات المتاحة عن قطاع المعلومات العربي وتقانته وتجديداته ومن يهيمن ومن يتنافس وما أساليب الاستفادة من التناقضات العولمية للحصول على صفقات استراتيجية ؟ البحوث الأساسية مسئولية الدولة، وهناك مجالات يجب تربيط جهود الدولة البحثية، فيها بجهود الأفراد والقطاع الخاص معاً.

الحا ضر ليس ملكنا لكن المستقبل يمكن أن يكون لنا . توجد تجارب لآخرين . مفتاح الموقف سياسي .. نعم أوافق ، لكن حتى السلطوية المرشدة (نماذج النمور) يمكن أن تنجز . إن النضال هو الذي فرض التعددية والديمقراطية على الرأسمالية أي أن الأخيرة لن تأتي بهذين لنتحدث عنهما كشرط وحيد للنهوض.

*** الجهد العربي المبذول بجدية يتمثل في هذه النقطة بالذات .. بمعنى يبذل العرب جهودا حثيثة لاستمرار نوع منفرد من السلطوية يستحيل أن يفضي إلى ما أفضت إليه تجارب السلطويات المرشدة ،كما يستحيل أن ينضح على التجربة الديمقراطية .**

- د. عصام.. عملية مغلقة وجاهلة كوريا صنعت تخصصها وتواصلها التنموي الاستراتيجي بسماع أصحاب الأعمال والضغط عليهم أحيانا ،والضغط أكثر على العمال ، إلى أن أصبح النظام أقرب إلى الطبيعة الديمقراطية السلسة .**كعرب - سوسيولوجيا -معظم حكامنا عسكر أو من أصول فلاحية ،وبالتالي قليلي الثقافة** .في العولمة الجديدة لا يمكن تكرار النموذج الأسيوي ، لكنه يبقى نموذجاً فعالا يمكن الإفادة منه.

إن الفكرة التي ينبغي أن نتوقف عندها فيه بوجه خاص ، فكرة «تذويب الفوارق بين الطبقات» ..الناصرية مضافا إليها ديناميكية إنتاجية تخلق أولا طبقة برجوازية ، ثم تليها

عمالية تقيم التوازن .. لكن في النهاية لا **يمكن أن تقود مجتمعاً إلى الازدهار الفكري والاجتماعي إلا في مناخ تعددي ديمقراطي حقيقي.**

شرق أوسطية بلا مواجهة!

*** لكن المشروع العربي الذي تحدثت عنه يواجه تحديا آخر بخلاف تحدياته الداخلية ،هو تحدي« الشرق أوسطية» الذي بزغ ، ثم انطفأ قليلا ثم عاد «متعافيا وبأبعاد جديدة (كالتعاون في الطاقة والمياه والتعليم) في ظل حالة ضعف عربي لم يسبق لها مثيل في الحقبة الحديثة؟.**

-د. عصام : هناك ثلاثة مشاريع مطروحة على العالم العربي كلها تهدف لربطه بالاقتصاد العالمي وإدماجه فيه ،وهي مختلفة .**الأول** مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الذي أقرته جامعة الدول العربية.

الثاني والثالث يخلطان العالم العربي بما ليس عربيا ،كالشرق أوسطية ، والشراكة المتوسطية.

ويهمني هنا أن أشير إلى أن اليابان وأوروبا يؤيدان المشروع الشرق أوسطي بقوة، فضلا بالطبع عن قوة الدفع الأمريكية الضخمة ، وبالتالي سيزيد هذا من صعوبة متطلبات مواجهته . ولا ينفي دعم الأوربيين له أن لهم تحفظات على نقاط فيه ، وقد برز ذلك فيما يتعلق بالبنك الاقليمي بشكل خاص. فكرة الشرق أوسطية معروفة: تجاوز النزاع السياسي بخلق مصالح مشتركة ، بينما يرى الجانب العربي أن الحل العادل والدائم للصراع بين العرب وإسرائيل هو الذي سيمهد لتعاون اقتصادي ولتجاوز الخلافات .**وهنا لا يهتم العرب أيضا بنقطة مهمة هي ضرورة اشتراط مرحلة انتقالية ، قبل التعاون الاقتصادي ، إذا تحققت التسوية التاريخية.**
وفي كل الحالات يجب أن يتم التعاون الاقتصادي دون شروط مسبقة لقد نصت **وثيقة هارفارد ١٩٩١** على ضرورة إقامة مثلث اقتصادي كمحور له أذرع ، يضم إسرائيل والأردن وفلسطين ،**ومن الواضح أن القيادة في المثلث وخارجه محجوزة لإسرائيل** وهذا معلوم للعرب، غير أن المحير أنه كلما تقدمت مفاوضات السلام دون أن تسفر عن نتيجة يصبح سهلاً على أمريكا أن تضغط على العرب ليقدموا المزيد من التنازلات ،وعادة ما يستجيبون .. آية مقلوبة . لذلك فإن مؤتمر« الشرق الأوسط وشمال أفريقيا » القادم في القاهرة ، سينعقد دون مقاومة ، وإن كانت دول ستقاطعه مثل ليبيا وسوريا والعراق ، لكن حتى الغرف التجارية

الفكرة التي ينبغي أن نتوقف عندها فكرة «تذويب الفوارق بين الطبقات»

والصناعية التي قاطعت من دول الخليج في السابق تعبيرا عن ارادة شعبية ستجد نفسها في موقف صعب . نحن لم نتناقش ولم نحلل ..وليس لدينا تعبئة سياسية ..**الشرق أوسطية والوحدة العربية نقيضان لا يمكن أن يجتمعا.**

«سياتل» قليل من الفرح

- من وجهة نظري فإن عجزنا عن المقاومة أنتج نوعا من الفرح العاطفي الزائد ، بمقاومة مؤتمر منظمة التجارة الذي تم في سياتل كيف تنظر إلى الأمر؟ وما أشكال المقاومة التقدمية التي يعتد بها ضد العولمة ومدى تفاعلنا معها؟.

- د. عصام : لاحظت من متابعة كتابات مصرية لمفكرين لهم وزن أن تقدير حركة المقاومة في سياتل انطوى على قدر- وأأسف- من عدم وضوح الرؤية ، ناهيك عما في كتابات أخرى من زفة فرح هي خارج حديثي الآن .ففي سياتل كانت ثمة ثلاثة اتجاهات الأول : **تحرك العمال الأمريكيين وجوهره حمائي كما أنه مؤيد لتوحيد معايير العمل الدولية وهذه ليست في صالح البلدان النامية الآن.**

الثاني : احتجاجات بيئوية من القوى التقدمية والديمقراطية والايجاب فيها أنها محاولة للجم آلية التوسع الرأسمالي، لكن هذا الاحتجاج أيضا فيه ما هو غير مفيد أو مقبول للعالم النامي ،لأنه يطالب بمعايير عالمية لحماية البيئة . ويتناسى أن الرأسماليات المتقدمة لم تهتم بالبيئة ، إلا بعد إنجاز عمليات أساسية في التنمية، ثم إن الشركات المتعدية نفسها لا تلتزم بها في بلادها.

الاتجاه الثالث: احتجاجات مبعثها تناقضات المصالح بين الكتل الاقتصادية المتقدمة ذاتها ، بالأساس ، وتناقضات الشمال والجنوب على نحو أقل ظهورا وان كان ما بينهما هو الأكثر تناقضاً.

وفي المحصلة لابد أن نقرأ سياتل جيداً لنبني على الايجابي فيه. إن الدرس الأول المستفاد هو أن تحرير التجارة لا يمكن أن يتحقق لا عام ٢٠٢٠ و لا ٢٠٢٥ ولابد من مدى زمني أوسع، والثاني هو أن **على بلدان العالم النامي والأقل نمواً وضع أطر ومطالب واستراتيجيات للدخول في التجارة العالمية على مراحل متباينة ،وفي إطار تكامل وتنسيق ، وبرامج قطاعية وزمنية إلخ.**

ثالثا فجر المؤتمر تناقضات حادة في المركز الرأسمالي الامبريالي ، لكن التناقضات كانت قبل وبعد المؤتمر ، وظهر أن الاتجاهات الحمائية أقوى مما نظن ، وأن **الخطاب التحريري الأمريكي تمويهي ،لأن الأمريكان وغيرهم يضعون آليات حمائية صارمة** ، كل حسب مصالحه ، ودرجة تطور صناعة معينة عنده ،وميزته التنافسية في صناعة ثانية إلخ .لقد تصورت بعد سياتل أن يسارع العرب(أو مجموعة مثل ال١٥) لوضع مبادرة استراتيجية للتعامل مع تحرير التجارة ، لكن ذلك لم يحدث ، بل ويبدو أن أحداً لن يتابع حتى الجهود التي قادها **د. أحمد جويلي** في هذا المجال ، وللأسف فانه حتى الذين يدخلون الآن إلى منظمة التجارة يدخلون دون رؤية ؛ بعد عشرين سنة قد تظهر أشكال جديدة من الاندماجات الاقليمية) ،وقد تختلف وسائل تعامل المندمجين مع تحرير التجارة ، لكن ثمة أشياء ستبقى في هذا المدى مهمة ، مثل موقفنا كعرب ، ووحدتنا والنفط ، وأوراق تفاوضية أخرى.

بالنسبة للشق الثاني من السؤال أشير أولا إلى أن ثمة فرق بين جوهر العولمة وأشكالها ، بين شدة الاندماج (كاندماج صناعة النفط في العولمة من بدري) وبين نمط الاندماج .. النمط الذي يمكن أن تشارك من خلاله قطاعات الصناعة التحويلية والمعلوماتية، وبغير الصورة المتخلفة الأولى (شدة الاندماج). وأقول أيضا:

نحن كباحثين عرب لسنا منخرطين في العولمة بشكل عميق .نحن في مرحلة متقدمة من العولمة ويتطلب ذلك نمط تحد جديدا ووعياً جديداً . صحيح أن العالم لم تتبلور فيه حتى الآن حركة كبيرة لمقاومة أخطار العولمة على البشر والأرض والبيئة، وعلى القيم الإنسانية ، **لكن ثمة محاولات من منظمات المجتمع المدني ، بعضها يثمر (كما في حالة نجاحها في فضح اتفاقيات الاستثمار الموحدة) وهناك أيضا تحركات نقابية ،وهناك اتجاه ضد توسيع مدى ومضمون العولمة ، وثمة تجمعات مؤثرة أو يمكن أن تكون مثل مجموعة ال ١٥ ، لكن علينا أن نعمل في ظل عدم وجود أيديولوجية قائدة لرفض العولمة ، أو دولة قائدة للنضال**

الجو السياسى

تقرير الحزب الشيوعى المصرى حول :

ألفية جديدة وتحديات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

مصر تعيش أزمة اقتصادية خطيرة

أصدر الحزب الشيوعى المصرى تقريراً سياسيا شاملا فى مارس الماضى تحت عنوان« ألفية جديدة .. وتحديات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» وجاء فيه..



الرئيس حسنى مبارك .. من برنامج الالف اليوم إلى التحرير الاقتصادى إلى الاصلاح الاقتصادى ..والأزمة مستمرة

«تدخل مصر الألفية الجديدة وهى **تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وروحية عميقة** ، فبالاضافة إلى فشل محاولات التنمية الرأسمالية التابعة التى حاولتها الطبقة الرأسمالية الطفيلية والمتوحشة فى الثمانينات والتسعينات تحت شعارات **«الانفتاح» و«برنامج الألف يوم» و« التحرير الاقتصادى» و«الاصلاح الاقتصادى»** ..فالإصلاح المالى الذى أنجزه الحكم وتركز فى خفض عجز الموازنة وخفض التضخم وتثبيت سعر الصرف وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وسياسة الخصخصة انتهى فى السنوات الثلاث الأخيرة إلى أزمة حقيقية متعددة الجوانب.

* فبعد أن كان **ميزان المدفوعات** يحقق فائضا لعدة سنوات ووصل فى السنة المالية ٩٦ / ٩٧ إلى ١٩١٢ مليون دولار ، أصبح سالبا .فوصل العجز فى العام ٩٧ / ٩٨ إلى ١٣٥ مليون دولار ثم **ارتفع العجز فى العام ٩٨ / ٩٩ إلى ٢١١٧ مليون دولار.**

* وأرتفع العجز الدائم فى الميزان التجارى من ٢ر١٠ مليار دولار عام ٩٦ / ٩٧ إلى ٨ر ١١ مليار دولار عام ٩٨/٩٧ وإلى ١٢ مليار و٥٢٤ مليون دولار عام ٩٨/ ٩٩.

* **والرهان على تدفق الاستثمارات الأجنبية انتهى بدوره إلى فشل ذريع** رغم التسهيلات والامتيازات غير المسبوقة والتى وصلت إلى حد التفريط فى الأمن القومى . وقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر من ١١٠٤ مليون دولار عام ٩٩/٩٨ إلى **٧١١ مليون دولار فقط خلال عام ٩٩/٩٨ وهو يمثل أقل من٢ر٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة** على

مستوى العالم .وهوأمر منطقى مفهوم فى ظل غياب العناصر الحقيقة الجاذبة لرأس لامال ، مثل دخول البلد المستقبل للاستثمارات مرحلة نمو اقتصادي سريع ، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو على مدى عشر أو خمس عشرة سنة متصلة (وهو ما لم يحدث فى مصر) ، وارتفاع القدرة الادخارية الوطنية إلى معدل يتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ (معدل الادخار فى مصر لا يصل إلى ١٦٪) ووجود سوق واسعة تستوعب منتجات الاستثمارات الوافدة ، أى ارتفاع فى متوسط الدخل الفردى وقدر من عدالة توزيع الدخل القومى((وهو الأمر المفتقد فى مصر نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردى وسوء توزيع الدخل القومى وبالتالى تقلص الحجم الفعلى للسوق المصرية) ،والاستقرار السياسى والاستقرار الاقتصادى ،وهو أمر غير متحقق فى مصر خاصة فى ظل الغموض الذى يحيط بالرؤية المستقبلية الرسمية والاندفاع لتنفيذ مشروعات (قومية) كبيرة دون دراسة جدوى دقيقة ومتعمقة ، وأثر البيروقراطية والفساد.

* **تراجع الصادرات** والتى راهنت عليها السياسة الاقتصادية للحكم بعد الاستثمارات الأجنبية ، وطبقا للبيانات الرسمية فقد تراجع مؤشر نسبة صادراتنا إلى الناتج المحلى من ١٤٪ عام ١٩٨٠ إلى **٥ر٢٪ فقط عام ١٩٩٨ (تصل هذه النسبة فى إندونيسيا مثلا إلى ٢٥٪ وفى المغرب إلى ١٨٪).**

* الزيادة غير المبررة فى الواردات السلعية من حوالى ١٥٥٦٥ مليون دولار عام ٩٦ /٩٧ إلى حوالى **١٦٨٩٩ مليون دولار عام ٩٨/٩٧** أى بمعدل زيادة فى سنة واحدة حوالى ٦ر٨٪ وأهم السلع المستوردة هى سيارات الركوب بنسبة زيادة ٩٠٪ والسكر بنسبة زيادة ٥٦٪ والأسمنت بنسبة ٤٦٪ والأسمدة بنسبة ٣٨٥٪ وكذلك التلفزيونات والمعدات الكهربائية.

* **وقوع أزمتين متتاليتين فى سوق النقد «أزمة الدولار»** حيث أرتفع سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى بصورة مفاجئة اضطر البنك المركزى والحكومة للتدخل عدة مرات بطرح مليارات الدولارات فى السوق فى محاولة لتثبيت سعر الجنيه أمام الدولار وكانت الأزمة الأولى (فبراير ومارس ١٩٩٨) ثم الأزمة الثانية(أغسطس- سبتمبر ١٩٩٩) أحد أسباب الإطاحة بحكومة **د. كمال الجنزورى.**

وتكشف أزمة سوق النقد عن مظاهر أخرى للخلل فى الاقتصاد المصرى .فهذه الأزمة تعود إلى مجموعة من الأسباب منها:

١- انتهاء فترة السماح التى حصلت عليها مصر نتيجة لإعادة جدولة ديونها ، وبدء الحكومة المصرية فى سداد أعباء الدين الخارجى.

ب- تحويل المستثمرين الأجانب فى سوق الأوراق المالية (الاستثمار غير المباشر) لأرباحهم ورؤوس أموالهم للخارج والتى تجاوزت مئات الملايين من الدولارات فى الفترة الاضية.

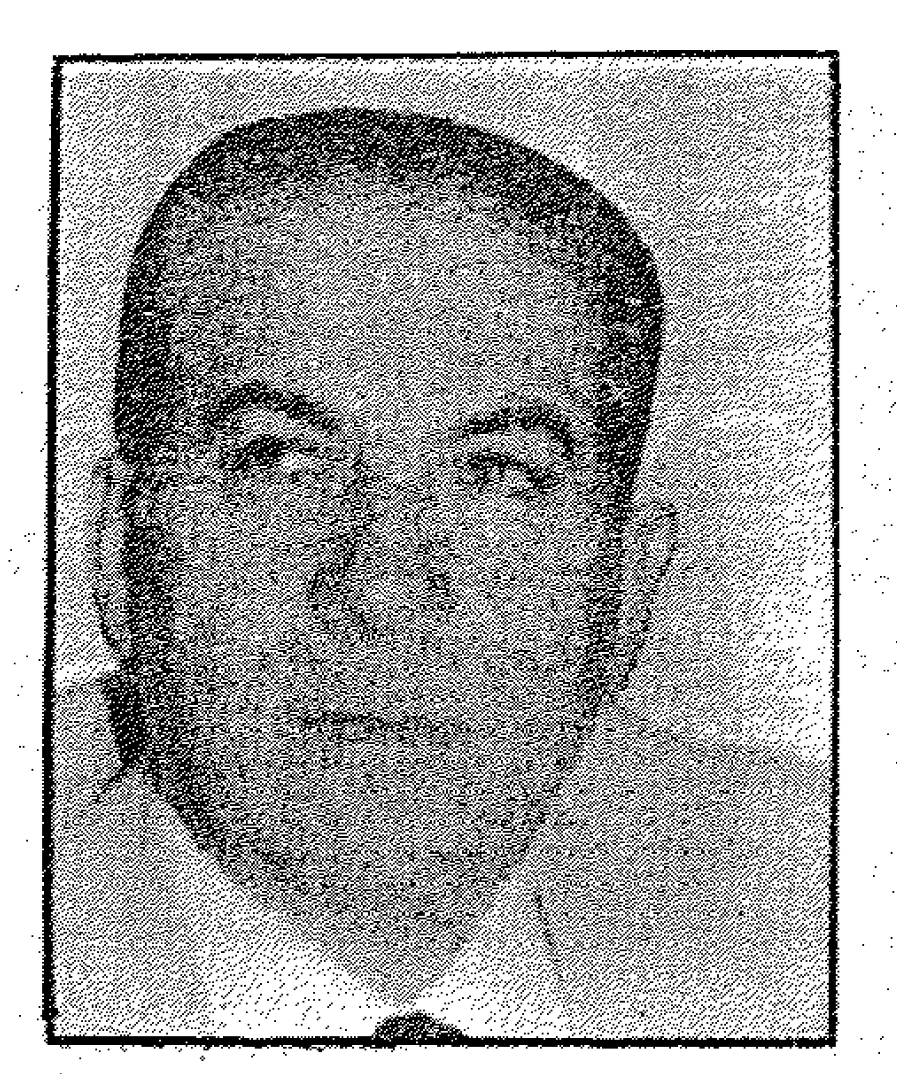
ج- انخفاض حصيلة مصر من العملات الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعار البترول العالمية (انخفض حصيلة مصر فى عام واحد نتيجة لذلك بحوالى ٨٠٠ مليون دولار) . الذى أثر بدوره على حصيلة الصادرات ورسوم المرور فى القناة . وهى نتيجة طبيعية لاعتماد **الاقتصاد المصرى على مصادر ريعية للعملات الأجنبية(البترول - قناة السويس- تحويلات المصريين فى الخارج- السياحة) . وقد انخفضت أيضا تحويلات المصريين فى الخارج بعد توقف أغلب دول الخليج وليبيا عن استيراد العمالة المصرية** . وأدت أحداث الأقصر لتراجع هائل فى السياحة.

د- بدء ما سمى بالمشروعات القومية الكبرى فى وقت واحد واستنزافها للعملات الأجنبية (سحب مشروع توشكى فقط خلال عامين ٢ مليار دولار من احتياطى النقد الأجنبى لشراء معدات له والتهمت محطة الرفع ٧ مليارات جنيه).

هـ-سياسة الخصخصة . فطرح عدد كبير من المشروعات للبيع تصل قيمتها إلى مليارات الجنيهات وفى نفس الوقت تخفيض سعر الجنيه عملياً أمام الدولار ، يعد بمثابة« علاوة » تمنحها مصر للأجانب الذين سيشترون القطاع العام بالدولار.

– **وارتبط بأزمة سوق النقد أزمة سيولة فى البنوك** نتيجة للزيادة الكبيرة فى أنشطة الاقراض والائتمان الذى بلغ عام ١٩٩٩ طبقا لتقرير البنك المركزى ١ر٤٥ مليار جنيه مصرى مقابل ٢٨ مليار جنيه فى العام السابق ، أى بزيادة ٣ر٢١٪ ،وقد لجأ البنك المركزى إلى طرح ١١٥٨ عطاء لإعادة شراء أذون الخزانة بقيمة إجمالية ١ر٦٠ مليار جنيه فى محاولة لضبط السيولة وتحقيق التوازن فى السوق المصرفى . **وقدّم نحو ٣٠ مليار جنيه للبنوك لمواجهة أزمة السيولة.**

ولا يمكن الفصل بين هذه الأزمة وظاهرة ارتفاع الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها بالبنوك ، وبالتالى زيادة المخصصات المرصودة لها إلى ٢٥ مليار و٩٨٤ مليون



د. كمال الجنزورى
أزمة سوق
النقد أطاحت به

*** عجز ميزان المدفوعات (٢١١٧ مليون دولار)**
*** عجز متزايد فى الميزان التجارى (١٢٥٤٢ مليون دولار)**
*** تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٧١١ مليون دولار فقط)**
*** تراجع الصادرات (من ١٤٪ إلى ٥ر٢٪ بالنسبة للناتج المحلى.**
*** زيادة كبيرة فى الواردات (١٦٨٩٩ مليون دولار)**
***أزمة فى سوق النقد الأجنبى (أزمة الدولار)**
*** أزمة سيولة.**
*** ارتفاع اجمالى الدين المحلى (١٨٥٨٠٠ مليون دولار)**

جنيه بنسبة ٣ر٧٪ من إجمالى المراكز المالية للبنوك وبزيادة ٦ر٢ مليار جنيه عن عام ١٩٩٨ . **وتبلغ الديون المشكوك فيها بالبنوك التجارية وحدها ٢٠ مليار و٩٥٠ مليون جنيه ، ٣ مليارات و٤٦٤ مليون جنيه فى بنوك الاستثمار والأعمال ومليار و٥٧٠ مليون جنيه فى البنوك المتخصصة طبقا لآخر تقارير البنك المركزى .**

- ارتفاع الديون المحلية بصورة غير مسبوقة .فقد **بلغ إجمالى الدين المحلى عام ١٩٩٩/٩٨ (٨ر١٨٥ مليار جنيه مصرى) بفوائد قدرها(١٢ مليار و٧٢٢ مليون جنيه مصرى) سنويا** . أى بنسبة ٦٨٪ من إجمالى الناتج القومى (٢٨٣ مليار جنيه) وهى نسبة خطرة وفقا للمؤشرات الدولية التى تحدد نسبة ٥٠٪ أو ٦٠٪ كحد أقصى للدين المحلى . وتصل نسبة الفوائد المسددة لخدمة هذا الدين ٢ر٤٪ من إجمالى الناتج القومى . وقد أدت سياسة الحكومة فى طرح السندات وأذون الخزانة(٣٥ مليار و٤٤٦ مليون جنيه قيمة السندات الحكومية عام ٩٧ /٩٨ ، و٣٨ مليار قيمة أذون الخزانة) إلى تجفيف منابع السيولة فى السوق والجهاز المصرفى والقفز بأسعار الفائدة فى البنوك إلى ١٢٪ فى المتوسط على الودائع وبالتالى على القروض مما شكل عبئا على الاستثمارات والتنمية.

- وفى تقرير أخير لليونيسيف أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد فى مصر من الناتج القومى ثابت منذ عام ١٩٦٥ عند ٨ر٢٪ بينما معدل التضخم السنوى إزداد إلى ١١٪ . وأن ٢٣٪ من سكان الريف لا تتوافر لهم المياه الصحية ، وأن ١٢٪ من سكان الريف والمدن لا تصل لهم خدمات الصرف الصحى.

- وفى تقرير أخير للبنك الدولى أن ٤٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، ويشير تقرير لمنظمة التربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» أن نسبة تعليم الكبار فى مصر لا تتجاوز ٦٨٪ للذكور و٣٨٪ للاناث . وأن نسبة التحاق الإناث بالمدارس الثانوية انخفضت وتوقفت عند ٧٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٠.

وكما سبقت الاشارة فى التقرير الصادر عن الحزب فى سنة ١٩٩٩ فالبطالة وصلت إلى ٥ر١٧٪ من قوة العمل .

إن هذه الحقائق تؤكد فشل سياسات الحكم التى نفذتها الحكومات المختلفة فى ربع القرن الماضى والتى تقوم على **التحول إلى اقتصاد رأسمالى تابع يقوده تحالف الرأسمالية الكبيرة والطفيلية والبيروقراطية التي تتميز بالوحشية والعداء للديمقراطية ،** وإنسحاب الدولة من الاستثمار فى التنمية وتقليص دورها وتخليها عن توفير الخدمات الأساسية تدريجيا ،والتحول إلى التصدير وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص المحلى والأجنبى ، وترك إدارة الاقتصاد لآليات السوق ،مع تكثيف وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية ،**والاعتماد على« ريع الموقع»** أى قناة السويس والمساعدات الأجنبية والسياحة ،وعلى **بيع «الموارد النافذة»** أى البترول والغاز الطبيعى ،وعلى تصدير العمالة للخارج بهدف الحصول على تحويلات المصريين بالخارج، وهى عمالة مرتبطة بالريع النفطى . **وانحاز هذا التحالف الطبقى الحاكم بقسوة ضد الطبقات العاملة والقطاع الأكبر من الظلم الاجتماعى وتدهور مستوى المعيشة.**

ويكشف البرنامج الأخير للحكومة الذى تقدم به د. **عاطف عبيد** إلى مجلس الشعب فى ١٨ ديسمبر الماضى عن إصرار الحكم على تنفيذه هذه السياسات الفاشلة. لقد أكد د. عبيد أن «حركة التاريخ تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الاقتصاد الحر هو الأقدر على تحقيق التنمية السريعة والمتواصلة ، وهو قول يكذبه الواقع . فكما أشار د. الفونس عزيز فإن تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى كثير من البلدان النامية التى تأخذ بالاقتصاد الحر ، تكشف عن أوضاع متدنية منها مثلا أن متوسط دخل الفرد السنوى فى البلدان منخفضة الدخل والبالغ حجم سكانها حوالى ٦٠٪ من حجم السكان فى العالم فى عام ١٩٨٨ بلغ حوالى ٥٢٠ دولاراً ، أى بواقع دولار واحد ونصف يوميا فى المتوسط ، وذلك طبقا لتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ كذلك بلغ نصيب هذه البلدان حوالى ٦٪ فقط من كل الناتج العالمى والصادرات العالمية فى السنة المذكورة.

أيضا فإن نسبة ناتج الصناعة التحويلية فى حوالى ٨٠ دولة نامية لم تتجاوز ٢٠٪ من الناتج الاجمالى فى السنة ذاتها . أيضا



د. عاطف عبيد

برنامج حكومة د. عاطف عبيد يتجاهل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .. وتعثر المشروعات القومية التى أدت إلى توقف الانفاق الحكومى على المشروعات داخل الدلتا ووادى النيل!

بلغت نسبة الدين الخارجي في حوالى ٤٢ دولة نامية تأخذ بالاقتصاد الرأسمالى أكثر من ٥٠٪ من حجم الناتج القومى الإجمالى في عام ١٩٩٧ . وتقدم تجارب النمور الأسيوية دليلا قاطعا على فشل هذه السياسات .فقد واجهت بلاد جنوب شرق آسيا التى حققت درجة لافتة من التنمية الاقتصادية فى الحقبة الأخيرة ، سلسة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى السنوات الثلاث الأخيرة ، بدءا من **«تايلاند»** التى نجحت فى مطلع التسعينات فى اجتذاب نحو ٩٠مليار دولار فى شكل استثمارات أجنبية حققت عام ١٩٩٦ نموا مطردا بنسبة ٦,٤٪ ثم واجهت فى يوليو ١٩٩٧ أزمة اقتصادية طاحنة أفقدت عملتها ٤٠٪ من قيمتها، وعرضت ما يقرب من نصف شركاتها للإفلاس ، وانهار قطاع المقاولات بها . وانتقلت الأزمة إلى ماليزيا فإندونيسيا فهونج كونج فكوريا الجنوبية وتفجرت صراعات اجتماعية وسياسية عنيفة فى هذه البلدان.

ويلفت النظر فى هذا البرنامج الأخير للحكومة الجديدة تجاهله لأهم وأخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واعتماده نفس سياسات الحكومة السابقة فى خداع الجماهير والكذب عليها وبيع الوهم لهما.

لقد تجاهل البيان أزمة السيولة وأزمة سعر الصرف وأزمة العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات والارتفاع المتوالى للدين الداخلى وفشل سياسات الاعتماد على التصدير ورأس المال الأجنبى ، وتعثر ما سمى بالمشروعات القومية التى استنزفت احتياطى النقد الأجنبى وأدت إلى توقف الانفاق الحكومى على المشروعات داخل الدلتا ووادى النيل ، وتثور حول جدواها الاقتصادية شكوك كثيرة بالاضافة إلى خطر استنزافها لموارد المياه القليلة المتاحة لمصر مما يضاعف من خطر المجاعة المائية.

ولجأ البيان إلى الوعد بسلسلة من الإجراءات لحل بعض المشاكل الحياتية للناس ، مثل الوعد بتوظيف ٦٥٠ ألف عاطل سنويا ، وصرف معاش« ٥٠ جنيها » لحوالى مليون مواطن ، وتقديم قروض لطلاب الجامعات تسدد على ٤٠ عاما ومد مظلة التأمين الصحي لجميع العاملين فى الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية .. وبصرف النظر عن جزئية هذه الحلول والتى **لا تدخل على الإطلاق فى باب التنمية الاجتماعية أو محاربة الفقر** ،فإن تكلفة هذه الاجراءات تحتاج ما لا يقل عن ١٠ مليارات جنيه مصرى سنويا ،وحوالى ٣٩ مليار جنيه استثمارات سنوية لخلق فرص العمل المطلوبة .وهو أمر يتجاوز إمكانيات الحكومة والواقع الاقتصادى.

ويصاحب هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة والمتدنية التى تدخل بها مصر إلى القرن الحادى والعشرين ، شيوع **الفسادوالاستبداد والعداء للديمقراطية واضطهاد المرأة فى ظل حكم الرئيس مبارك.**

فبينما تشهد قضية تحرر المرأة على الصعيد العالمى تطورا كبيرا حيث ينصب اهتمام المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة على تخصيص برامج وموارد للنهوض بالنساء خاصة فى بلدان العالم ومن ضمنها بلدنا.

شهدت مصر فى الأسابيع الماضية معركة ما تزال آثارها بادية بين قوى التجديد والاستنارة وقوى الجمود والتخلف حول التعديلات الجزئية فى قانون الاجراءات فى الأحوال الشخصية، والتى تتيح للمرأة لأول مرة إمكانية تطليق نفسها فى مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر ، صحيح سيكون عليها أن تتنازل عن جميع حقوقها لكنها على أى حال خطوة للأمام ،كما شهدت البلاد إنشاء المجلس القومى للمرأة وهو مجلس حكومى يهتم بكل قضايا المرأة وكأنه وزارة خاصة بها.

لكن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والإطار العام الذى خلقته مجموعة السياسات الحكومية القائمة على أيديولوجية السوق والتى أدت فى المقابل إلى تدهور مستوى معيشة الطبقة العاملة والكادحين عامة الذين التحقت بهم الفئات الرئيسية من الطبقة الوسطى ، أصاب قضية تحرر المرأة وتقدمها فى مقتل ،وجعل كل الاجراءات القانونية الجزئية عملا فوقيا لا يؤثر فى العمق الاجتماعى إلا تأثيرا هامشيا ،حيث يشتد الاستغلال ويحتدم الصراع الطبقى وتصبح النساء بالملايين عرضة للفقر والبطالة والإنهاك المعنوى والجسدى . ويسعى الحكم المأزوم إلى **دفعهن دفعا إلى بطالة مقنعة تمهيدا لإلقاء الملايين منهم خارج سوق العمل المنظم** ، بطرح مشروع قانون للعمل بنصف الوقت بنصف الأجر أو العودة إلى المنزل بربع الأجر،مع الترويج الدعائى لمشاريع الصندوق الاجتماعى بالغة الصغر المصممة خصيصا من أجل النساء ،وهى مشاريع فضلا عن أنها هشة وعرضة غالبا للانهيار بسبب عدم قدرتها على المنافسة تعود بقوة العمل النسائية عشرات السنين إلى الوراء ، أى قبل العمل المنظم الذى يتيح للمرأة أن تكون جزءا من جماعة وعضوا فى نقابة تتمتع بالتأمين الاجتماعى والصحى وتناضل فى صفوف رفاق ورفيقات فى مجتمع حديث ومنشأة عصرية.

كذلك فإن مشروع **قانون العمل الموحد الجديد** يلحق أضرارا بالغة بالنساء العاملات ويكاد يجبرهن على العودة إلى المنزل تماما ،كما تنادى جماعات الإسلام السياسى التى ترى أن المرأة عورة لابد من إخفائها ، باختصار تدفع المرأة المصرية ثمنا مضاعفا للأزمة الشاملة المحتدمة ويبدو وضعها متناقضا لأنها فى حين تقتحم كل مجالات الحياة والعمل والسياسة ، تظل العلاقات الأسرية محكومة بقانون متخلف برغم التعديلات الأخيرة ، ويظل عنف الأزمة «الاقتصادية -الاجتماعية» يكدر طاقات ملايين النساء ويعطلهن ، بينما تتكفل القوانين المقيدة للحريات بإعاقة حركتهن المنظمة.

ولقد أصبح الفساد عنوانا على هذا العصر وأحد أسلحة الحكم الرئيسية فى إعادة توزيع الثروة لصالح أثرياء الانفتاح وملوك ما يسمى بالاقتصاد السرى فى مصر . وتقدر دراسة جامعية حول الفساد اعتمدت فقط على ما نشر فى الصحف من قضايا فساد - وهى لا تتجاوز فى تقدير الدراسة ١٠٪ من جرائم الفساد طبقا لتقدير أجهزة الضبط - أن **المفسدين ينهبون سنويا ٧٠٠ مليون جنيه نتيجة للسمسرة والوساطة والعمولات ، وأن ما نهب خلال ١٥ عاما (هى فترة الدراسة) لا يقل عن ٢٤ مليار و٢٥٩ مليون جنيه .** والقضايا التى كشفت خلال حكم الرئيس مبارك مثل قضايا حوت مدينة نصر والحباك

ولوسى آرتين ومنى الشافعى ونواب المخدرات ونواب القروض وممدوح الليثى والفساد فى جهاز التلفزيون والأغذية الفاسدة وتسمم تلاميذ المدارس ووزراء الداخلية عبد الحليم موسى وزكى بدر وحسن الألفى» وأبناء كبار المسئولين من رئيس الجمهورية إلى وزير الداخلية (حسن الألفى) إلى أقارب رئيس الوزراء (كمال الجنزورى) إلى قضية سكرتير وزير الثقافة ومحافظ الجيزة.. إلخ ليست إلا قليلاً من كثير يؤكد أن الفساد هو المؤسسة الأولى للدولة.

والفساد هو الوجه الآخر لغياب الديمقراطية واحتكار فرد وحزب واحد للسلطة ،والحكم بقانون الطوارئ لمدة تزيد على ١٨ عاما ، وتزوير انتخابات مجلس الشعب والشورى والمحليات وتجميد النقابات المهنية والتدخل فى انتخابات النقابات العمالية وضرب الحركة الطلابية والتعاونية وملاحقة منظمات ومراكز حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية ،والسلطات المطلقة التى يتمتع بها رئيس الجمهورية ، وسلسلة القوانين التى تنتهك الدستور وتعتدى على الحريات وحقوق الإنسان ، وشيوع التعذيب ،والسيطرة على أجهزة الإعلام والصحافة المملوكة للدولة (القومية) .ومن الواضح أن السلطة تتجه إلى مزيد من السيطرة البوليسية وإحكام القبضة ،وخاصة فى ظل تصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية . وستوجه ضربتها فى خمسة اتجاهات

١- تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة.

٢- ملاحقة وتصفية حركة حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية النشطة.

٣- الاجهاز على الحركة العمالية وتصفية ما بقى من حقوق عمالية.

٤- إعادة الاستيلاء على النقابات المهنية المجمدة حاليا.

٥- حصار الأحزاب والسعى لتفجيرها من الداخل.

ومما يؤسف له أن حركة المقاومة للدولة البوليسية و الاستبداد ، ومن أجل الإصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى التى اكتسبت بعدا جديدا خلال العام الماضى وشارك فيها عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومراكز حقوق الانسان وقيادات سياسية ونقابية وشخصيات عامة ديمقراطية وأدباء كبار ، تواجه عددا من العقبات . **فبعض الأحزاب تنسحب عمليا من هذه الحركة وتقيم العراقيل أمامها بمقولة أن مسئولية الإصلاح السياسى هى مسئولية الأحزاب فقط!!** ولابد أن تتولى قيادتها وأن لايسمح لأى فرد أو جماعة حقوقية أو نقابية بالقفز عليها!! أو تدخل فى غزل وصفقات مع الحكم بهدف الحصول على نصيب (أو نصيب أكبر) فى توزيع المقاعد المحددة التى سيسمح الحكم للمعارضة بالحصول عليها فى انتخابات مجلس الشعب القادمة . وبعض المنظمات الحقوقية والشخصيات العامة التى لاتنتمى إلى حزب سياسى معين مازالت **تتصور أنها بديل للأحزاب السياسية التى فقدت - من وجهة نظرها - أى دور حقيقى** . رغم أن الممارسة أكدت الدور الأساسى والرئيسى للأحزاب ، وأهمية عملها المشترك مع القوى الأخرى . واستمرار هذه الظواهر السلبية سيقود إلى مزيد من التراجع عن الهامش الديمقراطى المحدود الذى استخلصه النضال السياسى للقوى الديمقراطية ، وإلى تدعيم الدولة البوليسية الاستبدادية القائمة. ولايمكن تجاهل ماكشفت عنه أحداث الكشح الأخيرة - وأحداث مشابهة متفرقة من قبل - عن وجود **أزمة فى العلاقات بين مسلمى وأقباط مصر وحالة من التربص والشك المتبادل تتحمل مسئولياتها سياسات الحكم** والأزمة الشاملة التى تمسك بخناق المجتمع نتيجة لهذه السياسات ، وفى القلب منها حالة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى السائد بالمواطنين والتمييز بينهم على أساس الدين وبالتالى **غياب التعامل على أساس حق المواطنة والمساواة للجميع** ، وحصار وضرب العمل الجماعى والعمل السياسى خاصة ، وسيطرة التعصب والجهل على الإعلام الرسمى ومناهج التعليم القديمة ، وصعود جماعات التكفير والتخوين فى السنوات الأخيرة . كذلك **فأحداث ميت غمر والشرقية** توضح مدى التوتر الاجتماعى والسياسى فى المجتمع وخطر العنف.

ملايين النساء معرضة للفقر والبطالة والانهاك المعنوى والجسدى

عربيا : التسوية وتصحيح الخلل

ولاتختلف الأوضاع فى الوطن العربى والساحة الإقليمية كثيرا ، بل لعل الصورة أكثر إظلاما من الأوضاع الداخلية فى مصر . لقد انتهت تجارب التنمية الوطنية العربية جميعا إلى فشل ، سواء التجارب التى قادتها أنظمة التحرر الوطنى فى مصر وسوريا والعراق والجزائر . أو تجارب الأنظمة البترولية فى الخليج ، أو تجارب الأنظمة التقليدية فى تونس والمغرب . وخضعت معظم البلاد العربية فى النهاية إلى برامج " **التثبيت والتكيف الهيكلى** " التى قررها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وهما مؤسستان ماليتان دوليتان خاضعتان للولايات المتحدة وجزء أساسى من أدوات العولمة الرأسمالية ، كما انضمت ١٣ دولة عربية إلى اتفاقية " الجات" أخيرا.

ويشير تقرير علمى قدم أخيرا إلى المؤتمر العاشر للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب الذى عقد فى دمشق فى نهاية العام الماضى إلى أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى " تستند إلى مفهوم نقدى وليس تنمويا فى معالجة المشاكل والصعوبات التى تعانى منها الاقتصاديات النامية . وهى تركز على جانب العجز فى ميزان المدفوعات والدين الخارجى . ويقصد بها تثبيت الوضع المالى للدولة المعنية وتدعيم إمكانياتها على الوفاء بالتزاماتها من خلال تكييف بنود نفقاتها ومواردها وسياساتها الاقتصادية عموما وإخضاعها لرقابة وإشراف خارجيين . إن هذه البرامج لم تأت كعلاج لمشكلات التنمية التى تعانيها البلدان النامية ، وإنما جاءت لحل مشكلة النظام النقدى الدولى والنظام الرأسمالى العالمى عموما".

وتكشف دراسة صادرة عن " منظمة العمل العربية" إن هذه البرامج أدت إلى" زيادة الفقر وتوسيع قاعدة المحرومين .. وزيادة معدل البطالة .. وتفشى الفساد فى الطبقات الحاكمة وإقامة مشاريع غير ضرورية أو غير ذات جدوى اقتصادية وبتكلفة تزيد على التكاليف العالمية بشكل كبير . كما ساهم جو الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى فى زيادة هروب وتهريب رأس المال إلى الخارج . وهكذا بددت الثروة الوطنية وطاقات المجتمع ، وتحولت القروض والمساعدات إلى تقليل الواردات وأدت هذه السياسات بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الخارجية التى يمكن إجمالها فى التبادل غير المتكافئ فى مصلحة المراكز الرأسمالية المتقدمة وهيمنة الشركات عابرة القومية ومتعددة الجنسية الاحتكارية ، إلى زيادة نهب ثروات وخيرات الدول النامية " وفى تقرير أخير عن الفساد فى العالم (١٩٩٩) أصدرته " منظمة الشفافية العالمية" حول مدى تغلغل الفساد فى ٩٩ دولة من دول العالم ، على ضوء مدى وجود " الصفقات المشبوهة" ، والعمولات المريبة والتهرب الضريبى ، وإدخال سلع فاسدة ، وإصدار تشريعات لخدمة أشخاص بعينهم وتزاوج السلطة والمال ، واستغلال النفوذ واحتكار القوة السياسية " وقسمت فيه الدول إلى أربع مجموعات ..

الفساد.. هو عنوان هذا الحكم..

الدول النظيفة (أو الأقل فسادا) وشملت ٢٠ دولة ، والدول متوسطة الفساد (٢٠ دولة) ، والدول الفاسدة (أو التى هى تحت خط المتوسط) وضمت ٤٦ دولة ، وأخيرا الدول القذرة وضمت ١٣ دولة . وقد وردت أكثر الدول العربية ضمن المجموعة الثالثة - قبل الأخيرة - وهى **مجموعة الدول الفاسدة** (تحت المتوسط) مثل **الأردن والمغرب ومصر** (وهى أكثر الثلاثة فسادا) ووردت دولتان هما تونس وموريتانيا ضمن المجموعة الثانية وهى الدول متوسطة الفساد.

وتسجل منظمة العمل العربى أن البطالة فى العالم العربى وصلت إلى نسبة ١٤٪ من قوة العمل العربية البالغة نحو ٨٩ مليون شخص . ويقول البنك الدولى أن نسبة البطالة فى الجزائر ١٩٪ (أكثر من ٦٠٪ منهم دون ٢٥ سنة) و١٧٪ فى مصر (أكثر من ٧٦٪ منهم دون ٢٥ سنة) و١٧٪ فى الأردن (نحو ٥٨٪ منهم دون ٢٥ سنة) و١٣٪ فى المغرب (نحو ٣٨٪ منهم دون سن ٢٥ سنة) . ويقول التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ أن متوسط نصيب الفرد فى العالم العربى لايتجاوز (٢٢٦٩) دولاراً فى السنة .

ويقول تقرير البنك الدولى إن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر (دولار واحد فى اليوم وصل فى الأردن مثلا إلى ٢٤٪ من السكان وفى مصر إلى ٥٢٪ من السكان) . وطبقا لأرقام اليونسكو فهناك ٦٨ مليون أمى فى الوطن العربى بنسبة ٣٨٫٥٪ من السكان . (السودان ٤٣٪ - المغرب ٥٥٪ - موريتانيا ٥٤٪ - اليمن ٥٦٪ - جيبوتى ٤٣٪ - تونس ٣٢٪ - الجزائر ٣٧٪ - عمان ٣٢٪).

وقد أهدر العرب الثروات التى توافرت لهم فى الحقبة النفطية وفشلوا فى مواجهة تحدى التنمية خلالها " لقد تحولت الثروة النفطية التى تكدست فى يد القلة إلى سلاح ضد الأمة العربية ، عندما لجأت هذه القلة لتبديد هذه الثروة وممارسة نفوذ متزايد على باقى الأقطار العربية ، وإشاعة نماذج من الاستهلاك والتنمية الكاذبة دمرت الثروات العربية ، وسرعان ماتراجعت الحقبة النفطية ، خاصة بعد تخفيض أسعار النفط، **وتحول الفائض من الدول النفطية إلى عجز ساهم فى تحقيقه أيضا تكاليف حرب الخليج الثانية التى تحملتها دول الخليج خاصة السعودية والكويت ، ونفقات التسلح الواسع لجيوش دول الخليج وتكاليف وجود القوات الأمريكية بها .**

وتخضع البلاد العربية جميعا لأوضاع وأنظمة غير ديمقراطية ، لافرق فى ذلك بين دول جمهورية أو ملكية أو إمارات أو مشايخ ، وبين دول تفتقر إلى أى مؤسسات ذات شكل ديمقراطى وأخرى لديها برلمانات وأحزاب ، وبين دول تجرم وجود الأحزاب السياسية والنقابات العمالية ، وأخرى لديها أحزاب ونقابات وجمعيات أهلية أى شكل من الأشكال التعددية أو دول الجبهات الوطنية وحزب القائد أو دول الحزب الواحد . فالبلاد **العربية لاتعرف تقريبا تداول السلطة ، وتنتهك فيها - بدرجة أو بأخرى - الحريات العامة وحقوق الإنسان.**

وقد قبلت الحكومات العربية بتسوية سياسية لنتائج(هزيمة) حرب يونية ١٩٦٧ تحقق انتصارا واضحا لإسرائيل ، ودخلت جميعها تقريبا فى تحالف وتبعية للولايات المتحدة الأمريكية . فبعد أن رفض العرب فى مؤتمر الخرطوم الاستسلام لهزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ ورفعوا شعار" **لا صلح - لامفاوضة** - لااعتراف" ، قبلوا بعد انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣ بتسوية سياسية تحقق أهداف العدوان الإسرائيلى ، واندفعوا فى مفاوضات ثنائية مع إسرائيل (كل طرف على حده) ووقعوا اتفاقات جزئية وانفرادية فى كامب ديفيد (١٩٧٨) وأوسلو (١٩٩٣) ووادى عربة (١٩٩٤) ومازالت هناك اتفاقات أخرى فى الطريق ، وأقيمت علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل ومصر والأردن ، وعلاقات سياسية وتجارية مع دول وحكومات عربية أخرى من المغرب إلى قطر ..

كل ذلك وإسرائيل مازالت تحتل الجولان والشريط الحدودى فى جنوب لبنان و٨١٫٧٪ من أراضى الضفة الغربية و٤٠٪ من أراضى قطاع غزة ، وتفرض نزع سلاح سيناء المصرية.

وقد ضمنت الاتفاقات التى تم توقيعها ، والأخرى التى سيتم توقيعها ، بالإضافة للاعتراف باسرائيل والتخلى عن الحقوق العربية فى فلسطين(١٩٤٨) إلزام الحكومات العربية بفتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل تحت شعار التطبيع ، والاتفاق على ترتيبات عسكرية تشمل مناطق واسعة منزوعة السلاح فى أراضى مصر والأردن ، ومواقع للإنذار المبكر فى أراض مصر والتسليم عمليا بتفوق إسرائيل المطلق فى التسلح التقليدى وفوق التقليدى وأسلحة الدمار الشامل واحتكارها للسلاح النووى ،وتحكم إسرائيل فى عدد من أهم مصادر المياه فى المنطقة.

واستكملت الحكومات العربية هزيمة شعوبها فى الدخول فى أشكال من التحالف والتبعية للولايات المتحدة خاصة بعد جريمة غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية .

فهناك تمركز دائم للقوات الأمريكية والطائرات

الدولة البوليسية توجه ضرباتها فى خمسة اتجاهات:

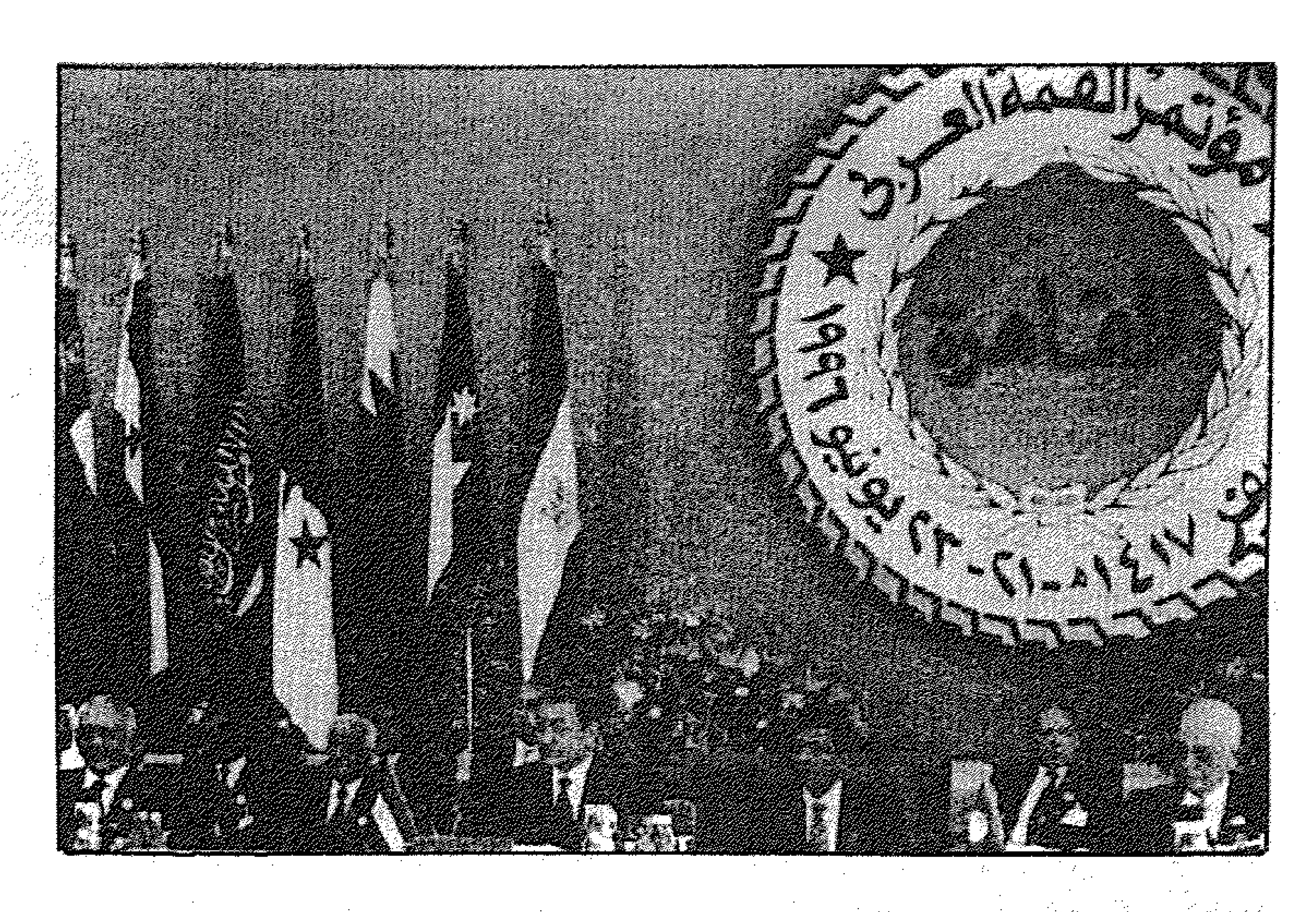
★ تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة.

★ ملاحقة وتصفية حركة حقوق الإنسان.

★ الاجهاز على الحركة العمالية.

★ إعادة الاستيلاء على النقابات المهنية.

★ حصار الأحزاب والسعى لتفجيرها من الداخل.



تطبيع العلاقات مع إسرائيل وهى ما تزال تحتل الجولان والشريط الحدودى فى جنوب لبنان و٧ر٨١٪ من الضفة الغربية و٤٠٪ من قطاع غزة!!.

والسفن الحربية فى الخليج .وهناك «**مناورات النجم الساطع**» كل عامين فى مصر. وتتسابق الدول العربية -خاصة دول الخليج وفى مقدمتها السعودية ودولة الإمارات -فى شراء الأسلحة الأمريكية بمليارات الدولارات سنويا وتكديسها دون أى احتمال لاستخدامها فى الدفاع عن شعوب الأمة العربية ، بعد أن **فقدت البوصلة ولم يعد العدو بالنسبة لها إسرائيل ، وإنما ليبيا أو إيران أو العراق!!.**

وتسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إعادة صياغة الأوضاع فى المنطقة واستبدال الإطار القومى العربى بالإطار **الشرق أوسطى وتهميش الدور المصرى لضمان دور إسرائيل كدولة قائدة ومسيطرة على المنطقة بعد إدماجها فيها عن طريق الاتفاقات الثنائية ومؤتمرات القمة الشرق أوسطية**، وباعتبارها أحد أدوات حلف الأطلنطى فى تنفيذ استراتيجيته الجديدة والتى تدخل «الضفة الأخرى من المتوسط» أى البلاد العربية فى جنوب وشرق المتوسط ضمن مسرح عمليات الحلف.

فإذا أضفنا إلى هذا كله **استمرار الحرب الأهلية فى السودان ،والحصار والعدوان على العراق المهدد عمليا بالتقسيم عرقيا ودينيا ، وتفكك الصومال والنتائج المأساوية للحرب الأهلية فى الجزائر**.. وفشل العرب فى إقامة علاقات صحيحة مع دول الجوار خاصة إيران وتركيا وأثيوبيا ،وتحالف تركيا مع إسرائيل عسكريا وسياسيا لأدركنا مدى الأخطار والتحديات التى تواجهنا فى الساحة القومية والإقليمية مع بداية الألفية الثالثة.

دوليا : العولمة الرأسمالية

وتبدو الصورة على الساحة العالمية مع بداية الألفية الثالثة ،وكأن الرأسمالية قد نجحت فى هيكلة العالم وقولبته داخل نمط الإنتاج الرأسمالى ،وتتجه إلى مزيد من تعميق هذا النمط وتجذيره وتحقيق سيادته وسيطرته عالميا ،واقتصاديا وسياسيا وثقافيا .. وهو ما يعرف باسم «العولمة» وهى الترجمة الشائعة للكلمة الانجليزيةGLOBALIZATION.

لقد شهد العالم فى العقود الأخيرة من هذا القرن تسارعا غير مسبوق فى الثورة العلمية والتكنولوجية ، وتزايد استخدام منجزات الهندسة الوراثية وثورة إحلال الموارد والاعتماد المتزايد على الروبوت وأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) المتطورة وبرامج وأنظم المعلومات والاتصالات ،أو ما عرف بتطبيقات الثورة التكنولوجية فى ميدان المعلوماتية ،مما غير من طابع العمليات الإنتاجية وعمليات التسويق والادارة ، ونوعية القوى العاملة ، ودور الحكومات القومية ، ودور وفعالية منظمات العاملين ومنظمات العمل الأهلى الأخرى وغيرها.

وتراجع دور قطاع الانتاج المادى فى تكوين الثروات مقابل زيادة دور رأس المال النقدى والعقارى والمالى لتصبح الايجارات والفوائد وحصص الأسهم هى المنبع المباشر لجزء أساسى من تلك الدخول بعبارة أخرى تراجع نصيب الزراعة والصناعة لحساب قطاع الخدمات . ورفعت الرأسمالية شعارات عالمية السوق إنتاجيا واستهلاكيا ، وضرورة «فرض» فتح الأسواق -كل الأسواق- فى مختلف أنحاء العالم لتدفقات السلع ورأس المال.

ولتحقيق ذلك طورت عمل المؤسسات الدولية الخاصة بالتمويل والتجارة« صندوق النقد الدولى- البنك الدولى - منظمة التجارة العالمية » بما يمكنها من فرض قواعد تحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفنية وغيرها ، وتوجيه سياسات الإقراض والائتمان على النطاق العالمى وتحديد شروطه .وأصبح هناك ضرورة- من وجهة نظر الرأسمالية المسيطرة - لتقويض أسس الاقتصاديات القومية والسوق القومية ومفاهيم السيادة والمصلحة القومية لحساب الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسية العابرة للقوميات.

وتم فرض سياسة واحدة على المستوى العالمى وعلى المستويات المحلية تقوم على «ديكتاتورية» السوق بمقولة كلما ازدادت حرية الاقتصاد والقطاع الخاص فى الاستثمار والتوظيف ،كلما ازداد النمو والرفاهية للجميع ،وطرحت ثلاثة شعارات أساسية على مستوى الدول هى:« وقف تدخل الدولة- التحرير -الخصخصة» وعلى مستوى الشركات : الترشيد وخفض الأجور عن طريق التصغير ، النقل للخارج ، إعادة التنظيم وإعادة الهندسة.

واستكملت هذه« العولمة» الرأسمالية هجومها لإخضاع العالم كله- المنقسم اجتماعيا وقوميا وطبقيا- لرؤية فكرية واحدة وتبعية ثقافة من خلال استغلال كامل لمنجزات ثورة الاتصالات والمعلومات ، وذلك من خلال مئات الأقمار الصناعية التى «تغذى أحلام وأشواق الناس فى كل القارات ، وتبث للبشرية كلها المعنى نفسه للحداثة والعولمة» ويتلقى سكان كوكب الأرض عبر أكثر من ألف مليون جهاز تلفزيون حلما مشتركا واحدا. حلم مشترك لأكثر من ٦ مليار إنسان . وتسيطر دولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية على٦٥٪ من المادة الإعلامية العالمية.

وقد سادت هذه العولمة الرأسمالية المتوحشة فى العقد الأخير نتيجة **استغلالها لاختلال التوازن الاجتماعى وانهيار التوازن**

حلف الأطلنطى هو الذراع العسكرية للعولمة الرأسمالية

الدولى الذى كان قائما بعد الحرب العالمية الثانية واختفاء القطب الاشتراكى.. وتراجع حركة التحرر الوطنى وتراكم ديون خارجية فى دول الجنوب عجزت الأنظمة الحاكمة عن تحمل أعبائها .وإذا كانت «العولمة» فى حقيقتها ظاهرة موضوعية إنتاجية رأسمالية سائدة «إلا أن القوى المسيطرة فى الساحة العالمية فى ظل هذه العولمة حولتها إلى **«هيمنة»** وإلى فرض قيود وحدود على التنمية والتصنيع والتجارة والوحدة القومية والخصوصية الثقافية . لتبقى - دول الجنوب بالذات- سوقا استهلاكية لمنتجاتها وأداة لمخططاتها ومشروعاتها وتوسعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الكبرى حلف الأطلنطى **(الناتو) من قوة عسكرية محددة المهام بحدود أوروبا ، إلى قوة عسكرية وسياسية بديلة لمجلس الأمن والأمم المتحدة ذات صلاحيات ومشروعية مفروضة على نطاق العالم**. وفى الاحتفال بمرور ٥٠ عاما على تأسيس الحلف فى واشنطن «٢٣-٢٤ أبريل ١٩٩٩» وقع رؤساء الدول والحكومات المشاركة فى الاجتماع الخطة الاستراتيجية الجديدة للحلف ، والتى تم على أساسها تحويله إلى قوة ردع عسكرية وسياسية فى مواجهة أى محاولة للمساس فى أى بقعة فى العالم بالمصالح العليا المباشرة وغير المباشرة للدول الموقعة على هذا الاتفاق .أى أن الحلف **أصبح أداة لتحقيق الأهداف السياسية لدول الاطلنطى عسكريا إذا دعت الضرورة لذلك . وبتعبير آخر فحلف الأطلنطى، هو الذراع العسكرية للعولمة الرأسمالية.**

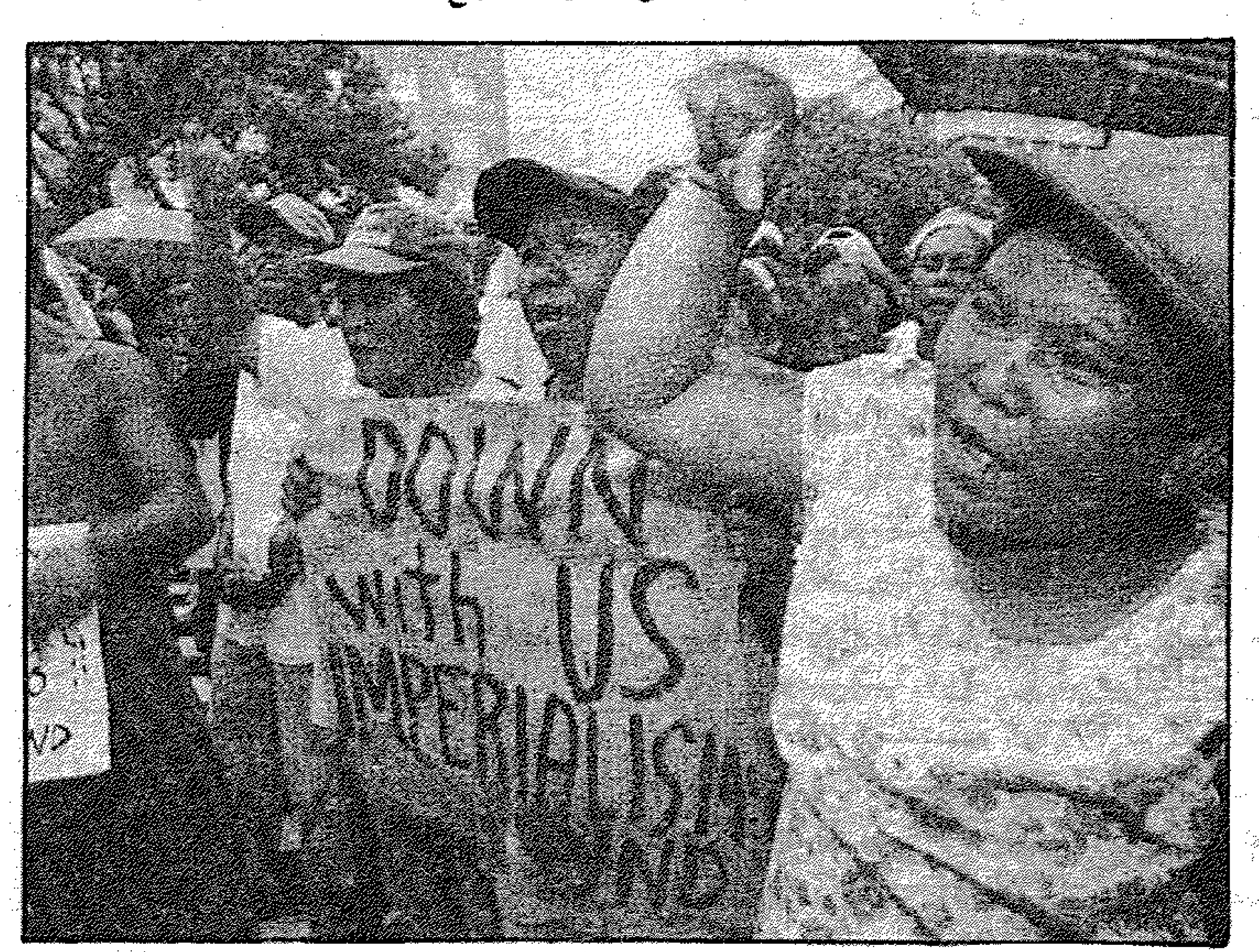
ويخطئ من يقول أن الصراع الدائر فى عصرنا حضارى فأى مراقب مدقق يدرك أنه فى ظل العولمة « .. «ليس ثمة صراع حضارى على أساس ثقافى دينى» ..ليس ثمة صراع بين مسيحية الغرب وإسلامية وكونفوشيوسية الشرق . وليس ثمة صراع حضارى دينى بين أمريكا واليابان مثلا رغم اختلاف الخصوصية القومية والثقافية والتراثية بينهما .. بل هو صراع مصالح اقتصادية داخل حضارة سائدة وواحدة كما يقول المفكر **محمود أمين العالم** «فهو أولا صراع بين مصالح الدول الرأسمالية الكبرى نفسها من أجل المزيد من الربح والتوسع والهيمنة وإدارة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية المتفاقمة . وقد يبرز الجانب الثقافى منه فى ظواهر عديدة مثل« الاستثناء الثقافى» الذى فرضته فرنسا وكندا فى اتفاقية «الجات» . وهناك ثانيا الصراع **بين الدول الرأسمالية الكبرى والدول النامية .** هذا الصراع الذى يتخذ أشكلا متنوعة من تدخل وعدوان واحتلال وفرض شروط عسكرية وسياسية واقتصادية ورؤى ثقافية ، لتكريس سيطرتها استتباعها لهذه الدول النامية وطمس خصوصيتها الثقافية والقومية وإعاقة تطورها التنموى الذاتى.

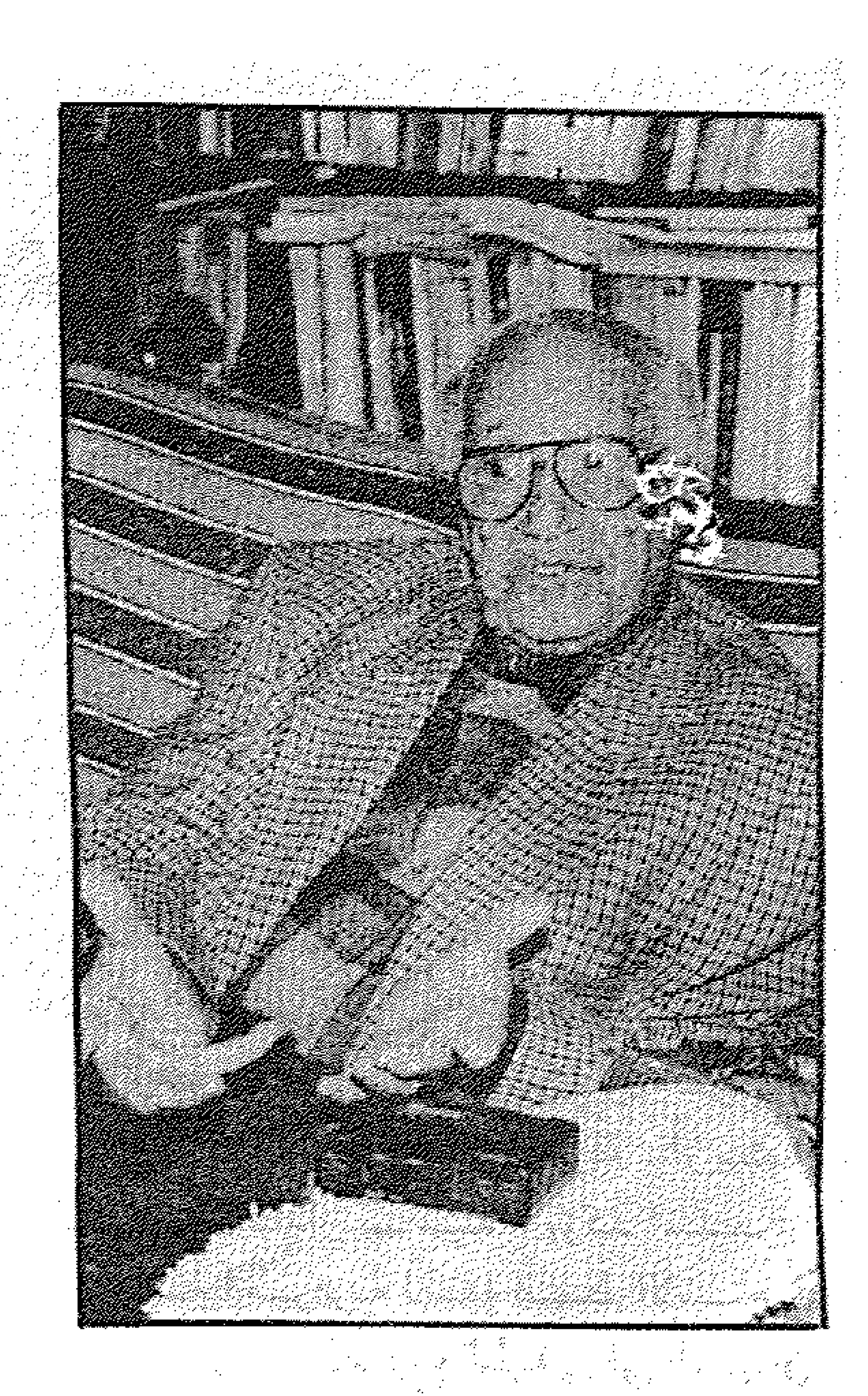
وهذا الصراع بشقيه ، سواء بين الشركات والدول الرأسمالية الكبرى المعولمة ، أو بينها ككل وبين البلدان النامية ، يؤكد استمرار السمة الجوهرية لهذا النمط الانتاجى الرأسمالى .. **الصراع الطبقى فى السياق القومى ، ثم فى السياق العالمى كذلك.**

ومن الخطأ إنكار العولمة ورفضها كظاهرة موضوعية .وخطأ أكبر الاستسلام لها وللهيمنة التى يراد فرضها علينا فهناك إمكانية لتحويل« هذه العولمة الرأسمالية الشرسة التى تستقطب ثمرات الجهود الإنسانية العاملة والمبدعة ، إلى عولمة إنسانية **يتحقق فيها وبها مستوى أرقى من التفتح الإنسانى ومن التحرر من الاستغلال والقهر والقمع والظلم والاستتباع والاغتراب والتعصب العرقى والدينى والجمود الفكرى** «ومن أجل القضاء على الهيمنة الأمريكية على الوضع الإنسانى الراهن أيا كانت صفته ،والسعى إلى دعم المشروعية الدولية.. إلى جانب **ضمان حق كل بلدان العالم فى اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والابداعية ،وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية بين شعوب العالم».**

* وقد برزت فى مواجهة هذه العولمة «الرأسمالية الشرسة» ظواهر إنسانية معولمة أخرى ومضادة لهذه العولمة السائدة. فمن ناحية أصبحت العديد من القضايا المشتركة لشعوب العالم ذات طابع معولم ، مثل قضية البيئة والأخطار والكوارث الطبيعية ، وندرة المياه والأمراض الوبائية والأخطار النووية والسلام العالمى والتصحر والمجاعات ، فضلا **عن الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية والعامة وبخاصة حقوق المرأة والأطفال والأقليات العرقية والمهمشين وحماية الخصوصيات القومية والهويات الثقافية وتنميتها** إلى غير ذلك .. وأخذت تتشكل من أجل هذه القضايا جماعات وهيئات شعبية

مظاهرات ضد السفارة الأمريكية فى الفلبين .. ترفع شعار «تسقط الامبريالية»





محمود أمين العالم:

خطأ كبير الاستسلام للعولمة وللهيمنة التى يراد فرضها علينا

غيـر حكوميـة . وتنعقـد مؤتمرات وتقـوم مسـيرات مطلبيـة على المستوى القومي والإقليـمي والعـالمي . هذا إلى جانب تواصل التنظيمات والتشكيلات والهيئات السياسية والحزبية والأدبية والفنية ذات التوجهات الديمقراطية الوطنية والقومية والاشتراكية والشيوعية والدينية المستنيرة في مختلف أنحاء العالم تصديا لهذه العولمة الرأسمالية.

* وفي قلب هذه العـولمة والهـيـمنة الرأسمالية لا تزال **ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية والحداثة والاستنارة والتقدم واحترام الاختلاف والتنوع فى الاجتهادات الفكرية والإبداعية».**

* وقـد وجـهت ضـربة ذات دلالة لهـذه العـولمة الرأسمالية فى نهاية العام الماضي عشية وخلال انعقاد اجتماعات «منظمة التجارة العالمية» في سياتل بالولايات المتحدة (١-٤ ديسمبر١٩٩٩) . لقد قامت **منظمة التجارة العالمية** نتيجة لاتفاقيات الجات فيما عرف باسم «دورة أورجواى» وتوقيع اتفاقية التجارة العالمية في جنيف «ديسمبر ١٩٩٣» ، ثم التوقيع النهائى على هذه الاتفاقية فى مراكش بالمغرب ١٩٩٤ وقيام المنظمة ١٩٩٥.

وكـان مـقـررا أن تناقش هذه الدورة من اجتماعات منظمة التجارة العالية، التى عقدت فى مدينة سياتل لتأكيد الآثار الجانبية للعولمة وكيف تحولت سياتل من «مرفأ نائم على الساحل الغربى إلى مقر لكبريات الشركات التى استفادت من الاقتصاد العالمى الجديد ومن بينها شركة« بوينج » التى تزود العالم بنصف حاجاته من الطائرات التجارية وشركة «مايكروسوفت» عملاق صناعة برامج الكمبيوتر اضافة إلى شركة «أمازون كوم» للكتب بواسطة الإنترنت» .. ويحصل نحو ٦٠ ألف أسرة من سكانها على دخل سنوى يناهز المليون دولار (٥ر٣ مليون جنيه) .. وكان مقررا أن تناقش مجموعة من القضايا فى مقدمتها ..مزيد من التحرير فى قطاعى الزراعة والخدمات .. وقضايا العمل والبيئة وإزالة الحواجز الجمركية.

وقد انتهى مؤتمر سياتل إلى فشل لا يمكن تجاهل أهميته ، ومن المفيد استخلاص دروسه الحقيقية دون مبالغة أو تهوين .وكان هناك عاملان أساسيان في فشل مؤتمر سياتل.

١- العامل الأول: هو الخلاف بين الدول الرأسمالية الكبرى (الولايات المتحدة -دول الاتحاد الأوروبى -اليابان) فرغم ما يجمع بين هذه الديناصورات من وحدة تامة فى الدفاع عن مصالح ومطالب رأس المال والعولمة والشركات متعددة الجنسية . إلا أن تباين المصالح بينهما كان كبيرا جدا، ولعب دورا لا يستهان به فى إفشال المؤتمر «كما سجل د. رمزى زكى» .فإذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى متفقة على أهمية بدء جولة عالمية جديدة من المفاوضات للمزيد من التحرر فى قطاع الزراعة والخدمات (يحتل القطاعان مركز الثقل فى الاقتصاد العالمى بحوالى ثلثى الناتج العالمى الإجمالى) وبصفة خاصة تجارة الخدمات العالمية التى تكاد تكون محتكرة لها فى ظل احتكارها للثروة المعرفية وحركة الأموال فى العالم والمعارف الفنية المتطورة والتكنولوجيا وهو ما يتمثل فى سيطرتها على نحو ٩٦٪ من براءات الاختراع العالمى ، وتصاعد حركة الأموال عبر العالم إلى ٥ر١ تريليون دولار(١٥٠٠ مليار دولار) فى اليوم ، ومضاعفة الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة خلال ٢٥ عاما بمقدار ٢٧ مرة وبمتوسط زيادة سنوية ١٧٪ ووصول قيمتها الإجمالية عام ١٩٩٨ إلى ٦٤٥ مليار دولار(كانت ٦٠ ملياراً عام ٨٥ و٢٤ مليار عام ٧٣) فإن هذا الاتفاق بينها لم يمنع اختلافها الحاد حول عدد من القضايا .. مثل مراجعة قوانين مناهضة الإغراق .فاليابان وبعض الدول الأوربية طالبت بإعادة النظر فى الاتفاق الخاص بمكافحة الاغراق الصادر عن منظمة التجارة العالمية لانه سمح للولايات المتحدة بتقييد وارداتها من الصلب وغيرها من المنتجات دون مبرر كاف ، وأصر رئيس وزراء اليابان على إدراج هذا البند ،ولكن الولايات المتحدة رفضت إعادة التفاوض حول هذا الاتفاق .. أيضا رفضت الولايات المتحدة نصا يدعو لوضع رغبات المستهلكين والعوامل البيئية فى الاعتبار عند تناولها قضية المواد الغذائية المعالجة وراثيا .. ورفضت الادارة الأمريكية ورقة عمل من شأنها السماح للدول النامية بفترة إضافية مقدارها ٣سنوات يحيث تتقيد بعدها بالاتفاقية التى تطالب الأعضاء باتخاذ اجراءات الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية مثل براءة الاختراع والعلامات التجارية .وأصرت الولايات المتحدة على فرض عقوبات على الدول التى تخالف المعايير الدولية للعمالة، وصدق الرئيس الأمريكى فى ٢ ديسمبر ١٩٩٩ على معاهدة تنص على منع ممارسات وتشغيل الأطفال ، واتهم ممثل المفوضية الأوربية فى واشنطن **(جون ريتشارد سون) الولايات المتحدة بممارسة الامبريالية الاقتصادية** ردا على اقتراح الرئيس الأمريكى فرض عقوبات اقتصادية دولية على الدول التى لا تحترم الحقوق الاقتصادية للعمال .. ووقع خلاف آخر .. حول إلغاء الجمارك على الواردات رغم أن إلغاء الولايات المتحدة للجمارك على وارداتها من الدول الأقل نموا لن يحملها إلا أعباء تقدر قيمتها بنحو ١٢٣ مليون دولار فقط من حصيلة إجمالية قدرها ٥ر١٧ مليار (أى ١٧٥٠٠ مليون دولار) فجملة واردات أمريكا من هذه الدول البالغ عددها ٤٨ دولة تبلغ ٣ر٦ مليار دولار وتمثل ٧٪ فقط من جملة وارداتها .كما تباينت مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى من الملف الزراعى وهو من أهم الملفات فالولايات المتحدة أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية(صدرت عام ١٩٩٨ ما قيمته ٧٠ مليار دولار تمثل ٦ر١٢٪ من جملة الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية تليها فرنسا (٤١ مليار دولار بنسبة ٤ر٧٪) ثم هولندا(٧ر٣٤ مليار دولار بنسبة ٣ر٦٪) ثم كندا(٣٠ مليار دولار بنسبة ٤ر٥٪) .. والخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والاتحاد الأوروبى ناتج عن إختلاف نسبى فى المصالح

لابد من البحث عن ما يجمع ويوحد الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين عامة.. وتأجيل وتجنب ما يفرّق بينهم..

وفى الرؤية .. فالمنظور الأمريكى يعتبر المجتمع والحياة والإنسان مجرد امتداد للسوق الحرة . والمنظور الأوروبى يرى- رغم كل ما جرى- أن السوق فعالية رئيسية من فعاليات المجتمع لا تصادره ولا تختزله ولا تنفرد بتشكيله . ولابد من ملاحظة أن أغلب الحكومات فى دول الاتحاد الأوروبى هى تحالف من اليسار (بالمفهوم الأوربى) ويسار الوسط بما فى ذلك الشيوعيون والاشتراكيون ودعاة الطريق الثالث وجماعات البيئة .. إلخ.

٢- العامل الثانى : والذى لعب دور بالغ الأهمية فى فشل مؤتمر سياتل ، يتمثل فى تحالف غير مباشر بين دول الجنوب ومنظمات غير حكومية ونقابات عمالية وتجمعات فلاحية وثقافية وبيئية فى الشمال.

فدول الجنوب خاصة الدول الافريقية والدول الأكثر فقرا فى العالم هددت بعدم الانضمام إلى أى اتفاق يتوصل إليه مؤتمر «سياتل» بسبب تهميشها فى عملية المفاوضات (التى تجرى بين أمريكا والاتحاد الأوروبى واليابان وعدد من دول العالم الثالث) . وقد عبر **«نيكولاس ليوريدا»** المدير العام لتجمع «انديان» الذى يضم كولومبيا وبيرو وفنزيلا عن موقف دول الجنوب من تهميشهم فى المفاوضات داخل المؤتمر قائلا: **«الغضب يعترى ممثلى الدول الفقيرة لأن الأغنياء تعمدوا عزلنا عن كل شئ»** وقال: **«باسكال لامى»** المفوض التجارى الأوروبى «كان علينا فى سياتل أكثر من أى وقت مضى أن نتعامل مع بلدان مهمة من العالم مثل **الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر** ، بالاضافة إلى اقتصاديات ناشئة فى جنوب شرق آسيا . وأصبح واضحا أنه لم يعد ممكنا قصر المفاوضات على بضع بلدان مشاركة قط».

لقد أدركت دول الجنوب مقدار الجرم الذى تتحمله نتيجة لسياسات العولمة الرأسمالية .ففى تقرير أخير للأونكتاد(**مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة) حقائق هامة من بينها أن الدول الأكثر فقرا فى العالم تخسر ما بين ١٦٣ مليار دولار إلى ٢٦٥ مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقية الجات وتدفع ما بين ١٤٥ مليار ٢٩٢مليار دولار نتيجة الزيادة فى تكلفة فاتورة الغذاء**

وفى تقرير آخر أن ٤٧٪ من سكان العالم يعادل ناتجهم المحلى الاجمالى سنويا ثروات ٢٢٥ من الأثرياء على مستوى العالم بالدول المتقدمة . وقد تدنى نصيب الدول الأكثر فقرا فى التجارة العالمية إلى ٤٪ فقط ،فى حين أن ال ١٠٪ القابعين على قمة العالم فى الاتحاد الأوروبى وأمريكا يستحوذون على ٥٠٪ من تجارة العالم . ورغم أهمية مقاومة دول الجنوب (الحكومات) فإن ما حدث فى **سياتل**- وبعد ذلك فى **دافوس** - والدور الذى لعبته المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال(والاحزاب الاشتراكية)، أضاف عنصر بالغ الأهمية فى مقاومة العولمة الرأسمالية . لقد شهدت «سياتل» مظاهرات صاخبة طوال أيام انعقاد المؤتمر شارك فيها ٤٠ ألف شخص ونجحت فى منع وصول الوفود إلى قاعة المؤتمر وتأجيل افتتاحه يوما. وقالت وسائل الإعلام الغربية عن هذه المظاهرات إنها أعادت للأذهان احتجاجات الستينيات والسبعينيات للمطالبة بدعم حقوق المدنية ومناهضة الحرب، ونجح «مجهولون» فى جنيف فى قطع امدادات الكهرباء عن المقر الرئيسى لمنظمة التجارة العالمية لمدة ساعتين بهدف تعطيل أعمال مؤتمر المنظمة فى سياتل.

وقد نظم هذه المظاهرات عديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن الصحة والبيئة وحقوق المستهلك فى الولايات المتحدة الأمريكية **«واتحاد نقابات العمال»** فى الولايات المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية المنتشرة فى أوروبا وكندا ودول العالم الثالث منها« **لجنة الاتصال الدولية** للمسيرة العالمية للمرأة ضد الفقر والعنف التى انعقدت فى مونتريال قبل مؤتمر سياتل بأيام قليلة.

وقد نجحت هذه المنظمات بتفوق فى استخدام **«سلاح الإنترنت»** فانطلقت من مواقع الإنترنت على امتداد شهور طويلة قبل انعقاد مؤتمر « منظمة التجارة العالمية » فى سياتل حملات مكثفة ضد أفكار وبرامج **«منظمة التجارة العالمية»** ووجهت لها اتهامات بتخريب البيئة والاقتصاد العالميين . ومن هذه المواقع صدرت التوجهات بتنظيم المظاهرات وأعمال العصيان المدنى وفكرة غلق الشوارع المؤدية إلى مركز مدينة سياتل لمنع الوفود من الوصول إلى مقر المؤتمر يوم ٣٠ نوفمبر ، وهو الموعد الذى كان مقررا لافتتاح المؤتمر.

ومن أبرز هذه المنظمات« اليسارية» منظمة أمريكية أطلقت على نفسها (٣٠- N) أى ٣٠ نوفمبر فى إشارة لموعد افتتاح مؤتمر سياتل ، التى قالت فى بيانها عبر الانترنت .. **«لتكن مقاومتنا مثل الرأسمالية**

فلنتصدى بقوة لديمقراطية الأنصبة والتواجد فى المؤسسات المصنوعة بأى ثمن

شعارنا في الحركة النقابية:

«نقابة قوية مستقلة وديمقراطية ومتحررة من الفساد»

عابرة للجنسيات - ولينطلق نداؤنا من روح الاستمرار في بناء حركة جماهيرية قوية جريئة ومبدعة ضد المؤسسات الاقتصادية والسياسية للرأسمالية، لأنا ندرك أن أي قضية ليست منعزلة ، سواء كانت استغلال العمال ، وإفلاس الفلاحين والمزارعين أو تهجير السكان الأصليين بواسطة برامج «التنمية» أو تدمير البيئة. ونحن ندرك أيضا أن علينا النضال ضد المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنظام الرأسمالي» . ولعب اتحاد النقابات العمالية الأمريكية بزعامة «جون سويني» دورا في حشد ٢٠ ألف من أعضائه للمشاركة في المظاهرات تعبيرا عن التخوف من العولمة ونتائجها والدعوة إلى ضرورة تقييد التحول الاقتصادي.

ويستحق الموقف داخل الولايات المتحدة الأمريكية- الدولة القائدة في هذه العولمة الرأسمالية والمستفيد الأول منها ،حيث سيؤدي تنفيذ اتفاقية الجات حتى عام ٢٠٠٥ إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٢٥ و٢٥٠ مليار دولار ،وهو ما يعني أن القوة الشرائية للأسرة الأمريكية تزيد بما يتراوح بين ١٥٠٠ و٣٠٠٠ دولار سنويا ، ويضاف إلى ذلك فرص العمل الجديدة التي وفرتها قطاعات التصدير في أمريكا والتي تصل إلى ١٣ مليون فرصة عمل في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ مع ارتفاع فرص العمل بمقدار ١١ر٧ ، وانخفاض نسبة البطالة من ١ر٦٪ إلى ٥ر٤٪ وبذلك فإن قطاع التصدير في أمريكا يوفر حاليا ١٢ مليون فرصة عمل تمثل ١٠٪ من جملة فرص العمل وأن قطاعات التصدير تملك القدرة على دفع أجور أعلى للعاملين تتراوح بين ١٣٪ و١٦٪ من المتوسط العام للأجور في أمريكا- يستحق هذا الموقف التفاتا خاصا .**فبالاضافة لمقاومة الحزب الشيوعي ونقابات العمال والعديد من المنظمات غير الحكومية للعولمة الرأسمالية، فهناك رفض لها من اليمين المتطرف «ويسار» الحزب الديمقراطي ، كل من مواقع مختلفة .فباترك بوكانان المعلق السياسي المحافظ** الذي هجر الحزب الجمهوري متهما قيادته بالتخلي عن المبادئ المحافظة، ورالف نادر المدافع عن حقوق المستهلك الذي يعتبر أن الحزب الديمقراطي في ظل« **«كلينتون»** قد أصبح أداة طيعة في يد الشركات الكبرى ، كلاهما يرفض انضمام الولايات المتحدة لمنظمة التجارة العالمية. **«بوكانان»** يعتبر هذا الانضمام تفريطا بالسيادة الوطنية وتخليا عن الديمقراطية .«ونادر» يعتبره استهتارا بمصلحة المواطن العادي وتبديدا لفرص العمل . ويضاف إلى جبهة المقاومة اتحادات العمال. فقد صرح «الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.. أن هناك خطورة في تجاهل الجانب الاجتماعي للعولمة ، وأيد الاتحاد جهود الأمم المتحدة لاقناع الشركات العملاقة بتبني معايير وقيم عالمية حول حقوق الإنسان وقوانين العمل والبيئة ، والمطالب التي طرحها **«كوفي عنان»** خلال قمة المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس في ٣١ يناير ١٩٩٩ حول البعد الاجتماعي والأنشطة الدولية.

كذلك تجدر الإشارة إلى اجتماع **مؤتمر «الاشتراكية»** الدولية الذي عقد في باريس قبل مؤتمر سياتل بأيام قليلة. فالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وأغلبها أحزاب حاكمة في أوروبا ومنحازة للرأسمالية ، أعلنت في هذا المؤتمر .. «أن الرأسمالية هي الأفق الذي لا يمكن تجاوزه فهي النظام الإنتاجي الذي أثبت في القرن العشرين انه الأكثر فعالية . **لكن الركون إلى أولويات السوق وحدها قد لا يكفي ، وإن المطلوب قدر محدود من التدخل لضبط انحرافات قد تظهر ،ولمعالجات أزمات فقد تطرأ . ولتصحيح أوضاع تضغط على الفئات الأكثر هامشية وفقراً».**

ومما لا شك فيه إن نتائج «سياتل» تمثل علامة هامة في مواجهة هذه العولمة الرأسمالية وستبقى اجتماعات سياتل في الذاكرة طويلة بسبب الصور التلفزيونية لقوات الشرطة ،وهي تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين في مشاهد عنف تعرف باسم **«حرب سياتل»** والتي أعادت للأذهان مشاهد الاحتجاج على حرب فيتنام ،كما قالت وكالات الأنباء.

وتقول **«تراسي كاتلمان»** الناشطة في حركة **«تحالف المحافظة على الوظائف والبيئة»** . «ولقد تمكنا فعلا من تعطيل المؤتمر من خلال فرض مناخ جعل من الصعب على المندوبين العمل . إننا لم نربح المعركة كلها ، لكننا تركنا تأثيرا كبيرا واعتقد أن الشركات الكبرى ترتجف الآن خوفا».

وقالت الحكومة اليابانية .. «أن فشل المؤتمر ألقى مياها باردة على الثقة المفرطة التي أبدتها الولايات المتحدة وأثبت أنه لا يمكن التوصل إلى إطار عمل لتحرير التجارة بدون التعامل مع الدول النامية والقوى الاقتصادية الأخرى.

وأضافت صحيفة« **أساهي شيمبون»** أن **«المؤتمر كان فرصة للدول المتقدمة والنامية لكي تقول «لا» للولايات المتحدة ، التي اتسمت تصرفاتها بالأنانية والغرور ، لكونها القوى العظمى الوحيدة في العالم»** .

ويقول د. **رمزي زكي** لقد اجمع عدد كبير من المراقبين على أن فشل اجتماع سياتل قد شكل **بداية التمرد العالمي لضحايا العولمة الذين ثاروا ضد منطق اخضاع كل شئ لحرية التجارة .. كما أن هذا الفشل شكل ضربة لأنصار العولمة والليبرلية المتوحشة ، أو مروجي سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والمدافعين عن مصالح الشركات متعددة الجنسية** . لكن هذا الفشل مثل من ناحية أخرى انتصارا لمجموعة البلاد النامية التي استطاعت أن تعبر وبشكل جماعي باهر عن تذمرها ومعارضتها للقضايا الجديدة التي حاولت الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى إدراجها على جدول أعمال المفاوضات ، مثل قضايا معايير العمل والبيئة والصحة النباتية وتجارة التجزئة والمشتريات الحكومية وتوسيع نطاق الخدمات المشمولة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

ولابد أن تتواصل المعركة ضد العولمة الرأسمالية والهيمنة . وعلينا أن نتذكر دائما البؤس الذي يعيشه العالم رغم التقدم الهائل في الاكتشاف والعلوم . يقول تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٩٨ إن سكان العالم البالغ عددهم ٦٨٠٠ مليون شخص ، يعيش الثلثان منهم(٤٤٠٠ مليون) في دول فقيرة ومتخلفة . ويعيش الثلث في دول صناعية ومتقدمة . وأن ثلاثة أشخاص فقط من أغنى أغنياء العالم يمتلكون ما يزيد على قيمة الإنتاج الوطني لثمان وأربعين دولة بكل ما فيها وما عليها. وأن من بين **ال١٤٠٠ مليون الذين يعيشون في دول فقيرة ثلاثة أخماسهم لا يحصلون على حاجات الإنسان الأساسية ، فمنهم من لا يجدون الماء النقي الصالح للشرب ، ومنهم من لا يعيشون**

فى مساكن مناسبة للآدميين أو يحصلون على الحد الأدنى من الرعاية الصحية المناسبة أو لا يوجد أمامهم فرصة للتعليم لأكثر من المرحلة الابتدائية ، أو يعيشون تحت خط الفقر ،أى انهم أفقر من الفقراء . كل ذلك رغم أن ثروة العالم فى عام ١٩٩٧ بلغت ستة أضعاف ثروة العالم عام ١٩٧٥!.

ما العمل؟.

إن التصدى للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التى تمسك بخناق المجتمع المصرى عشية الألفية الثالثة ، وللأوضاع الصعبة والبالغة التعقيد قوميا وإقليميا وفى الساحة الدولية .. لا يمكن أن يتحمل مسئوليته مجموعة من الهواة يتعاملون مع هذه القضايا المتشابكة فى أوقات الفراغ . **بل لابد من قوة قادرة وواعية ومنظمة ، تعطى كل جهدها- بل وحياتها- من أجل إنقاذ الوطن والأمة ومواجهة هذه التحديات غير المسبوقة التى فرضت على هذا الجيل من المناضلين.**

والخطوة الأولى فى مسيرة الألف ميل تبدأ بأن يستعيد حزبنا **«الحزب الشيوعى المصرى»** قوته وفعاليته وانضباطه وروحه الأصيلة ، روح التضحية والعطاء بلا حدود ، وأن يكون قادته وأعضاؤه فى مقدمة الصفوف دائما فى المعارك الطبقية والقومية ومعارك الديمقراطية ، **وأن نبحث عن ما يجمع ويوحد** الشيوعيين واليساريين والديمقراطيين عامة ،ونؤجل أو نتجنب ما يفرق بينهم.

باختصار أن نكون حيث توجد الجماهير ، وأن نخوض معاركها بشجاعة وقوة وعقل وانضباط. ويحمل لنا عام ٢٠٠٠ العديد من المعارك التى يتعين علينا أن نضعها فى أولويات عملنا ، إضافة للمهام التى حددتها اللجنة المركزية فى دورتها الأخيرة أغسطس ١٩٩٩.

- مواصلة تعرية وفضح سياسة الحكم المنفذة طول ربع قرن فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى وانحيازه بقسوة ضد الطبقات العاملة والقطاع الأكبر من الطبقة الوسطى ،وخاصة الفلاحين والعمال والموظفين . معتمدين فى ذلك على الحقائق والأرقام والبيانات المتوافرة . ورفض الانجرار لأي تأييد للحكومة الحالية- أو السابقة - والفصل بين الرئيس (أو مؤسسة الرئاسة) والحكومة والحزب وإعطاء قضية تحقيق الديمقراطية السياسية كمدخل للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية أولوية فى عملنا الحزبى والتصدى بقوة لديمقراطية الأنصبة والتواجد فى المؤسسات التمثيلية (المصنوعة) بأى ثمن(!).

برنامج لمقاومة التسوية السياسية الجارية يقوم على خمسة أسس:

★ إعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية على المستوى القطرى والقومى.

★ إعتبار الحملة ضد التطبيع أحد أهم أسلحة النضال ضد إسرائيل والحركة الصهيونية.

★ مقاومة كافة المشروعات التى تريد استبدال النظام الاقليمى العربى بنظام شرق أوسطى أو متوسطى.

★ رفض التسوية الحالية القائمة على مبادئ كامب ديفيد .. وطرح مشروع تسوية سياسية بديلة لإزالة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية عقب هزيمة ١٩٦٧ ، دون أن يعنى ذلك إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى (الصهيونى).

★ الدفاع بكل قوة عن أهمية «الوحدة العربية».

إن المكتب السياسى يؤكد أهمية العمل البرلمانى والتواجد فى المؤسسات المنتخبة كأحد أهم وسائل النضال الديمقراطى ومن أجل التغيير . بشرط أن تكون **وسيلتنا لذلك عمل ديمقراطى شعبى ، وليس سماح من حاكم مقابل ثمن مهما كان بخسا فهو إهدار لمفهوم الديمقراطية وللانتخابات.**

- العمل بقوة - وعلى كافة المستويات - لإنجاح العمل المشترك مع الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والنقابات والشخصيات الديمقراطية ،سواء من خلال لجنة تنسيق الأحزاب ، أو اللجنة التحضيرية لمؤتمر الإصلاح السياسى والدستورى، أو أى تجمع جديد تفرزه الأحداث . ومقاومة الميل لدى بعض القوى لإضعاف هذا التجمع أو ذاك لحسابات صغيرة ضيقة أو بمقولة احتكار العمل السياسى والديمقراطى للأحزاب وحدها . والسعى لتعميم تجارب العمل المشترك من أجل الديمقراطية على المستوى القومى إلى كافة المناطق والمواقع.

- إعطاء معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة ما تستحقه من اهتمام ، خاصة فى المرحلة الحالية التى تدعو خلالها الأحزاب والقوى السياسية لتوفير ضمانات ديمقراطية عامة منذ الآن كشرط أولى لانتخابات حرة ونزيهة مع التركيز على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وإطلاق حرية الاجتماعات والمسيرات وتوزيع البيانات وإصدار الصحف وتحرير الاذاعة والتلفزيون

من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم وإلغاء حالة الطوارئ . وصولا إلى تعديل الدستور . وتحديد موقف الحزب من المشاركة فى الترشيح لمجلس الشعب على ضوء نتائج معركة توفير ضمانات الديمقراطية وبالتشاور مع الأحزاب والقوى السياسية.

– **خوض معركة النقابات المهنية ودعم أى جهد لأعضاء النقابات المهنية لتأكيد ديمقراطية واستقلال العمل النقابى ومحاربة الفساد فى النقابات** ، ليكن شعارنا فى كافة معارك النقابات المهنية . نقابة قوية مستقلة وديمقراطية ومتحررة من الفساد »أن يرفض رفاقنا فى النقابات المهنية تبعية النقابة للحكومة أو لأى حزب أو قوى سياسية ،وفى نفس الوقت رفض استبعاد أى نقابى لمجرد انتمائه لهذا الحزب أو ذاك أو لتيار سياسى معين واعتبار إلغاء القانون ١٠٠ شرطا أساسيا لتحرير النقابات المهنية.

– الاستعداد من الآن لانتخابات النقابات العمالية، ووضع استراتيجية واضحة لاستخلاص الحركة العمالية من يد السلطة وتأكيد استقلالها وديمقراطيتها وحرية تكوينها والانتماء إليها .والتصدى بقوة- وبالتعاون مع القوى العمالية الديمقراطية واليسارية -لمشروع قانون العمل الجديد والذى يهدف بوضوح إلى إطلاق يد رجال الأعمال (قطاع خاص وعام واستثمارى) فى فصل العمال بصورة مباشرة ولأسباب عديدة لا حصر لها ، أو بصورة غير مباشرة من خلال التوسع فى العمالة المؤقتة والموسمية ، وإلغاء كثير من الحقوق المادية المضمونة حاليا للعمال مثل إلغاء الحوافز والبدلات أو عن طريق زيادة ساعات العمل أو تخفيض الأجور ، وتقييد حق الاضراب عن طريق إباحته قانونا ثم إلغائه عمليا من خلال فرض شروط تعجيزية ، وتجريمه تماما فى العديد من المنشآت التى يحددها مجلس الوزراء .. إلى غير ذلك من المخالفات الواردة فى المشروع .ومعارضة الرأسمالية المصرية والأجنبية لهذا المشروع ومطالبتها بمشروع أكثر انحيازا لها ، لا يعنى كما يروج البعض أن تقبل الطبقة العاملة بمشروع ينتقص من حقوقها الأساسية فلنقاوم المشروع بكل قوة وندافع عن الحقوق القليلة المضمونة للعمال فى القانون الحالى ونسعى لتعديله نحو مزيد من حقوق الطبقة العاملة من خلال تعديل الخلل القائم فى المجتمع ضد الطبقات الكادحة والمنتجة خاصة العمال والفلاحين.

– وتفرض معركة مقاومة الخصخصة نفسها بقوة على المجتمع ككل. فمن الواضح أن الحكم الرأسمالى المتوحش القائم يتجه إلى مد« الخصخصة» إلى المرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والاستراتيجية كمرفق المياه والكهرباء والسكك الحديدية والنقل الجوى وقناة السويس ، فضلا عن بنوك القطاع العام التجارية الأربعة.

وإذا كان الحكم قد نجح خلال السنوات الماضية فى بيع وتصفية كثير من الثروات والمنشآت التى كانت مملوكة للقطاع العام دون مقاومة تذكر ، فهذا لا يعنى أننا قد خسرنا المعركة .فالدفاع عن ما بقى هو الخطوة الأولى لوقف سياسة الخصخصة واستعادة بعض ما فقدناه ،خاصة أن جبهة المعارضة لبيع المرافق العامة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى أعرض من السابق وزاد من قوتها الحقائق التى تكشفت حول المؤسسات التى تم بيعها بالفعل.

– **تصعيد المواجهة لقوى التخلف والتعصب ومحاربة العقل والتكفير والتخوين** ،والعمل بكل قوة على تأسيس ثقافة تقوم على ممارسة النقد وحق الاختلاف والاجتهاد والتفكير العلمى والعقلانى وحرية الابداع ومحاربة الخرافة.

– **الدفاع عن منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية** والتصدى لمحاولات السلطة حصارها وإخضاعها ، سواء عبر قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (١٥٣ لسنة ١٩٩٩) أو استخدام الأوامر العسكرية والمحاكمات الاستثنائية.

– **وعلى الساحة العربية والاقليمية تزداد الحاجة** لطرح رؤية متكاملة فى مواجهة عملية التسوية السياسية التى يجرى فرضها على المنطقة تقوم على:

أ- إعادة الاعتبار للمقاومة الوطنية على المستوى القطرى والقومى . سواء المقاومة المسلحة التى تجرى بنجاح فى جنوب لبنان ، أو الانتفاضة التى واجه بها الشعب الفلسطينى الاحتلال سنوات طويلة ، أو المقاومة الاقتصادية الرسمية أو الشعبية.

ب- اعتبار الحملة ضد التطبيع أحد أهم أسلحة النضال ضد إسرائيل والحركة الصهيونية.

ج- مقاومة كافة المشروعات التى تريد استبدال النظام الاقليمى العربى بنظام شرق أوسطى أو نظام متوسطى «دول البحر الأبيض المتوسط).

د- رفض التسوية الحالية القائمة على **مبادئ كامب ديفيد ، وطرح مشروع تسوية سياسية بديلة لإزالة الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية عقب هزيمة ٦٧ ، دون أن يعنى ذلك إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى(الصهيونى) . فلابد من مواصلة الصراع حتى إزالة أسبابه كاملة وأن كان بوسائل أخرى.**

لقد تبلورت ثلاثة مواقف واضحة من قضية الصراع العربى الاسرائيلى واحتلال اسرائيل للاراضى العربية والغزوة الصهيونية. **موقف الاستسلام التام للشروط والاهداف الاسرائيلية الأمريكية** والتخلى عن الحقوق والمصالح العربية بمقولة استحالة هزيمة اسرائيل وأمريكا والموقف الدولى إلخ . **وموقف آخر يقفز على الواقع تماما ويتمسك بالاستراتيجى الذى يصعب تحقيقه فى الأمد المنظور** ، ويدعو عمليا إلى رفض أى تسوية مرحلية لعدوان ١٩٦٧ ، انتظارا لتحقيق هدف تحرير فلسطين من النهر إلى البحر . **وموقف ثالث- يتبناه حزبنا وقوى يسارية وقومية عديدة ، يرفض التسوية الحالية ويطرح بديلا لها تسوية عادلة وشاملة دون التخلى عن الحقوق والثوابت الفلسطينية والعربية أو إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى قبل تحقيق سلام شامل وعادل** أساسه- **كما جاء فى أدبيات الحزب والتقرير حول التطورات السياسية فى ٢١ سبتمبر ٩٩-« إزالة الطابع الصهيونى العنصرى الاستيطانى القائم على التوسع والعنف والضم ، وإنهاء الطابع الدينى (اليهودى) للدولة والمجتمع الاسرائيلى بحيث يتمتع كل السكان بحقوق المواطنة والمساواة التامة .وإزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من المنطقة تماما».**

ومرة أخرى يؤكد الحزب أن أى تسوية سياسية لآثار عدوان ١٩٦٧ لابد أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى لكافة الأراضى العربية المحتلة والعودة لحدود ٤ يونيه ٦٧ والانسحاب بلا قيد أو شرط من الجولان وجنوب لبنان ،وقيام الدولة الفلسطينية فوق الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها من الاحتلال كدولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها ومياهها وسمائها وعاصمتها القدس العربية (التى احتلت عام ١٩٦٧) ،وعودة اللاجئين والنازحين وإزالة كافة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة والجولان . وبشرط أن لا تفرض أى تسوية سياسية أية قيود على استمرار الصراع العربى الاسرائيلى.

هـ- الدفاع بكل قوة عن أهمية «الوحدة العربية» ليس بالمعنى الدستورى ولكن بمعنى أشمل اقتصادى سياسى عسكرى ، وبصفة خاصة العمل العربى المشترك والسوق الاقتصادية ،وتفعيل آليات القمة العربية.

– **وعلى الساحة العالمية لابد من مواصلة التوعية للرأى العام بأخطار الهيمنة الأمريكية والعولمة الرأسمالية** ،ومساندة كل الجهود على المستوى الدولى ،سواء جهود دول الجنوب أو المنظمات غير الحكومية من أجل بلورة عولمة إنسانية ودعم الشرعية الدولية وضمان حق كل بلدان العالم فى اختيار طريقها الخاص للتنمية الشاملة الاقتصادية والبشرية والثقافية والابداعية وتوفير الحوار بين مختلف الخبرات والتجارب السياسية والتنموية والثقافية بين شعوب العالم.

التحرير الاقتصادى .. على الطريقة المصرية

يدمر الزراعة ..ويهدر الصناعة.. ويفقر الفلاحين والمستهلكين

عريان نصيف

فى جلسة ١٦ أبريل عام ١٩٩٥، وافق مجلس الشعب - بصفة نهائية - على انضمام مصر لاتفاقية التجارة الدولية " **جولة أورجواى**" (الجات سابقا) ، كخطوة محورية فى سبيل عضويتنا فى " نادى النظام العالمى الجديد".

ولعل أبرز القواعد " "المعلنة" بهذه الاتفاقية - فيما يختص بالتجارة الدولية فى السلع الزراعية - مايلى :

١- الغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية.

٢- تخفيض الدعم الداخلى للانتاج الزراعى بالنسبة للدول الغنية.

٣- الغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية ، بالنسبة للدول المتقدمة.

وكان من الطبيعى أن يسبق - ويلحق - انضمامنا لهذه الاتفاقية الدولية رقم ١٣٨ ، وضوح وجهتى نظر متناقضتين حول هذه الاتفاقية ونتائج انضمامنا إليها بالتالى:

الرؤية الموافقة بل والمتحمسة للاتفاقية:

ولقد عبر عن هذه الرؤية عدد من كبار المسئولين التنفيذيين - المعاصرين أو السابقين آنذاك - ومن كبار رجال الفكر الاقتصادى " العولمى" . كالدكاترة **يوسف والى ويسرى مصطفى وحامد السايح ومحمود محمد محمود وسعيد النجار.**

ويمكن أن نلخص دوافعهم التى أبدوها لتبرير هذا الحماس ، فيما يلى من اعتبارات فى المجال الزراعى والغذائى.

١- أن انضمامنا إلى هذه الاتفاقية سوف يعزز القوة التصديرية للسلع الزراعية.

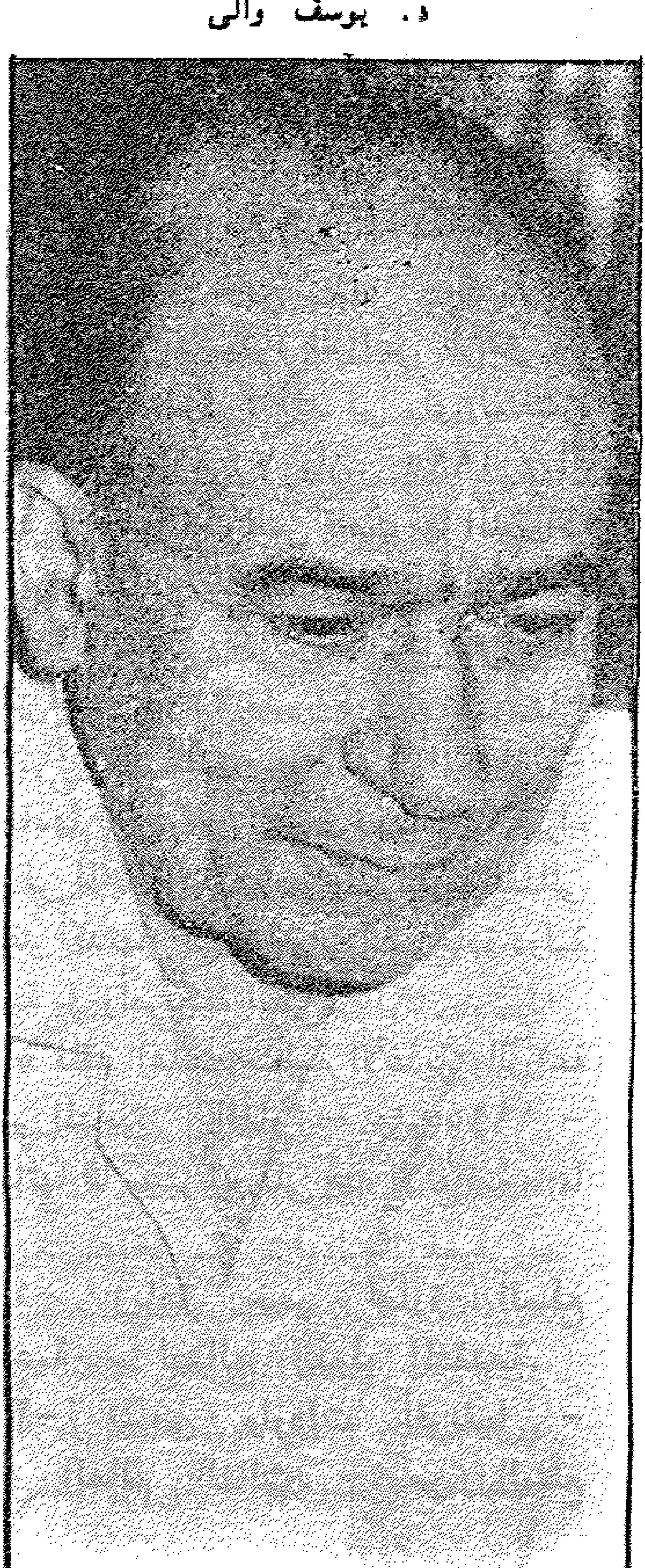
٢- حصول مصر على التكنولوجيا الحديثة فى المجال الزراعى.

٣- قيام وحدات جديدة للاستصلاح والاستزراع.

٤- التوسع فى زراعة الحبوب.

٥- الاستفادة بقوانين الاتفاقية التى تستهدف " رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب ، وحماية البيئة وصحة الانسان ".

د. يوسف والى



ولقد دعم أنصار هذا الاتجاه ، تبريراتهم بما يلى:

* أن مصر لايمكن أن تعيش بمعزل عن العالم ، بل على العكس يجب أن يكون لها دور واضح فى " النظام العالمى الجديد ".

* أن كافة الالتزامات التى تفرضها الاتفاقية - فى المجال الزراعى - كانت مصر سباقة فى الأخذ بها - وفق سياساتها الزراعية ونهجها الاقتصادى عموما - قبل انضمامها للاتفاقية ، بما يتمثل فى التالى:

- الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى.
- الغاء التركيب المحصولى.
- تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية.

* أن الاتفاقية تتضمن الكثير من المزايا لمصر :

- المرونة ، بما فى ذلك السماح بفترة عشر سنوات لنفاذ اجراءاتها وخاصة الجمركية.
- عدم الانحياز ، حيث تحمل الاتفاقية (من وجهة نظرهم) نظاما متكاملا لفض المنازعات - بدون تحيز - بين الدول الأعضاء.
- الدعم الانسانى ، حيث حصلت مصر على نص يضمن لها الاستمرار فى تلقى المعونات الغذائية.

* وأخيرا ، فلعل أطرف ماطرح - فى إطار مزايا الاتفاقية للزراعة المصرية - هو **امكانية دعمها لمشروع" عيش الغراب"** - الذى يحظى باهتمام خاص من جانب د. **يوسف والى** - واستطاعة مصر - بعد انضمامها للاتفاقية - أن تجعل منه المحصول التصديرى الأول ، بدلا من **استيرادنا الحالى له بما قيمته ٣**

ملايين دولار سنويا.

الرؤية التى حددت المخاطر التى ستلحق بالزراعة المصرية ،بعد انضمامنا للاتفاقية.فى مواجهة هذا الحماس والتفاؤل لأصحاب الرؤية السابق عرضها بشأن الاتفاقية - أيا كانت أسباب حماسهم وتفاؤلهم - فلقد حذر الكثيرون - من المؤسسات والقيادات التنفيذية والعلمية والسياسية والاقتصادية ، من المخاطر الحقيقية المحدقة بالزراعة المصرية والتى ستنتج من تداعيات انضمامنا لها :

* السفير **منير زهران** - رئيس البعثة المصرية فى مقر جنيف للأمم المتحدة ، حدد أنه وفقا للاتفاقية ، **سوف يضاف على الفاتورة المصرية للغذاء ، حوالى ٢٠٠ مليون دولار فى السنة ، قد تصل فى نهاية ٦ سنوات إلى حوالى ٣ مليارات جنيه .**

* مصادر مسئولة بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ، صرحت فى جريدة الأهرام فى ١٩٩٥/١/٣١ ، بأن **خسارة مصر - نتيجة رفع أسعار السلع الغذائية والزراعية وفقا لرفع الدعم عنها طبقا للاتفاقية - ستبلغ ٣٠٠ مليون دولار** ، من خلال استيرادنا للقمح والدقيق والزيتون واللحوم والدواجن ومنتجات الألبان .

* **خبراء معهد التخطيط القومى** ، قاموا فى يوليو ١٩٩٥ بالتحذير من **سياسة الاغراق** المتوقعة والتى ستشمل ثلاثة محاصيل أساسية هى **السكر والقطن والذرة الشامية** ، بما لذلك من آثار سلبية على الزراعة والصناعة والمستهلكين .

* **الدكتور عبد العزيز حجازى** - رئيس مجلس الوزراء الأسبق - يعلن من خلال الندوة التى عقدتها المنظمة المصرية لتضامن الشعوب الأسيوية والأفريقية فى يونية ١٩٩٤ ، **أن هذه الاتفاقية ماهى إلا الذراع الثالثة مع الصندوق والبنك الدوليين ، للتدخل فى السياسات الاقتصادية للدول النامية الفقيرة.**

* **المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين** - المنعقد فى مارس ١٩٩٥ - حدد الزيادة على فاتورة مصر من الواردات الغذائية والزراعية - نتيجة الاتفاقية - بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنويا ، وخاصة بالنسبة لاستيراد مصر للقمح واللحوم ومنتجات الألبان.

* **د. عطيه الابراشى** - الخبير المصرى العالمى - نبه إلى خطورة ماورد فى الاتفاقية بخصوص حقوق الملكية الفكرية ، إذ أنها تمنع أى دولة نامية - كمصر - من تصنيع أى شئ لم تقم باختراعه ، بما سيؤدى إلى سيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على إنتاج التقاوى الزراعية.

* **د. هانى رزق** - خبير الصناعات الغذائية حذر من الاغراق المتوقع فى مجال الدواجن بما يصفى صناعتها فى مصر ، مع صعوبة اثبات الدعم والاغراق حيث أنها مسألة معقدة تحتاج لوسائل قانونية دولية ليست سهلة.

***د. محمود منصور** - الخبير فى الاقتصاد الزراعى - قرر - فى دراسة غير منشورة - أنه فى ظل صعوبة التصدير للحاصلات الزراعية ، لتخلف بعض أو كل عناصر الانتاج أو التسويق أو التمويل ، سترتفع قيمة الواردات الزراعية والغذائية سنويا فيما بين ١٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار.

* **د. جودة عبد الخالق** - أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة ، طرح - فى دراسة له بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩٥/٤/١٧ ، أنه مع افتراض ارتفاع أسعار السلع الغذائية فى السوق العالمية - نتيجة رفع الدعم- ومع بقاء التركيب المحصولى كما هو فى الأجل القصير (وبالتالى استمرار نسبة الاعتماد على واردات الغذاء)، فان معنى ذلك هو زيادة فاتورة مصر من واردات الغذاء بحوالى ٣٠٠ مليون دولار سنويا.

* أستاذ الاقتصاد الزراعى الراحل **د. محمد أبو مندور** ، أكد فى رأى له نشره بجريدة التعاون فى ٧ مارس ١٩٩٥ ، أن العديد من الدراسات التى قامت بها المنظمات العالمية ، اتفقت على الاثار السلبية للاتفاقية تجاه الدول النامية وقدرت خسائرها على مصر بحوالى مليار و٣٢٠ مليون دولار.

.. وإذا كانت هذه هى المخاطر - بأحجامها الكبيرة - التى توقعها خيرة خبراء مصر فى المجال الاقتصادى والزراعى والغذائى ، فلقد أكدتها أيضا وجهات نظر جادة دولية وغربية بل وأمريكية أيضا .

* فلقد أعلنت منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة " **الفاو** " - عام ١٩٩٥ - توقعاتها لما سيترتب على هذه الاتفاقية ، بما يلى:

١- زيادة حجم تجارة السلع الزراعية ، لصالح الدول المتقدمة.

٢- تنامى واردات أفريقيا - ودول العالم الثالث - من السلع الزراعية والغذائية .

٣- تناقص فرص الدول النامية للتمتع بأفضلية التصدير.

* ووصفت صحيفة " **ليبراسيون**" الفرنسية ، الجو الذى تم فيه التوقيع على الاتفاقية بأنه كان خاليا من الحماسة من جانب العديد من دول العالم الثالث الذين شعروا بالخديعة ، وبأنهم قد استخدموا فى لعبة تمت بين الدول الغنية من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادى لنفسها ".

* وحددت " **الهيرالد تريبيون**" - فى فبراير ١٩٩٥ - مدى الاستفادة السنوية المباشرة للدول الغنية - من جراء هذه الاتفاقية - فيما يلى:

- أمريكا ٣٦ مليار دولار.
- اليابان ٢٧ مليار دولار.
- كندا ٤ مليارات دولار.

* الخبير العالمى " **ديموند هوبكنز**" ، يتوقع أن مصر سوف تكون من أكثر الدول تعرضا للخسارة - نتيجة هذه الاتفاقية - بما قدره مابين ١٨٠ - ٥٠٠ مليون دولار سنويا.

* **د. " ستانلى جونسون**" - مدير معهد السياسات الزراعية بواشنطن، لايتوقع زيادة المساحة التى ستزرع بالقمح فى مصر خلال العشر سنوات القادمة ، بل على العكس يرى أن مصر سوف تستورد عام ٢٠٠٣ ، ٢ مليون طن زيادة عن حجم استيرادها للقمح عام ١٩٩٥.

***

السياسات الزراعية والاقتصادية فى مصر تضاعف من حجم مخاطر الاتفاقية وآثارها السلبية.

كان من المفترض - مع انضمامنا لمنظمة التجارة الدولية - أن يتم اتخاذ العديد من الاجراءات الكفيلة بتحجيم قدر المخاطر المترتبة على ذلك. ولكن للأسف - وبمنهج الخصخصة والتحرير الاقتصادى على الطريقة المصرية المعاصرة - تمسك المسئولون عن سياساتنا الاقتصادية عامة وفى قطاع الزراعة بشكل خاص بتوجهات من شأنها زيادة المخاطر على إنتاجنا المحلى. وتتمثل فى:

* رفع يد الدولة بالكامل - بالخلاف حتى مع الفهم الرأسمالى الحقيقى" - عن كافة محاور العملية الزراعية إنتاجا وتمويلا وتسويقا.

* الاصرار على سياسة " **التصدير من أجل الاستيراد**" ، التى تأكدت مخاطرها

الاقتصادية والسياسية ، وثبت - أيضا - فشلها العملى.

* فوضى عمليات الاستيراد والتصدير ، مما مكن **مافيات " الاحتكار والاغراق "** من الهيمنة على سوقنا المحلية وتجارتنا الخارجية.

وتتضح الآثار السلبية لهذه السياسات - التى اتخذت تحت دعوى الارتباط بالاقتصاد الدولى الحر وبالنظام العالمى الجديد- فى التفصيل التالى:

*** تدهور زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج**

*** فتح الباب على مصراعيه لاستيراد القطن الأمريكى** ، بما أدى فى موسم واحد(١٩٩٣) إلى خسارة مصر لحوالى ٢ مليار جنيه ، فسعر القطن المصرى الجيد المصدر كان ٩٠ سنتاً للطن ، وسعر استيراد القطن الأمريكى الأقل جودة بمراحل ١٠٥ سنتات للطن.

* تنازل الحكومة المصرية - اعتبارا من عام ١٩٩٨ - عن فترة السماح المقررة لنا حتى عام ٢٠٠٤ - وفقا للاتفاقية - لحماية إنتاجنا المحلى من خلال تحجيم استيراد السلع النسيجية بالرسوم الجمركية.

* الاصرار على خصخصة شركات الغزل والنسيج الكبرى ، رغم التأكيدات السابقة بعدم المساس بها ، ولقد تمثل التمهيد لذلك بما يلى:

- تأجير أجزاء منها للمستثمرين الأجانب (كما حدث فى شركة مصر بالمحلة الكبرى).

- التصفية العملية للشركات . شركة حلوان، وسجاد المحلة).

- إهدار حقوق العمال ، ودفعهم إلى ترك العمل تحت لافتة المعاش المبكر.

* الصمت الكامل أمام الحملات الأمريكية المحمومة :

- سواء ضد القطن المصرى(بدعوى تخلف وسائل زراعته وجنيه).

- أو ضد الصادرات النسيجية المصرية (بدعوى قيامها بالاغراق).

* العقبات الكبيرة - والمتواصلة - التى توضع أمام الفلاحين من زراع القطن ، على المستويات الانتاجية والائتمانية والتسويقية.

... وكانت النتائج المنطقية لذلك:

١- **انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن** ، إلى مالايزيد كثيرا عن ٦٠٠ ألف فدان ،(بعد أن كانت مليون و٦٢٧ ألف فدان).

٢- **هبوط الطاقة الانتاجية للشركات الكبرى بنسبة أكثر من ٥٠٪** ، وانخفاض عدد المصانع المتوسطة من ١٥٧٥ مصنعاً حتى عام ١٩٨٨ إلى ٢٠٠ مصنع فقط ، مع افلاس وغلق المئات من المصانع الصغيرة.

٣- **الارتفاع الكبير - بالتالى - فى نسبة المنسوجات القطنية المستوردة ، على حساب الزراعة والصناعة والاقتصاد الوطنى.**

العالم كله - فى سياتل - يرفض الهيمنة الأمريكية والراسمالية المتوحشة ونحن فى مصر نتمسك بها تحت دعوى الارتباط بالتجارة الدولية والنظام الاقتصادى العالمى الجديد !!

القمح ورغيف العيش، تحت رحمة" الصديق الأمريكى

* زيادة الأعباء والمعاناة - تحت دعاوى الخصخصة والتحرير الزراعى - على الفلاحين المنتجين.

* الاصرار على اتباع سياسة مايسمى " التصدير من أجل الاستيراد" ، التى لم ترفع من قيمة الصادرات ولم تخفض من قيمة الواردات ، بل نتج عنها عكس الأمرين.

* رغم التعنت الأمريكى تجاهنا فى سبيل توريد القمح - من حيث السعر أو اجراءات الصفقات أو شروطها - إلى أن المسئولين عن السياسة الزراعية فى مصر يبدون وينفذون - تحت دعاوى الحرص على الالتزام بحرية التجارة وبقواعد النظام العالمى الجديد - الكثير من صور التسامح والتنازل تجاه المصدر الأمريكى ، لدرجة:

* **استلام شحنات قمح أمريكى مصابة بالفطر عام ١٩٩٦** وعدم التوقيع على الاتفاقية التى وقعتها جميع الدول المستوردة للقمح الأمريكى - ماعدا مصر - برفض استلام الشحنات المصابة.

* التغاضى عن الاستفزاز الأمريكى ، الذى بلغ درجة اصدار السفارة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٩٥ لبيان غريب - فى مواجهة الاعلان عن الحملة القومية لتنمية زراعة القمح - بزعم عدم قدرة مصر على ذلك.

... وكانت النتيجة الطبيعية

تطور - أو بالدقة تدهور - الحالة القمحية فى مصر ، من كوننا - وفق تقارير مجلس القمح الأمريكى ومجلس القمح الدولى عام ١٩٩٣ - الدولة الثانية بالنسبة لاستيراد القمح فى العالم - إلى الدولة الأولى .

السكر المصرى أصبح مرا

* تم التلاعب - من خلال رفع يد الدولة عن انتاج واستيراد السكر والتعامل فيه - الى اغراق السوق المصرية بالسكر المستورد المدعوم من دول تصديره بما جعله أرخص سعرا ولكن أقل جودة.

* وصل الأمر بهذا الاغراق - فى الموسمين الأخيرين إلى مايلى:

- ركود كمية من السكر فى مخازن الشركة العامة ، قدرت قيمتها بحوالى ٩٠٠ مليون جنيه.

- قيام الشركة العامة بالسحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه تبلغ فوائدها ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

- تقليص مساحات زراعة القصب كمحصول رئيسى فى صعيد مصر.

- انهيار صناعة السماد المصرية العملاقة

على الرغم من الجودة التاريخية - المقرة عالميا - لصناعة السماد المصرية. وعلى الرغم أيضا من أن الانتاج المحلى منه يغطى احتياجات الزراعة المصرية بل وتفيض كمية تقدر بحوالى ٤٠٠ ألف طن قابلة للتصدير.

فان الالتزام - على الطريقة المصرية - باتفاقيات التجارة الدولية ، وبكل " الأدب"

الواجب علينا تجاه العولمة ولحاقنا بركبها، قد أدى إلى أن تنهار - بأيدي المسئولين - هذه الصناعة الاستراتيجية الهامة، نتيجة عدم مواجهة الاغراق وفوضى التصدير والاستيراد.

* ففي عام ١٩٩٥، تم تصدير مليون طن من السماد المنتج محليا - مما أضر بالزراعة وبالمزارعين، ثم تم - في نفس العام - استيراد مليون طن من الخارج، بما أضر بالصناعة الوطنية.. وفي كلتا حالتي التصدير والاستيراد، كانت الفائدة والتربح بالملايين والمليارات لأنصار العولمة على الطريقة المصرية.

* وفي عام ١٩٩٨، تم اغراق السوق المحلية بالسماد المستورد - الأرخص سعرا والأقل جودة - بما ترتب عليه من خسائر لاتقل عن ٢٠٠ مليون جنيه لشركات السماد المصرية، بالاضافة إلى تهديد استقرار آلاف العاملين بهذه الصناعة.

اللحوم المسممة، ولتحيا العولمة

ولعل الواقعة الأخيرة - في نهايات ١٩٩٩- تمثل حقيقة الالتزام المصري بالنظام العالمي الجديد، ولو على صحة وحياة أبناء الشعب.

فتأكيدا من السادة المسئولين على المراعاة الكاملة لمقتضيات إيمانهم بالفكر العولمي الجديد، يقترح السيد وزير التموين الجديد على السفير الأمريكي بالقاهرة، أن يوجه خطابا إلى سيادته من شركة " **إي. بي. بي** " الأمريكية وتطلب فيه رفع الحظر الذي سبق أن فرضه **د. أحمد جويلي** وزير التموين السابق على اللحوم والكبدة الفاسدة التي تورد من هذه الشركة إلى مصر. وماكان لنا أن نسعد ونفخر " بحرص مسئولينا على عضويتنا بنادي النظام العالمي الجديد - ولو على حساب صحتنا وحياتنا نفسها - لولا" الضربة الصحفية" الناجحة لجريدة الوفد، بهذا الشأن، وان كنا - حقيقة - ندرك هذه الاتجاهات الأخلاقية / العولمية من خلال العديد من الوقائع المشابهة السابقة.

البطاطس المصرية المرفوضة ممن استوردنا منهم بذورها !!

قامت الدنيا ولم تقعد في الاتحاد الأوروبي - منذ ١٩٩٧ - ضد البطاطس المصرية. ومع ماثبت - علميا - من المبالغة الشديدة من جانبهم في اتهام البطاطس المصرية بالأمراض، إلا أن المسئولين عن زراعاتنا وتصديرها بذلوا - ويبذلون - جهودا كبيرة محلية وخارجية، من أجل إثبات " براءة" البطاطس المصرية؛ حرصا منهم على التمسك الشديد - وعلى الطريقة المصرية المعاصرة - براحة واطمئنان ورضاء السادة المستوردين لأجانب، في نفس الوقت الذي يتضح فيه أننا **نستورد منهم تقاوي هذا المحصول - وهي محملة بهذه الأمراض على فرض اصابتها - بحوالي ٢٥ مليون جنيه سنويا، وأن قيمة صادراتنا من البطاطس الى هذه الدول لاتتجاوز ٧٥ مليون دولار.**

... وعلى كافة محاور الزراعة المصرية، يحاول المسئولون - مهما كان الثمن على حساب انتاجنا أو اقتصادنا أو الانسان المصري المنتج- تأكيد التزامنا - وفق منهج " أبي العلاء المعري" (لزوم مالايلزم) - بتوجهات المهيمنين على تجارة العالم.

* تحديد مساحات خاصة لزراعات " نظيفة" خالية محصولاتهم من مخاطر وسموم المبيدات وقصرها على الزراعات التصديرية، ولابهم - من أجل هذا الهدف النبيل - الارتفاع الكبير والمتوالي **في اصابة المصريين بالسرطان والفشل الكلوي نتيجة تسمم المحاصيل في مجمل الزراعات.**

* استيراد تقاوي وبذور بما قيمته ٢ مليار جنيه سنويا، ولو كان ذلك يقابله تدمير الصناعة المصرية في هذا المجال الحيوي.

* صدور القانون ٦ لسنة ١٩٩٥، الذي **يبيح للأجانب ملكية أي مساحات من أراضي مصر الصحراوية بالمجان أو بايجار رمزي**، ولو كان في ذلك خروج على مقتضيات حماية الأرض المصرية، بل والأمن القومي المصري.

* الاصرار على نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذي **أهدر حياة ملايين المستأجرين وأسرهم وأضعف كثيرا من الناتج المحصولي**، ولكن يؤكد مدى التزامنا بالتحرير الكامل للعملية الزراعية.

* تصفية دور الحركة التعاونية الزراعية - ائتمانيا وتسويقيا - وحرمانها من دورها الطبيعي في التعامل في مستلزمات الانتاج وترك الفلاحين نهبا لمافيات السوق السوداء والمرابين وكبار المحتكرين، مقابل اثبات أننا - في مجال الالتزام بقواعد الرسملة الدولية - ملكيون أكثر من الملك نفسه، الذي يدعم - في بلاده - القطاع التعاوني على كافة المحاور.

... وللأسف، ففي الوقت الذي نحاول فيه - من خلال هذه الأمثلة وغيرها الكثير - أن تكون صفحتنا - تجاه الهيمنة الأمريكية من خلال تحكمها في تجارة العالم وخاصة الزراعية والغذائية - بيضاء ناصعة بل ولامعة أيضا، فان الولايات المتحدة الأمريكية لاتعبأ بنا وبمحاولاتنا، ولعل موقفها من قضية السكر خير وأوضح تعبير عن ذلك.

فلقد كانت أمريكا - حتى عام ١٩٩٦ - تستورد ٢ مليون طن من السكر لاستكمال احتياجاتها الاستهلاكية من هذه السلعة.

ولكنها - في عام ١٩٩٧ - وبعد أن حققت الاكتفاء الذاتي من السكر، حظرت - رغم بنود اتفاقية جولة أوروجواي الخاصة بعدم الحظر للتصدير أو الاستيراد - استيراد أي كمية منه، بل أعلنت - على لسان مادلين أولبرايت وزيرة خارجيتها " أن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تنفذ أي بند في اتفاقية التجارة الدولية، يمكن أن يضر بالاقتصاد الأمريكي "!!

* * *

التجارة الدولية والاقتصاد العالمي ستار زائف للهيمنة الأمريكية وسطوة الشركات الكبرى

وتحت الستار الزائف - الشفاف لشعوب العالم - عن عولمة التجارة والاقتصاد ازدادت هيمنة أمريكا وسطوة الشركات متعدية الجنسية، على مقدرات شعوب العالم. ويتبين ذلك من الأرقام والبيانات الخطيرة التالية:

* هناك ١٠٠ شركة على رأسها **جنرال اليكتريك وفورد وشل - هي** " محركات " النظام العالمي الانتاجي الجديد - تستثمر في الخارج ١٨٠٠ مليار دولار، يعمل فيها ٦ ملايين عامل، يصل رقم أعمالها إلى ٢١٠٠ مليار دولار.

* كما تقوم أيضا ٦٠ ألف شركة عالمية أخرى - يتبع لها ٥٠٠ ألف فرع في انحاء العالم - بالحصول على ٢٥٪ من الناتج العالمي، ويصل رقم أعمالها إلى ١١ ألف مليار دولار.

* **الحواجز الجمركية التي تفرضها الدول الغنية، تكبد الدول النامية خسائر تصل إلى ٧٠٠ مليار دولار**، من الأرباح المحتملة من صادراتها في قطاع واحد وهو السلع منخفضة التكنولوجيا.

" من التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - ١٩٩٨".

* **تزايد الفارق في الدخل بين الدول الأكثر ثراء والدول الأشد فقرا**، كما يلي:

١٩٦٠- ١:٣٠

١٩٩٠- ١:٦٠

١٩٩٩ - ١:٧٤

* **أغنى ٢٠٠ شخص في العالم، زادت ثرواتهم - خلال ٤ سنوات - تريليون دولار.**

* **أغنى ٣٥٨ ملياردير، تعادل ثرواتهم نصيب ٤٥٪ من سكان**



د. جودة عبد الخالق

العالم.

*** أغنى ٢٠٪ من سكان العالم ، يحصلون على ٨٦٪ من الناتج العالمى ، وأفقر ٢٠٪ من سكان العالم ، يحصلون على ١٪ من هذا الناتج .**

- من برنامج للأمم المتحدة للتنمية - ١٩٩٩

* ٤٥ دولة ، يمثل سكانها ٧ر١٧٪ من سكان العالم يملكون ٨٠٪ من الناتج والدخل ويبلغ متوسط الدخل الفردى السنوى بها ٣٤ ألف دولار . بينما ٣٥ دولة ، يمثل سكانها ١١٪ من سكان العالم يملكون ٧٠ر٪ من الناتج والدخل ومتوسط الدخل الفردى السنوى بها ٢٧٤ دولار.

* من سكان العالم الثالث

٦٠٪ يعيشون بلا صرف صحى.
٣٣٪ بلا مياه نقية.
٢٠٪ بلا مسكن أصلاً.

* ٤ر١ مليار نسمة فى العالم ، الدخل الفردى السنوى لكل منهم أقل من دولار فى اليوم.

" من حديث د. عبد العزيز حجازى - رئيس مجلس الوزراء المصرى الأسبق بمعرض الكتاب - يناير ١٩٩٩"

* فقراء العالم عام ١٩٥٤ مليون واحد
* عام ١٩٩٨ ٩٥٠ مليون
* ٣ مليارديرات ، تفوق ثروتهم الناتج الاجمالى للدول النامية منخفضة الدخل(٦٠٠ مليون نسمة)

" د. حمدى عبد العظيم - عميد مركز بحوث أكاديمية السادات للعلوم الادارية " .

* أكبر ٢٠٠ شركة ، تحقق أرباحا تفوق الناتج القومى فى ١٥٠ دولة.

* ٢٠٠ شركة احتكارية ، تحصل على نسبة ٣ر٢٦٪ من مجموع الانتاج الفعلى (الذى بلغ عام ١٩٩٨ ، ٢٦ ألف و٦٥٤ مليار دولار) ، بينما لم يبلغ نصيب الناتج القومى فى ١٥٠ دولة - غير عضو فى منظمة باريس - سوى ٥ر٢٤٪ من المجموع العام.

ومن هذه الشركات ٣٣ شركة أمريكية تمتلك ٦٦٪ من الناتج العالمى وقيمتها فى الأسواق المالية ٨ر٧١٪.

" د. أنور عبد الملك - المفكر المصرى البارز".

* يأتى على رأس قائمة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية فى العالم ، الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة قدرها ٧٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ فقط.

* تتصدر أمريكا القوى الاقتصادية والتجارية العالمية الأعظم لقائمة دعاوى الاغراق ، حيث قدمت حتى الآن ٦٠ دعوى اغراق ، بينما لم تقدم جملة الدول النامية - التى تمثل ٨٠٪ من عضوية المنظمة - سوى ٤٤ دعوى .

" أسامة غيث - جريدة الأهرام فى ١٩٩٩/١٢/٤".

***

وانفجرت شعوب العالم فى سياتل ضد أمريكا ، والرأسمالية المتوحشة

لم تكن المعارضة الحادة داخل اجتماع دورة سياتل - فى الشهر الأخير من القرن العشرين - والمظاهرات الصاخبة المحاصرة له ، أمرا غريبا على سياق الأوضاع التجارية والاقتصادية العالمية ، ولكنه كان نتيجة منطقية لتداعيات هذه الأوضاع والصراعات الكامنة فى داخلها.

ولقد رفع شعار شعوب العالم" لا.. لأمريكا وللرأسمالية المعاصرة" ، خمسون ألف من المتظاهرين من مختلف التوجهات ، ولعل أبرزهم :

١- المنظمات غير الحكومية القادمة إلى سياتل من خارج أمريكا ومن كافة دول العالم ، لعرض وجهة نظر شعوبهم تجاه قضية التجارة العالمية. وعلى الرغم من أن هذه الوفود قد دخلت إلى سياتل بطريقة منظمة بل واتفاقيات مسبقة - مع المسئولين بمنظمة التجارة العالمية وبأمريكا - كدولة مضيفة لهذه الدورة لاجتماعاتها - إلا أنه قد تم تأجيل ثم إلغاء الاجتماع الخاص بها والاكتفاء بتوزيع بعض أوراقهم وتقاريرهم فى" مداخل"

الاجتماعات والندوات.

ويمكن إيجاز التوجه العام لهذه المنظمات - على الرغم من تباين دولها وتشكيلها وبرامجها - فى قضية " التأثير السلبى الكبير لاتفاقية جولة أورجواى ، على الأوضاع الاقتصادية - زراعيا وصناعيا وتجاريا - للشعوب وخاصة فى دول العالم الثالث ، وتزايد معدلات الفقر والبطالة بها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى والمؤسسات متعدية الجنسيات".

٢- ممثلو المزارعين الأوروبيين وفلاحى أمريكا اللاتينية - الرافضون للضغوط الأمريكية التى تساندها مجموعة " الكارنز" (من دول استراليا وكندا) والتى تسعى للالغاء التام والمباغت لدعم المنتجات الزراعية والتحرير الاقتصادى الكامل لعملية الانتاج الزراعى وتسويق الحاصلات .

ومع توحد هذه القوى فى رفض هذا التعنت الأمريكى - الذى لا يستهدف سوى أحكام قبضتها على المقدرات الزراعية والغذائية للشعوب - إلا أن توجهاتهم - بهذا الشأن - كانت تتراوح بين مقاومة تحرير الزراعة وبين الموافقة على رفع الدعم عن العملية الزراعية بثلاثة شروط:

* أن يتم ذلك بشكل تدريجى وفقا لواقع وظروف كل دولة.

* أن يستمر دور الدولة فى حماية المحاصيل ذات الطبيعة الاستراتيجية.

* أن تكون هناك الرقابة الفاعلة التى تضمن عدم الانفراد الأمريكى بالسوق العالمية فى الزراعة والغذاء.

٣- اتحادات ومنظمات العمال الأمريكية.

التى لم تكتف بالمظاهرات " الساخنة" فى سياتل ، بل واكبت ذلك بالعديد من المظاهرات ومسيرات الاحتجاج فى المدن الأمريكية الأخرى وباعلان " الاضرابات التحذيرية" فى الموانى الواقعة على شاطئ المحيط الباسيفيكى ، المنفذ الرئيسى لتجارة أمريكا الخارجية.

وتتحدد رؤيتهم فى أن تحكم الشركات الكبرى متعددة الجنسية - من خلال الإدارة الأمريكية التى تيسر لها ذلك مستغلة اتفاقيات التجارة العالمية - سوف يؤدى ليس فقط إلى الإضرار والإهدار لعمالة وشعوب الدول الفقيرة أصلاً ، ولكن سيؤدى أيضا إلى أن تدير هذه الشركات التى تضخمت هيمنتها على اقتصاد ومصير العالم - عملياتها الانتاجية من خارج أمريكا - استغلال للعمالة الرخيصة - و" تصدر" إنتاجها للسوق الأمريكية بما يهدد الصناعة الأمريكية ويلحق أشد الأضرار بالطبقة العاملة الأمريكية .

وإذا كانت هذه هى القوى الثلاث الرئيسية التى واجهت - وأفشلت - اجتماع **"W.T.O." منظمة التجارة العالمية**" ، فى دورة انعقادها فى سياتل فى نهاية القرن العشرين - والتى كانت تستهدف المزيد من القبضة الأمريكية على مقدرات شعوب العالم مع بداية القرن الجديد - فلقد كانت هناك قوى وتجمعات ومنظمات أخرى.

* **المسيرات النسائية الرافضة لافقار الأسر والشعوب.**

* **تظاهرات نشطاء حقوق الانسان فى العالم.**

* **تجمعات أحزاب الخضر الأوروبية.**

* **احتجاجات جماعات حماية البيئة ، والدفاع عن صحة الانسان.**

... ومع التباين الطبيعى فى الاتجاهات الطبقية والفكرية.

... ومع اختلاف جنسيات الرافضين.

... ومع تعدد برامج ومخططات تلك القوى.

إلا أنها قد تجمعت - رغم كل ذلك - فى هتاف موحد، صادر من ٥٠ ألف متظاهر - يعبرون عن الواقع الحقيقى للمجتمع العمالى - تحدد فى ثلاث كلمات " **تسقط الرأسمالية المتوحشة".**

ولأن هذه الكلمات المحدودة - فى سياقها الموضوعى - لم تكن فقط تعبيرا عن رفض التوجهات الأمريكية للسيطرة على تجارة العالم ، ولكنها كانت - بالأساس - تعبيرا حادا وواضحا فى كشف ورفض وتحدى شعوب العالم - بما فيها الشعب الأمريكى - لهيمنة الاحتكارات الأمريكية والشركات متعدية الجنسية على مقدرات الانسانية - على كافة محاورها - تمت لافتة" النظام العالمى الجديد" من أجل تلك الرسالة التى وصلت بجلاء إلى الإدارة الأمريكية ، كان التصدى والعنف البالغ لهذه المظاهرات وسقوط القناع الأمريكى الزائف بحماية حقوق الانسان ، واستخدام قوات مكافحة الشغب الأمريكية للغازات المسيلة للدموع وقنابل الدخان واطلاق الرصاص المطاطى على التظاهرات والمسيرات السلمية.

وماكان .. بطبيعة الحال - لهذا التصدى البوليسى للمظاهرات - والذى تم دعمه بقدرات اضافية من " البنتاجون" وقوات الحرس الوطنى الأمريكى بولاية واشنطن - أن يوقف هدير الغضب .. فالقضية ليست اجتماعاً ومظاهرة ، ولكنها قضية مصير لتجارة واقتصاد بل وحياة شعوب العالم ، فى مواجهة شراسة رأسمالية مايسمى النظام العالمى الجديد.

* فنتائج الاستطلاع العاجل الذى أجرته كل من مجلة " **وول ستريت جورنال**" وشبكة " **إن . بى . سى . نيوز**" الاخبارية ، توضح أن ٣٢٪ من الأمريكيين المشاركين فى هذا الاستطلاع ، يرفضون ويعارضون اتفاقيات التبادل التجارى الحر .. التى تدافع عنها الادارة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية - لأنها من وجهة نظرهم ستؤثر بالسلب على حياة الشعب الأمريكى بالاضافة إلى تدميرها لحياة الشعوب الفقيرة.

* و" **ريتشاردسون** " - ممثل المفوضية الأوروبية فى اشنطن يعلن - من خلال حديث مع شبكة تليفزيون" دويتس فيلى" الألمانية - أنه" لايمكن أن نفرض على الدول النامية أسلوب ادارة اقتصادها وحياتها ، وأن نقول لها كيف تحكم نفسها - وهو ماتحاوله الولايات المتحدة الأمريكية مستغلة منظمة التجارة العالمية - وأن هذا التوجه الأمريكى ، إنما هو " **شكل من أشكال الامبريالية الاقتصادية" الذى لايقبل به الاتحاد الأوروبى** ".

* و" **نيكولاس ليوريدا**"- المدير العام لتجمع انديان (ممثل دول كولومبيا وبيرو وفنزويلا) يؤكد أن " الغضب يعترى ممثلى الدول الفقيرة ، لأن الأغنياء تعمدوا إهدار مصالحنا وعزلنا عن كل شئ ".

* والعديد من الدول الأفريقية - ودول فقيرة أخرى فى آسيا وأمريكا الجنوبية - أعلنت أنه أمام " التردى الذى حدث من خلال " جولة أورجواى " لاقتصادها لصالح أمريكا المؤسسات الرأسمالية العالمية الكبيرة ، وماتأكد من خلال " سياتل " على إصرار أمريكا على المزيد من اهدار شعوبها وتهميشها ، فانها ترفض أى اتفاق جديد يدعم هذه الأوضاع الاستغلالية".

* والمفكر " الليبرالى" السويسرى **جون زيجلر** - يصرح لجريدة الأهرام المصرية فى ١٩٩٩/١٢/١٢ " **إن منظمة التجارة العالمية ، هى المنظمة التى تجسد الليبرالية الجديدة فى صورتها المتطرفة ، وهى تعنى - ضمن ماتعنى - موتاً محققا للعالم الثالث** .. بمعنى اخر لليبرالية الجديدة والسوق الرأسمالية الموحدة ، خلقا رأسمالية الغابة .. التى تعنى نهاية الدولة الوطنية والسيادة الشعبية وقيم التنوير مثل التضامن والعدالة الاجتماعية وتعنى أيضا ضياع ٢٠٠ سنة من الثورة الديمقراطية .

.. ولكن **كلينتون** مصر ومتفائل أيضا:

فلقد صرح فى بيان صادر عن البيت الأبيض فى ٤ ديسمبر ١٩٩٩ ، - وعقب أحداث سياتل مباشرة - "أنه" يعتبر اجتماعات ومفاوضات سياتل ناجحة - رغم ماأحاط بها من معوقات وخلافات - وأنه

متفائل بأن جولة جديدة وناجحة من المباحثات ، سوف تضمن القضاء على الحواجز القائمة فى الزراعة والصناعة ودعم أسس النظام العالمى الجديد". معلنا " اصراره على المضى قدما فى طريق تحرير التجارة فى العالم".

كما يؤكد " **دان جليكمان**"- وزير الزراعة الأمريكى ، بأنه قد تم احراز تقدم كبير فيما يتعلق بوثيقة " القضايا الزراعية "، وأنه - أيضا - متفائل بالتوصل - من خلال المباحثات مع" الدول والشعوب الصديقة" - الى المزيد من النجاحات.

ورغم كل هذا ، فلأنصار الخصخصة على الطريقة المصرية .. رأى آخر

** عندما يعلن المفكر الانجليزى " **جون جراى**" أستاذ العلوم السياسية بجامعة اكسفورد ، والذى تنشر مقالاته . بصفة دورية - صحيفتا " الجارديان والتايمز" البريطانيتان ، والذى - وهذا هو المهم - كان حتى عدة سنوات محدودة من كبار المبشرين والمتحمسين للفكر اليمينى الجديد ولعولمة الاقتصاد والتجارة ،- فى كتابه الحديث " **الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية**"- **أن " فرص السوق الحرة الأنجلو سكسونية على العالم ، ستؤدى حتما إلى كارثة .. وسيفجر الحروب ويعمق الصراعات العرقية ويفقر الملايين ويدمر البيئة .. ويحول الفلاحين إلى لاجئين .. ويستبعد عشرات الملايين من العمل والمشاركة فى المجتمع - حتى فى الدول المتقدمة - وينشر الفوضى العامة والجريمة المنظمة ..**

وأن هذا الفجر الذى وعدت به أمريكا دول العالم ، هو فى النهاية " **فجر كاذب**" ، " لأن ليس كل شئ يمكن أن يتاجر به ، أو يجب أن يتاجر به"..

** وعندما يحدد **جون زيجلر** - فى كتابه " **الجوع كما شرحته لابنى** " ، أن هناك " ٩٢٥ مليون شخص أصابهم الجوع فى مقتل فى العام الماضى ، فمات منهم من مات ، أما الباقون فلقد ترك الجوع بصماته عليهم ، إما بالأوبئة أو بسبب نقص الغذاء ، وأن السبب المؤكد لهذا الوضع - الذى تؤكده أرقام منظمة الفاو - هو عالم " الرأسمالية الموحدة" أو " رأسمالية الغابة ".

... عندما يكون الوضع بهذه الصورة الرهيبة على مستوى العالم ، فمن الحتم أن يكون له - وفق اقتناع الحكم فى مصر بهذا النظام العالمى المدمر ، بل وربط عجلة اقتصادنا به - مظاهره الواضحة والحادة داخل المجتمع . وإذا كنا - فى جزء سابق من هذا المقال ، وفى حدود المجال الزراعى والغذائى فحسب - قد عرضنا لبعض هذه المظاهر ؟ النتائج السلبية على الواقع الزراعى

".. إن هذا الفجر الذى وعدت به أمريكا دول العالم . هو فى النهاية ، فجر كاذب، .. لأن ليس كل شئ يمكن أن يتاجر به . أو يجب أن يتاجر به"

جون جراى

والفلاحى فى مصر ، فاننا نستكمله بعرض مجرد مؤشرات لواقع الفلاحين المصريين وبأرقام محددة ، موثقة من الجهات والمؤسسات الرسمية : التنفيذية أو الاحصائية أو البرلمانية أو البحثية.

* **نسبة الفقر فى الريف المصرى ٥١٪ بالنسبة لعدد السكان ، يعيش ٧ر١٪ منهم فى حالة" الفقر المدقع".**

* **انخفض دخل الفرد فى الريف بنسبة ٣٢٪ ، كما انخفض الانفاق الحقيقى للأسرة الريفية بنسبة ٢٥٪**

* **متوسط الأجر النقدى للعامل الزراعى - فى السنة - ١٢٢٤ جنيها ، بينما أجره - الحقيقى - لايتجاوز ٤٠٠ جنيه.**

* **يعانى أطفال الريف كثيرا سوء التغذية ، حيث تبلغ نسبة الاصابة بمرض " نقص كرات الدم الحمراء "(الأنيميا) ٥٥٪ منهم ، بينما حوالى ٤٠٪ مصابون بالأمراض الناتجة عن نقص السعرات الحرارية .**

٢٣٪ من سكان الريف لاتتوافر لهم المياه الصالحة للشرب .

* **نسبة الأمية فى المناطق الريفية تصل - فى المتوسط - إلى ٣ر٦١٪ ، بينما تتراوح بالنسبة للاناث - وخاصة فى ريف الصعيد - مابين ٧٧- ٩٣٪.**

... وعلى الرغم من ذلك - وغيره أكثر وأخطر - فنحن لسنا كما يدعى البعض سوداويون ومتشائمون ، بل على العكس فنحن ندرك تماما - من خلال معايشتنا المباشرة للواقع - أن إمكانات الزراعة المصرية ، وطاقات الفلاحين المصريين وخبرتهم ، كفيلة بتجاوز مصر لأزمتها الزراعية والغذائية .. ولكن - ونشدد على " ولكن" - من خلال خطة تنمية حقيقية .

.. ولكن - ونشدد مرة أخرى على " ولكن" - نؤكد أنه بالاستقراء العلمى والعملى ستتزايد حالة التدهور الزراعى / الفلاحى ، نتيجة تواصل السياسات الحريصة - بشغف غريب ورغم كل ماكشفت عنه سياتل (رغم أنه لم يكن خافياً) - على الارتباط والالتحاق - بأى ثمن ولو كان تدمير الزراعة والفلاح بل والمجتمع المصرى بأسره - بركب النظام العالمى الجديد " أو بالدقة - التى عبر عنها حتى كبار المفكرين الرأسماليين والدول الكبرى - بنيل المحاولة الأمريكية والرأسمالية العالمية المتوحشة للاستيلاء على العالم .

ولعل هذا الاصرار - الذى لايمكن تبريره أو حتى تقسيمه بأى توجهات عقلانية طبقية أو سياسية - يتضح بجلاء مما أعلن عنه - ونشر بجريدة أخبار اليوم فى ٤ ديسمبر ١٩٩٩ (فى ذروة سخونة معارضة شعوب العالم للتآمر عليها وعلى مصيرها من خلال شعار " تحرير التجار؛") - حول التوجهات الأساسية للحكومة المصرية فى هذا الشأن ، والذى جاء - بالنص - فى أحد أهم محاوره ..". التزام مصر بالسير قدماً فى تحرير التجارة ، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للاصلاح الاقتصادى ، وأخذا فى الاعتبار ماحققه الاقتصاد المصرى من تقدم ودرجة من النضج تسمح له بتحقيق قدر أكبر من الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، ومايوفره ذلك من مزايا اضافية ، ومايتطلبه من تحمل للالتزامات "!!

فى العدد القادم

الجزء الثانى - والأخير - من الموضوع:

* دافوس ، ومنتديات المليارديرات .

* " الأونكتاد " و" الكوميسا" ومجموعة الـ ١٥ . إلى أين؟ وكيف ؟

* البنك والصندوق الدوليان ، والمباراة الاعلامية لحل مشكلة الفقر!!

* أين " ملف " التنسيق العربى ، فى هذا " الزحام" ؟!

* التنمية الوطنية .. هى الحل الوحيد ولمن أراد إليه سبيلاً !

د. احمد محمد صالح

هموم (١)

التعليم الزراعى وتحديات القرن الحادى والعشرين

د. يوسف والى



فى التسعينيات انبثقت على مدى واسع تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كان لها تأثيرات دراماتيكية، عملت على تغيير طريقة وأسلوب الناس فى جميع أنحاء العالم .وعلى نحو متزامن **أدت التغييرات السياسية التى أعقبت الحرب الباردة إلى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، وتوجهت معظم الدول فى سياستها الاقتصادية نحو سياسات السوق، وكيّفت بناءها السياسى والمؤسسى لخدمة هذا الاتجاه .**
وأصبح على التعليم الزراعى أن يتحمل دوراً ملحاً وحرجاً لمواجهة تلك التغييرات . ويحاول التكيف معها فى البناء والاستراتيجية .فمؤسسات التعليم الزراعى تحتاج أن تواجه التحديات الجديدة فى القرن الحادى والعشرين، خاصة أن التعليم العالى الزراعى يلعب دوراً حاسما فى التنمية الريفية المتواصلة ،وفى الزيادة المستمرة للإنتاج الزراعى.

وبينما عملت العولمة على زيادة النمو الاقتصادى فى بعض البلاد ، إلا أنها تطلبت أيضا تنافسية مضاعفة فى القرن الحادى والعشرين ، وسوف يضطر كل بلد إلى أن يتيح الفرصة لمواطنيه لكى يكتسبوا المهارات الضرورية من أجل البقاء على قيد الحياة ، ولتحسين نوعية حياتهم .والتعليم هو المكون الأساسى الأكثر صلة باكتساب المعرفة والمهارات التى يحتاجها أفراد المجتمع.

لذلك فالتعليم الزراعى يصبح بحق عنصرا استراتيجيا فى التنمية الريفية المتواصلة فلا جدال حول إمكانية التعليم الزراعى فى تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة مما يتيح لهم فرصا أفضل فى ظل المنافسة الإنتاجية الشديدة فى قطاع الزراعة . فعلى مر السنوات والعالم يتغير ،وفى العديد من الدول النامية ، تبين أن التعليم الزراعى فشل تماما فى التكيف والاستجابة مع حقائق المجتمعات الريفية ، فالمنهج ووسائل وطرق التعليم وأدواته غالبا لم تنجح فى ترجمة أهداف التنمية لدى أعضاء المجتمع .وفشلت فى إشباع احتياجات الزراع واحتياجات سوق العمالة بصفة عامة.

هذا علاوة على ذلك التدهور الحادث نتيجة الأزمات الاقتصادية فى العالم .ففى كثير من الدول النامية ،كان القطاع العام يمتص الأغلبية الكبيرة المتزايدة من خريجى التعليم الزراعى ، ولكن هذا لم يستمر طويلا **، فخريجو الزراعة الآن يجدون صعوبات متزايدة للدخول فى سوق العمالة ،لأن مستوى ونوعية تعليمهم الزراعى أصبح غير متوجه أومتكيف مع الاحتياجات المتزايدة للقطاع التجارى.**

ولعل أهم التغييرات والتحديات التى تواجه التعليم الزراعى هو ذلك النمو الهائل والمتسارع فى المعرفة والفكر الذى أدى إلى تجدد الهياكل أو البنى المعرفية، وظهور فروع وأنظمة معرفية جديدة لم تكن موجودة من قبل ، والتقدم الحادث فى تكنولوجيا المعلومات، والتحول فى فلسفة العلم وأهدافه والاتساع فى النظرة البيئية للإنسان من المحلية إلى العالمية ، وتلوث وتحلل البيئة ، والتغييرات فى دور ومكانة المرأة فى المجتمع ، وزيادة هامشية الزراعة والحياة الريفية ، كل تلك التغييرات تتطلب تغييرات فى التعليم الزراعى ،وهذا يحتاج من مؤسسات التعليم الزراعى بمستوياته المختلفة أن تلعب دورا ليس أكاديميا فقط، ولكن أيضا تلعب دوراً تنمويا وإرشاديا فى المجتمع الريفى.

ودعونا نستعرض بعض أهم التحديات التى تواجه التعليم الزراعى فى القرن الحادى والعشرين بشئ من التفصيل فيما يلى:

أولا: التوسع الحضرى وهامشية الزراعة والحياة الريفية:

نتفق أولا أن كل دول العالم لديها فرص متزايدة فى اعتماد أنشطة سكانها الاقتصادية على الزراعة . لكن الموقف بين الآن أن **نسبة الفلاحين الذين يعملون فى الزراعة طوال الوقت انخفضت إلى أقل من ٣٪ ،ونسبة السكان الذين يعتمدون اقتصاديا على الزراعة أقل من ٩٪ فى الدول الصناعية.**

وعلى الرغم من زيادة السكان الريفيين

فى معظم أنحاء العالم وزيادة الطلب على إنتاج الطعام ، إلا أن نسبة السكان الذين يعتمدون فى حياتهم على الزراعة مستمرة فى التناقص ، ويتم تدعيم وتقوية الإنتاج الزراعى من خلال تحسين وتنمية التكنولوجيا الزراعية فهى المسئولة فى معظم الحالات عن الزيادة النوعية للإنتاج الزراعى أكثر من مسئوليتها عن زيادة الكمية ، وهذا النشاط يعطى الفرصة لتطبيق منتجات العلم والتكنولوجيا فى النظم الزراعية المنتجة للغذاء ، ويعطى الفرصة أيضا لنمو السكان الريفيين وزيادتهم . ومع زيادة كفاءة الانتاج القائم على التكنولوجيا **ترتفع مستويات البطالة،والبطالة المقنعة ، ويتزايد تيار الهجرة إلى المدن بحثا عن فرص عمل ومستوى معيشى أفضل**. والاتجاهات العالمية تميل إلى إشباع احتياجات المراكز الحضرية لتأثيرها السياسى والاقتصادى على حساب الموارد الريفية.

هذا الميل والتحيز للحضر ، مع الانفجار السكانى فى الريف ، أوصلا إلى انخفاض المستويات الحقيقة للدخول فى المناطق الريفية . ونتيجة زيادة الهامشية للزراعة والحياة الريفية ، فالتدعيم والموارد المالية والميزانيات المخصصة للتعليم الزراعى تقلصت وأصبحت محدودة فى الميزانيات القومية . وانخفاض ميزانيات التعليم العام فى المناطق الريفية، يعنى مستويات تعليم فقيرة، وبناء على ذلك فقلة من الصغار فى الريف تتاح لهم فرصة تأهيل مناسب للتعليم الزراعى ، وهذا يعنى أيضا أن قلة من طلبة الزراعة هم الذين يكتسبون فهماً أعمق ورؤية أوسع للحياة الريفية ومشاكل التنمية الريفية.

وزيادة الخريجين الزراعيين ذو الأصل والخلفية الحضرية ، تجعل هؤلاء الخريجين يعملون فى المناطق الريفية كمخططين ومقدمى المشورة التنموية رغم ضعف معارفهم التطبيقية حول العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والنفسية للمناطق الريفية. ومن ناحية أخرى غالبا ما توضع المناهج فى كليات الزراعة ومعاهدها ومدارسها على المستوى القومى من خلال إطار يعتمد على معارف ومهارات تعكس فلسفة المراكز الحضرية من مدن وعواصم أكثر مما يعكس احتياجات المناطق الريفية . ونزعم هنا أن أهم مصدر لمعرفة نظم الحياة الريفية، ونظم الانتاج فيها من أجل التنمية الزراعية هم الناس الريفيون أنفسهم . وبناء على ذلك فوصف واستكشاف وتحليل تلك النظم ضرورى كنقطة بداية للتعليم الزراعى ومناهج وأفعال التنمية الأخرى مثل الإرشاد الزراعى، والتى تقصد مساعدة الريفيين ليصبحوا أكثر إنتاجية.

ثانيا: قضايا النمو السكانى والتعليم السكانى:

تشير التوقعات المستقبلية لنمو السكان فى العالم ، إلى **استمرار الزيادة السكانية ، من ٥٫٥ بليون نسمة فى العالم الآن إلى عدد يتراوح بين ١١ و١٤ بليون نسمة فى نهاية القرن الحادى والعشرين** ، رغم أن آخر مضاعفة للسكان فى العالم حدثت فى حوالى ٣٧ عاما فقط ، هذا معناه أن معدل متوسط النمو السكانى يتناقص على المستوى الواسع للعالم ككل . لكن الموقف مختلف فى الدول النامية وبالأخص فى المناطق الريفية ،حيث المؤشرات الحالية تشير إلى أن السكان مستمرين فى الزيادة ،حيث فشلت الجهود المبذولة لتناقص الخصوبة . وإذا لم يتم تخفيض سرعة نمو السكان فى تلك الدول ، وزيادة الانتاج الزراعى الذى يتضمن الأمن الغذائى، فإن الزيادة السكانية سوف تضغط وتوزع التلوث والإفساد فى الموارد الطبيعية والبيئية.

والمؤسسات التعليمية الزراعية بمستوياتها المختلفة تحتاج إلى دمج **مفاهيم ومبادئ التعليم السكانى فى مناهجها العلمية** ،حيث الكثير من الخريجين الزراعيين الذين سوف يصبحون مدراء تخطيط ، وصانعى قرارات سياسية ،، يحتاجون إلى **فهم ديناميكية العلاقات الداخلية بين الغذاء والسكان والبيئة والتنمية الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية** . وطلاب الزراعة يحتاجون مثلا إلى معرفة تأثير النمو السكانى على الزراعة والموارد الطبيعية ، ويحتاجون إلى معرفة الأساس الديمجرافى ، وقضايا تضمين النوع ، كقضايا مرتبطة بالسكان والزراعة.

علاوة على أن طلاب الزراعة على كل المستويات يحتاجون للتدريب والتحضير والإعداد للعمل والإرشاد الزراعى بمعناه الواسع حيث يتوقع منهم ممارسة الإرشاد الزراعى بطريقة أو بأخرى ، وتحت مسميات مختلفة وإن كانت لا تحمل عنوان المرشد الزراعى ، **فهم يحتاجون للتدريب والإعداد ليكونوا قادرين على جذب الزراع وإقناع الأسر المزارعية والريفية بديالوج وحوار قضايا السكان ، وأن يكونوا قادرين على الاتصال الفعال فى توصيل رسائل القضية السكانية إلى الريفيين.**

ثالثا: التقدم العلمى السريع وخطوة التغيير:

والتقدم العلمى السريع والواسع فى العلوم والتكنولوجيا أحدث زيادة كمية ونوعية أثرت بعمق على موضوعات مهمة أعطت فهما جديدا للزراعة. تكنولوجيا الغذاء تكنولوجيات ما بعد الحصاد ، والبيوتكنولوجى ، وإدارة الأعمال والمشروعات الزراعية وتنمية وتطوير النظم المزارعية ، والمعلوماتية الزراعية ،كلها تمثل بعض المناطق الجديدة التى تحتاج إلى الدمج فى منهج التعليم الزراعى.

وهذه الموضوعات عندما تندمج فى المنهج قد تجذب أعدادا متزايدة من الطلبة إلى التعليم الزراعى ، وقد تخلق فرص عمل جديدة . فمن الأهمية تنمية مهارات واتجاهات طلبة الزراعة بطريقة إيجابية لمواجهة تلك التغييرات السريعة.

رابعا: التغيير فى فرص العمالة:

إن تناقص تدفق الدعم والمساعدة ،والنقص فى ميزان المدفوعات ، والضغط المتزايد على الحكومات للإنفاق ، أوصل كل ذلك إلى زيادة النظرة والمرجعية التجارية للتعليم الزراعى . لذلك فمناهج التعليم الزراعى بكل مستوياته تحتاج إلى أن تصبح أكثر ارتباطا بفرص العمالة المطلوبة المتاحة ، وهذا يستدعى مواصلة تحليل احتياجات الأسواق ،خاصة فى الدول النامية ،وما حدث فيها من تناقص دراماتيكى ومثير فى فرص العمل الحكومى والقطاع العام . **فطلاب التعليم الزراعى بكل مستوياته يحتاجون إلى أن يتعلموا معارف ، ومهارات جديدة تمكنهم من التعامل مع القطاع الخاص .** ويجب أن تتوافق أعداد الطلاب المسجلين فى التعليم الزراعى بكل مستوياته مع فرص العمالة المتاحة والمطلوبة . ويجب أن يستمر ويتواصل تحليل التوقعات التى تحتاجها سوق العمل من الزراعيين كما ونوعا حتى يمكن تخطيط وتنمية وتطوير مناهج التعليم الزراعى بحيث يمكنهم إعداد الزراعيين الإعداد الملائم لفرص العمالة فى القطاع الخاص.

خامسا: قضايا تضمين النوع الgender:

النساء يلعبن دوراً رئيسياً فى نظم الإنتاج الزراعى خاصة فى الدول النامية ، **وثلث أرباب الأسر الريفية من النساء** حيث يقمن بالادارة المنزلية .وفى دول جنوب الصحراء فى أفريقيا ودول الكاريبى **ينتجن من٦٠٪ - ٨٠٪ من المواد الغذائية الأساسية**

، **بينما فى آسيا تمثل النساء أكثر من ٥٠٪ من العمالة المستخدمة فى عمليات حرث وشتل الأرز** . وإنكار دور المرأة الحيوى والرئيسى فى الإنتاج الزراعى خاصة فى إنتاج الغذاء فى الدول النامية يعتبر أساساً للمفاضلة بين النوعين وينعكس ذلك فى معظم خصائص المجتمعات المزرعية. وهذا الاساس فى المفاضلة يتضح بشدة فى برامج التعليم والإرشاد الزراعى سواء فى الدول النامية أم المتقدمة ، فالفلاحين عادة لهم نظرة تفضيل للذكورة. لكن فى السنوات الحالية زاد الادراك والاهتمام بالأدوار الحيوية التى تلعبها المرأة فى كل مناطق القطاع الزراعى، وزادت حاجة النساء إلى الوصول إلى المعارف والمهارات المرتبطة بعمليات الإنتاج الزراعى والتسويق .والمرأة الريفية تحتاج التدريب والمعلومات فى ممارسات متخصصة بالاضافة إلى التدريب والمعلومات حول تطوير النظم المزارعية والادارة الاقتصادية، وطلاب الزراعة يحتاجون إلى أن يتعلموا ويكونوا معلومات حول مشاكل المرأة الريفية، وقدراتها **وطموحاتها. وقضية تضمين النوع ال Gen-der ليست قضية مساواة فى المعاملة بين الجنسين ، ولكنها قضية النفع التساوى من الجنسينEpual benefit**، ففى معظم الحالات النساء والرجال يحتاجون لمعاملة مختلفة ومداخل مختلفة تعطى لهم من خلال برامج التعليم الرسمى وغير الرسمى . واختلاف المسئوليات بين الرجال والنساء يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط برامج التعليم التى يجب أن تراعى هذه الاختلافات لكى تحصل على عائد وفائدة متساوية من الجنسين من خلال الجهود التعليمية .والسؤال هو: **كيف نجذب الطالبات إلى الدخول فى التعليم الزراعى والعلوم الزراعية** ،وهذا مرتبط بقضية تشجيع الطلاب من المناطق الريفية للدخول ومواصلة تعليمهم العالى .وفى السنوات العشر الأخيرة تزايد عدد الطالبات فى التعليم الزراعى على مستوى العالم . ويجب تدعيم وتشجيع هذا الاتجاه ، فزيادة عدد النساء فى التعليم الزراعى وبرامج الإرشاد الزراعى مهم جدا ويعنى تعزيز الوعد بفهم وتغيير مكانة المرأة .والنساء المهنيات فى الزراعة مثل المرشدات الزراعيات ، وأخصائيات الاقتصاد المنزلى وغيرهن يجب أيضا أن يصبحن على وعى بالعوامل الاقتصادية والثقافية وعوامل تضمين النوع التى تشارك فى تلوث البيئة وعدم التنمية المتواصلة ، ويكن على وعى بالعلاقات بين تلك العوامل ، ويجب أيضا أن يكن قدوة ونماذج للمرأة الريفية ،والعمل على تدعيمهن فى جهودهن لتحسين مكانتهن.

سادسا: ما يتعلق بالبيئة

عرّفت الفاو مصطلح التنمية المتواصلة بأنها إدارة الموارد الطبيعية التى تصون وتحافظ على الأرض والماء ، وموارد الأصول الجينية للنبات والحيوان ، فهى بيئيا صيانة البيئة من الانحلال والتلوث وهى أيضا تعنى التكنولوجيا المناسبة ،وهى اقتصاديا القابلية للنمو الاقتصادى ،وهى تعنى أيضا القبول والرضى الاجتماعى . والانتاجية الزراعية تحتاج إلى زيادة لإشباع احتياجات التضخم السكانى بدون التضحية بطبيعة الموارد المتوافرة. وزيادة الإنتاجية الزراعية غالبا ما تنجز وتتم من خلال اللجوء إلى مدخلات ذات تكاليف مرتفعة ،وما يتضمن ذلك من استعمال شامل وواسع لمنتجات الوقود المحفزة التى تفسد وتلوث وتخرب البيئة .وفى أجزاء كثيرة من العالم زيادة الاحتياجات للغذاء والوقود والألياف الناتجة من النمو المستمر للسكان ، نتج عنها إزالة الأشجار والاحراج ، وتآكل وتعرية التربة الصلبة وفقدان موارد المياه ، وأخيرا تقلص الانتاج فى المحاصيل .ومن الواضح أن ندرة الموارد الطبيعية وتلوث وتحلل البيئة أثر تماما على الأمن الغذائى ،ومؤسسات التعليم الزراعى تستطيع أن تلعب دوراً مهماً يؤدى إلى شرح وتوضيح تلك القضايا ، وبالمساعدة فى تنمية تكنولوجيات إنتاج صديقة للبيئة ، وتحتاج مؤسسات التعليم الزراعى على كل مستوياته إلى إدماج قضايا التنمية المتواصلة فى مناهجها . **ويكون تطبيق دمج وادخال مفاهيم علوم التنمية المتواصلة والتنمية البيئية ليس فقط فيما يتعلق بتكنولوجيا الإنتاج ، ولكن أيضا فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية والسياسات العامة .** ويستلزم ذلك تغيير الاتجاهات والممارسات والسياسات وأهداف التعليم الزراعى. ومشاكل البيئة تحتاج بوضوح إلى انضباط صارم فى مناهج ومداخل البحث والتدريس الزراعى ،فالطلاب والأساتذة على جميع مستويات التعليم الزراعى يحتاجون إلى أن يلاحظوا أولا البيئة الطبيعية والاجتماعية من خلال أنشطة تعليمية تركز على تلك المشاكل .والتعليم الزراعى يحتاج إلى إدخال ودمج مهارات جديدة فى مناهجه مثل اقتصاديات البيئة وتقييمها بالاضافة إلى إدراك صحة وشرعية أنواع المعارف المختلفة التى يملكها الريفيون، خاصة تلك المعارف المتعلقة بالبيئة.

سابعا: التعليم الإرشادى

الإرشاد الزراعى كمدخل من مدخلات التعليم ، يستطيع أن يسهم مساهمة جيدة ومهمة فى التنمية الزراعية المتواصلة للإنتاج وفى التنمية الريفية . وتظهر البيانات العالمية أنه توجد حاجة ملحة إلى التدريب الجيد لأعداد كبيرة من العاملين فى الارشاد الزراعى فى كثير من الدول النامية . وموضوعات الإرشاد الزراعى فى مناهج وبرامج التعليم الزراعى فى كثير من مؤسسات التعليم الزراعى غير ملائمة وغير وافية ، وتحتاج إلى مراجعة وتنقيح لكى تكون أكثر إشباعا للاحتياجات الحالية .وفى كثير من المؤسسات التعليمية الزراعية توجد حاجة لتقييم: ١- التصور المطلوب للتدريب. ٢- التأهيل المتوافر لأعضاء هيئة التدريس ٣- الاحتياجات الفيزيقية والمالية المطلوبة. ٤- معارف ومهارات واتجاهات الطلاب التى **تحتاج إلى تعديل وإصلاح لتواكب احتياجات سوق العمل الزراعية ،والمشاركة فى التنمية الوطنية .**

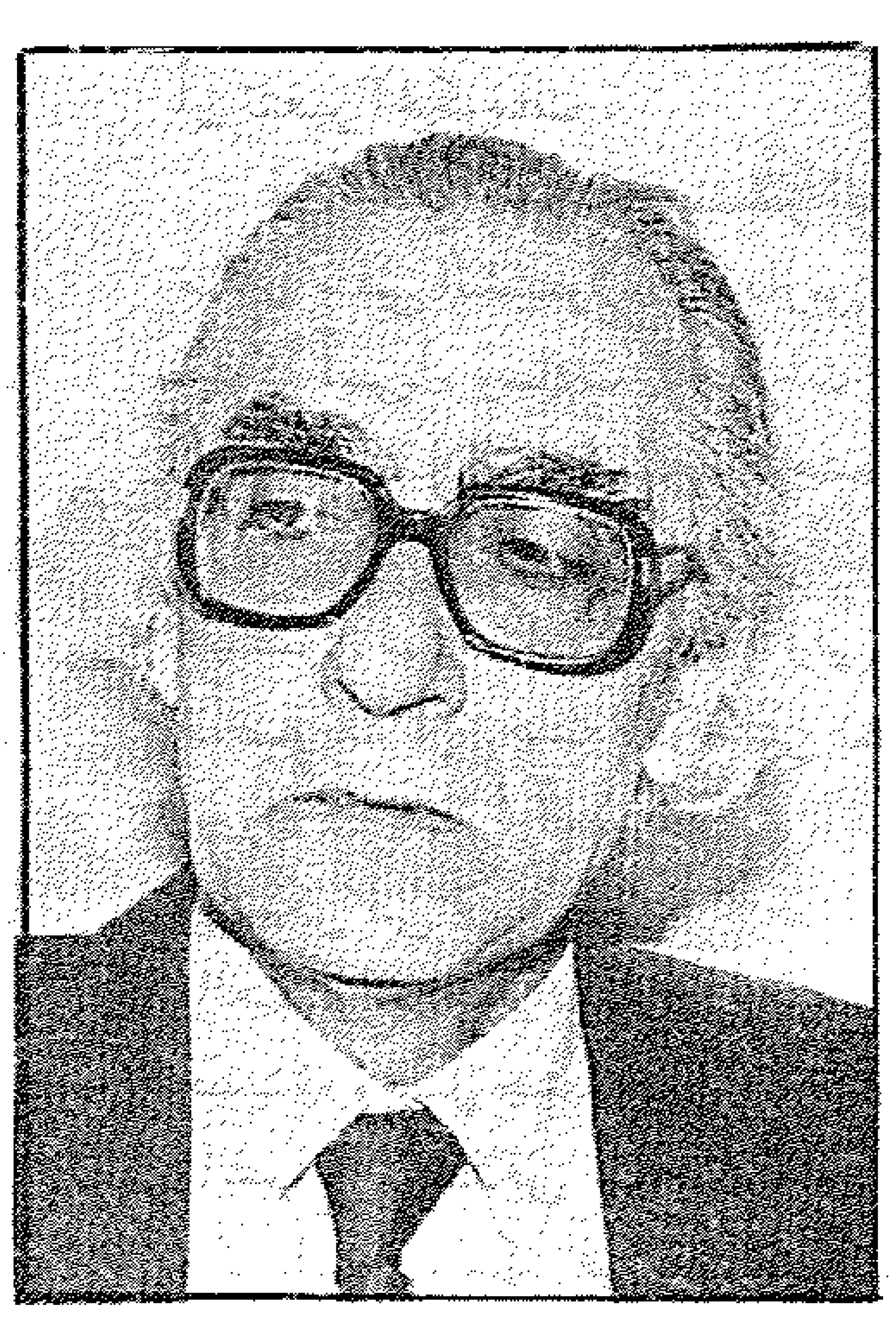
وأخيرا هناك اتجاه بين مؤسسات التعليم الزراعى يهتم فى المقام الأول بتزويد الطلاب بالمعارف العلمية والتكنولوجية فى مختلف فروع العلوم الزراعية . وغالبا ما يعطى اهتمام أقل بتزويد الطلاب بأنماط من المقررات المهمة لإعداد الطلاب كمرشدين زراعيين ومدرسين . ويوجد أيضا نقص فى الجهود المبذولة للتكامل الداخلى بين محتويات المقررات ، وعدم الاهتمام بالتعليم التطبيقى العملى فى معظم المقررات . ولتفعيل عنوان مشاكل التنمية الريفية والتنمية الزراعية ، تحتاج المناهج ومحتوياتها إلى أن تعتمد على التعليم التطبيقى أكثر من الاعتماد النظرى ،والتعليم الزراعى يحتاج للتأكيد على تعليم مهارات البحث والتفكير لكى يستطيع الطالب أن يستخدمها فى تفسير المشاكل وتحليلها ويواجه المواقف التى تتطلب منه النصيحة والاستشارة ، علاوة على أن مراجعة المناهج تحتاج إلى أن تأخذ فى حسابها حساب العوامل مثل تقلص العمالة فى القطاع العام ، تلوث وتحلل البيئة الطبيعية ، والتغييرات فى أدوار ومسئوليات المرأة.

(٢)
الوطن "المفشوخ"

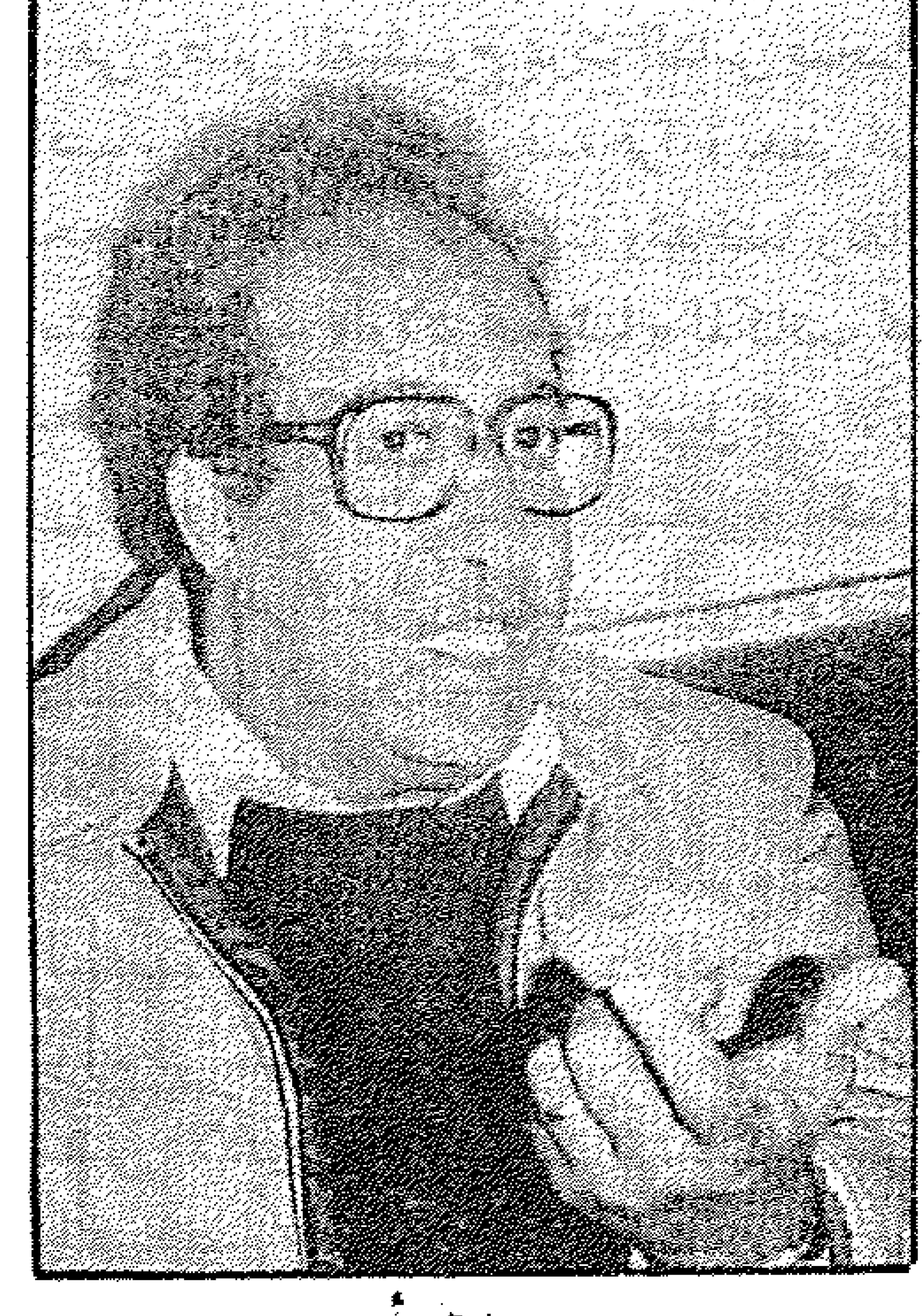
لا تتعجلوا في الحكم على كاتب المقال من عنوان المفشوخ، فلم أجد مصطلحا أكثر تعبيرا عما يحدث في الوطن إلا وصف المفشوخ، فأستاذنا الدكتور جلال أمين يصف ما يحدث في مصر بالدولة الرخوة، والأستاذ مصباح قطب يصف مصر بالمجتمع السائل، وآخرون يصفون ما يحدث بتسييل المجتمع، ومجتمع الروشنة ، وقد أوحى لى الدكتور عمرو عبد السميع في قصته الرائعة «الاشرار لوحات ساخرة من مصر المعاصرة» بهذا العنوان، فهو يصف بدقة رائعة قاع المجتمع المصرى، وسلوكيات الطبقة الجديدة، و«باكى» الراقصة أحد رموز تلك الطبقة تحاول باستمرار استخدام تعبيرات أنيقة أجنبية في توجيه الراقصات الآخريات في فرقتها أثنا تدريبهن على حركة الفشخة وهى فعل أدائى مثل القصع والرعش وهى تعكس مفردات رقص عوالم شارع محمد على. وفي المعجم الوجيز فشخ الرجل يعنى أرخى مفاصله وأعيا. **والمجتمع المصرى الآن قد أرخى مفاصلة وأعيا، وأصبح في حالة إنفشاخ على الآخر ،** وأثناء كتابة المقال تنبهت على صوت الكاسيت وهو يأتى عبر نوافذ الجيران بصوت مرتفع للغاية ويقتحم حجرتى بأغنية قديمة لأحمد عدوية في أوائل التسعينات تقول: «كله على كله ولما تشوفه قوله» ،وكأنها رسالة ساخرة تهزأ من أفكارى وتعبر عن المجتمع المفشوخ على الآخر. مجتمع يسود فيه التهديد والأحباط والتهبيط ، يسود فيه القلق والاكتئاب والإنهاك النفسى ،وهل في مصر مفخرة غير الالقاب والرتب .

في وطنى المفشوخ وعى سياسى متمزق إزاء مشكلة الحكم .في وطنى المفشوخ فجوة واسعة بين الواقع والمفروض ، وأصبحنا نحتفى بالمفروض كأنه استثناء في الوطن نظر للعمل كأنه سد خانة والمسئولية كأنها تشريف وليست تكليفا نحاسب عليه أمام خالق العباد .في الوطن المفشوخ يعانى من فقر دم وإعاقة وتقزم سياسى ،وفي وطنى الذين يحكمون لا ينتجون ، وإذا كان هناك من ينتجون فهم لا يحكمون . والوطن كله في اجازة وضع. الناس في وطنى يتحدثون عن الفساد الذى أصبح حقيقة دامغة في الوطن المفشوخ .في وطنى المفشوخ وفي تاريخ حياته البرلمانية فضائح غير مسبوقة فلم يشهد مجلس تشريعى اقتياد ٦ من أعضائه إلى السجون بتهمة الاستيلاء على المال العام . في وطنى المفشوخ يسود الانتقاص من احترام الأحكام القضائية ،والتحايل الخبيث على تعطيل تنفيذها والتلكؤ الظاهر والتراخى في الالتزام والخضوع لما قضت به يمثل تهديدا خطيرا للدولة، ويزداد الخطر عندما تأتى تلك الافعال من جانب الدولة نفسها بدون خجل أو حرج .في الوطن المفشوخ الاعلام جاهل ومهمته الأساسية إعتام العقول، ويسود الفن والاسفاف الرخيص والجنس والعنف.

في الوطن المفشوخ أصبحت شهادات الماجستير والدكتوراه تعطى لكل من هب ودب مثل رخص قيادة السيارات ، فتجد من يحملون الماجستير والدكتوراة وهم لا يعرفون القراءة والكتابة. في وطنى المفشوخ تمارس **إدارته على مر العصور جميع أنواع القهر لإرادة الناس فاصيبت الشخصية المصرية في مقتل وتسيدها العجز والسلبية والبلادة والفردية والجبن والنفاق والخوف .** وفي كتاب وصف مصر (كتاب يضم جملة أبحاث ٥٤ عالما في جميع المجالات التى أجريت بعد الحملة الفرنسية على مصر واستغرق تاليفه حوالى ١٣ سنة ١٨٠٩-١٨٢٢) جاء الوصف السيكلوجى للإنسان المصرى بأن المصرى سوف يظل عبدا يائسا سلبيا خاملا تدور به دوامات الشك ، دون أن يفكر في وضعه



د. مراد وهبه
التخلف حالة دائمة



د. جلال أمين
الدولة الرخوةشش

المحزن، ولربما تكون بلادته هبة من القدر. والبلادة ملحوظة في كل بلدان الشرق. والبلادة معوقة للانتاج الحضارى الذى هو تغيير البنية لمواجهة احتياجات الإنسان المتطورة وغياب النتاج الحضارى يعنى تثبيت الوضع دون تغييره أى يعنى التخلف ويتساءل أستاذنا الدكتور مراد وهبة شيخ الفلاسفة في كتاب **«ملاك الحقيقة»** هل حال التخلف هنا عابرة أم دائمة؟ ويقول ان جواب كتاب وصف مصر ما يزال على حاله حتى اليوم معنى ذلك أن حالة التخلف في مصر حالة دائمة.

في وطنى المفشوخ، الأفراد فيه يمارسون يوميا **سلوكيات قريبة من العصيان المدنى** تأخذ أشكال رفض الطاعة للقانون ،والمقاطعة ، والاهمال ، والاستخفاف وعدم الإذعان أو إنجاز الواجبات المدنية .ويسود بينهم الالتزام الضميرى بأفعال الرفض أو عدم الامتثال مثل المقاطعة ، الاهمال ، الاستخفاف والسخرية والازدراء من رموز السلطة ، عدم دفع الضرائب ، عدم المشاركة في الانتخابات ، عدم الامتثال للقوانين والمطالبات والتشريعات والسياسات الحكومية.

في وطنى المفشوخ انحصر العنف السياسى إلى أدنى مستوى له خلال ما يقرب من عشر سنوات ، لكن الآذان تصم عن مطالب الإصلاح السياسى، **فهو يحكم منذ خمسين عاما بأحكام الطوارئ ، وتسن القوانين بعناية للحد من استقلال منظمات المجتمع المدنى . وتستمر القيود الشديدة لبقاء أنشطة لأحزاب السياسة مهمشة ومكبلة**

. فى وطنى المفشوخ يموت الناس فجأة فى أقسام الشرطة ، تحظر فيه قراءة بعض الكتب بحجة أنها تتنافى مع ديننا وثقافتنا وتقاليدنا مثل رواية «**أولاد حارتنا**» للكاتب **نجيب محفوظ ، الحائز على جائزة نوبل** فى الأدب ، **ورواية «امرأة عند نقطة الصفر» ، لداعية حقوق المرأة نوال السعداوى ، وكتاب «التطرف الإسلامى» فى مصر للباحث الفرنسى جيل كيبل.**

فى وطنى المفشوخ ممنوع المظاهرات السلمية ، ولكن يعلن تأييده للمظاهرات التى تقوم فى سياتل ودافوس .فى وطنى المفشوخ تمضى الادارة قدما فى تنفيذ برنامج الخصخصة وتحرير الاقتصاد عملا بتوصيات «صندوق النقد الدولى» ، ويستمر مسلسل حرمان العمال من الحق القانونى فى الإضراب والمفاوضة الجماعية على الأجور ،كما يظل مئات الألوف من الأطفال دون حماية من الظروف الضارة بالصحة فى أماكن العمل . وقد خلص «**الاتحاد الدولى للنقابات الحرة» ومقره بروكسل** ، فى تقرير أصدره فى يونيو / حزيران الماضى ، إلى وجود «انتهاكات جسيمة للحقوق النقابية فى مصر» ، مشيرا إلى أن الحكومة تعتبر الاضراب شكلا من أشكال القلاقل العامة ،ومن ثم فهو غير مشروع سواء فى القطاع العام أو الخاص ، و«أن قوات الأمن **استخدمت العنف فى كثير من الأحيان لإنهاء نزاعات العمال مع الادارة**» ،كما أشار الاتحاد إلى وجود تمييز واسع النطاق سواء فى الريف أو الحضر ، ودلل على ذلك بإحصاءات وزارة الصحة التى تؤكد **وجود نحو مليونى عامل من الأطفال بين سن السادسة والخامسة عشرة.**

فى وطنى المفشوخ هناك آلاف من الأطفال ، تتراوح أعمارهم بين الثامنة والخامسة عشرة، يعملون فى دوريات مدة كل منها ثمانى ساعات ، دون منحهم وقتا لتناول الطعام أو الراحة ، مقابل أجر يومى قدره جنيهان أو ثلاثة جنيهات مصرية(أى أقل من دولار أمريكى واحد) . ويعمل هؤلاء الأطفال ، الذين يفتقرون إلى أية حماية قانونية ، فى بيئة غير صحية للغاية.

فى وطنى المفشوخ نتلقى معونات امريكية ضخمة نستخدم جانبا كبيرا منها فى شراء سلع وخدمات أمريكية . رغم أن هناك ٧ ملايين مصرى يسكنون ٤٠٠ منطقة عشوائية .فى وطنى المفشوخ تسود حوادث القتل نتيجة الاهمال ويموت العشرات يوميا فى حوادث عبثية ولا يهتز مسئول واحد ، لأن فى وطنى المفشوخ لا تنكشف الأخطاء إلا بعد أن تتغير الحكومات .

فى وطنى المفشوخ ينتشر العنف فى كل مكان ، فى الشوارع والمدارس بل أصبح سلوكاً أسرياً ، وسادت الإجراءات الفوقية على آلية العملية السياسية والاجتماعية طوال تاريخ مصر، بل أصبح العنف الآن ملازم للمصرى فى حياته اليومية وفى كل موقع ، خاصة بعد أن تخلت الدولة عن معظم أدوارها ، وزاد التنافس والصراع على لقمة العيش والسكن فى مجتمع الزحمة والفقر والعشوائيات والفساد ،ومع ظهور طبقة جديدة، وجيل جديد يتصف بالخواء الروحى والفراغ الأخلاقى ،والعشوائية المفرطة ، والسفه السلوكى فى نمط حياتهم . ولعلنا نلاحظ ،كميات الأسلحة اليدوية المتنوعة التى تضبط مع البلطجية والغوغاء ، ولعلنا أيضا نلاحظ مظاهر التسليح المنتشرة الآن فى ملابس الرجال الذين تقابلهم بين الحين والحين فى الشارع المصرى، حتى بين التلاميذ ،فالشوارع الآن مليئة بالمظاهر المسلحة ، كأن هناك شيئا من العنف ننتظره جميعا . والغريب ؟أننا فعلا نعيش عنفا معنويا من أجهزة الاعلام التى تصور لنا أن حياتنا وردية ، فنحن الأحسن والأقوى والأفضل دائما ، **ونجلد فى كل لحظة بسوط الاعلانات ، التى تحولنا إلى كائنات مستهلكة ، وتضغط علينا أجهزة الاعلام بالتبشير الفج بالرخاء المنتظر** ، وتنظر إلى الاتوبيس وهو يكاد ينفجر بأجسادالبشر ، وتتساءل كيف يكون الاستقرار والرخاء ؟ والناس فى واد آخر ، فى همهم اليومى لسد حاجاتهم المعيشية ، فالأغلبية العظمى من الناس فى توهان يومى وغسيل أعلامى.

المصريون والمرأة

عندما نوقشت الابعاد المختلفة لمشروع قانون الاحوال الشخصية الجديد فى مجلس الشعب ،وعلى صفحات الصحف والمجلات ، أتضح تماما أن هناك فريقا كبيرا بين المصريين ما زالوا ينظر للمرأة كأنها سقط متاع ، ويتستر وراء الدين فى تبريراته، التى هى فى حقيقتها دفاع عن ذكورة مزعومة عبيطة ، ويعتقد جهلا أن ما يملكونه من زائدة جلدية ، تعطيهم الحق فى قوامة السيد على العبد، وينسون أنها قوامة الرحمة والرعاية والكفالة . وهذا الفريق يدنى مكانة المرأة ، ويتشكك ويرفض مشاركتها فى العمل ونحن فى القرن الحادى والعشرين ،وحرية المرأة عندهم تعنى دائما تحررها الجنسى وانفلاتها ،وهم دائما مشغولون بتعبئة المرأة فى سواد الجهل ، الذى يمنع الموسيقى والرسم، ويحرم السينما والغناء ويحجب التلفزيون ،ويأسلم المعرفة بقراءة تراجعية للنصوص ، ويرفع من القيمة الرمزية للحجاب والنقاب واللحية وتقصير الثوب ، وينشر قيم التزمت ، وحجب وعزل المرأة ، إلخ تلك القائمة المعروفة. وهذا الفريق من الناس تربى فى **نظم تعليمية تشجع وتنمى قيم التزمت ، وحجب وعزل المرأة ،والمبالغة فى النزعة الذكورية ،وتفضيل الماضى ، ونبذ العلم والتفكير العلمى ،وتضخيم النزعة العائلية والقبلية ، وتنمية الروح القدرية ، وافكار هذا الفريق من المصريين تنتشر بسرعة بين البسطاء ، وانصاف المتعلمين.**

المصرى الآخر

تتكرر احداث قرية الكشح (سبتمبر ٩٨ ويناير ٢٠٠٠) ، بدون أن نعترف أن كل الكلام المعسول حول الوحدة الوطنية الصادر عن أجهزة الإعلام الرسمية ، ويتصدر كتابات المثقفين مجرد كلام فى الهواء ، لا يعبر عن الواقع ، ولا يسمعه أحد، ولا يصل إلى الاطراف المستهدفة . ولا نعترف أن هناك (تديّنا) فاسداً منتشراً بين الطرفين ؟ وان جوهر الدين مغيب عند قطاع عريضا من الناس عند الطرفين ؟ وان منظومة الفقر والجهل والقهر فى قرى الصعيد ، سوف تزيد فرص تكرار أحداث الكشح ؟ ولا نعترف أن هيبة الدولة متمثلة فى شرطتها قد ضاعت تماما فى شوارع المدن وحوارى القرى خاصة فى الصعيد ؟ ولا نعترف أن ما حدث فى الكشح ،وما يحدث فى مجتمعنا من مظاهر سلوكية تهدد الوحدة الوطنية ليست ناتجة من عناصر إرهابية أو متطرفة فقط ، **لكن الأخطر أن هناك مناخا عاما مهددا للوحدة الوطنية ؟ وأن هناك كتلة سكانية من الناس العاديين فى الطرفين على استعداد تام للاستجابة لرسالة التطرف والتعصب والعنف** . إننا نحتاج مواجهة ومصارحة ثقافية ودينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، نتصارح ونتصالح كل منا مع الآخر ، ونتعلم فيها كيف نقبل المصرى الآخر.

مصادرة «أولاد حارتنا» و«امرأة عند نقطة الصفر»

الصاغ الذى أمّن العمال من خوف وأطعمهم من جوع .. وكان رئيسا لجمهورية الارجنتين !!

محمد جمال إمام

عندما التحقت بالعمل فى الاتحاد العام لعمال مصر فى أكتوبر عام ١٩٦٣ قادما من الإسكندرية حيث تخرجت فى جامعتها، ودون أن يكون لي سابق معرفة بأسرار الحركة العمالية ، أخذ يتردد على سمعي أسماء بعض ضباط الجيش من أصحاب الكلمة المسموعة فى الحركة العمالية ،وكانت الشخصية المؤثرة فيها حينئذ هو **خالد فوزى** ، رحمه الله ، الذى كان مسئولا عن أمور العمل والعمال داخل النظام الحاكم، ومتخطيا فى ذلك سلطة الوزير المسئول رسميا ،حتى تعقدت الأمور بينه وبين الوزير والقيادات النقابية فأبعد وحل محله مساعده ، **ضابط الشرطة، مسعد التمامى** ، إلى أن وقعت حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وأبعد فيمن أبعد من رجال العناصر المتحكمة قبل ذلك. على أن الأسم الأشهر في دوائر العمال فى ذلك الحين كان اسم الصاغ **أحمد عبد الله طعيمة**، رغم أن علاقته بأمور الحركة النقابية كانت قد بعدت ،ومن بعده كان اسم اليوزباشى **محمد وفاء حجازى** ،كنت أسمع أسماءهم وبعضا من حكاياتهم مع القيادات النقابية ، إلي أن شاء لى حسن حظى أن أقوم بتحرير **مذكرات الزعيم النقابى الراحل فتحى كامل** .فسمعت منه قصصا كثيرة بعضها مسل وبعضها غريب الشأن، وبعضها مؤلم عن الطريقة المهينة التى كان بعض هؤلاء الضباط الشبان يعاملون بها قيادات العمل النقابى وبعضهم فى سن آبائهم (وفى ذلك يقول طعيمة فى مذكراته «لقد كنا صغار السن ،وفجأة وجدنا أنفسنا فى مركز السلطة »، ومن أسف أن السلطة قد أعمت بعضهم عن جادة الصواب).

يقول الزعيم النقابى **الراحل فتحى كامل** فى مذكراته التى صدرت فى عام ١٩٨٥ بعنوان« مع الحركة النقابية فى نصف قرن .. صفحات من **ذكريات فتحى كامل**» عن هؤلاء الضباط« : بعد ذلك تشكلت هيئة التحرير ومن بين تنظيماتها **«مكتب العمال» برأسه الصاغ« أحمد عبد الله طعيمة»** وكان مقر المكتب فى ثكنات الحرس الملكى التى أصبحت الآن مقرا لمحافظة القاهرة . الحقيقة أننى فى ذلك الوقت كنت قد وصلت إلى قناعة بأننى لست الرجل المناسب لهذه المرحلة. كان الكثيرون من هواة العمل النقابى ومحبى الالتصاق بالسلطة قد تدافعوا للإحاطة بالضباط الشبان الذين أوكل إليهم أمر الإشراف على الشئون العمالية ، وأصبحت المسألة هى مقدار ما يقدم من الولاء والتواجد الدائم فى مكاتب هيئة التحرير ، ولم تعد الأمور تقاس بمقدار النضال من أجل العمال كما كان الأمر فى الأيام السابقة..

عقب ذلك (أى عقب أحداث مارس ١٩٥٤) أضيف إلى مكتب العمال بهيئة التحرير ما عرف باسم نادى العمال وعهد بالإشراف عليه إلى اليوزباشى **وفاء حجازى** يساعده الملازم أول **سامى شرف** ،وكان مقره أيضا بثكنات الحرس الملكى ، وكون له مجلس إدارة .. ونشأت بين النادى والمكتب صراعات عنيفة مرجعها أساسا الصراع بين القائمين عليهما ، وإلى أن مجموعة النقابيين الملتفة حول **الصاغ طعيمة**.. كانت تؤمن بأنها أكثر تمثيلا للحركة العمالية من مجموعة النادى . وقاد **«العقيلى»** هذا الصراع الذى انتهى بتصفية النادى ونقل **وفاء حجازى** مديرا لمكتب السيد **حسن الشافعى وزير الشئون الاجتماعية** بدلا من **عبد الرحمن فريد** الذى نقل إلى هيئة التأمينات الاجتماعية».

سائح ترانزيت

ومن هنا كان حرصى على شراء مذكرات طعيمة التى صدرت فى أواخر العام الماضى وتحمل عنوان« **شاهد حق .. صراع السلطة.. نجيب -عبد الناصر- عامر- السادات» رغبة** فى التعرف على هذه الشخصية الأسطورية فى فترة مهمة من فترات التاريخ العمالى المصرى، وأملا فى معرفة الكثيرمن خبايا تلك الفترة . وبعد أن انتهيت من قراءتها ، ندمت على ما دفعته فيها من ثمن ، فلم أجد فيها شهادة حق يعتد بها عن أى نوع من الصراعات ،ولا كشف عن الكثير من الخبايا السياسية والعمالية لتلك الفترة المهمة، وإنما فى أغلبها استعراض لبطولات وأمجاد شخصية ، يراها صاحبها كذلك، وقد ينظر إليها الآخرون من زاوية أخرى . وتمنيت لو كان لى قريب أو صديق شاب يدرس علم النفس ، ويعد للحصول على شهادة عالية فى هذا العلم، لاقترحت عليه أن يدرسها كنوع **من تحليل شخصية شباب الضباط الذين جاءوا فى ركب ثورة ٢٣ يوليه ، وحاولوا مخلصين ما من شك فى ذلك ، المساهمة فيما تهدف إليه من تحويل لمسار الأمة ،فأصاب بعضهم وأخطأ البعض الآخر .وكان البعض منهم ممن ابتليت به هذه الثورة فأساءوا إليها كل الاساءة وحملوها أوزارا لم تكن لها ولا لقائدها جريرة فيها.**

وقد كتب عدد لا يستهان به من ضباط الفئة الوسطى من ضباط الثورة مذكراتهم

،فكشف بعضهم عن خلفية فكرية وثقافية جيدة أعطت لمذكراتهم قيمة لدى قارئها ، وحملت قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة ، بينما كشف أكثرها عن ضحالة فكرية مخجلة تنم عن ضعف صلة بالفكر والقراءة والتثقيف والفهم السياسي وأن أصحابها كانوا ، كما قال طعيمة عن نفسه من باب السخرية والتهكم بمجريات الحكم التي أفضت إلى كارثة ٥ يونيه ١٩٦٧ ، وأذكر أنني قلت للرئيس بالحرف الواحد: «لقد اكتشفت يا سيادة الرئيس أنني كنت سائحا أجنبيا ترانزيت في مطار القاهرة ولم أر الهرم».

بعد نظر الرئيس

ومن المتعارف عليه، أنه عندما يقدم رجل سلطة بعد تقاعده على كتابة مذكراته فإنه يستعين بكاتب محترف يساعده في ذلك حتى تخرج في صورة مقبولة من الناحية الحرفية والفكرية واللغوية . ويشير الصاغ **طعيمة** أن صديقه **عزيز أباظة** كان قد اقترح عليه في أواخر الستينات أن يكتب مذكراته ورشح له ملحقا ثقافيا مصريا سابقا ليساعده في ذلك ، ولكن الصاغ طعيمة اشتبه في صلة هذا الرجل بالمخابرات فقطع صلته به. ومن المؤكد أنه عندما قر عزمه على كتابة مذكراته فإنه كتبها بنفسه ، فلا يمكن أن تكون هذه المذكرات نتاج جهد شخص محترف أو على قدر محترم من الثقافة ، وإلا لفقد المرء ثقته بأهل الحرفة في مصر.

فالمذكرات للأسف متهافتة ومتقطعة الأوصال ،ومليئة بالمتناقضات وبالأخطاء اللغوية ،وليس لها هيكل سليم ولا تعكس عنوانها بالشكل الوافي.

ولابد من أن القارئ سيدهش لتلك الصداقة التي جمعت بين **الصاغ طعيمة** ،وهو من أسرة متوسطة فوالده كما يقول من رجال التربية والتعليم من خريجي كلية دار العلوم ، وبين **عزيز أباظا باشا** (وقد كنت وعزيز باشا أباظة تجمعنا صداقة وأخوة !» ص:١١) ،ولربما ذكره ذلك بما جاء في مذكرات السيد **خالد محيي الدين** عن تلك الصداقة التي ربطت بينه بعد إبعاده إلى جنيف ، عقب أحداث مارس ١٩٥٤ ، وبين **عبد الفتاح باشا الطويل ومحمود بك أبو الفتح** وجلستهم معا في فندق بريستول ، وهو واحد من أفخم فنادق جنيف . الظريف في الأمر أيضا أن **الصاغ طعيمة** كان قد طلب من **جمال عبد الناصر** أن يأمر بإمداده بوثائق ثورة ٢٣ يوليو ليكتب تاريخها ، ولكن يبدو أن **جمال عبد الناصر** بثاقب بصيرته أدرك إمكانيات الطالب ولم ير أن يجرح أحاسيسه فاقترح عليه أن يؤجل الأمر إلى ما بعد وفاته (أي **عبد الناصر**) «وأثناء اللقاء مع الرئيس **جمال عبد الناصر** طلبت من سيادته أن يعطي تعليماته للأخ **أمين هويدي** مدير المخابرات العامة لإمدادي بكل الوثائق التي احتاجها في إصدار **كتاب عن ثورة ٢٣ يوليو** ،ففوجئت به يطلب تأجيل إصدار الكتاب إلى ما بعد وفاته .. فكان ردي أن عشرات الكتاب الأجانب كتبوا عن الثورة وأنا ابن الثورة فلماذا لا أكتب عنها ،فأصر الرئيس على رأيه ، وانتهت المقابلة (ص: ١٢) . ولابد أن القارئ بعد أن ينتهي من قراءة هذه المذكرات سيقدر **لعبد الناصر صنيعه وبعد نظره.**

سيطرت على الحركة العمالية

وكما ذكرت قبلا ، فعنوان الكتاب خادع ، فكل ما فيه عن صراع السلطة **بين نجيب وعبد الناصر وعامر والسادات** ، قليل جدا وعبارة عن نتف من حكايات أصبحت معروفة وممجوجة من كثرة تكرارها وسطحيتها ، على أن ما يعنيني أولا في هذه المذكرات هو ما جاء بها عن الحركة العمالية المصرية.

يقول **طعيمة** في صفحة ٦٩: «في هيئة التحرير لم تكن هناك اختصاصات ..**فالطحاوي** وأنا وكنا كفريق واحد ..هو يعلم ما أعمله ، وأنا أعلم ما يعمله ، وكانت أمورنا تدور بيننا بمبدأ الشورى ..وفي هذه النقطة أحب أن أذكر علاقة العمال بهيئة التحرير لما في ذلك من دور خطير مع ما هو قادم من الأيام . كانت الحركة العمالية في مصر يتزعمها النبيل **عباس حليم** ولم يكن يضم العمال اتحاد عام يقوى من شأنهم ، وكانت الدولة قبل ذلك تعارض قيام مثل هذا الاتحاد خوفا من تحركات العمال ، ولكن في نفس الوقت كانت المظالم العمالية لا تعد ولا تحصى من ناحية الحقوق والواجبات.

وبالممارسة ، أصبح اتحاد العمال (لاحظ أنه لم يكن هناك اتحاد للعمال في ذلك الوقت كما يقول كاتب المذكرات ذاته قبل سطور قليلة) من اختصاصي كعمل رئيسي في هيئة التحرير ،وكانت للعمال مشاكل غير قابلة للحل قبل الثورة ،فلما لجأوا إلى هيئة التحرير بدأت في حل مشاكلهم المزمنة واحدة تلو الأخرى مما أدى إلى إرتباطهم الوثيق بهيئة التحرير ونمو هذا الارتباط يوما بعد يوم خاصة وأنني كنت أتوخى العدل بين العمال وأصحاب العمل ، فلا انحاز إلى جانب ضد الآخر مما أكسبني أيضا ثقة أصحاب الأعمال ورجال الأعمال. **ومن هنا يتضح أنه في خلال أقل من سنة ونصف السنة كنت مسيطرا على الحركة العمالية بالحب والتفاهم ولتحقيق مصلحة ،مما سيؤدي إلى دور العمال وموقفهم في أزمة مارس ١٩٥٤».**

ثم يستطرد إلى القول(ص: ٧٠) : وللحقيقة فإنني أود أن أسجل أنني قد أنشأت **(وسيلاحظ القارئ أن هذه الأنا تطغى على معظم صفحات الكتاب** ،حتى عن انجازات وزارة الأوقات في عهده ، والتي تعتبر عملا جماعيا لكافة العاملين في الوزارة ،فإنه يرويها قائلا وقد أنشأت ..وقد أسست) من خلال هيئة التحرير عدة مؤسسات لخدمة العمال وعائلاتهم وهي.. وبعد أن يشير إلى تأسيسه هو ، وليس هيئة التحرير التي كان يشترك في قيادتها ،المؤسسة الصحية العمالية **والمؤسسة الاجتماعية العمالية بشبرا الخيمة والمؤسسة الثقافية العمالية وبنك الجمهورية وشركة الجمهورية للتأمين والمؤسسة التعاونية** ، يصل إلى النقطة السابعة المهمة .


جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. ومعهم عبد اللطيف بغدادى



وإذا كان العديد من القيادات النقابية المصرية ستصاب بالذعر وهي تقرأ تلك الانجازات السابقة منسوبة إلى شخص طعيمة ، فلابد أن شخصا **كفتحى كامل ، أول أمين عام لاتحاد العمال العرب وسكرتير** عام المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر الذى مهد لقيام اتحاد عمال مصر، لا يزال يتقلب فى قبره غيظا ، وقد كان رحمه الله شديد الانفعال- منذ صدور الكتاب لما حوته هذه النقطة السابقة.

يقول **الصاغ طعيمة** فى مجال تعداد المؤسسات التى أنشأها للحركة العمالية (ص:٧٤) : **اتحاد العمال العرب واتحاد عمال** مصر لأول مرة .. توجت خدمة العمال بأن وفقنى الله فى إنشاء اتحاد العمال العرب الذى نسب إليه قطع خطوط أنابيب البترول أثناء حرب ١٩٥٦ ،كما أنشأت **اتحاد عمال مصر** بعد إقناع الداخلية بأنه لا خطر من قيام اتحاد لعمال مصر فلا يصح أن يكون هناك اتحاد للعمال العرب ولا يوجد اتحاد لعمال مصر .كما أصدرت الثورة قانون العمل (الحمد لله أنه لم ينسب صدور القانون إلى نفسه أيضا) الذى منع الفصل التعسفى ومنع أصحاب الأعمال من التوقف إلا بأذن من الحكومة .وكان هذا العمل بالنسبة للعمال قمة ما يطمحوا فيه من تحقيق مصالحهم .وهنا يحق لى أن أوجه تساؤلاتى لمن يروجون عن باطل أن حركة مارس ١٩٥٤ كانت نتيجة رشوة مالية دفعت للعمال وتضارب فيها الأقوال من مليون جنيه كما نشرت جريدة **المصرى** فى ذلك الوقت وحتى أربعة آلاف جنيه وهو الرقم الذى ذكره الرئيس **جمال عبد الناصر** فى حياته مع **بغدادى وخالد محيى الدين.**

أليس فى كل الأعمال السابقة ما يجعل ولاء العمال لهيئة التحرير التى حرصت كل الحرص على تحقيق مصالحهم .. وقد استطعت بفضل الله وبكل تلك المؤسسات التى قامت فى هيئة التحرير أن أعاونهم فى تحقيق أمنهم فلن يطاردهم شبح الخوف، ومن فقدان عملهم ، أو التضييق فى أرزاقهم.

وقد أعاننى الله أن أكون فى خدمة العمال ولا يشعرون منى بأى تعال أو كبرياء، وأننى واحد منهم لا أتميز عن أحدهم بأى شئ.

شهادة فتحى كامل

نعم، ما من شك أن **هيئة التحرير** ، ومكتب العمال الذى كان يرأسه طعيمة ، رغم أنه لم يشر إليه بكلمة واحدة ، كان لهما دورهما البارز فى قيام تلك المؤسسات ، ولكنها كانت نتاج عمل جماعى شارك فيه العديد من القيادات العمالية فى ذلك الوقت التى التفت حول مكتب العمل ، ولم تكن من «إنشاءات» الصاغ طعيمة بجهوده الذاتية وحدها منبتة الصلة عن نضال الحركةالعمالية المصرية .وفى هذا الصدد يقول **فتحى كامل فى مذكراته: كان لى صديق من النقابيين هو الأخ «محمود شاهين» .وكان كثيرا ما ينقل إلى رغبة الصاغ طعيمة فى أن أزوره فى مكتب العمال** ، ولكننى أتلمس الحجج المختلفة لعدم الذهاب ، ولكنه فى يوم من الأيام فى أوائل سنة ١٩٩٥ ،جاءنى بخطاب دعوة لحضور اجتماع فى مكتب العمل لمناقشة حول تأسيس بنك بأموال العمال ، هو بنك الجمهورية.

كان مكتب العمال قد تبنى فى يوليو السابق دعوة إلى أن يحتفل العمال بذكرى الثورة بطريقة توضح جليا تأييدهم للثورة، وتقرر أن يتبرع العمال بأجر يوم ٢٣ يوليه ليخصص لتنفيذ مشروع عمالى مهم ، وبالفعل تم جمع مبلغ كبير من المال ، واتفق على أن تقام من **حصيلته المؤسسة الاجتماعية العمالية** الموجودة حاليا فى شبرا الخيمة ، وبعدها طرحت فكرة تضامن نقابات العمال فى تأسيس بنك تودع فيه أموال هذه النقابات .. فذهبت إلى الاجتماع مع الصديق «**محمود شاهين**» ووجدت أن المكلف بهذا الأمر أحد ضباط الجيش الحاصلين على بكالوريوس تجارة وكان يدعى القائمقام أسعد رفلة .وتعددت الاجتماعات .. والحقيقة أننى واظبت على حضور هذه الاجتماعات إذ أثار اهتمامى أمر تأسيس هذا البنك ، وانتهينا إلى الاتفاق على أن تشارك بعض النقابات القادرة فى تأسيس هذا البنك .. وبالفعل تقرر أن يطرح البنك فى السوق أسهما للتأسيس ويكون ثمة السهم جنيهين بحيث يشارك فى شرائها من يريد من العمال إلى جوار شراء النقابات للجانب الأكبر من هذه الأسهم.

أما عن تأسيس **اتحاد العمال** ،فإن فتحى كامل يقول : وبعد هذه الاجتماعات التى استغرقت ما يقارب ستة شهور ، عدت إلى الانزواء بعيدا عن **مواقع «السلطة» العمالية** . ومرت الأيام ثم فوجئت بالصديق **محمود شاهين** يحمل لى دعوة ثانية من **الصاغ طعيمة** لحضور اجتماع عمالى مهم فى هيئة التحرير ، وترددت فى حضور الاجتماع ، ولكن شاهين ضغط على فذهبت بالفعل ووجدت أعدادا كبيرة من الأخوة النقابيين متواجدين .. وفهمت أن **الدافع من وراء هذا الاجتماع هو الحرج الذى شعرت به السلطة فى أثناء زيارة قام بها لمصر وفد يوغوسلافى يمثل اتحاد النقابات هناك. هذه الزيارة فيما يبدو جعلت السلطة تكتشف فجأة أنه لا يوجد فى مصر اتحاد للنقابات وأنه من الضرورى استكمال هذا الشكل المهم ،ومن هنا كانت الدعوة لهذا الاجتماع من أجل البحث فى تأسيس اتحاد للنقابات العمالية.**

ودار الحديث حول هذا الموضوع وقال **الصاغ طعيمة** إنه لابد من قيام تنظيم موحد للنقابات وأدلى الكثير بدلوهم ..كيف .. وكيف.. واتجه الرأى لأن تكون الخطوة الأولى هى تكوين تنظيم ما يعطى صورة من التجمع للنقابات القائمة ويمثل الحركة النقابية فى المناسبات الدولية.. وقيل لى إنه قد تم الاتفاق على أن أكون سكرتيرا عاما للتنظيم المقترح ، وتناقشنا حول اسم هذا التنظيم .. وفتح الله على بأن أقترح بأن يطلق عليه اسم **المؤتمر الدائم لنقابات عمال مصر..**

ووجدت أنه من الضرورى على أن أبذل كل ما أستطيع من جهد لتصحيح هذا الوضع ، ووجدت نفسى أستأنف جهودى القديمة لتكوين اتحاد **نقابات عمال مصر** ،وكان هذا الأمر دائما فى مقدمة أحاديثى ومناقشاتى مع المسئولين فى الحكومة وهيئة التحرير..

ثم تأسس **الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب** فى مارس ١٩٥٦ ، وأصبح وضع نقابات العمال فى مصر أكثر حرجا فالجميع داخل هذا الاتحاد يمثلون اتحادات شرعية للنقابات فى أقطار عربية إلا مصر كان المندوبون المصريون يمثلون «مؤتمر دائم للنقابات» لم يجر تكوينه أو انتخاب قياداته بالطرق التنظيمية المتعارف عليها فى العمل النقابى . **وأفادنا هذا الموقف فى الضغط على السلطات المسئولة حتى استجابت لنا ووافقت على تكوين الاتحاد.**

أما تأسيس **اتحاد العمال العرب** فإنه قصة طويلة، لم يكن لمكتب العمال من دور فيها سوى تسهيل بعض أموره وتقديم جانب من الدعم المالى له ، ولم يكن من ثمرات أفكار الصاغ طعيمة بأى حال من الأحوال.

استشهاد فى غير محله

وقارئ مذكرات **طعيمة** سيلاحظ كثرة استشهادات الكاتب بالآيات القرآنية ،**ومن أسف أن الكثير من تلك الاستشهادات يأتى فى غير موضعه** ، ولا أريد أن أصف ما ينطوى عليه مثل هذا الخلط، خذ عندك مثلا قوله (ص:٨١):« إن ولاء العمال كان لهيئة التحرير وللثورة لما حققته لهم من مكاسب . وصدق الله تعالى إذ يقول فى كتابه الكريم« فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف» .وما صنعته الثورة

وهيئة التحرير إلا أن أمنت لهم لقمة العيش الكريم مع أصحاب الأعمال ، وردت لهم حقوقهم المنهوبة ، ووقفت معهم ضد الخوف على حاضرهم ومستقبلهم ، وأى حكومة فى أى دولة لا توفر هذين المطلبين لشعبها فلا يحق له طلب الولاء من الشعب « وأترك للقارئ اللبيب الحكم على لياقة الاستشهاد والتشبيه ،ولا حول ولا قوة إلا بالله».

إضرابات العمال فى مارس ١٩٥٤

فماذا يقول الصاغ طعيمة عن إضرابات العمال الشهيرة إبان أحداث مارس ١٩٥٤ ، والتى اختلفت حول حقيقتها الأقاويل . يقول فى الصفحات ٧٦ -٨٣:

« وبدأت المحاولة بأن استدعى **يوسف صديق** قريبه **صاوى أحمد الصاوى رئيس اتحاد النقل المشترك ومحمدى عبد القادر سكرتير الاتحاد لمقابلة الرئيس محمد نجيب** فى منزله الذى يقع إلى جوار منزل **يوسف صديق**. وتم اللقاء بين الرئيس **محمد نجيب ويوسف صديق وصاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر** الذين فهموا ضمنا من اللقاء أن **خالد محيى الدين معهم.**

وعرض الرئيس **محمد نجيب ويوسف صديق على الصاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر أن يدفعوا لهم عشرة آلاف جنيه كدفعة أولى مقابل عملية إضراب واعتصام ضد مجلس قيادة الثورة مطالبين بتنفيذ قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات فورا ودون انتظار مجئ شهر يوليه ١٩٥٤ ، فوعدهم صاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر** بالتفكير فى الأمر .. وغادروهما على أمل اللقاء مرة أخرى.

جاءنى **صاوى ومحمدى** وأخطرانى أنهما قادمان من منزل **محمد نجيب** ورويا لى قصة اللقاء ،ولما بيننا من ثقة مطلقة وحب أخوى، قالا لى أنهما فى حيرة من أمرهما ، فهما لا يعرفان **محمد نجيب ولا يعرفان جمال عبد الناصر** ولكنهما يعرفانى شخصياً ويثقان فى رأى تماماً ولا يهمهما من الأمر كله سوى مصلحة مصر، فقلت لهما على الفور : **جمال عبد الناصر** زعيم وطنى ١٠٠٪ ولا يعمل إلا لخدمة مصر.

وقلت لهما- **الصاوى ومحمدى** -نعم ستحقق رغبة المتآمرين بالاضراب والاعتصام ، لا للمطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش إلى الثكنات بدلا من يوليه القادم ، وإنما سيقومون بالإضراب والاعتصام للمطالبة بالغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات



اللواء محمد نجيب

وإصدار دستور دائم(لاحظ أيها القارئ الكريم أن من بين المآخذ التى يأخذها طعيمة على عبد الناصر أنه مانع فى إصدار دستور دائم لمصر طوال فترة حكمه).

واقترحت عليهما البقاء فى مقر هيئة التحرير والاتصال ليلا بكل النقابات واستدعاء رؤسائها وتنظيم عملية الإضراب بحيث تبدأ العملية بإضراب عمال النقل المشترك وكذلك نقابة سائقى التاكسى بحيث يتساءل الجميع عن سبب هذا الاضراب ويتم الاعتصام فى مبنى اتحاد النقل المشترك وتتوالى الاضرابات إلى أن نصل إلى يوم ٢٩ مارس حيث تكتمل وحدة الصف بين كافة العمال ،ويشترك فى الاضراب عمال السكك الحديدية وكافة النقابات مع استثناء العاملين فى المياه والكهرباء والمخابز.

وبمجرد ما أتممت التفاهم مع **الصاوى ومحمدى** والنقابات والاتحادات الأخرى ، وتم الاتفاق على تنفيذ الخطة ، اتصلت أنا والطحاوى **بجمال عبد الناصر** لنخطره بأبعاد المؤامرة التى كانت تدبر ضدنا والاجراء الذى اتخذناه كرد فعل لما يحاولون القيام به وإحباط مؤامرتهم.

فقلنا له إننا نتصل به فقط ليعلم أن المظاهرات والاضرابات والاعتصام سيكون مؤيدا له وليس لمعارضته ، وبعد ربع ساعة اتصل بنا **جمال عبد الناصر** عارضا إرسال خمسين ألف جنيه للمساعدة ،إلا أننى رفضت هذا العرض لرفضى الشديد شراء الذمم والضمائر ، وأنه إن لم يكن العمال مدفوعين بحبهم للثورة والدفاع عن مصالحهم ومؤسساتهم التى انشأتها الثورة وهيئة التحرير فلا حاجة لنا بهم.

فعاد **عبد الناصر** وعرض إرسال خمسة آلاف جنيه لشراء بفط واستئجار سيارات أو أية لوازم أخرى، فقلت لا مانع وسأرسل منها ألفى جنيه إلى **الليثى عبد الناصر** فى الاسكندرية لتغطية الاسكندرية وسأحتفظ بالثلاثة آلاف جنيه الأخرى . وفعلاً .. أرسلت ألفين جنيه إلى **الليثى عبد الناصر** وأنفقت أنا ألفين فقط وأخطرت **عبد الناصر** فى سياق حديثه مع **عبد اللطيف البغدادى وخالد محيى الدين.**

..كانت التعليمات الصادرة من هيئة التحرير إلى جميع نقابات العمال والهيئات المشتركة فى حركة مارس ١٩٥٤ هى المحافظة على الأمن وعدم الاعتداء على المبانى والمنشآت والأفراد والهيئات . وقد مرت الأيام الخمس من ٢٥ إلى ٢٩ مارس بلا حادث واحد عكر صفو الأمن، إلا أنه للأسف الشديد توجهت بعض المظاهرات إلى مجلس الدولة والاعتداء على رئيسه الدكتور **عبد الرازق السنهورى** الذى كان موضع ثقة الرئيس **عبد الناصر** ورجال الثورة بعد أن سرت شائعة مغرضة بأن مجلس الدولة مجتمع لإصدار فتوى ضد ثورة ٢٣ يوليه وسمعها **السيد أحمد أنور قائد البوليس الحربى** فى ذلك الوقت **ومساعده حسين عرفه** ، فتدخلا فى سير أحداث ١٩٥٤ بما لم يطلب منهما وقادوا بعض المشتركين إلى مجلس الدولة بدون علمنا فى هيئة التحرير ،لأنه لو كان فى تخطيط هيئة التحرير الاعتداء لكانت دبرت الاعتداء على نقابة المحامين التى أصدرت قرارها بالفعل ضد الثورة.

وقرر **جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم** زيارة مقر **اتحاد عمال النقل المشترك** مساء يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ لإنهاء الاعتصام وتقديم الشكر على الموقف الوطنى والرجولي لتأييده الثورة فلما انتهت الزيارة وأمام باب الاتحاد قال **صلاح سالم موجها الحديث لجمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قائلا: إن طعيمة يساوى أكثر من ثقله دهب.**

ورواية فتحى كامل

هذا ما ذكره **طعيمة** عن تلك الأحداث العمالية المهمة التى قامت بدور بارز فى **مسيرة ثورة ٢٣ يوليه** ،فماذا يقول عنها **فتحى كامل** فى مذكراته :« دعيت إلى

اجتماع يعقد بمقر نقابة التنظيم لمناقشة الموقف العمالي من هذه الأحداث ..وذهبت إلى الاجتماع ووجدت هناك عدداً كبيراً من القيادات النقابية، ودار الحوار حول دور الحركة العمالية من هذه الأحداث . وبالطبع فقد كانت هناك آراء متباينة ، كان هناك المتشنجون والمزايدون على كلا الجانبين . وكان من رأيي أنه من الضروري أن نتروى وأن ندرس الأمر بتعمق حرصا على مصالح الأمة والجماهير . **وأذكر أنه كانت هناك مجموعة من شباب العمال من الشيوعيين شديدي الحماس لاتخاذ موقف متطرف تأييدا لجانب محمد نجيب الذي كان يضم أيضا السيد خالد محيي الدين** .. وبعد فترة طويلة من الحوار الساخن ساد التعقل وانتهى الرأي إلى أن نصدر بيانا ندعو فيه مجلس قيادة الثورة إلى حل مشاكله متمسكاً بوحدة الصف حرصا على الصالح العام وعلى استمرار الثورة وابتعادا بالأمة في هذه الفترة الحساسة عن المشاكل ، واتفقنا على صيغة هذا البيان وأمليناه على سكرتير نقابة سائقي سيارات الأجرة بالقاهرة ،وهو المرحوم رشاد دوس ، على أساس أن يكتب فيما بعد على الآلة الكاتبة ويوزع على الصحف والمجلات المختلفة.

وخلال مناقشاتنا ،وخاصة قرب نهايتها ، شعرت بأن بعض الوجوه النقابية البارزة قد انسحبت بهدوء من الاجتماع ،ومن بينهم **الأخ العقيلي** ، ورغم استغرابي لهذا الأمر فإنني لم أعره لحظتها كثيرا من الاهتمام أو الشك . وبعد انتهاء الاجتماع انصرفت أنا **والمرحوم سيد قنديل** متجهين إلى محطة الأتوبيس الرئيسية بميدان العتبة ، وأثناء سيرنا أخبرني صديقي أن الذين انسحبوا قد اتجهوا إلى اتحاد النقل المشترك لكي يقوموا باعتصام هناك.. وقال **المرحوم قنديل** إن عمال النقل قرروا الاعتصام والإضراب عن الطعام حتى يعدل مجلس قيادة الثورة عن قراره بتسليم زمام الأمور إلى **اللواء محمد نجيب** والعودة إلى أعمالهم السابقة بصفوف القوات المسلحة.

كان عمال النقل العام قد أضربوا وكنت أعرف أخبار تحركاتهم مما كان يصلني من أخبار من خلال اتصال رئيس نقابة ترام القاهرة **«زكي مخيمر»** وسكرتيرها **محمود فرغلي** بي بشكل شبه دائم ، وذكرهم بما يطلب منهم من تحركات بخصوص الإضراب وما شابه ذلك .. وقد أخبراني بأن بعض المسئولين بهيئة التحرير طلبوا منهما إيقاف الترام ،ولما رفضا قام بعض أفراد الحرس الوطني بإيقاف المركبات واعتدوا بالضرب على العاملين فيها وعلى فرغلي .. وأذاع رئيس رابطة سائقي القطارات **علي عثمان** هو وسكرتير الرابطة **عبد الغفار الوجيه** بيانا دعوا فيه عمال السكك الحديدية إلى الإضراب . كذلك اتصل بي **عبد العزيز الجندي** رئيس نقابة عمال مترو مصر الجديدة وأخبرني أن الصاغ طعيمة استدعاه في هيئة التحرير وطلب منه تحريض العمال على الإضراب ولكنه رفض.

والحقيقة أنني لا أريد أن استطرد في رواية تفاصيل هذه الأحداث فلم أكن من المشاركين فيها وإنما كنت أرقبها عن بعد ، وقد يكون فيما أذكره من أخبارها والتي نقلت إلي من أطراف أخرى بعدا ما عن الحقائق.. وإن كان يمكنني القول بأن عملية الاضراب كان يتم ترتيبها في هيئة التحرير وتحت إشراف **الصاغ أحمد عبد الله طعيمة** ، وأن الموضوع بدأ عندما نشبت الأزمة داخل مجلس قيادة الثورة فناقش **طعيمة** الموقف مع بعض المقربين منه داخل مكتب العمال بالهيئة وفي مقدمتهم الأخ العقيلي ،وأن العقيلي كان في مقدمة الذين اقترحوا فكرة قيام عمال النقل المشترك بالاضراب كمقدمة لتحرك عمالي كبير يدعم استمرار مجلس الثورة، ورغم أن أموالا وأسلحة كثيرة وزعت على قادة الإضراب فإنني أود أن أؤكد بأنني سمعت من أكثر من مصدر موثوق به أن **العقيلي** رفض ظرفا قدم له يحتوي على نقود . ولا يفوتني أن أذكر هنا أن **الأخ أمين عز الدين** حاول جاهدا إثناء قادة الإضراب عن المضي في مخططهم .الظواهر كلها كانت تدل على أن جهات رسمية كانت وراء هذا الإضراب.

طعيمة رئيسا لجمهورية الأرجنتين

المذكرات كما سبق أن أشرت متهافتة ومتقطعة الأوصال ومليئة بالمتناقضات ، وتشف عن أن هم كاتبها بالأساس هو استعراض أمجاده الشخصية وانجازاته خلال الفترة من يوليه ١٩٥٢ وحتى عزله من منصبه كوزير في رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤ .وفي حماس الكاتب لتحقيق هذا الغرض فإنه لم يدرك في بعض ما يكتبه من إساءة لشخصه وتشويه لما يحاول أن يتوصل إليه . ولما كان اهتمامنا الأساسي هو ما يتصل من المذكرات بتاريخ الحركة العمالية المصرية ،فإننا سنشير إلى بعض هذه الهنات في عجالة.

في صفحة ٨٢ يقول: «اتصل بنا **جمال عبد الناصر** في ٢٩ مارس ١٩٥٤ واستدعاني أنا والطحاوي إلى مجلس الوزراء لمقابلته ، وآثار موضوع أنه يرغب في انتهاء المظاهرات وعودة السكينة والأمن إلى البلاد فقلت له إن القرار قراره فليحدد لنا الساعة التي يريد إنهاء الإضراب فيها ونحن قادرون على حظر التجول في الساعة التي يحددها .فقال كيف ذلك والشوارع كلها ممتلئة بأفراد الشعب ،فقلت له أن **هؤلاء لهم قادة وكل القادة متصلون بنا ويأخذون التعليمات منا فالحبال كلها تنتهي إلينا** ،فتساءل عبد الناصر هل نحن متمكنون ومتحكمون لهذه الدرجة في الجماهير ،فأجبناه بالتأكيد .. فلما سألنا **أحمد عبده الشرباصي الصديق الصدوق ووزير الأشغال** عما دار في المقابلة وحكينا له أنذرنا الشرباصي بأننا قد أخطأنا بهذا الرد وقال ألا تعلموا المثل الفلاحي بأن« **كل حاجة تزرعها تقلعها ما عدا البني آدم تزرعه يقلعك** وأننا سوف نرى أياما تعيسة في المستقبل القريب والبعيد.

وفي صفحة ٨٤ يتحدث عن عرض **عبد الناصر** عليه تعيينه وزيرا للعمل بعد احداث مارس ١٩٥٤ واعتذاره عن قبول هذا العرض لأسباب عددها ، ثم يقول «وقد اقتنع الرئيس **عبد الناصر** بوجهة نظري وقال« على كيفك ، أنا أتعجب ، أنت أول واحد يقول لا »< وكان عمري وقتها لا يتجاوز الثانية والثلاثين .. ولكن بطانة السوء صورت له أنه لا يكفيني منصب الوزير وأني أتطلع لمنصب رئيس الجمهورية وأنني **«بيرون»** مصر رئيس الأرجنتين» السابق الذي بدأ الصعود إلى السلطة بعلاقاته بالعمال».

وفي صفحة١٠٢ يتحدث عن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس فيقول:« استمعت إلى خطاب الرئيس وأنا في مكتبي بهيئة التحرير بالقاهرة .وما أن أنهى خطابه وأعلن قرار التأميم حتى اتصلت به تليفونيا وسألته عن طريق عودته إلى القاهرة، فأجابني أنه سيسلك الطريق الصحراوي في العودة هو والزملاء فقلت له أن رد فعلي لقرار التأميم حينما أبلغنا بالقرار قبلا قد اختلف عن رد فعلي الآن بعد سماعي للخطاب ، وأنه يجب أن نتوقع عدواناً على مصر وحربا يشنها الانجليز(ليعودوا إلى احتلال قاعدة القناة للتخلص من عبد الناصر) والفرنسيون أيضا لدعمه لثورة الجزائر ، فتلك هي الأسباب الحقيقية للعدوان .. فسمعت الرئيس يتكلم مع من حوله الذين أبدوا عدم اقتناعهم بتقديري للموقف وانتهت المكالمة ..وقد حدث فعلا ما توقعته أثناء حرب ١٩٥٦.

وفي عام ١٩٥٨ سافر **طعيمة** للعلاج في السويد ،وعند عودته إلى القاهرة نظم له

الصاوى أحمد الصاوى ومن كانوا يحيطون به فى مكتب العمال استقبالا حاشدا فى مطار القاهرة ،وحدث خلاله أن قام أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية بصفع الصاوى بالقلم على وجهه أمام اتباعه إذلالا له وكان ذلك إيذانا ببدء انحسار نفوذ الصاوى فى الحركة العمالية المصرية ، ويقول طعيمة فى هذا الصدد فى صفحة١١٧ : و«فى طريقى إلى منزلى فى الجيزة توقفت فى منشية البكرى لأزور الرئيس **عبد الناصر** وأحييه ، وقلت له أنت أول من أراه عند وصولى وقبل التوجه إلى منزلى وشكرت له ما قدمه من أجلى ،ففوجئت به يقول «قالوا لى أن هناك رئيس جمهورية ثانى وصل إلى المطار».

وعن الشهرة التى حققها فى الأرجنتين إبان عمله سفيرا لمصر فيها ، يقول فى صفحة ١٦٥ : «ولما كان **عبد الناصر** يعلم أننى **نجحت كسفير فى الأرجنتين** نجاحا جعله يسأل الليثى **عبد الناصر** أثناء مشاهدته فيلما عن الأرجنتين إن كان يعلم من هو رئيس الأرجنتين ،فأجاب الليثى بالنفى، فقال له **الرئيس عبد الناصر .. أنا أرسلت أحمد طعيمة كسفير عمل رئيس جمهورية ، وقد روى لى الليثى هذه الواقعة**».

نصيحة جمال سالم

عند عودة عبد الناصر من باندونج فى عام ١٩٥٥ نظمت له هيئة التحرير استقبالا شعبيا بناء على تعليمات من **عبد الحكيم عامر** وبالمخالفة لتعليمات **جمال سالم نائب رئيس الوزراء المكلف بتولى السلطة فى غياب الرئيس** ، وغضب **جمال سالم** غضبا شديدا لمخالفة تعليماته واستدعى **طعيمة والطحاوى** لمحاسبتهما على مخالفة تعليماته ، ويروى طعيمة قصة المقابلة فى صفحة ٨٩ من مذكراته قائلا: «أخذت **جمال سالم** نوبة من الغضب الشديد ، ووجه حديثه لنا جميعا قائلا إذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون مصر أكثر منى ، فلا .. وإذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون **جمال عبد الناصر** أكثر منى فلا.. ولكن لو كنتم تدرسون التاريخ المصرى لوجدتم أن شعبها الطيب يصنع من الحكام آلهة وأصنام ، ثم يأتى وقت يحاول الشعب التخلص منهم فلا يستطيع ويدفع الجميع الثمن. وأنا أحذركم أن تصنعوا من جمال عبد الناصر صنما أو ديكتاتورا ، ولو فعلتم لدفعتم أنتم شخصيا ثمن ذلك ومعكم الشعب الطيب».

ورغم أن **طعيمة** لا يترك مناسبة فى مذكراته إلا ويعبر فيها عن حبه وإخلاصه **لعبد الناصر** ،وهو مخلص بالتأكيد فيما يقول فليس له مصلحة فى أن ينافق زعيما راحلا لا يألوا أعداؤه جهدا فى الهجوم عليه ليلا ونهارا ،فإنه لا يعدم أيضا أن يشير بالغمز واللمز بين الحين والآخر إلى نزوعه إلى الديكتاتورية ، رغم أنه فعل كل ما حذره منه جمال سالم ،صحيح أنه كان قد بدأ ذلك قبل استماعه إلى تلك النصيحة ، ومنه على سبيل المثال عندما عرض عليه **عبد الناصر** اقتراحه بأن يخرج هو **والطحاوى ووجيه أباظة ومجدى حسنين** من الجيش لكى يتفرغوا لما كلفوا به من مهام مدنية ،فقد كان رده «أننا أسلمنا لك رقابنا قبل الثورة فكيف تسألنا عن الاحالة إلى المعاش .. تصرف كما تشاء ما دام الأمر فيه مصلحة للثورة والشعب ..غير أنه يقول من هذا القبيل ما هو أكثر وفى مناسبات متعددة طوال عمله إلى جانب عبد الناصر . أنظر مثلا ما جاء فى خطاب كتبه **لعبد الناصر** بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٧ «أقسم لكم فى النهاية أنى ما كتبت حرفا أبتغى به غرضا ومأربا، وما سطرت كلمة إلا حقا حقا.. وإنى لأقسم بالله العلى القدير بأننى لو كان دمى ودم أبنائى لخيرك ولخير هذه الأمة لسفكته بيدى فداء لكم وحبا لكم وإخلاصا لكم والله على ما أقول شهيد».

واقعتان مؤسفتان

ولكى لا أطيل على القارئ ،فإننى أختم تعليقى على هذه المذكرات بالإشارة إلى واقعتين لا أعتقد أن أى محرر مذكرات محترف كان سينصح صاحبها بالإشارة إليهما.

الواقعة الأولى تتعلق بقول صاحب المذكرات فى معرض تعداد أمجاده(ص:٦٦) :«مما تقدم ولنا أن نفخر أن هيئة التحرير كتنظيم سياسى أصبحت أيضا أكبر جهاز معلومات فى مصر والتى كانت تصلنى لا عن طريق عملاء مدفوعا لهم أجرهم أو موظفين يؤدون الواجب فحسب، إنما كانوا جنودا فى هيئة التحرير يدافعون عن الثورة بأرواحهم .. **فكانت تصلنى معلومات تصل إلى دبيب النمل من أسوان إلى الاسكندرية حماية للثورة**» .فهيئة التحرير التى يقول طعيمة عن نشأتها «وكانت فكرة جمال عبد الناصر فى إنشاء هيئة التحرير تستند إلى أن صناع الثورة كلهم من ضباط الجيش العسكريين ولم تكن لنا قاعدة شعبية يستند إليها مؤيدو الثورة من أبناء الشعب فلابد إذن من وجود جهاز مدنى يجمع شملهم» تحولت من تنظيم سياسى شعبى إلى جهاز مخابرات مواز على أيدى من أوكل إليهم أمرها نيابة عن قيادة الثورة!.

والواقعة الثانية تتعلق بالمتاعب المالية التى واجهها طعيمة بعد خروجه من الوزارة فى عام ١٩٦١ فيقول فى صفحة ١٥٣ : «وسأروى هذه القصة التى تثبت أن فرج الله دائم آت وقريب لا ريب فيه .. أقول لقد كانت أيام عيد الأضحى على الأبواب ولم أكن أملك ثمن الأضحية وكان أملى متعلقا بمبلغ ٧٥ جنيها كانت تمنح لى فى يوليو من كل عام ، فلما أرسلت سائقى لصرف الشيك من البنك اعتذروا عن عدم الصرف لعدم وصول المنحة فبكيت سائلا الله الفرج، وفجأة إذا بالشيخ **محمود الكولى** الصحفى بالأهرام وكان مندوبا للأهرام فى وزارة الأوقاف يطرق بابى مسلما إياى خطابا من المرحوم **سيد نصار** رئيس نقابة عمال هيئة قناة السويس ، وإذ بالخطاب يتضمن شيكا دون أى كلة أخرى شيكاً بمبلغ ٣٠٠ جنيه .فسألت الشيخ محمود الكولى عن الأمر فقال أن سيد نصار سأله هل ترى أحمد طعيمة فأجابه نعم فأعطاه هذا الخطاب دون أن يعرف فحواه .. وصرفت المبلغ وتم شراء الأضحية كما تعودنا .. وكنت مصرا على معرفة سبب إقدام **سيد نصار** على هذا التصرف .وفى أول لقاء معه سألته فأجابنى أنه فكر أن يرسل لى هذا المبلغ لعلنى فى حاجة إليه وإن لم أكن احتاجه فسأرده إليه الشيك.. هذا هو الله مفرج الكروب. ولا تعليق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الشئ الإيجابى المهم فى هذه المذكرات أنها تلقى أضوا كثيرة على تصرفات **جمال عبد الناصر** مع الكثيرين من المحيطين به من الضباط الأحرار وفهمه العميق لهم ومواقفه الإنسانية حيال بعضهم رغم إدراكه الثاقب لإمكاناتهم ،فطعيمة الذى لا يكف عن التلميح إلى عدم حصوله على ما يستحقه من مناصب فى قيادة الحكم ، لم يدرك أبدا أنه بأفكاره التى كان يستعرضها مزهوا فى المذكرات كان بعيدا كل البعد عن الخط السياسى العام للثورة ، ويكفى أن عبد الناصر اختار له أمانة الرأسمالية الوطنية فى الاتحاد الاشتراكى بعد أن كان مسئولا عن أمور العمل والعمال فى وقت من الأوقات ، ولكنه لم يفهم ، ولم يجد غضاضة فى ذلك ،كما لم يجد غضاضة فى أن ينفذ طلب **أنور السادات** منه بأن ينشئ تنظيما موازيا للإخوان المسلمين من بعض قياداته المستعدة للتعاون مع النظام ، رغم أنه ظل طوال المذكرات يكيل الاتهامات إلى الإخوان المسلمين . ألم أقل إنها مذكرات تستحق أن تكون موضوعا لدراسة نفسانية متعمقة!.

١٩٢٧ - ٢٠٠٠

مبارك عبده فضل الإنسان

العمل السياسى .. خدمة الناس والتضحية من أجلهم

محمد الجندى

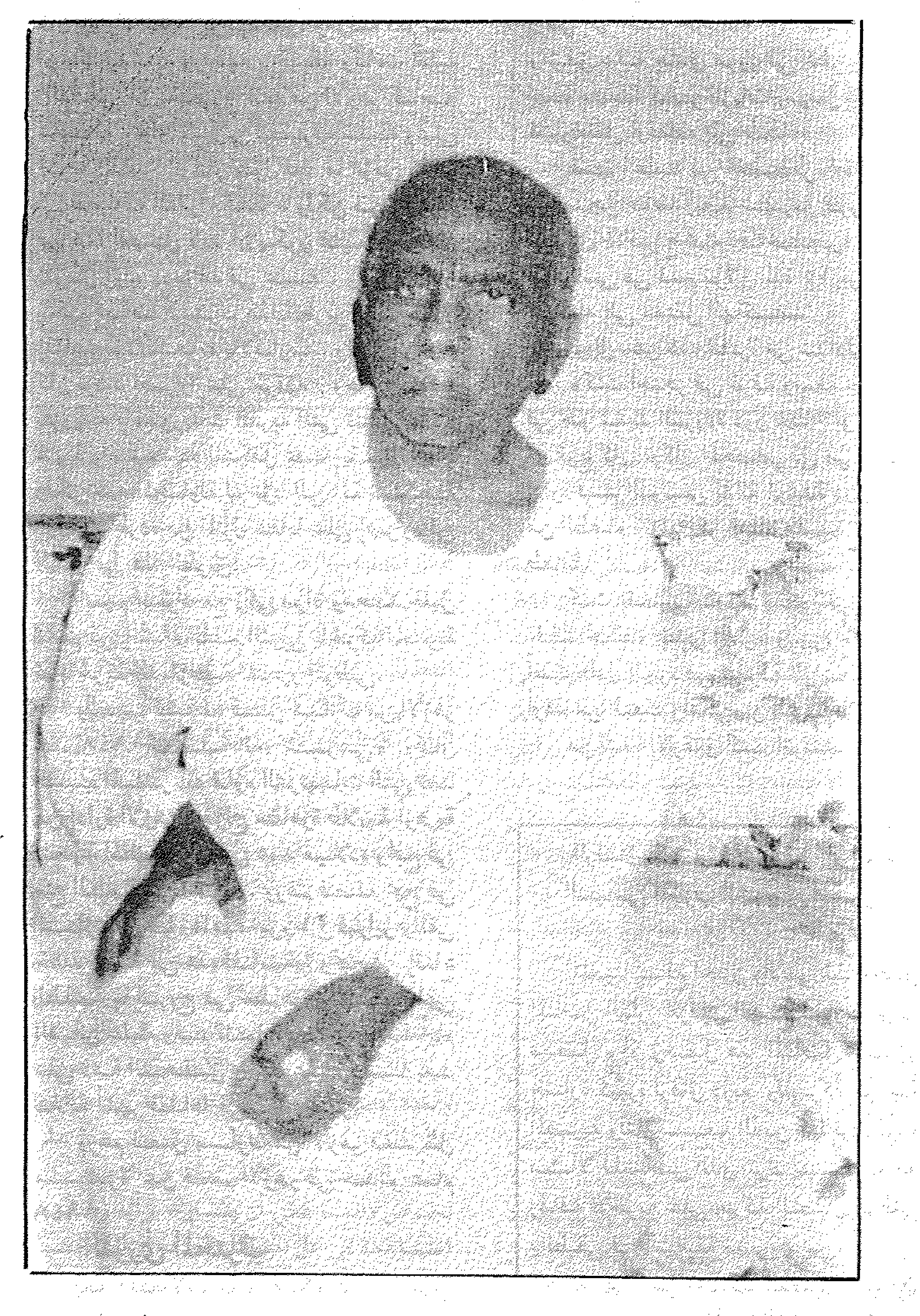
مبارك عبده فضل نموذج للإنسان الشيوعى المصرى .عاش حياته كلها لقضية الثورة من أجل الكادحين والمحرومين التى وهب لها حياته وعمله وطاقته وفكره وكل اهتماماته. **وفهم العمل السياسى بأنه خدمة الناس ومساعدتهم والتضحية من أجلهم.**

ولد مبارك فى يوليو ١٩٢٧ فى قرية **« أرمنا »** بالنوبة. حفظ القرآن كاملا على يد شيخ نوبى من أبناء قريته . التحق بالتعليم الأزهرى عام ١٩٤٢ . ويرجع الفضل فى الالتحاق بالأزهر إلى والده ، الذى كان يقول له: إن لم تتعلم فسوف تعمل خادما مثلى فى المنازل وستجد الإهانة تلو الاهانة من السادة الأغنياء من الأجانب والمصريين.

كانت حياته فى السنوات الأولى بالأزهر شديدة البؤس ،فمرتب والده من عمله الحكومى لم يكن يتجاوز أربعة جنيهات فى الشهر ،وكانت الأسرة كلها خمسة أفراد تعيش فى غرفة واحدة .وكان مصروفه الشخصى خمسة مليمات ، ولذا **كان مضطرا أن يسير على قدميه من حى السبتية إلى حى الدراسة يوميا ذهابا وإيابا** ،والمليمات الخمسة كانت تكفى لتناول سندوتش مكرونة بين راحات الحصص فى المعهد الدينى.

فى عام ١٩٤٥ قررت إدارة الأزهر معونة ثلاثة جنيهات شهريا ،علاوة على جنيه واحد كمعونة من مجلس الوزراء .ومن الغريب أن **أبناء النوبة المصرية كانوا فى نظر الأزهر طلبة غرباء ويجمعهم مع الطلبة النوبيين فى السودان رواق يسمى« رواق شمال السودان».**

وبعد أن أصبح دخل مبارك الشهرى مثل دخل والده تغير تماما تعامل والده معه . فتخلى عن ضربه بسبب وبدون سبب ،وتخلى كذلك عن إهانته وتقريعه ، وأصبح يتشاور معه فى شئون إدارة مصروفات المنزل . وكان هذا طبيعيا لأنه كان يحتفظ من الجنيهات الأربعة بجنيه واحد ويترك الجنيهات الثلاثة الباقية لدعم ميزانية هذه الأسرة البائسة الفقيرة.



مع بدايات عام ١٩٤٥ نما شعوره الوطنى بشكل تلقائى ضد الاستعمار البريطانى ،وكان السبب فى ذلك -بشكل أساسى -ما كان يشاهده من عربدة الجنود الانجليز فى شوارع القاهرة. وكان يعيش مع والده فى غرفة بسطح إحدى العمارات حيث كان يعمل فراشا فى مصلحة الضرائب.

الانضمام إلى الحركة المصرية للتحرر الوطني(ح. م)

انضم مبارك في صيف عام ١٩٤٥ إلى ح. م بعد أن نجح في امتحان النقل من السنة الثالثة الابتدائية إلى السنة الرابعة. ولم تكن المسألة الوطنية هي بوابة انضمامه للحركة الشيوعية المصرية، بل كانت بوابة الاحساس بالقهر الطبقي والاحساس بمهانة الفقر وآلام الفقراء.

وعندما علم والده بانضمامه للحركة الشيوعية ، وذلك بعثوره على بعض الأوراق الخاصة بالحركة عنده ، بدأ استجوابه . ولما كان مبارك معتدا بوجهة نظره وموقفه فلم يشأ أن يكذب عليه وواجهه بالحقيقة وكانت أمنية والده هي أن يتخرج ابنه من الأزهر كأحد علمائه ، وأن يتولى الصرف عليه وعلى أسرته الفقيرة ،وكان يقول له« **ما تؤمن به هو في مصلحة الفقراء فعلا ، ولكن من يشترك في هذا العمل لابد أن يكون غنياً**». وكان يتوسل إليه ودموعه في عينيه ، وأحيانا كان يبكي أمامه ليترك هذا الطريق وقد حاول إقناعه بالاستعانة بالأقارب . ولكن مبارك كان يزداد إصرارا على موقفه . وحاول إغراءه بتزويجه باحدى بنات القرية التي تنتمي عائلة غنية واستعداده للتكفل بمصاريف زواجه . ولكن هذه المحاولة لم تؤد إلى أية نتيجة ،وأخيرا طرده من المنزل عقابا على إصراره في السير في هذا الطريق.

أسهم مبارك مع **زكي مراد ومحمد خليل قاسم** في إنشاء القسم النوبي بالحركة المصرية ثم بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني.

وبسبب نشاطه فصل مبارك من الأزهر عام ١٩٤٨ بتهمة أنه« شيوعي» .وكان السبب المباشر أنه **قاوم الترتيبات التي تعد من إدارة الأزهر لاخراج مظاهرة طلابية أزهرية لتحية الملك فاروق في عيد ميلاده ونجح في منع الطلبة من الخروج.** ورغم فصله نجح في التسلل إلى فناء المعهد يوم **٢١ فبراير** وألقى خطبة وطنية في هذه المناسبة ، ونجح في إقناع الطلبة بالخروج في مظاهرة وطنية .ألقى القبض عليه وقدم للنيابة وحبس أربعة أيام على ذمة التحقيق وحكم عليه فيما بعد بثلاثة أشهر قضاها في سجن مصر.

ورغم فصل مبارك من الأزهر فقد ظل مسئولا عن قسم الأزهر في حدتو عام ١٩٤٨.

الثوري المحترف

بعد اعتقالات مايو ١٩٤٨ بمناسبة حرب فلسطين عرضت عليه قيادة حدتو الموجودة خارج السجن أن يتفرغ للعمل الحزبي ويصبح ثوريا محترفا وأن يعمل في الوجه البحري . قبل على الفور .وكان عليه أن يشرف على العمل الحزبي في المحلة ودمنهور . بعد الحملات البوليسية كان يشوب بعض الزملاء في دمنهور نوع من الخوف والتردد . نزل مبارك في دمنهور ومعه قرش صاغ واحد، وبعد إقامة أربعة في منزل أحد الزملاء ، وقبيل ساعات المصادرة طلب منه أن يعطيه بعض القروش ليواصل سفره إلى طنطا فالمحلة الكبرى ،وفوجئ باعتذاره عن امداده بمليم واحد من الاشتراكات أو كسلفة شخصية.

ورأى أن تصرفه لم يكن بخلابقدر ما كان خوفا ورسالة منه إلى الحركة بأن لا يعود إلى دمنهور مرة أخرى . ولم يغامر بركوب القطار بلا نقود لأنه كان مطلوبا للاعتقال ،فغادر دمنهورن في الصباح وسار على قدميه حتى وصل إلى كفر الزيات(٦٠ كيلو متر) . وأشفق عليه جندي مرور في الطريق الزراعي بعد مدينة كفر الزيات وتوسل إلى سائق سيارة نقل أوصلته إلى طنطا.

قبض عليه في أغسطس ١٩٤٨ ورحل إلى سجن طنطا وبعد شهرين قررت غرفة المشورة الافراج عنه .فاحتجزه البوليس السياسي في قسم بولاق لمدة ١٥ يوما تمهيداً لترحيله إلى معتقل الهاكستب.

يروي عن هذه الفترة في شهادته:

«كنت احتجز في غرفة واسعة جدا بمفردي في جو شديد البرودة دون غطاء أو فرش من أي نوع كان ،وكان المخصص لي من الأكل من إدارة قسم البوليس ثلاثة أرغفة دون أي نوع من الطعام . ولم أكن أملك مليما أشترى به طعاما.

كنت أقضي معظم وقت الليل دون نوم ،فقد تحالف ضدي الجوع والبرد معا .كنت أسير طول اليوم في الغرفة الواسعة ، على أرقد من التعب وأتمكن من النوم ليلا.

من شدة الارهاق كنت أتوسد يدي ليلا وأتكور بحثا عن الدفء ،وقد أغفو لمدة ربع ساعة أقوم بعدها وأنا في حالة ارتعاش لا يوصف من البرد ، اضطر بعدها إلى السير في الغرفة بحثا عن قليل من الدفء .كان هذا المنظر يتكرر كثيرا كل ليلة ، سير تعقبه إغفاءه ثم رعشة برد ، أسير بعدها مرة أخرى.

حينما أتذكر الآن وأنا أكتب هذه السطور أتساءل كيف احتملت هذه المعاناة لمدة ١٥ يوما ، أجد الاجابة في سببين: أولهما صغر سني وقوة الشباب الجسمية .ثانيهما ارتفاع روحي العفوية وما كنت أتميز به من إرادة وعناد في مواجهة هذه الظروف.

يعكس هذا العناد ويصوره أبلغ تصوير أن منزل أسرتي حيث يعيش والدي وإخوتي الصغار كان على بعد ٣ كيلو مترات من قسم بولاق، ومع هذا صممت على ألا ألجأ إليهم .فإلى جانب العناد كان هناك حماس الشباب ورعونته ، واتخذت موقف عدم اللجوء للأسرة وأنا في حالتي هذه، رغم إدراكي الآن أنه بمجرد اللجوء للأسرة كانت ستبادر للحضور.

بعد ١٥ يوما رحلت إلى معتقل الهاكستب . وصلت المعتقل وأنا منهك الصحة رث الثياب .ولأول مرة منذ أكثر من شهرين يلمس جسمي ماء ساخن وصابونة . وأذكر أن الزملاء قرروا التخلص بالحرق من الملابس الرثة التي كنت ألبسها ، وأن يهدوني

الرفاق الأعزاء أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

تلقينا ببالغ الحزن والأسى نبأ رحيل المناضل البارز الرفيق الشيخ مبارك عبده فضل . إن رحيل هذا المناضل البارز خسارة كبيرة لرفاق دربه وللحركة الوطنية المصرية ولنا جميعا الذين كنا نرى فيه مثالا للمناضل الذي ترك بصماته مع رفاقه الآخرين على حركة النضال الوطني والطبقي في الشقيقة مصر.

تقبلوا أحر تعازينا القلبية ، راجين نقل التعازي الحارة لأسرة الفقيد ورفاقه.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني
الأمين العام
الدكتور منير حمارنة

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري

تلقينا بتأثر بالغ نبأ وفاة المناضل الرفيق الشيخ مبارك عبده فضل عضو المكتب السياسي لحزبكم الشقيق ، وأحد قادته التاريخيين المرموقين.

إننا نعرف جيدا ،ونقدر عاليا حجم الجهود والإسهامات التي قدمها الرفيق الراحل ،والتضحيات التي لم يتوان عن بذلها ،مهما غلت ،خلال مسيرة حياته الكفاحية الغنية، والتي كرسها كليا لخدمة قضايا وطنه وأمته ومصالح شعبه ، ولصيانة وتعزيز الدور الوطني والاجتماعي لحزبه.

إننا ،نتقدم في هذه المناسبة الأليمة ، باسم أعضاء حزبنا الشيوعي السوري وأصدقائه ،بأحر التعازي القلبية، إليكم وإلى عائلة الفقيد الراحل ،وإلى سائر الشيوعيين والوطنيين المصريين ،ونعبر عن ثقتنا الراسخة بأن حياة هذا المناضل الباسل والمعطاء ستظل حافزاً لكل المناضلين الوطنيين والتقدميين.

يوسف الفيصل
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري

ملابس أخرى جديدة بدلا عنها».

لعبت فترة الهاكستب حيث كانت القيادة دوراً كبيراً في تثقيف مبارك من خلال المناقشات المستمرة والمحاضرات والكتب. وانتقل بعد ذلك إلى معتقل الطور. وظلت فترة سجنه واعتقاله أكثر من سنة ونصف السنة إلى أن أفرج عنه في فبراير ١٩٥٠.

شارك في العمل الجماهيري الواسع بعد الخروج من المعتقل في الانتخابات التي أدت إلى قدوم حزب الوفد إلى السلطة، ثم إصدار مجلة «البشير» ثم «الملايين» و«الميدان» وتأسيس حركة السلام ودور حدتو في الكفاح المسلح في القنال والعمل لتوحيد الحركة النقابية وتأسيس اللجان الوطنية لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية والتعاون مع الضباط الأحرار ومساندة ثورة يوليو ١٩٥٢.

ظل مبارك ثوريا محترفا حتى آخر حياته .كافح من أجل مجتمع متحرر من الاستعمار ومن الظلم الاجتماعي .كان يكافح من أجل الاشتراكية كما فهمها بأنها مجتمع العدالة والتقدم والتنمية والحرية من أجل صالح ورخاء الكادحين ومجموع الشعب **.وكان يؤمن بأن هذه الاشتراكية ستنتج من ظروف المجتمع المصري الذي يعيش فيه ،وهي ليست نصوصا وعقائد مستوردة من كتب أو أنظمة ، وذلك رغم احترامه وتقديره الكبير للتجارب الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى.**

لم يكن مبارك منظرا ولا كاتبا لامعا ، ولكنه إنسان بسيط نشأ من عامة الشعب ، وظل إلى آخر حياته مرتبطا بالناس البسطاء والفقراء . ولكنه اكتسب احترام وثقة الجميع من جميع الفئات .وكان زملاؤه وأقاربه ومعارفه يلجأون إليه إذا واجهتهم مشكلة سواء في عملهم النضالي أم في حياتهم الشخصية. وكان ينشغل ويهتم بمشاكل زملائه النضالية بنفس القدر الذي ينشغل فيه بمشاكلهم الشخصية ، ويعتبرها مشاكله . ولا يأنف من أن يمضي فيها الوقت والجهد للمساندة في حلها.

عاش مبارك فقيرا ومات فقيرا ، ولكنه كان يبذل الجهد وكل طاقته لمساعدة زملائه وأهله وكل من يلجأ إليه ،وهو على استعداد دائما لأن يتقاسم ما معه ولو على حساب نفسه وراحته . ويفعل هذا كله بلا ادعاء أو شكوى ، ويعتبره أمرا طبيعيا وواجبا عليه .ولذا كان الجميع يلجأون إليه عند الضرورة . ولهذا كان يلقى احتراما كبيرا وهيبة بين كل من كانت له به علاقة سواء من زملائه في النضال أم أهله واخوته وأبنائه أم بين عشيرته من النوبيين.

وعند وفاته أراد زملاؤه أن يقيموا له سرادقا يليق به في مسجد عمر مكرم فأصرت جماعته من النوبيين أن يقيموا العزاء في مقر

الرفاق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري،

الرفيق أمين عام الحزب،

تلقينا ببالغ الحزن وفاة القائد الشيوعي المصري عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري المناضل الشيخ مبارك عبده فضل.

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم الأمانة العامة واللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني بأحر التعازي للحزب الشيوعي المصري والحركة الوطنية بوفاة هذا المناضل الفذ والذي كرس حياته للنضال في سبيل **قضايا الشعب المصري والحركة الوطنية العربية.**

إن ذكرى المناضل الشيوعي المصري الشيخ مبارك عبده فضل ستبقى خالدة في ضمير كل الشيوعيين الذين يعقدون العزم على مواصلة النضال من أجل تحقيق الأهداف التي ناضل وقضى من أجلها الرفيق الشيخ مبارك عبد فضل.

مع أحر تعازينا

حزب الشعب الفلسطيني

جمعية «أرمنا» النوبية التي ساهم في إنشائها وكان له الدور الأساسي في التغلب على الصعوبات التي واجهتها.

تميز مبارك بالنشاط العملي والموهبة التنظيمية ،وتميز دائما بقدرته على تبين الخط الصحيح والتوجه السليم في ظروف الأزمات **.ولهذا كان دائما مع التوجه الذي يحافظ على الوحدة ويحققها والذي يضمن الارتباط بالجماهير والتمسك بالمبدأ مع المرونة في الحركة** .ورفض دائما كل الاتجاهات الانقسامية والتكتلية. ورغم ما اتسمت به الحركة الشيوعية في مصر على مدى تاريخها الطويل بالانقسامات والتكتلات فإنه ظل دائما حريصا على وحدتها ولم يخرج أبدا مع أي انقسام أو تكتل بل كافح دائما ضد الانقسامية والتكتلية.

لم يتوقف عن النضال لحظة واحدة طوال حياته ، ودخل العديد من السجون والمعتقلات منذ الأربعينيات سواء قبل الثورة أم بعدها .وكان موقفه داخل السجن وخارجه يتميز بالصلابة والإصرار ،وكان يخرج دائما من السجن أو المعتقل أكثر صلابة وأكثر إصرار.

وأذكر في عام ١٩٦٠ في شهر يونيو عندما رحلنا من سجن الاسكندرية إلى ليمان أبو زعبل .وكان ينتظرنا الضباط والجنود وهم يحملون الشوم والجريد وأمرونا بأن نجلس القرفصاء وبدأ الضرب والاعتداء **طلب منا مبارك ألا يبدي أحد أي شكل من أشكال التألم وطالبنا بأن نتحمل ألم الضرب في صمت** .وما زلت أذكر هذا التوجيه وكان سليما فأي مظهر من التأوه أو الصراخ أو الشكوى كان سيرضي الجلادين وكان

الحزب الشيوعي اللبناني

المكتب السياسي

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري

أيها الرفاق الأعزاء

بحزن شديد تلقينا نبأ وفاة المناضل الشيوعي الكبير الشيخ مبارك عبده فضل

لقد ارتبط اسم الفقيد بالحركة الشيوعية المصرية والحركة الوطنية المصرية منذ عقود عديدة أثبت خلالها صلابته الكفاحية وإخلاصه الشديد للمبادئ التي آمن بها في باكر حياته وتحمل بتمسكه الصارم بها السجون والمنافي والقهر والحرمان شأن الكثيرين من رفاقه وأبناء جيله.

إننا ننحني اجلالا لوفاته منهيا حياة غنية زاخرة بالعطاء الإنساني الأسمى ونتمنى لكم أيها الرفاق الأعزاء الصبر والسلوان والنجاح في تكملة المسيرة التي شق طريقها جيل الفقيد العزيز الراحل.

عن المكتب السياسي

للحزب الشيوعي اللبناني

مسئول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

سيجعلهم يتمادون أكثر في مهتهم القذرة.

وعندما وصلنا العنابر بعد أن مررنا بعدة مراحل من التعذيب وجدنا أنه ينقصنا خمسة رفاق كان منهم مبارك .وعرفنا بعد ذلك أنه وثلاثة آخرون **(جمال غالي ونور سليمان جاسر ومحمد عباس فهمي)** كانوا بين الحياة والموت من أثر التعذيب . أما الخامس وهو **شهدي عطية** فكان قد اغتيل**ورغم ذلك كنا نساند سياسة جمال عبد الناصر الوطنية والاجتماعية** وظل مبارك على هذا الموقف ويدافع عنه في الكونغرس الذي بدأنا عقده في سجن الاسكندرية وواصلناه في أبو زعبل وظللنا على هذا الموقف ونطوره حتى خروجنا من السجن.

بعد الخروج من السجن في أغسطس ١٩٦٤ واصل مبارك النضال ولم يتوقف أبدا ، وظل يبحث مع زملائه عن أساليب جديدة للنضال في مختلف الظروف .وكان له دائما دور قيادي بارز.

وأذكر أنه في سنواته الأخيرة رغم -مرضه وفقده لبصره وصعوبة حركته -فإنه كان حريصا على المشاركة في العمل .وكان حريصا على حضور الندوات التي كانت تعقد في التجمع .كان يحرص دائما على أن يشارك برأيه وجهده للمساعدة في حل المشاكل العامة أو الشخصية للزملاء والأهل الذين كانوا يلجأون إليه رغم مرضه.

خسر اليسار برحيل مبارك مناضلا وطاقة ومثلا نادرا في العمل والتضحية قل أن يوجد لها مثيل . ولكنه قدم لنا وللشباب اليوم مثلا يحتذى في الوطنية والنضال من أجل مصالح الشعب والكادحين.

العولمة والخصخصة وتلويث البيئة

منظمة التجارة العالمية .. الحكومة الفاعلة للعولمة

عندما قامت أول دولة مركزية فى التاريخ على ضفاف نهر النيل فى مصر كان اقتصادها اقتصادا زراعيا وتطلب ذلك نظام حكم شمولى على رأسه ملك هو إله أو إبن إله يعاونه مسئول عن الرى والزراعة وآخر عن جباية الضرائب ، كما كان هناك قانون للتقاضى ورجال قانون تنفيذيون ، وكان هناك جيش يحمى حدود الدولة الجغرافية من الطامعين الرعاة المحيطين بها ، ثم وقعت مصر تحت الاحتلال وأصبحت دولة مستعمرة لإمبراطوريات نذكر منها الإمبراطورية الفارسية والرومانية العثمانية والبريطانية.

فما الذى حدث لهيكل الدولة المصرية تحت ظل الاحتلال الأجنبى ؟

أصبح حاكم مصر أو الوالى أجنبيا فى غالب الأحوال مصريا فى فترات قصيرة يتلقى الأوامر من عاصمة الإمبراطورية روما أو بغداد أو لندن . واستمر المسئول عن الزراعة والرى فى عمله، غير أن حكام الإمبراطورية كانوا يتدخلون فى نوعية المحاصيل الزراعية . ففى زمن **الإمبراطورية الرومانية** كانت مصر مزرعة قمح للرومان ، وفى زمن **الاحتلال البريطانى** كانت أغلب الزراعة زراعة القطن لتغذى صناعة النسيج فى إنجلترا. ، كما استمر المسئول عن جمع الضرائب يعاونه رجال من المحتلين . أما بالنسبة للقانون القضائى فقد كان يكيل بمكيالين فهناك قانون للسادة المحتلين والأجانب وقانون آخر للمواطنين المصريين أو المواطنين من الدرجة الثانية ، وليس ببعيد الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى كانت فى مصر حتى الثلاثينات من القرن العشرين . أما الجيش فكان مهمشا إذ أن المحتل يربض بجيشه فى أرض الوطن تحسبا لأى انتفاضة أو ثورة شعبية فى الداخل أو محاولة غزو من الخارج وإذا ماسمح بتكوين جيش فهو جيش محدود العدد ناقص التدريب ضعيف السلاح . وليس ببعيد حينما نهض محمد على باشا بمصر وكون جيشا وأسطولا استطاع بهما أن يحقق النصر فى مواقع عدة أن أجبر على تحديد عدد جيشه بعد هزيمته من قبل دول الغرب . أما الحدود الجغرافية فلم تكتسب أهميتها الواجبة إذ أن أراضى مصر وأراضى الدول المجاورة كلها واقعة تحت قبضة المستعمر.

ومن المعروف أن الدولة أى دولة لابد أن يكون لها هويتها : علمها - نشيدها القومى - دستورها - نظامها السياسى - قائد الدولة - هيكل إدارى - حدود جغرافية - جيش للزود عن الوطن - قانون للتقاضى - رجال قانون تنفيذيون - مسئول عن الاقتصاد والضرائب - مسئول عن الزراعة .. إلخ وهذه أمور كلها نشأت فى مصر بنشأة الدولة المركزية من آلاف السنين وهذه الأمور إنتابها التغيير والتعديل والتبديل والتهميش بوجود المحتل الغاصب ولاتنفرد مصر بالصورة التى ذكرت عاليه وإنما ذكرت كمثال تكرر فى باقى الدول النامية التى تشابهت ظروفها مع ظروف مصر ووقعت مثلها تحت براثن الاستعمار الأجنبى.

تعالوا ننظر ماذا يحدث هذه الأيام . نحن نسمع عن **العولمة الاقتصادية** وهى فى الحقيقة مصالح للشركات الكونية أو الشركات متعددة الجنسيات أى الرأسمالية فى ثوب جديد بنهاية القرن العشرين . وكنا من زمن نعرف الرأسمالية وهى فى بلدها تدير مصانعها وتشغل العمال وتسوق منتجاتها داخل بلدها . ولما زاد نشاط الرأسمالية فى دول الشمال خرجت لتستعمر دول الجنوب وتمتص دماء أبنائها فقلنا أن الرأسمالية انتقلت إلى مرحلة الإمبريالية الاستعمارية . واليوم **الرأسمالية أصبحت فى ثوب جديد ثوب هيمنة كونية أو عولمة تريد السيطرة على العالم أجمع** . وقد برزت العولمة الإقتصادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ومن هذا يصح أن نقول إن الولايات المتحدة الأمريكية هى قائدة العولمة أو هى الإمبراطورية الجديدة التى تريد أن تستعمر وتسيطر وتهيمن على العالم وهذا بديهى مادام نصيبها من الشركات متعددة الجنسيات هو نصيب الأسد.

إذن اليوم اختفى الاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى والإستعمار الغربى والإستعمار اليابانى وظهر استعمار جديد بتكتيك جديد . ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية تنادى ظاهريا بشعارات براقة هى الديمقراطية والليبرالية والحرية ونبذ النظم الشمولية ، وهى مضمرة استغلال الشعوب والسيطرة عليها ، ولسان حالها يقول هاهى النظم الشمولية الاشتراكية فى الإتحاد السوفيتى قد انهارت تلقائيا بدون طلقة رصاص واحدة ،وهاهى الرأسمالية نظام طبيعى والعالم قد وصل إلى نهاية التاريخ بزوال التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية ، وعلى كل بلاد العالم أن تنتهج النظم الليبرالية وتسلم اقتصادها إلى القطاع الخاص ، أى تعمل على خصخصة كل أنشطتها المختلفة لتنفذ خلال ذلك إلى اقتصاديات الدول المختلفة.

ولقد قامت الكثير من الدول بتطبيق ذلك ولنأخذ مصر مثالا . **فقد قامت مصر بخصخصة الكثير من الشركات ببيعها بأسهم فى البورصة مع وجود**

على الدين أحمد حمزه



الشرطة السويسرية تسد الطرق خوفا من المحتجين في" ديفوس"

مشتر رئيسى وبذلك انتقل جزء كبير من قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص . لكن العولمة لاتكتفى بهذا القدر من الخصخصة بل تأمل فى المزيد فمثلا **الخدمات الصحية** ألا تعتبر المستشفيات الخاصة الحديثة والمستوصفات الأهلية والعيادات المتخصصة ومراكز الفحوص المتميزة وغيرها نوعا من الخصخصة بحيث لم يتبق سوى خدمات التأمين الصحى والمستشفيات الحكومية التى إن تم تخصيصها لأصبح جهاز الخدمات الصحية يقتصر نشاطه على النواحى الوقائية والرعاية الصحية الأولية إن لم يتم تخصيصها أيضا .

والخدمات التعليمية ألا تعتبر المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية والملحقة بالسفارات والدروس الخصوصية وغير ذلك نوعا من الخصخصة بحيث لم يتبق سوى المدارس الموجودة حاليا التى إن تم تخصيصها لإقتصر نشاط الخدمات التعليمية على التعليم الأولى أو الأساسى.

وقطاع **التليفونات** ألا تعتبر مكاتب الإتصالات الدولية الخاصة والكومبيوتر والتليفون المحمول نوعا من الخصخصة.

وهكذا تأمل العولمة فى تخصيص باقى الأنشطة كقطاع الكهرباء والطاقة والمواصلات والمياه وقد يصل الأمر إلى **الطيران والسكك الحديدية** وليس هذا المطلب بغريب فقد كان الأمر كذلك قبل الحقبة الناصرية فقد كان قطاع الكهرباء والترام وغيرها قطاعاً خاصاً أجنبياً.

نعم تتمنى الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية أن يسرى التخصيص إلى أبعد مدى فى البنية الاقتصادية للدول النامية وبذلك يضعف الهيكل الإدارى لها . أما من ناحية الحدود فستطبق اتفاقية الجات وستخفض الجمارك أو تزول تدريجيا ، ورأس المال وطنيا كان أو أجنبيا يمكنه الدخول والخروج من وإلى البلد دون عائق طالما أن المواصلات والإتصالات الحديثة جعلت من الكرة الأرضية قرية صغيرة . والعالم كله لاهم له سوى اقتصاد السوق العالمى وعليه فالحدود ستصبح لا أهمية لها سوى لمنع التهريب أو دخول الأمراض الوبائية أو العناصر الإرهابية . وأخيرا فالجيش سيصبح محدوداً للغاية طالما يوجد مارد عسكرى لاقبل لأحد بمنازلته ومهما سلح فهو تحت المراقبة والحساب الإلكترونى.

وبذلك تعود الدول النامية تحت الهيمنة الأمريكية إلى وضعها السابق حينما كانت تحت استعمار الإمبراطوريات القديمة هيكل إدارى ضعيف - حدود غير ذات أهمية - أرض مستباحة ولايتبقى سوى وجود حكومة للإمبراطورية الجديدة تبعث بارشاداتها وتعليماتها إلى الدول التابعة.

وحتى تستكمل الحلقات انعقدت منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى الشمال الغربى للولايات المتحدة الأمريكية بحضور ممثلين عن ١٣٥ دولة لكن هذا الجمع الغفير من ممثلى دول العالم ومن بينهم الدول النامية لم يكن له الكلمة أو القيادة لكن انفردت دول الشمال بالتخطيط بقيادة أمريكا وبذلك إذا ماقدر لهذه الدورة النجاح لكان معناه إرساء حجر أساس للحكومة العالمية للعولمة الإقتصادية تقدم للعالم قوانين للإتباع ، وتكيل كما هو متوقع بمكيالين مكيال للدول السادة وآخر للدول النامية والفقيرة. وتستطيع هذه الحكومة أن تعاقب الدول الرافضة للانصياع بحجج مختلفة مثل " حقوق الإنسان - التفرقة العنصرية - انتهاج نظام شمولى غير ديمقراطى - عدم مطابقة المنتجات للمواصفات التى تضعها - عدم مسايرة أجور العمال فى الدول النامية للأجور العالمية - تشغيل الأطفال - مساندة الإرهاب - الخوف من الإغراق .. إلى غير ذلك "،وكل

هم أمريكا أن تنشئ سوقا عالمية يتحدد فيها سعر المنتجات طبقا للعرض والطلب وجودة الإنتاج وهذه السوق سوق للجميع وليتنافس فيها المتنافسون، **ضاربة عرض الحائط بالتفاوت الكبير بين إمكانيات دول العالم خاصة الدول النامية وإمكانيات أمريكا من حيث حجم وقوة الرأسمال والتكنولوجيا المتقدمة والضغوط والهيمنة التى تمارسها خلال هيئة الأمم المتحدة والفيتو وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والقوة العسكرية المنتشرة فى العالم.**

إذن فليست المظاهرات التى اندلعت فى سياتل وإنجلترا وفرنسا وسويسرا ضد منظمة التجارة العالمية ليست هذه المظاهرات الصاخبة بسبب مطالبة أمريكا برفع الدعم عن الإنتاج الزراعى فى أوروبا ولابسبب تسويق المنسوجات والملابس ولا بسبب مطالب أمريكا برفع أجور العمال بالدول النامية حتى ترتفع أسعار منتجاتها فى السوق العالمية ولابسبب زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء ليست بسبب ذلك كله فقط ، وإنما كانت المظاهرات بسبب أهم وأعمق هو **أن الجماهير شعرت أن منظمة التجارة العالمية ستكون الحكومة الفاعلة للعولمة تسن القوانين التى ترضى الرأسماليين ولاتلقى بالا لقضية العدل الاجتماعى والتوازن فى التجارة الدولية ولاتلتزم بصدق لفكرة تحرير التجارة العالمية وإنما تنحاز لمصالح الرأسماليين الاقتصادية وسيكون لها أدوات العقاب التى توقعها على من تراه وباختصار تعود بالعالم إلى المرحلة المتوحشة للرأسمالية التى بدأت بها.**

العولمة وتلوث البيئة

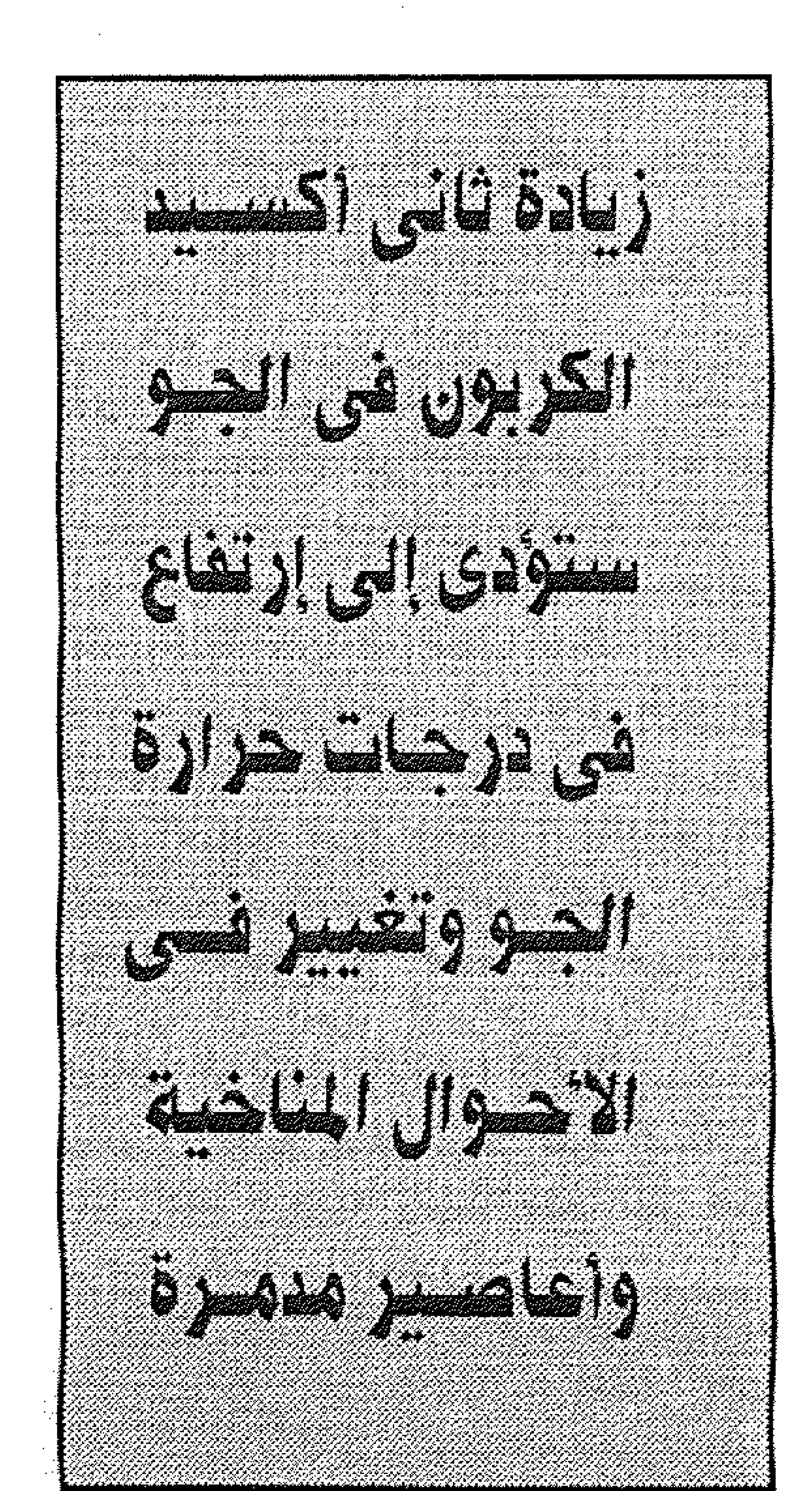
وحينما راقبنا تجمع ممثلى دول العالم فى دورة سياتل وقد بلغ عددهم ١٣٥ ممثلا وجدنا أن الكلمة العليا والقيادة انعقدت الدول الشمال الغنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .وكان معنى ذلك أن أصوات ممثلى الدول النامية خافتة وباهتة، وهذا يعنى بكل وضوح أن ممثلى الدول الرأسمالية الكبرى والتى يتشكل منها أغلب أصحاب الشركات متعددة الجنسيات وهى المؤيدة والمهيمنة على العولمة الإقتصادية كانوا بمعزل عن باقى الدول الأخرى وقد تكررت هذه الصورة فى إجتماع المنظمة فى دافوس.

وتستطيع أن تقول إن ممثلى الدول الصناعية الكبرى الذين نصبوا أنفسهم قادة فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل ثم فى دافوس هم غالبا المنتمون إلى الدول الثمانى الكبار وهم فى نفس الوقت غالبا الأعضاء فى حلف الناتو .

ونتوقف قليلا أمام انعزال هؤلاء الرأسماليين الكبار ونفسره بأنهم بحكم أوضاعهم المالية والاقتصادية أصبح لهم لغة مشتركة كما أصبح يجمعهم حب جارف لجنى أكبر قدر من الأرباح فضلا عن تشجيعهم لليبرالية التى تعود عليهم بالمنفعة التجارية وكرههم للقيود الجمركية وللاقتصاد الموجه .. إلخ .لكن أن تمتد هذه العزلة إلى مقار سكناهم فهذا ولاشك أمر جد جديد فبالفعل **أصبحنا نجد الآن فى كثير من البلاد النامية وغيرها مناطق سكنية للسادة الجدد تتكون من قصور منيفة وفيلات فاخرة،** وقد تحاط المنطقة السكنية بسور مزود بأساليب أمان وعليه حراس وأبواب لاتسمح بدخول غريب إلا لسبب مقبول . وقد تشمل المنطقة السكنية كل الوسائل اللازمة للحياة المريحة وأسباب الترفيه كما قد تشمل مدارس على مختلف الدرجات وربما جامعة ليتعلم فيها أولاد السادة ويتأهلون للدخول إلى القرن الواحد والعشرين . وإذا ماأراد أحد العظماء الخروج من هذه المنطقة السكنية ففى عربات فاخرة حولها حراسة خاصة كما يتم الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق الطائرات الخاصة وباستعمال الكمبيوتر والإنترنت .. إلخ

ويعيش هؤلاء الرأسماليون الجدد منعمين فى جزرهم المعزولة غير شاعرين بالجماهير حولهم، هم أشبه بسكان جزر فى محيط من الفقراء ولن نسترسل فى القول إن الرأسماليين الجدد أقطاب العولمة الاقتصادية يلحقون الضرر بكل الدول كافة والنامية منها على وجه الخصوص، ولن نؤكد على أن النمو الاقتصادى فى الدول النامية فى ظل العولمة الاقتصادية سيقابل بتحد كبير قد يؤدى إلى توقفه أو بطئه إن لم يكن تراجعه ، لكن ثمة أضرار بليغة نتيجة العولمة هى المؤثرة فى البيئة فى كل بلد وفى العالم أجمع . فمن المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات اللاهثة وراء الأرباح تشجع العلم والإبتكار وتأخذ بتطبيقاته أو بالتكنولوجيا لتستخدمها لزيادة الإنتاج وتحسينه، وهى فى سبيل ذلك تغمض عينيها عن المشاكل البيئية الناجمة عن هذا التطبيق سواء المشاكل الحالية أم المستقبلية - فمثلا يستعمل **الفريون** (وهو غاز الكلوروفلورو كاربون) فى التبريد وفى التكييف وفى دفع الإيروسولات المختلفة(العطور والمبيدات الحشرية) وفى صناعة المطاط الرغوى وفى التنظيف ، وهذا الفريون أدى إلى ثقب طبقة الأوزون فى الطبقات العليا من الجو ، والأوزون يعمل كدرع واقية من الأشعة فوق البنفسجية الواردة من الشمس ، وهذه الأشعة تسبب سرطان الجلد عند الأفراد بيض البشرة ، وكذلك تسبب عتامة عدسة العين(المياه البيضاء)، كما تؤثر فى جهاز مناعة الجسم ، والأدهى من ذلك أنها تقضى على النباتات وحيدة الخلية التى تعيش على سطح الماء والتى تتغذى عليها القشريات ثم الأسماك فالإنسان. **وبالرغم من تحذير العلماء والأطباء وأنصار البيئة وغيرهم من خطورة اتساع ثقب الأوزون والأضرار الفادحة الناجمة عنه فان شركات الثلاجات المكيفات بأمريكاماضية فى إنتاجها دون أن تأبه لأى تحذير.**

وثمة خطر بيئى آخر يفوق فى خطورته خطورة اتساع ثقب الأوزون وهو **زيادة ثانى أكسيد الكربون** فى جو العالم. ومن المعروف أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية والذين يكونون ٥٪ فقط من مجموع سكان العالم يستهلكون ٢٥٪ من طاقة العالم وبذلك تكون أمريكا أكبر منتج لثانى أكسيد الكربون فى العالم. وثانى أكسيد الكربون ينتج من مصادر كثيرة مختلفة منها عوادم السيارات والطائرات ودخان المصانع وحرق الوقود الحفرى كما يزيده قطع الأشجار التى تستهلك هذا الغاز فى التمثيل الكلوروفيلى. **وزيادة ثانى أكسيد الكربون فى الجو ستؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الجو وتسبب تغييرا فى الأحوال المناخية مما قد**



ينتج عنه أعاصير مدمرة كاعصار أندرو الذى كلف شركات التأمين فى الولايات المتحدة الأمريكية مايزيد على ٥٠ بليون دولار. كما سيؤدى ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية حتى ولو كان بسيطا إلى تغيير فى أساليب حياة الحيوانات والحشرات والميكروبات . والأهم من هذا كله سيؤدى إلى انصهار الثلوج القطبية فيزيد حجم الماء فى المحيطات والبحار وبالتالى تغرق الجزر الموجودة وسط المحيطات والبحار كما تطغى المياه المالحة على دلتا الأنهار وتغرق المدن الساحلية كالاسكندرية ونيويورك وغيرها.

والشركات متعددة الجنسيات المكونة لنظام العولمة الإقتصادية الجديد تتاجر فى أى شئ وفى كل شئ مادام يؤدى إلى جنى الأرباح الطائلة. ولعل أهم تجارة فى العالم هى تجارة السلاح ولاشك أن مصالح الشركات الكبرى المنتجة للسلاح تلتقى مع استمرار الحروب وتفاقمها فى العالم . وقد رأينا من وقت أن تفكك الاتحاد السوفيتى وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية وبالقوة العسكرية والسياسية أدى إلى اندلاع الكثير من الحروب مثل **حروب العراق والبوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان** . وبديهى أن هذه الحروب تضيف إلى تلوث البيئة فى العالم بطريقة متزايدة . ومن المعلوم أن الدول الخمس الكبار صاحبة العضوية الدائمة بمجلس الأمن وهى التى من المفروض أن تتولى مهمة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ثلاثة فيها تعتبر أكبر منتج للسلاح وهى فى نفس الوقت تشمل الشركات العملاقة عابرة القارات المكونة للعولمة الاقتصادية.

ثم هناك التلوث الناجم عن التخلص من النفايات الذرية والتى يتم دفنها تحت باطن الأرض فى الصحراوات بالبلاد النامية، مما قد يؤدى إلى تلوث المياه الجوفية ، كما يتم دفنها فى قاع المحيطات فضلا عن تسرب المواد المشعة فى المحيطات، والبحار والأنهار مهددا الحياة النباتية والحياة البحرية وبالتالى الحياة الإنسانية ، وهذه الأيام تتم دراسة التلوث الناجم عن البتروكيماويات مادام العصر البترولى لايزال مستمرا.

وبالنسبة للإنتاج الزراعى فقد أدخلت التطبيقات التكنولوجية الجديدة فى إنتاج الخضر والفاكهة، فيتم اليوم زراعة الكثير منها فى صوبات وهذه تضيف إلى ارتفاع درجة حرارة الجو . كما تستعمل أسمدة كيماوية قد تحوى أحيانا مواداً ضارة كما يتم رش وتعفير المزروعات بمبيدات حشرية تتضح أحيانا سميتها للنبات والحيوان والإنسان ، ثم أن البذور المستعملة كتقاوى للمزروعات بذور معدلة صفاتها بالهندسة الوراثية. وأخيرا فقد

انفراد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية والسياسية أدى إلى اندلاع حروب كثيرة مثل حروب العراق والبوسنة وكوسوفا والشيشان.

تستعمل هورمونات لزيادة الإنتاج ويكون الناتج آخر الأمر خضرا وفاكهة مختلفة فقدت الطعم والرائحة المذاق قد تضر بصحة لإنسان خاصة صحة الأطفال والحوامل.

وبالنسبة للإنتاج الحيوانى والسمكى فيتبع نفس الخطوات التى اتبعت فى الإنتاج الزراعى بمعنى معالجتها بالهندسة الوراثية وتقديم أعلاف مشكوك فى صلاحيتها مع استعمال هرمونات.

وفى الحقيقة فان الاثار الضارة فى البيئة على المستوى المحلى والعالمى الناجم من التطبيقات التكنولوجية التى تستعملها الشركات المكونة للعولمة الاقتصادية كثيرة وتحتاج إلى المتخصصين لرصدها وبيان اتساع مجالاتها واحتمالاتها المستقبلية. وحقيقى أن التكنولوجيا أخذ بها قبل أن تتبلور العولمة الإقتصادية وأنها جاءت متسربة رويدا رويدا، إلا أن العولمة الاقتصادية لم تتبلور إلا بمكونات معينة وكانت التكنولوجيا من أهم هذه المكونات فهى التى قدمت الآلية فى المصانع وعملت على زيادة الإنتاجية وتحسينها .. الخ وأصبحت عماد الصناعة الحديثة حاليا.

ونحن فى مصر نلمس هذا العبث فى البيئة. فهاهى مأكولاتنا تغيرت نظمها فالخضر المعروضة أمامنا فى الأسواق غير ماعرفناها وماتعودنا عليه فمثلا الخيار منظره جميل لكن لاطعم له والطماطم مرضها واضح وسريعة العطب والفاكهة نالها أيضا هذا التغيير. فمثلا الفراولة فقدت نكهتها المميزة، والدواجن البيضاء اختلف طعم لحمها، حتى البيض تغير عما قبل ، والكل يعتقد أن الدواجن يضاف إلى علفها هرمونات. واللحوم المستوردة والتى يقبل عليها الناس لرخص أسعارها مقارنة باللحوم المحلية ينبئ شكلها بتلوثها. حتى رغيف العيش والذى زاد سعره أكثر من مرة أصبح غير مستساغ . ونرى هذه الأيام مياه الشرب تباع فى زجاجات بلاستيك تنتجها شركات على أساس أنها مياه نقية كأن مياه الصنابير مشكوك فى نقاوتها.

وحقيقى أن كثيرا من أسباب تلوث البيئة فى مصر راجع إلى أسباب محلية فمثلا مشكلة القمامة التى تجدها فى كل مكان فى صناديق القمامة ومبعثرة جوارها وفى المناور وعلى الأسطح وبين قضبان السكة الحديد .. الخ، والضوضاء الناتجة عن كثرة وسائل المواصلات من سيارات أجرة وملاكى وأوتوبيسات وموتوسيكلات .. إلخ ، وتلوث نهر النيل نتيجة صرف مخلفات المصانع فيه ومخلفات الفنادق السياحية العائمة والمطاعم الرابضة على شاطئ النهر بالقاهرة والمراكب .. إلخ، وتلوث الجو من عوادم السيارات والمصانع والمحروقات ، والأهم من ذلك كله العشوائيات التى انتشرت فى طول البلد وعرضها حتى لكأن مصر أصبحت دولة عشوائيات تتبعثر وسطها جزر قليلة من المناطق الراقية . كل هذا قد ترجعه إلى انخفاض الوعى عامة أى **الجهل** وإنخفاض المستوى الإقتصادى أى **الفقر** لكن أليس الجهل والفقر هما أكبر أسباب تلوث البيئة وهما إن كانا من أمراض مصر المزمنة فهما فى ظل العولمة الاقتصادية مرشحان للتفاقم الشديد.

وبعد فان مالاحظناه من انعزال ممثلى أصحاب الشركات متعددة الجنسيات فى دورة سياتل لمنظمة التجارة العالمية التى إن لم نعتبرها هى الحكومة الفاعلة للعولمة الاقتصادية فعلى الأقل هى رأس الحربة فى استراتيجية العولمة الاقتصادية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، أى رأس الحربة فى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للعالم من الناحية التكنولوجية فى إطار السعى لبناء اقتصاد القرن الحادى والعشرين الجديد الأمريكى .. هذا الإنعزال سواء كان ضمنيا أو ظاهريا ، سواء كان فى سكنى المليارديرات أو فى عواطفهم، هذا الإنعزال يعنى أن المليارديرات لايأبهون بأضرار العولمة الإقتصادية ومن أهمها تلوث البيئة سواء على المستوى المحلى أم على المستوى العالمى وماداموا هم يرفلون فى نعيمهم فى أبراجهم العالية فى جزرهم المعزولة ففى هذا الكفاية.

١٤٣ من القيادات الفكرية والسياسية العربية يحاسبون أنفسهم فى المؤتمر القومى العربى



بشير بومعزه رئيس مجلس الامة الجزائرى يفتتح المؤتمر والى يساره عبد الحميد مهرى وعلى بن محمد والى يساره أحمد صدقى الدجانى ومجدى حماد

رسالة الجزائر

حسين عبد الرازق

عندما بدأت الطائرة فى الهبوط فى مطار **«هوارى بومدين»** بالعاصمة الجزائرية (كان إسمه فى الماضى مطار الدار البيضاء **Maison Blanch**) أدركت ن الزمن يمضى بأسرع مما كنت أتصور . فمنذ ثلاثين عاما كاملة- فى سبتمبر ١٩٧٠ تحديداً- غادرت وأسرتى الجزائر إلى القاهرة عبر فرنسا ، بعد أن عشنا فيها عامين عملت خلالهما و**«فريدة النقاش»** زوجتى بمجلة **«المجاهد»** العربية وبالتدريس بالجامعة (فريدة بمعهد الترجمة وأنا بمعهد الصحافة).

صممت بمجرد وصولى إلى فندق **«الاوراسى»** على انتهاز فرصة وصولنا للجزائر قبل بدأ أعمال **المؤتمر القومى العربى العاشر** بحوالى ٦٠ ساعة لنتجول فى شوارع الجزائر ونقوم بزيارة الأماكن التى عشنا فيها مع طفلينا رشا وجاسر (ولد فى الجزائر) وعملنا بها.. **منتجع« بن عكنون»** حيث أقمنا مع عدد من الأسر المصرية والسورية ، أذكر منهم . **الطاهر مكى ود. طعيمة الجرف ود. شكرى فيصل وسعد زهران ،ومحمد سليم،** فى انتظار العثور على شقة ملائمة .. ثم حى **«بلكور»** حيث أقمنا بعد ذلك .. وميدان الأمير عبد القادر ومقر صحيفة المجاهد ، و **«الميلك بار»** وقهوة **«اللوتس»** التى أغلقت بعد ذلك بقرار جمهورى باعتبارها مكان تجمع للمعارضة (!!) ، وشارعى **العربى بن مهيدى وديدوش مراد** .. وشاطئ **زيرالدا وتيبازا .. ونادى الصنبور،** وقد عشت فى أحد فيلاته مع **مصطفى نبيل وفيليب جلاب** فى مايو ١٩٦٧ خلال **مؤتمر الاشتراكيين العرب** ، أحد أهم اللقاءات التى لم تتكرر بين المدارس والقيادات الاشتراكية الحزبية والفكرية والحاكمة فى الوطن العربى ، ولكن هزيمة ١٩٦٧ ألقت به وبأعماله فى غياهب النسيان..

ورغم الساعات القليلة المتاحة فقد ساعدنا الزميلان العزيزان **«لبيب بدر»** مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط فى الجزائر و**«نصر القفاص»** مدير مكتب الاهرام هناك، على زيارة عديد من هذه الأماكن ومشاهدة التغييرات الواسعة التى أصابتها .كما كان للحوارات التى جرت مع عديد من الزملاء الذين عملت معهم فى صحيفة «المجاهد» وكانوا فى بداية حايتهم العملية، أو قمت بالتدريس لهم فى معهد الصحافة ، وقد أصبحوا من نجوم الصحافة العربية فى الجزائر-مثل **سعد بو عقبة ومحمد عباس وعبد المجيد بن حديد** ..- الفضل فى استعادة كثير من الذكريات والاقتراب أكثر من فهم أوضاع الجزائر الصعبة.

بعد هذه الساعات الستين بدأت أعمال **«المؤتمر القومى العربى العاشر»**، والتى استمرت خمسة أيام من ٣ إلى ٧ أبريل ٢٠٠٠ ، وشارك فيها ١٤٣ من القيادات الفكرية والسياسية العربية ينتمون إلى ١٧ قطراً عربيا » مصر - لبنان- فلسطين- سوريا- الاردن- العراق- اليمن -السعودية- البحرين -الامارات - قطر- السودان - ليبيا- تونس- المغرب- موريتانيا -الجزائر» وبعضهم جاء من أوروبا أو أمريكا ، بالاضافة لعدد من المراقبين.

وكان واضحا منذ البداية أن لهذا المؤتمر بالذات سمات خاصة.

**** أولها أنه يعقد فى الجزائر** ، البلد الذى ضحى بمليون شهيد من أجل استقلاله عن الاستعمار الاستيطانى الفرنسى وإنهاء الالحاق والقضاء على الهوية، وقدم للأمة العربية تجربة رائدة فى المقاومة المسلحة وحرب التحرير الشعبية فى الخمسينيات وأوائل

الستينات (١٩٥٤ - ١٩٦٢)، ثم عاش حربا أهلية دامية وعنفا غير مسبوق فى بداية التسعينات بعد الغاء الجيش لنتائج الدورة الأولى من الانتخابات البرلمانية ولجوء جبهة الانقاذ - ومن بعدها الجماعات الاسلامية المسلحة - للمقاومة وممارسة القتل والاغتيال وتهديد الحياة فوق أرض الجزائر. وتبذل الجزائر اليوم جهودا هائلة لطى هذه الصفحة وتحقيق «الوئام الوطنى».

وقد أضافت الجزائر للمؤتمر العاشر هما جديدا لم يطرح من قبل على جدول أعماله، **وهو حماية اللغة العربية.** فالمعركة المستعرة بين الفرانكوفونية والعربية فى الجزائر، كشفت عن وجود حملة تستهدف اللغة العربية فى كل مكان من الوطن العربى وخارجه.

فاجأ **د. عثمان سعدى** الذى عرفناه فى بداية الثورة طالب علم فى كلية الآداب بجامعة القاهرة، ثم سفيراً للجزائر المستقلة، وهو الآن رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية.. فاجأ المؤتمر بالحديث عن **قرار فرنسى يلزم دارسى اللغة العربية بكتابتها بحروف لاتينية خلال امتحان «البكالوريا» هذا العام!.**

قال **عثمان سعدى**« كانت العربية منذ قرون تدرس بفرنسا بالحروف العربية، وتعامل بالمدارس الثانوية فى مستوى واحد مع الانجليزية والاسبانية، وفى يوم **٧ يناير ٢٠٠٠** أصدرت وزارة التربية الفرنسية قرارا سيطبق فى امتحان البكالوريا (اتمام الدراسة لثانوية) فى يونيه المقبل، بحيث **تمتحن فيه العربية لأول مرة فى تاريخ فرنسا بالحروف الفرنسية** . أى أن النصوص العربية التى تقدم فى ورقة الامتحانات تكون مكتوبة بالحروف الفرنسية، وأن الجواب يكتب بالفرنسية. ويشمل هذا القرار الغريب أيضا **التوقف عن تدريس العربية الفصحى التى يعتبرها الداعون للقرار لغة غير حية، واستبدالها باللهجات العربية. وقد اعتمدت حتى الآن اللهجة المغاربية، واللهجة الشامية أى اللبنانية والسورية، واللهجة البربرية القبائلية. وطبعا كلها تعلم بالحروف الفرنسية.**

وما أن صدر هذا القرار فى فرنسا حتى وجد له صدى فى أوساط اللوبى الفرنكفونى بالجزائر، فقد مررت التلفزة الجزائرية حصة غريبة بعنوان «لغات الجزائر» نشطها الكاتب الجزائرى **«واسينى لعرج»** وشارك فيها عدد من المعادين للبعد العربى للجزائر وللغة العربية، وطالبوا بالاعتراف باللغات الأربع للجزائر وهى: العربية الفصحى، الجزائرية، الفرنسية، الامازيغية»!.

الغريب- والمؤسف- أن هذا القرار آثار احتجاج منظمات أهلية فرنسية مثل« **الجمعية الفرنسية لاساتذة اللغة العربية»** التى إحتج رئيسها واعتبر قرار الوزارة «**موقفا أيديولوجيا ينطلق من الاستعمار الجديد الذى يفرنس حتى العربية**»، و«**الجمعية الفرنسية لأساتذة اللغات الحية**» و«**لجنة الجامعيين للدراسات العربية**».. بينما إكتفت الحكومات العربية وجامعة الدول العربية بالصمت التام!.

** السمة الثانية للمؤتمر القومى العاشر أنه كان مؤتمرا لتقييم دور «المؤتمر» فى الحياة الفكرية والسياسية العربية بعد مرور عقد كامل على تأسيسه.

التسوية السياسية الحالية لعدوان ١٩٦٧ لا تعالج الجذور الفعلية للصراع العربى الصهيونى وللعدوان.. وهى اغتصاب فلسطين وتشريد أهلها

لقد ولدت فكرة «**المؤتمر القومى العربى**» فى صنعاء عام ١٩٨٨ أثناء عقد ندوة «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها» التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. وتشكلت لجنة تحضيرية من «**أحمد صدقى الدجانى (فلسطين) وأديب الجادر(العراق)، وجاسم القطامى (الكويت) وجوزيف مغيزل (لبنان) وخير الدين حسيب(العراق) وعصام نعمان (لبنان)، ومحمد البصرى(المغرب) ومحمد فائق(مصر) ومحمود رياض(مصر) ومصطفى الفيلالى(تونس)**. وعقد المؤتمر الأول فى« قصر الشرق» فى تونس (مارس ١٩٩٠).

كانت هناك بعض الاشارات الايجابية فى الساحة العربية، أوحت لأصحاب الفكرة ببعض الأمل فى الخروج من الأزمة العربية الشاملة التى بدأت بهزيمة يونيه ١٩٦٧ وبلغت ذروتها باتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين **السادات وبيجن**، وبالتالى إدارت مصر الرسمية ظهرها للعرب وخرجت من ساحة المواجهة مع إسرائيل والامبريالية الأمريكية.

ولخص بيان المؤتمر الأول هذه الاشارات فى **إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية** وصمودها فى وجه محاولات إخمادها.. **تحول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى مطلب شعبى شامل والانتقال** نحو أنظمة تعددية فى كل من الجزائر والاردن وتحرك الكويت نحو عودة الحياة النيابية، **وتزايد التقارب العربى، وبشائر توحد شطرى اليمن.**

ويضيف **د. عبد الله بلقزيز** أسبابا إيجابيةأخرى ساعدت على ميلاد الأمل وبالتالى الدفع فى اتجاه عقد المؤتمر القومى العربى الأول، هى.. **إخماد الحرب الأهلية فى لبنان وعقد مؤتمر الطائف، وقيام إتحادين اقليمى عربيين (مجلس التعاون العربى- إتحاد المغرب العربى) وخروج العراق منتصرا فى حرب الخليج الأولى(!!).**

وعرّف أصحاب الفكرة المؤتمر القومى العربى بأنه «تجمع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الاقطار العربية ومن أجيال عدة. المقتنعين بأهداف الأمة العربية والرغبين فى متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضارى القومى العربى، وهو يعمل على صعيد شعبى مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنويا للنظر فى حال الأمة العربية ومناقشة قضاياها الحيوية، وله أن يكوّن فروعا فى الاقطار العربية وخارجها» كما جاء فى المادة الأولى من النظام الأساسى للمؤتمر.

وحددوا أهداف المشروع الحضارى العربى فى ستة مبادئ:

١- **الوحدة.**
٢- **الديمقراطية.**
٣- **التنمية المستقلة.**
٤- **العدالة الاجتماعية.**
٥- **الاستقلال القومى والوطنى.**
٦- **التجدد الحضارى.**

كما فسروا عبارة «**القومى العربى**» بأنها تعنى الاطار العربى العام ككل، وليس تيارا فكريا أو سياسيا واحدا، بمعنى أن العضوية أو المشاركة فيه لا تقتصر على التيار القومى التقليدى (**البعث، حركة القوميين العرب، الناصريين**) فقط، وإنما تشمل كل القوى والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى العاملة فى مختلف الساحات العربية سواء كانت ذات مرجعية قومية بحتة، أو وطنية أو دينية أو علمانية أو ماركسية أو ليبرالية. فالمهم أن تكون هذه التيارات مؤمنة بوحدة الأمة العربية ومشروعها الحضارى.

وأكدوا أن المؤتمر القومى العربى ليس حزبا سياسيا وليس ندوة فكرية، ولكنه تجمع يهدف لتحقيق شيئين إثنين هما::

أ- أن يكون« مرجعية قومية شعبية»



مناقشات حامية فى لجنة الدولة والمجتمع..

للأمة العربية فى القضايا والمسائل المصيرية التى تواجهها.

ب-أن يشكل «**قوة ضغط» سياسية وفكرية** فاعلة فى مختلف الساحات العربية إنطلاقا من المصالح العربية العليا للأمة العربية.

وبعد عشر سنوات كان لابد من وقفة تقييمية ،خاصة وهناك. من يرى أن المؤتمر لا يعدو كونه منتدى لعدد من المسئولين السابقين الذين أبعدوا عن الطبقة الحاكمة فى الأقطار العربية، ، يلتقون سويا ليكرروا مقولات عفى عليها الزمن ، ويصدروا بيان لا يقرأه أحد، ويوهموا أنفسهم أنهم ما زالوا قادرين على التأثير ولم يخرجوا بعد خارج التاريخ.

وقد طرحت الامانة العامة للمؤتمر ثلاثة أوراق أساسية للمساعدة على هذا التقييم ..« المؤتمر القومى العربى فى عشر سنوات.. مفهومه - نشأته - أهدافه» اعداد **مصطفى نويصر** عضو الأمانة العامة ، و« المؤتمر القومى العربى.. حصيلة عقد ومتطلبات دور» للدكتور **عبد الإله بلقزيز** عضو الأمانة العامة، و«المؤتمر القومى العربى يبدأ عقده الثانى» للدكتور **كمال عبد اللطيف** عضو الأمانة العامة . وجرت فى جلسات عامة مناقشات- حادة أحيانا- تبلورت فى عدد من النقاط.

فقد نجح المؤتمر فى الجمع بين أجيال مختلفة ومفكرين وساسة من أقطار الوطن العربى بعضهم من المفكرين وآخرين من الممارسين للعمل السياسى والعمل العام، وينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية كانت متصارعة ومتباينة فى فترات تاريخية سابقة **، فهناك المنتمين إلى أحزاب البعث العربى الاشتراكى ، وإلى** الاحزاب الشيوعية العربية **وإلى حركة القوميين العرب وإلى الاحزاب الناصرية العربية، وإلى التيار الاسلامى أو الليبرالى أو الاشتراكى الديمقراطى ،والمستقلين عن الأحزاب والتيارات.**

ونجح اجراء نقاشات جادة بين كل هؤلاء ، واتفاقهم على مبادئ ستة محددة ، وعلى إصدار بيان سنوى برؤيتهم المشتركة لكافة قضايا ومشاكل الأمة العربية ، ومشاركته فى انتخاب الأمانة العامة والأمين العام كل ثلاث سنوات ..فى **تأكيد التقاليد والقيم الديمقراطية والقبول بالآخر** ،والخروج من هاوية تصور كل حزب وكل تيار أنه وحده يملك الحقيقة المطلقة وتكفيره و تخوينه للآخرين.

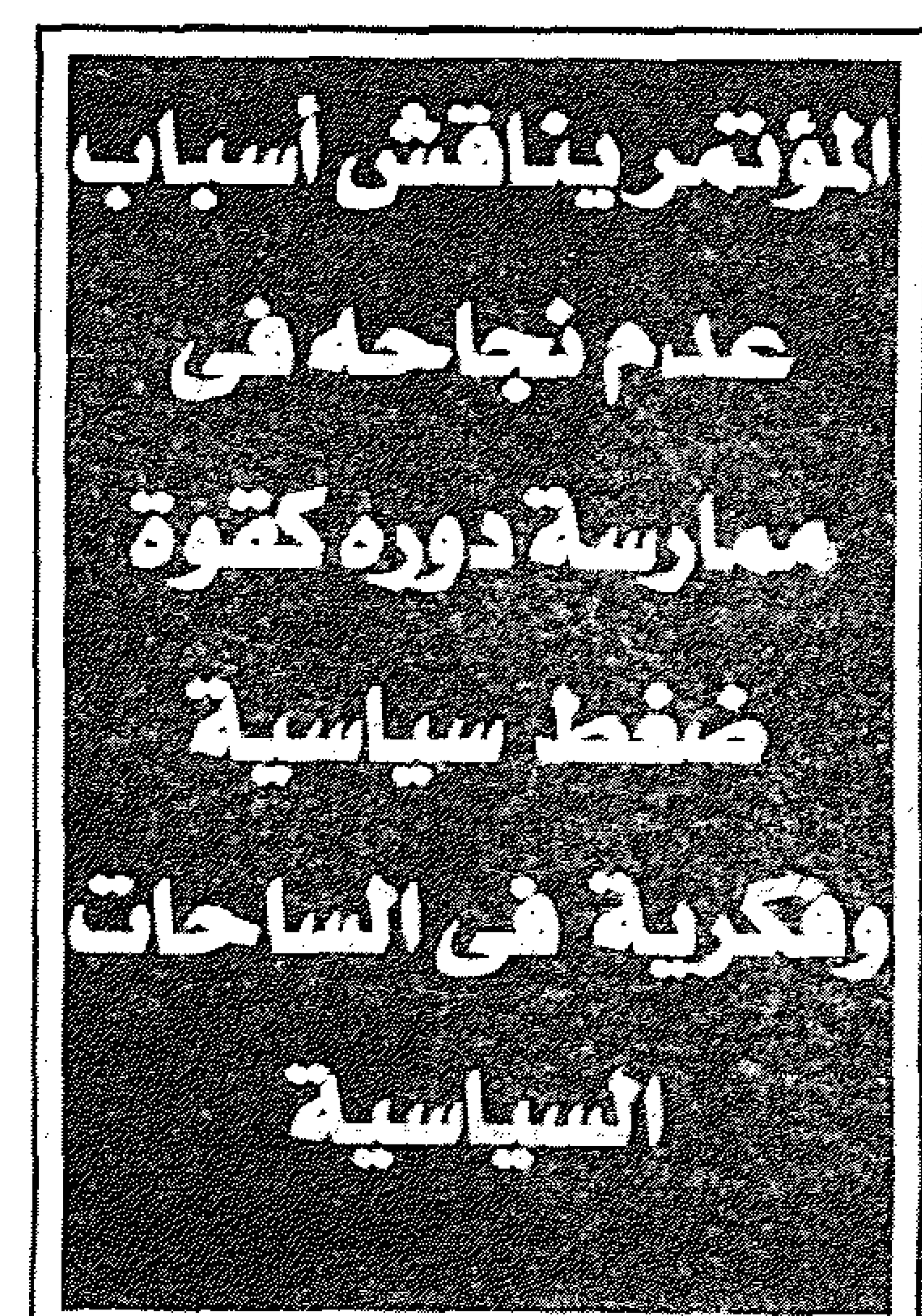
لا يلغى هذا النجاح أو يقلل من قيمته أن بعض **أعضاء المؤتمر من الناصريين والبعثيين ما زال ينظر بريبة إلى زملائهم الماركسيين فى المؤتمر، ويرى أن المؤتمر منبر للقوميين «التقليديين» وأن الماركسيين دخلاء عليهم أن يبحثوا عن منبر آخر لهم.** وأن آخرين يضيقون بالاجتهادات المختلفة ويريد أن يقبل كل أعضاء المؤتمر برؤيته وإلا فهم محل شك وريبة . وأن هناك انتقادات طرحت فى هذا المؤتمر(العاشر) وفى مؤتمرات سابقة تركز على وجود حلقة ضيقة من بعض المؤسسين للمؤتمر لعب دوراً واضحا فى نشاط المؤتمر وأعماله واستمراره وتريد بالمقابل فرض وصايتها عليه ، سواء فى الصياغات والقرارات أو فى انتخابات الأمانة العامة.

فكل هذه الظواهر - إن وجدت- **تظل هامشية لا تمس جوهر الانجاز الذى تحقق خلال عشر سنوات .** وأى مراجعة لتشكيل الامانة العامة (٢٥ عضواً) ولانتخاب الأمين العام (**د. خير الدين حسيب ثم عبد الحميد مهرى ثم ضياء الدين داود**) وللزيادة المستمرة فى عضوية المؤتمر التى وصلت الآن إلى ٥٠٠ عضو وللمشاركة فى المؤتمر السنوى الذى بدأ عام ١٩٩٠ بحضور **٦٠ عضوا** ووصل خلال المؤتمر الأخير إلى **١٤٣ عضوا** (بالاضافة للمراقبين) تحملوا مصاريف الانتقال (ويتحملون عامة مصاريف الاقامة باستثناء مؤتمر الجزائر) ، ومتابعة النقاشات الحرة والحادة فى جلسات المؤتمر ولجانه ،تؤكد أن هذه النجاحات حقيقة لا شك فيها.

يضاف إليها إنجازات عملية محددة ، مثل نجاح المؤتمر فى تحقيق «استقلاليته» وعدم تبعيته لأى جهة ، سواء حكم أو حزب أو تيار سياسى، **وتأسيسه للمؤسسة الثقافية** المهتمة بدراسة الابعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والعلمية والاقتصادية والتاريخية للوطن العربى وتقوم أيضا بدعم الاتصال والتعاون بين الباحثين والعلماء والادباء العرب ،**والصندوق القومى العربى الذى** رصد وقفية **لصندوق تعزيز العمل الأهلى العربى ومخيمات الشباب القومى العربى**(ملتقى الشباب العربى) وعقدها اعتبارا من أغسطس ١٩٩٠ فى لبنان واليمن والاردن وتونس وسوريا والمغرب ومصر والسودان والعراق ، وأخيرا انشائه للمؤتمر القومى العربى الاسلامى اعتبارا من ١٩٩٤ وعدد من النوادى والمنتديات الفكرية العربية فى لبنان والاردن والمغرب.

ورغم هذه النجاحات فقد كان واضحا من خلال المناقشات وجود بعض نواحى القصور والضعف.

فلم ينجح المؤتمر القومى العربى حتى الآن



في ممارسة دوره كقوة ضغط سياسية وفكرية في الساحات العربية المختلفة نتيجة لمجموعة من العوامل من بينها عدم اجتماع أعضاء المؤتمر في كل قطر بصفة دورية للسهر على تحقيق أهداف المؤتمر في بلدهم ، وأن بعض اعضائه يعتبر أن دوره ينتهي بالمشاركة في المؤتمر واصدار البيان الختامي دون أي التزام بقراراته- وبعضهم يحتلون مواقع مؤثرة في أحزاب وجبهات سياسية(حاكمة) -وعدم انفتاح المؤتمر بشكل كاف على منظمات نقابية وجمعيات أهلية تلعب دورا هاما في بلادها ، وضعف نسبة مشاركة النساء والشباب في عضويته.

كذلك كشفت مناقشات المؤتمر في دوراته المختلفة عن تناقض غريب . فمع نجاح المؤتمر كمؤسسة في تحقيق استقلاله عن أنظمة الحكم بصورة جلية ،**فإن بعض اعضائه المنتمين إلى أحزاب أو جبهات حاكمة ، أو المشايعين لها، يمارسون دورهم في المؤتمر دفاعا عن هذه الأنظمة وسياساتها التي تتعارض أحيانا مع أهداف المؤتمر ،خاصة هدف الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ويكونون فيما بينهم ما يشبه التكتل داخل المؤتمر مما يضعف من مصداقية بعض قراراته ومواقفه.**

** أما السمة الثالثة للمؤتمر القومي العربي العاشر -والاهم- فكانت بلا شك **الواقع العربي والاقليمي والعالمي البالغ السوء،** إلى الحد الذي دفع محرروا تقرير **«حال الأمة ١٩٩٩»** إلى القول أن عام ١٩٩٩ شهد« الكثير من الاحباط والقليل من الأمل .فالوضع العربي العام لا يشجع ، إنه في نفق مظلم، ولا ملامح لضوء في النهاية . ثمة إدراك بأن العرب يتوجهون في القرن الجديد إلى بدايات صعبة» وتبدو أبرز ملامح هذا الواقع العربي في ثلاثة ظواهر أساسية.

- فشل تجارب التنمية الوطنية خلال النصف الأخير من القرن العشرين.
- غياب الديمقراطية وخضوع البلاد العربية جميعا- بدرجة أو أخرى- لنظم حكم استبدادية.
- دخول العرب جميعا بتسويات سياسية للصراع العربي الاسرائيلي تندرج في نطاق السلام الاسرائيلي الأمريكي ، واحتمال استكمال حلقات التسوية خلال هذا العام أو العام القادم.

وقد فرضت هذه الحقائق المؤلمة نفسها على مناقشات المؤتمر ولجانه وعلى البيان الختامي للمؤتمر.

وبالطبع يستحيل تناول كافة القضايا التي تناولها بيان المؤتمر وتقارير لجانه المختلفة . ولكن هناك بعض قرارات تستحق التوقف أمامها.

مثلا في **لجنة الدولة والمجتمع** سجلت اللجنة في تقريرها حالة «الخلط بين الدولة والسلطة ،واختزال السلطة في شخص الحاكم، سواء كان شخصيا أو حزبا أو مجموعة .. وتغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ، **وغياب مفهوم المواطنة** وسيادة حكم القانون.. واستمرارية العمل بقوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية في عدة بلدان عربية ،واعتماد قوانين ونظم انتخابية تخل بتكافؤ الفرص بين المواطنين وتؤدي إلى استبعاد وإقصاء فئات اجتماعية من المشاركة ، وتهميش دور المرأة .. **واستمرار وضع الخصوصيات الحضارية والثقافية العربية في مواجهة مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان،** رغم أنها تعبر عن التراث الإنساني الذي أسهمت فيه الحضارة العربية نفسها ..وعدم الالتفات بشكل كاف للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين».

وأكدت اللجنة في توصياتها ..«يؤكد المؤتمر القومي العربي- مجددا- على مركزية **قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان في الوطن العربي** كمدخل ضروري للتغيير السلمي وفتح الباب أمام تحقيق الاهداف العليا القومية والوطنية والاجتماعية للأمة العربية ،كما يؤكد رفضه لأي مساومة على هذه الحقوق أو إثارة **تناقض مصطنع بين الديمقراطية السياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنضال من أجل التحرر الوطني من جهة أخرى».**

واستهل المؤتمر بيانه الختامي بقضية الصراع العربي الصهيوني ،مؤكد «**أن كل ما تم التوصل إليه من اتفاقات ،وما يمكن أن يجري التوصل إليه منها ، بين الحكومات العربية والكيان الصهيوني إنما يشمل آثار عدوان ١٩٦٧ بالدرجة الأولى، فيما لا يعالج البتة الجذور الفعلية للمشكلة الرئيسية التي أدت إلى العدوان، وهي اغتصاب فلسطيني وتشريد أهلها ، أي أنه لا يعالج أسباب العدوان ذاتها قبل عام ١٩٦٧ ونتائجها.** ان استحضار هذه الحقيقة يحول دون الوقوع في الأوهام السائدة التي ترى في التسوية المطروحة سلاما نهائيا وشاملا .فهذه التسوية هي في أحسن الأحوال سلام حكومات وليست سلام شعوب».

وشدد المؤتمر على ضرورة إحياء مكاتب مقاطعة العدو الإسرائيلي ، ودعا «الحكومة المصرية إلى التراجع عن القيام بأي جهد لعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي سبق أن سقط في الدوحة قبل أعوام ثلاثة، كما دعا كل الحكومات العربية إلى وقف كل أشكال التطبيع والتمثيل مع الكيان الصهيوني».

وأفرد المؤتمر مساحة كبيرة في قراراته لموضوع الحصار على شعب العراق وصاغ- لأول مرة- رؤية متكاملة من ١٢ نقطة لاخراج ،العراق والوطن العربي من محنته.

ورغم أهمية قرارات المؤتمر يبقى المقياس الحقيقي الذي يقاس به نجاح المؤتمر العاشر وفكرة المؤتمر في حد ذاتها ،هو مدى التزام الأعضاء في أقطارهم ومن خلال منظماتهم المختلفة بهذه القرارات الهامة.

انتخب المؤتمر القومي العربي العاشر
ضياء الدين داود
أمينا عاما
وانتخب أمانة عامة
جديدة من ٢٥ عضوا هم:
أحمد صدقي الدجاني
معن بشور
وميض نظمي
رسول الجشي
ضياء الفلكي
أمل محمود
عبد الاله بلقزيز
علي بن بن محمد
ليث شبيلات
محمد فائق
شفيق الحوت
عبد الله السيد ولد أباه
خالد السفياني
جار الله عمر
حسن عبد العظيم
محمد الأخضر بلعيد
حمدين صباحي
فريدة النقاش
طلعت مسلم
سليم الزعبي
منير الحمشي
أحمد عبد الرحمن
سيف علي الجروان
أحمد عبيدات

على الرغم من الفوارق في الظروف وفي نوعية النظامين السوري والعراقي ،فإن تطورات الأحداث على الجبهة السورية اللبنانية .الإسرائيلية تذكرنا بالفخ الذي نصب للرئيس صدام حسين في حربي الخليج الأخيرتين ، وقد وقع فيهما. فكل الدلائل تشير إلى أن هناك طوقا خانقا من العزلة، يقترب من سوريا لاظهارها متصلبة متحجرة رافضة للسلام.

السؤال هو كيف يجابه الرئيس حافظ الأسد هذا الفخ؟. هل ستتفتق تجربته و حنكته عن حل مبدع يجعله يكسر الطوق ويغير قوانين اللعب؟ أم سيجد نفسه محاربا على عدة جبهات سياسية وعسكرية وأزمات اقتصادية وانتشار النزاعات مع الدول العربية الشقيقة؟.

الفخ المنصوب لسوريا

وراء الحوار الساخن الدائر في أروقة المفاوضات الإسرائيلية السورية ، والذي تقوده الادارة الأمريكية ، وتتشارك فيه الكثير من الدول والشخصيات ، في مقدمتها مصر وفرنسا يتطور سيناريو آخر من وراء الكواليس ، يتناقض بروحه وبمضمونه تمام التناقض عن المسار السلمي . بل هو نوع من التكتيك الحربي ، الذي يذكرنا إلى حد كبير بالفخ الذي نصب في حينه مرتين للرئيس العراقي ، **صدام حسين** ، ووقع فيه بحربي الخليج **(مع إيران أولى، ثم الحرب العالمية التي أعقبت غزو الكويت ثانيا)**.

فما يجري على ساحة هذا السيناريو اليوم، هو **وضع سورية أمام خيارين: فإما التنازل عن بضع مئات من الأمتار في بحيرة طبريا ومواصلة المفاوضات وفقا للاحتياجات الداخلية لرئيس الحكومة الإسرائيلية، ايهود باراك ، وإما مجابهة عزلة دولية واستفزازات حربية تقوده إلى مواجهة عسكرية لايريدها.**

وعلى الرغم من حنكة الرئيس السوري **حافظ الأسد** ، وقدرته على الافادة من تجربة العراق ، وعلى الرغم من اختلاف الظروف وعدم جاهزية العالم العربي للوقوف ضد سورية كما وقف ضد القيادة العراقية في حرب الخليج الأخيرة، فإن مجريات الأمور المتسارعة والانسحاب العتيد من لبنان والغطاء الدولي الذي يحظى به رئيس الحكومة الإسرائيلية ، تنذر بخطر حقيقي يحدق بسورية ويحملها مسئوليات جساما إزاء ما يترتب عنه، عربيا وشرق أوسطيا وعالميا.

ولكي نستشف أبعاد هذا الخطر ، لابد من مراجعة للتطورات السياسية الحاصلة ،منذ استئناف المفاوضات الإسرائيلية -السورية في شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٩ في واشنطن.

نظير مجلي



كلينتون .. يتوسط باراك والشرع

البداية

في حينه نجحت الادارة الأمريكية في استئناف المفاوضات ،على الأسس التالية:

- **أولا: إعلان** رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد ، **ايهود باراك** ، استعداده لدفع ثمن السلام مع سورية ، على طريق معلمه **اسحق رابين** . ومعروف أن رابين كان على استعداد للانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام الكامل مع **سورية . ولكن باراك** ، لم يقل هذا الرأي بتلك الكلمات الواضحة . إنما أعلن أنه لا يمحو ما وافق عليه سابقوه من رؤساء الحكومات ، كاشفا أن رئيس حكومة الليكود

، **بنيامين نتنياهو** ، أيضا ، وافق على الانسحاب الكامل. وقد زين **باراك** موقفه هذا بإغداق المدائح على الرئيس **حافظ الأسد** . «الرئيس القومي القادر على اتخاذ القرارات التاريخية . باني سورية الحديثة .. إلخ».

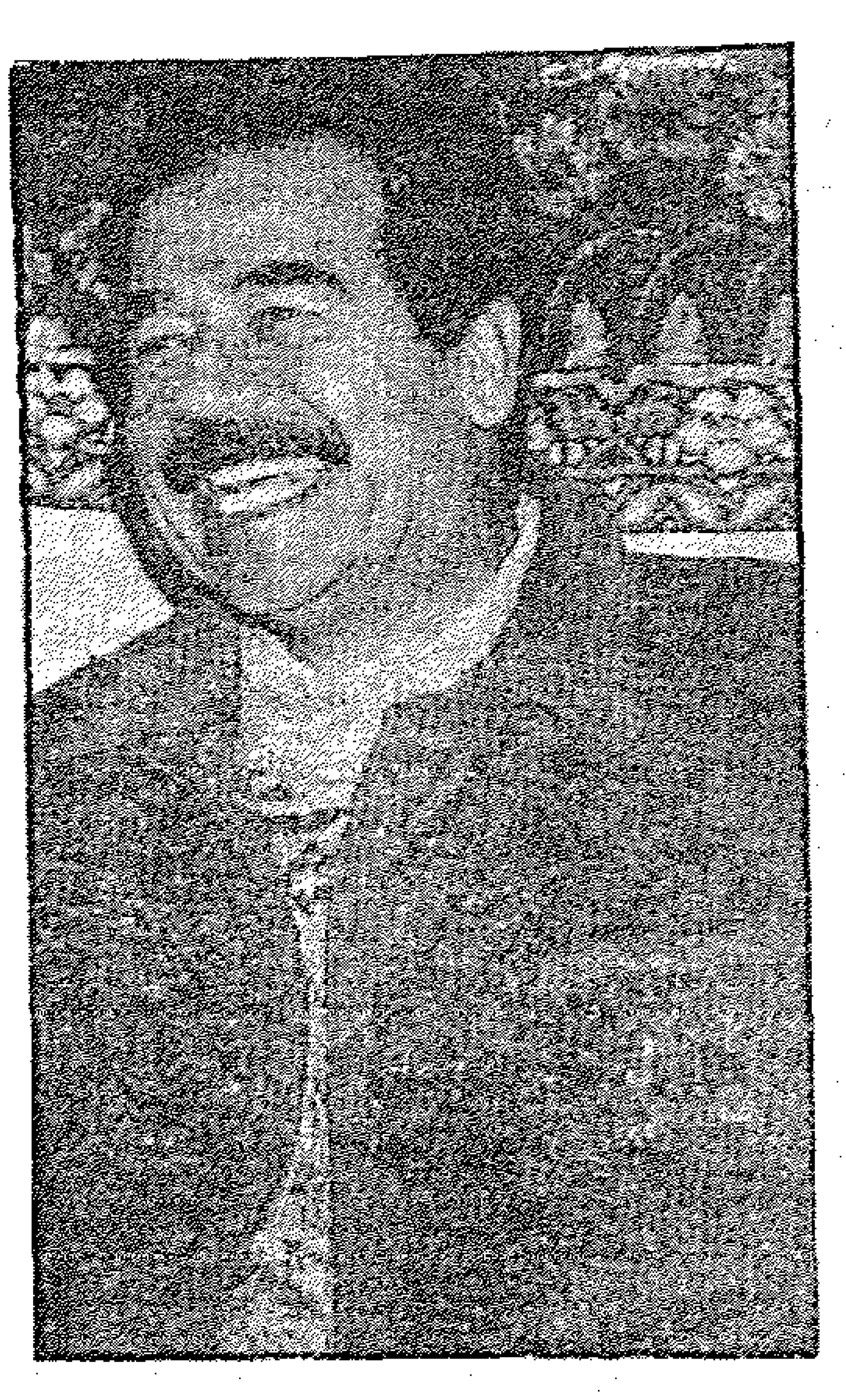
ثانيا:- رأى الرئيس **حافظ الأسد** أن أمامه قائدا مرنا في إسرائيل ، صادقا في توجهه للانسحاب الكامل. فتنازل عن سماع أو قراءة تعهد رسمي بهذا الانسحاب. ووافق على استئناف المفاوضات من دونه . ولم يبخل هو أيضا ، بالمدائح على باراك . ووافق على رفع مستوى المفاوضات إلى درجة وزير الخارجية (**فاروق الشرع**) مقابل رئيس الحكومة الإسرائيلية . ووعد بأن يلتقي شخصيا مع باراك في وقت لاحق ،عندما تسفر المفاوضات عن نتائج جدية على نحو مسودة اتفاق.

التحول

عندما انتهت الجولة الأولى للمفاوضات ، وبدا أنها تسير في الاتجاه الصحيح ، دخلت الحلبة قوى المعارضة الإسرائيلية بكل طاقاتها ونفوذها محذرة من الانسحاب الكامل من الجولان . وعملت هذه المعارضة في اتجاهين:

الأول:- داخل إسرائيل ، بالقول إن الانسحاب الكامل ثمن باهظ لا يجوز دفعه لسورية ،وهي« التي تحتاج للسلام مع إسرائيل أكثر من إسرائيل» ، إذ إن «أوضاعها الداخلية على حافة الانهيار، بسبب التدهور الاقتصادي والفقر والبطالة ، وبسبب حاجة الرئيس الاسد لتسليم نجله بشار الحكم وهو يحمل اتفاق سلام جيداً ، وبسبب حاجته للمساعدات المالية الأمريكية وللدعم المالي والسياسي في أوروبا . وراحت تفزع المواطنين في الشمال من الانسحاب الكامل وخطورته الأمنية من جهة والسيطرة السورية على مصادر المياه (منابع نهر الأردن ، والشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا من جهة ثانية).

الثاني: في الخارج ، وبشكل خاص في الولايات المتحدة ، إذ راحت تروج أن **سورية تتوقع الحصول على مليارى دولار في السنة من جيب دافع الضريبة الأمريكي ،كما هي الحال بالنسبة لمصر منذ كامب ديفيد** . وتقول إن سورية لا تستحق هذا الدعم ،لأنها «ما زالت تدعم الارهاب» وتقيم علاقات وطيدة مع **إيران** وتسيطر على **لبنان** . كما راحت تحارب النهج السوري الجاف تجاه إسرائيل ،واحجام القادة السوريين عن القيام بخطوات تدل على نية طيبة وحقيقية للسلام : «فالوزير فاروق الشرع رفض مصافحة **إيهود باراك** خلال المفاوضات بينهما ورفض النظر وجها لوجه إليه و «سورية ترفض تسليم



صدام وقع في الفخ مرتيم
فهل يفلت الأسد

إسرائيل **رفات الجاسوس ا لإسرائيلي إيلي كوهين** ، الذي اعدم في دمشق بعد اكتشافه قبل ٣٥ سنة» و «ترفض التعهد بتطبيع كامل للعلاقات الإسرائيلية السورية بعد توقيع معاهدة السلام» .. إلخ .. من الاتهامات التي تلاقي آذانا صاغية وتعاطفا كبيرا في الغرب.

وقد ارتدع **إيهود باراك** من هذا النشاط لليمين الإسرائيلي، وساهم في الكثير منه، هو ووزراؤه .. خصوصا أولئك الذين لا يوافقون باراك على تفضيله المسار السوري ويطالبونه بتفضيل المسار الفلسطيني (وعلى **رأسهم شمعون بيرس ، وزير التعاون الاقليمي حاليا ورئيس الحكومة السابق، ويوسي بيلين ، وزير القضاء، وأحد مهندسي اتفاقات أوسلو وشلومو بن عامي ، وزير الأمن الداخلي الذي فاز بأعلى نسبة تأييد في الانتخابات الداخلية لحزب العمل ، وحاييم رامون، وزير الدولة للشئون البرلمانية وغيرهم).**

وكان لافتاً للنظر أن صوت اليمين الإسرائيلي علا ونشط على وسائل الاعلام العالمية ، وقاده حفنة من المستوطنين اليهود المستعمرين في أراضي الجولان السوري المحتل ، **بينما لم يرتفع صوت أصحاب الجولان الحقيقيين ، السوريين ، الذين ما زالوا مشردين لاجئين خارج الجولان بعد أن تم ترحيلهم بالقوة خلال حرب ١٩٦٧ ، وهدمت جميع قراهم** (كان عددهم ١١٥ آلاف نسمة يعيشون في ١٢٠ قرية ، وهدمت ١٠٥ قرى منها ،وأصبح عددهم اليوم حوالي نصف مليون نسمة). والصوت الوحيد الذي ارتفع في سوريا ، خلال تلك الفترة هو صوت الأدباء والمثقفين ، الذين اعترضوا على مبدأ السلام مع إسرائيل ، وبهذا لم يسهموا في معركة السلام التي تخوضها قيادتهم بل استفادت إسرائيل من معارضتهم أكثر من أي طرف آخر.

من هنا، وجد **باراك** نفسه عاجزا عن تمرير معاهدة سلام مع سورية ، على أساس مبدأ الانسحاب الكامل مقابل السلام الكامل. فجاء إلى الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن **يطلب تهميش موضوع الانسحاب ، والتركيز على القضايا الأخرى مثل التطبيع والمياه والترتيبات الأمينة. ورفض السوريون ذلك. وأوقفوا المفاوضات.**

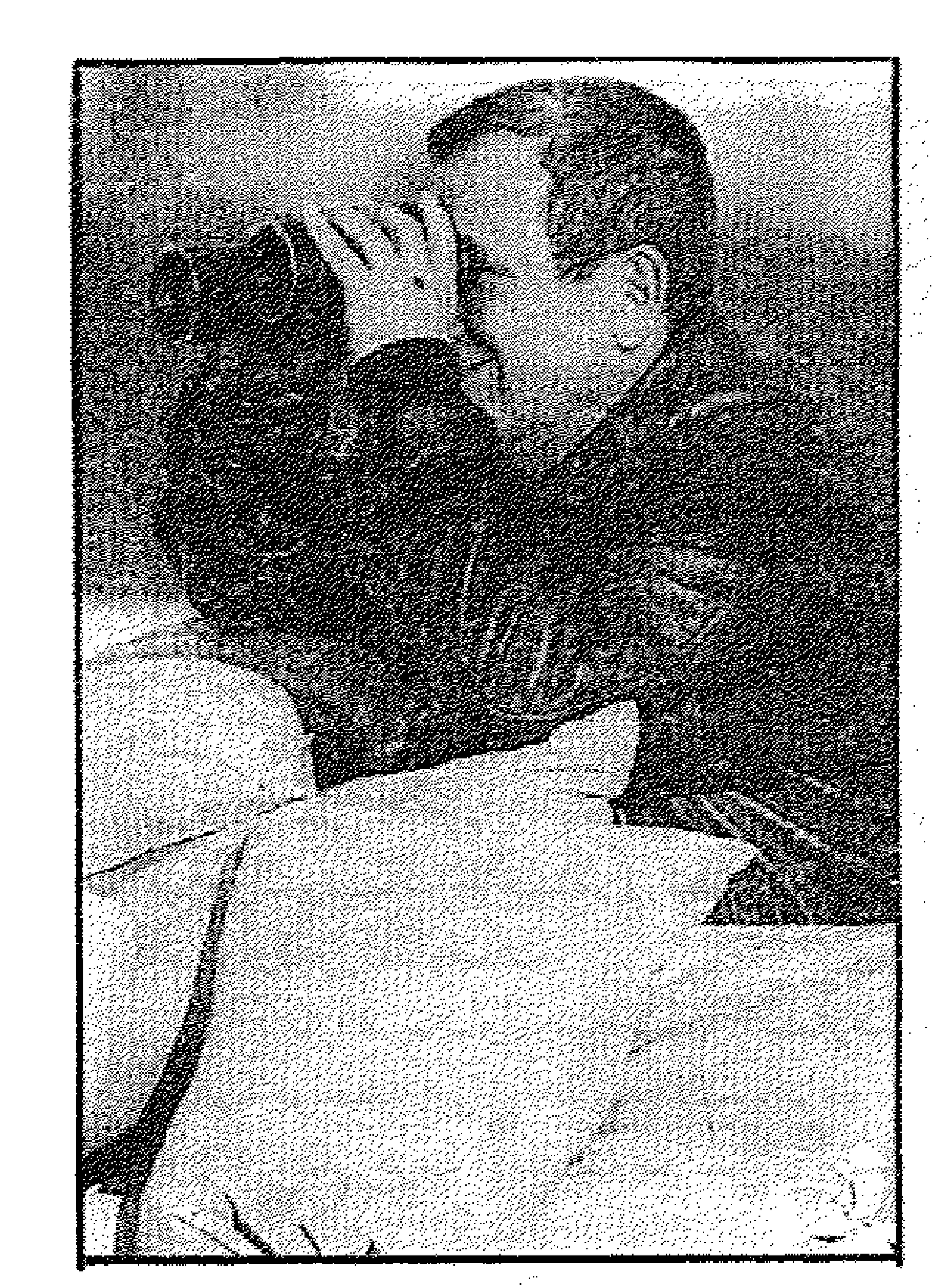
وراح باراك يحاول مواجهة المعارضة الداخلية بواسطة إبراز أهمية الانسحاب من لبنان في إطار حزمة اتفاقات مع سورية ولبنان باتجاه السلام الكامل . لكن المعارضة ،مستفيدة من أزمة المفاوضات ، أنزلت إلى الشارع ربع مليون متظاهر (تل أبيب- يناير / كانون الثاني ٢٠٠٠) . ثم جاء قرار الكنيست الإسرائيلي بسن قانون تمهيدي يقضي بإجراء استفتاء شعبي حول اتفاق السلام مع سورية ، بحيث تكون نسبة الفوز ٥٠٪ من أصوات أصحاب حق الاقتراع **(أي ٦٦٪ من أصوات الناخبين)** . وينطوي هذا القرار على توجه عنصري إذ أنه **يجهض تأثير الناخبين العرب في إسرائيل (فلسطينيي ٤٨) ، البالغة نسبتهم ١٥٪ من مجموع الناخبين (يشكلون نسبة ١٧٫٥٪ من مجموع السكان).**

ولم يجد باراك ما يواجه به اليمين عندئذ ، سوى استعمال الموقف السوري نفسه ، فقال : الغضب السوري دو برهان على أنني لم أتعهد بالانسحاب الكامل من الجولان .وفي هذا ، زاد عمليا من تشجيع المعارضة اليمينية وأثبتت أن كلما زاد نشاطها وضغطها ، تراجع أمامها.

خطة باراك

على إثر هذه التطورات ،جاءت خطة **إيهود باراك** الجديدة ، للانسحاب من لبنان من طرف واحد ، بلا اتفاق . وبدأ حملة عالمية ، يجند فيها زعماء العالم الغربي وبعض القادة العرب، لجعل الانسحاب بمثابة تنفيذ حرفي لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ ، ٤٢٦.

وهما القراران اللذان اتخذا سنة **١٩٧٨ ،على أثر الاجتياح الإسرائيلي(غزوة الليطاني ،بقيادة عيزر فايتسمان ، رئيس الدولة العبرية الحالي الذي كان آنذاك وزيرا للدفاع في حكومة مناحم بيجين) ، ويقضيان بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان إلى الحدود الدولية ووضع قوات طوارئ على الحدود لضمان الهدنة.**



باراك يتابع متحمسا «العدوان على لبنان»

من الطريف، في هذا السياق، ان **باراك** لم يخترع هذا الموقف. فالفكرة الأساسية لتنفيذ القرارين المذكورين طرحتها حكومة **بنيامين نتنياهو** سنة١٩٩٨ (بمبادرة وزير الدفاع في حينه، **اسحق مردخاي**). وباراك سار على طريق **نتنياهو** أيضا في المسار الفلسطيني حيث كان اتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق **واي بلانتيشن**، الذي كان وقعه نتنياهو.

بيد أن العالم نسي أن **باراك** انتهج خط التردد والمماطلات الذي سار عليه سابقه، و«قبض» تفسيراته للموقف الجديد بخصوص لبنان والمعارضة. فمن يعترض على قرار حكومة بالانسحاب من الأراضي التي يحتلها جيشها!! ومن ينكر أن باراك لا يواجه معارضة قوية ونشيطة وذكية، قادرة حتى على إسقاطه وعلى إعادة اليمين إلى السلطة!.

وقد نجح **باراك**، نجاحا كبيرا، في تجنيد الرأى العام والقيادات الغربية، وها هي فرنسا **برئاسة جاك شيراك، أكثر القادة الأوربيين تعاطفا مع العرب**، تقود الجهود الدولية لإعطاء غطاء دولي فشرعية دولية للانسحاب الإسرائيلي من لبنان. وتفعل ذلك بالتنسيق مع عدة أطراف في العالم العربي، تقول صراحة»: لا نستطيع الاعتراض على انسحاب إسرائيلي من أرض عربية».

ويعطى باراك الانطباع، بأنه يتقدم على المسار الفلسطيني، خصوصا بعد الانسحاب الأخير من ٦،١٪ من الضفة الغربية وبمواصلة إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وباستمرار المفاوضات.

ويستفيد باراك، إلى أقصى حد، من الركود العربي من جهة ومن التفسخ العربي من جهة ثانية، خصوصا جريمة(نعم جريمة) غياب التنسيق «السوري -الفلسطيني- اللبناني» في المفاوضات، هذا التنسيق الذي بات أساسا لا غنى عنه لإنجاح هذه المفاوضات.

وهكذا، فقد نجح باراك في خطته الأساسية. ينسحب من لبنان وفق الشرعية الدولية. يواصل المفاوضات على المسار الفلسطيني، ويتنازل عن كل هضبة الجولان «باستثناء بضع مئات من الأمتار على شاطئ بحيرة طبريا ومنابع الاردن، حتى يضمن الماء لإسرائيل». ويبدى كل الاستعداد لسلام كامل مع سورية ولبنان، ويطرح مشاريع تعاون اقتصادي معهما ويبادر للمساعدة على تجنيد دعم اقتصادي لهما في الولايات المتحدة. ويبدى الاستعداد لإزالة كل المستوطنات اليهودية في الجولان ومجابهة المعارضة الداخلية القوية.

وبالمقابل، يظهر سورية **«متمسكة بأمور حرفية»** ويبرز رفضها لأي حل وسط حول المناطق المختلف عليها، بما في ذلك رفض التحكيم الدولي بشأنها، على طراز النموذج المصرى (إسرائيل اعترضت في حينه على تسليم طابا لمصر. وفقط بالتحكيم الدولي فازت بها مصر وحررتها. والرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، اقترح هذا النموذج على سورية، بالنسبة لتلك المنطقتين الصغيرتين في الجولان. فرفضته).

الخطر

في هذه الظروف والأجواء، يأتي العمل الفعلي للانسحاب من لبنان.

لقد كان الوجود الإسرائيلي الاحتلالي في لبنان ورقة ضغط جدية بأيدي سورية. فقد كان أحد أسباب نجاح **إيهود باراك** في الحكم وعده بأن ينفذ الانسحاب خلال سنة بالضبط، وحدد يوم ٧ يوليو / تموز القادم موعدا نهائيا لذلك. فالشعب في إسرائيل لم يعد يطيق ارسال جنوده للموت في الأرض اللبنانية. وهذا أمر معروف.

لكن الانسحاب من لبنان بلا اتفاق، خصوصا في ظل غطاء الشرعية الدولية، جعله سلاحا بأيدي إسرائيل ضد سورية. وهذا أيضا معروف. إذ أن **باراك، بموافقة دولية واسعة للغاية، وبدعم واضح من الولايات المتحدة، يريد أن يضمن سلامة حدوده بعد الانسحاب، بضمانات دولية، بعد أن كان يطلب ضمانات سورية في إطار معاهدة السلام.**

ومع أن **باراك** يصارح شعبه بالقول إن هذا الانسحاب سيترافق مع أخطار أمنية محدودة، فإنه يحاول تجنيد العالم إلى جانبه لضمان إزالة هذه الأخطار.

وفي الوقت نفسه، يهدد باراك سورية بكل صراحة، إن ضرب إسرائيل بعد الانسحاب سيواجه برد إسرائيلي عسكري قاس، ويلمح هو والكثيرون من وزرائه وعسكرييه ومساعديه، بأن **«المصالح السورية لن تظل آمنة في لبنان»**، أي يهدد بقصف القوات السورية.

ولم يكن صدفة أن تعرض معسكر العمال السوريين في صيدا لاعتداء دموى (٤ أبريل / نيسان الجاري). كما لم يكن صدفة الاستغلال الغربي والإسرائيلي الواسع للاصوات اللبنانية التي تطالب بسحب القوات السورية من لبنان.

ويلاحظ أن أوساطا إسرائيلية تراقب عن كثب ما يجري داخل سورية، وتتحدث عن قوى جدية معارضة لتسلم بشار الاسد السلطة من أبيه. ومجرد الحديث عن ذلك هو تلويح بتأجيج صراعات قائمة أو افتعال صراعات داخلية. وهذا سلاح فتنة مشهور في السياسة، حديثها وقديمها.

من هنا، فإن خطة باراك الجديدة بالانسحاب من لبنان وما سيتبعها، تنطوى على أخطار ضرب طوق العزلة على سورية وربما جرها إلى صراع عسكري، في حالة استمرار أعمال المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في لبنان. وهو أشبه بنصب فخ، محاط بالأشواك وبالكثير من الحفر. ومع أن القيادة الإسرائيلية والادارة الأمريكية من ورائها تعرف **ان حافظ الأسد هو ليس صدام حسين**، وأن العالم العربي اليوم ليس على استعداد لتكرار تجربة الوقوف مباشرة ضد سورية كما حصل في حرب الخليج الأخيرة إلا أن هناك مراهنات في هذا الاتجاه وليس صدفة أنها تحمل، هي أيضا غطاء «الشرعية الدولية».

ويبقى السؤال: كيف سيتعاطى الرئيس حافظ الأسد مع هذا الفخ؟.

وإذا كان **باراك** قد نجح في خطته مع سورية، وتهرب من مستلزمات السلام معها حاليا لخدمة المعارضة الداخلية فماذا سيفعل في مفاوضات المسار الفلسطيني، حيث المعارضة الداخلية أشد بكثير وبينها قوى عديدة مستعدة لخوض حرب أهلية ضدالانسحاب من القدس الشرقية وحتى من بعض مستوطنات الضفة الغربية؟.

وهل سيبقى الرئيس السوري وحده في هذه الساحة؟ وإذا كان العجز عن توفير تضامن عربي حقيقي مرضا مزمنا، فهل يظل أهل الجولان المشردون، خارج الساحة الاعلامية على الأقل؟ وهل يصح دائما الرد العربي باستعمال اللاءات، وترك باب المناورات الدبلوماسية والحلول الابداعية وتجنيد الرأى العام العالمي وكسبه، تركها جميعا للآخرين!!.

وزارة جــديــدة "انــتقــاليــة" فــى ســوريــا

لايعود القرار السياسى فى سورية للحكومة ، فهو عادة لرئيس الجمهورية وللقيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم ، وبالتالى فان تغيير الحكومة أو تعديلها لايوحى بتغيير أو تعديل السياسات العامة أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وإنما يهتم أولاً بتنشيط أداء الحكومة ، وتغيير شئ من أساليب عملها ، وتحسين إنتاجها ، ومعالجة سلبيات قائمة فى عمل الحكومة السابقة.

بقيت حكومة السيد **محمود الزغبى** فى السلطة طوال مايقارب الأربعة عشر عاماً ، عدلت خلالها مرتين بتغيير بعض الوزراء ، وأشيع أكثر من مرة خلال السنوات الخمس الماضية عن تغييرها وبلغت الإشاعات مداها بعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية ، وتجديد فترة رئاسية جديدة للرئيس **حافظ الأسد** فى أذار (مارس) من العام الماضى ، وخاصة بعد الكلمة التى ألقاها الرئيس إثر قسمه الدستورى فى (١٢/٣/١٩٩٩) والتى أشار فيها بوضوح إلى سلبيات عديدة فى مجالات الاقتصاد والإدارة والسياسات الاجتماعية والفساد وغير ذلك ، وتوقع الشارع السورى أن الحكومة ستستقيل خلال أيام ، إلا أن هذه الاستقالة تأخرت سنة كاملة ، وسبقتها إشاعات عديدة لم تنقطع عن هذا التغيير ، وطالما **تناولت الإشاعات إمكانية عقد مؤتمر قطرى (عقد آخر مؤتمر عام ١٩٨٥)** وبالتالى تبنى سياسات جديدة شاملة ، وتغييرات كبيرة فى القيادة والحكومة وإدارة الدولة، إلى أن جاء التغيير الأخير مخالفاً لكل التوقعات ، سواء من حيث تسمية رئيس الوزراء المكلف أم الوزراء أم السياسات.

إنه لأول مرة منذ الحركة التصحيحية التى قادها الرئيس **حافظ الأسد** (١٩٧٠) ، يعين **رئيس وزراء من خارج أعضاء القيادة القطرية (٢١) عضواً** . فجميع رؤساء الوزارات خلال الثلاثين عاماً الماضية كانوا أعضاء فى القيادة القطرية. كما أنه لأول مرة يكون رئيس الوزراء **عضواً عادياً فى حزب البعث** (دون مهمة قيادية وقيادة قطرية أو لجنة مركزية) رئيساً لأعضاء قيادة قطرية ولجنة مركزية فى حكومته ، أى أنه تم الاستغناء عن تقاليد سابقة كانت تحكم تسمية رؤساء الحكومات والوزراء.

شكلت الحكومة الجديدة من(٣٥) وزيراً منهم (١٣) وزيراً من الحكومة السابقة و**(٢٢) وزيراً (بمن فيهم رئيس الوزراء واثنان من نوابه) من الوزراء الجدد** ، وقد احتفظ وزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد والمالية والداخلية بحقائبهم . مما يشير إلى عدم تغيير فى السياسات الدفاعية والاقتصادية والداخلية ، وشمل التغيير وزارات التربية والتعليم العالى والثقافة والإعلام . **وضمت الحكومة سبعة وزراء لأحزاب الجبهة وأربعة وزراء مستقلين وأربعة وعشرين وزيراً بعثياً** ، وكلفت وزيرتان بوزارتى الثقافة (**مها قنوت**) والعمل والشئون الاجتماعية (**بارعة القدسى**) وهى زوجة السيد **صفوان قدسى** الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين .

سرت إشاعات عديدة ، وكتبت الصحافة خارج سورية أن الوزارة الجديدة ستكون وزارة شباب زكاهم العقيد **بشار الأسد** نجل الرئيس حافظ الأسد ، وجاء التشكيل غير متوافق مع مثل هذه الاشاعات ، إذ أن جميع الوزراء الجدد تجاوزوا الأربعين عاماً من عمرهم ، إلا أنه من الواضح أن **تشكيل الوزارة الجديدة لايوحى بأنها أتت فى إطار تنفيذ سياسات محددة واضحة،** فمن الصعب التأكيد أنها مثلاً وزارة تكنوقراط أو سياسيين ، أو أنها توحى بوضع سياسة اقتصادية جديدة وتنفيذها (كالانفتاح الاقتصادى أو تطبيق اقتصاد السوق أو مايشبه ذلك) ، إنها كما يبدو **توحى بتغيير أشخاص أكثر من تغيير السياسات** . مما جعل كثيراً من المحللين يعتقدون أنها وزارة انتقالية ، ستقوم بمهمات محددة تمهيداً لتغييرات شاملة لاحقة.

صدر أكثر من تأكيد من مسئولين سوريين **أن مؤتمراً لحزب البعث سيعقد هذا العام ، وبعضهم يؤكد أنه سيعقد خلال الأشهر الثلاثة القادمة** ، وسيكون هذا المؤتمر بداية مرحلة جديدة كل الجدة تشمل وضع سياسات جديدة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها ، أى برنامج عمل جديد يتوافق مع الظروف والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية ، وينتخب قيادة جديدة قد لايكون من بين أعضائها إلا عدد محدود من القيادة الحالية ، **وفى ضوء ذلك كله ستشكل وزارة جديدة يختار رئيسها من بين أعضاء القيادة القطرية وتكلف بتنفيذ السياسات الجديدة،** ومنها القيام بتغيير شامل يطال الكوادر الأساسية للعاملين فى إدارة الدولة وشركات القطاع العام ويأتى بدماء جديدة ، **أى أن التغيير الشامل فى السياسات والحكومة والإدارة سيتم بعد المؤتمر القطرى المقبل.**

هناك مشكلات عديدة تواجهها الحكومة السورية الجديدة ، وعلى رأس هذه المشكلات الصعوبات الاقتصادية القائمة(**الركود الاقتصادى ، ارتفاع نسبة البطالة ، تعثر مؤسسات القطاع العام ، خلل فى السياسة النقدية ، عجز فى الموازنة ، وعجز آخر فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، ارتفاع نسبة التضخم ، تراجع فى نسب النمو على عكس ماكانت تقوله الحكومة السابقة ..) ومن المشكلات الصعوبات الإدارية (الترهل الإدارى ، ضعف الأداء ، فساد الإدارة ..)** هذا فضلاً عن الصعوبات فى مجالات أخرى عديدة ، مما يجعل العبء ثقيلاً على الحكومة ، ومما يؤكد فى الوقت نفسه أن المواجهة الشاملة مع هذه المشاكل ستكون بعد المؤتمر القطرى.

وعلى أية حال يتوقع كثيرون أن الأسابيع القادمة ، ستشهد صدور بعض القوانين والمراسيم والإجراءات التى تتعلق خاصة بالنشاط الاقتصادى فى محاولة لتحريك الركود ، وإعطاء دفع للحكومة الجديدة . كما يتوقعون إثارة بعض قضايا الفساد ، وفتح بعض الملفات التى تطال كثيرين لعل بعضهم كان فى السلطة إلى أمد قريب.

رسالة دمشق

حسين العودات

العقوبات الاقتصادية الدولية وتشريع القسوة

د. عبد الحسين شعبان

إذا كانت الحرب هى استمرار للسياسة والدبلوماسية بوسائل عنيفة حسب المفكر العسكرى النمساوى **كلازوفيز** فإن الحصار والعقوبات الاقتصادية هى مواصلة للحرب العسكرية بوسائل غير عنيفة لكنها قد تكون أكثر خبثا وأوسع ضررا وأعمق ألما خصوصا إذا إستمرت لمدة طويلة . ولذلك ظل الجدل الفقهى فكريا وسياسيا يعتور فكرة الجزاء فى القانون الدولى بخصوص الانتهاكات والتجاوزات التى تتعرض لها.

وتناول الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعض جوانب فكرة الجزاء الدولى فيما إذا تعرض السلم والأمن الدوليين لتهديد أو فى الحالات التى تؤدى إلى الاخلال بها ووقوع العدوان ، وحددت التدابير لإعادة السلم إلى نصابه كما ورد فى المادة ٣٩ ،وذهبت المادة ٤١ إلى اعتماد الاجراءات التى لا تتطلب استخدام القوة العسكرية وذلك حين نصت **«لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء «الأمم المتحدة» تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات و جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية.**

لكن استمرار العقوبات الاقتصادية لآجال طويلة يخرج عن نطاق هذا الهدف ، ويتحول إلى عقوبة جماعية لا إنسانية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .فالعقوبات الاقتصادية تؤثر على التجارة الخارجية والداخلية والاستثمارات والملاحة الجوية وموقع الدولة الدبلوماسي والمالى ، وعلى تخصيص الموارد للصحة والتعليم والتغذية ،كما تؤدى إلى تعطل عمليات التنمية الاجتماعية والبشرية وتترك تأثيرها الاجتماعى والنفسى على عموم المجتمع والسلام الأهلى بل وحياة البشر.

ويثير النقص المتواصل فى وصول البضائع والسلع والحاجات الضرورية للمواطن العادى الكثير من الأسئلة الأخلاقية خصوصا إذا استمر الوضع لسنوات والحال فى تراجع بحيث تصبح الحياة عديمة الجدوى ، وتزداد الفئات الضعيفة فقرا وسوء تغذية ويضطر الأطفال للتسرب من مقاعد الدراسة بحثا عن لقمة العيش ، بينما لا يظهر احتمال للتغيير عندها تكبر علامات الاستفهام حول شرعية وسائل الضغط والعقوبات إزاء القادة والحكام السياسيين الذين لم يتأثروا بما حصل لشعوبهم . وهذا الأمر هو الذى دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور **بطرس غالى** لوصف العقوبات بأنها» وسيلة **عديمة الحس»** وهو بذلك يصيب كبد الحقيقة.

ومع تراكم الكثير من الشواهد المؤلمة لنظام العقوبات الاقتصادية تبدو الصورة شديدة القتامة على حال حقوق الإنسان .فقد خلقت مآسى اجتماعية عميقة ومضاعفات خطيرة ،وعرقلت النمو الاقتصادى وأسهمت فى مضاعفة المعاناة الإنسانية.

وحسب التجربة التاريخية المعاصرة لا يوجد بلد واحد ممن تعرض للعقوبات الاقتصادية- سواء الجماعية من مجلس الأمن أو مجموعة دول أو دولة كبرى- لم تترك هذه المسألة تأثيرها السلبى عليه وأن اختلفت الدرجة . فالتسبب فى الموت الجماعى للأطفال نتيجة سوء التغذية ونقص الدواء والنيل من حقوق الآخرين ، خصوصا الحق فى العيش بسلام ودون خوف وحقهم فى تأمين الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة، وبغض النظر عما إذا كان الهدف من فرض هذه العقوبات معقولا أو غير معقول ،فإن السكان الأبرياء العزل والفئات الضعيفة هى التى يلحقها الأذى وتتعرض للحرمان والعذاب بما يتعارض مع قواعد القانون الدولى الإنسانى ،وهو ما ذهبت إليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ سواء وقت الحرب أم السلم أم ما تضمنه بروتوكول عام ١٩٧٧ الملحقين بها بخصوص ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

ومن جهة أخرى فإن استمرار نظام العقوبات يؤدى إلى الانتقاص من إتفاقية الإبادة الجماعية الصادرة فى ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، **وإعلان حق تقرير المصير** الصادر عام ١٩٦٠ الخاص بتصفية الاستعمار ، كذلك بقرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٣ حول السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهو يتعارض مع المبادئ النافذة للقانون الدولى المعاصر.

متى وكيف استخدم مجلس الأمن نظام الحصار الدولى؟.

فرض مجلس الأمن الدولى خلال السنوات الأربعين الأولى من عمره وحتى عام ١٩٩٠ نظام العقوبات الاقتصادية مرتين فقط:

الأولى ضد روديسيا (زيمبابوى حاليا)

في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٧٧ ، بسبب تصرفات الأقلية البيضاء ،حيث جاءت العقوبات إثر إعلان «الاستقلال المنفرد» من جانب واحد . وقد تم رفع العقوبات بعد استعادة وحدة البلاد التي أدت إلى قيام حكومة الأغلبية.

الثانية: ضد نظام جنوب أفريقيا في ١٤ / ١١/ ١٩٧٧ بالقرار رقم ٤١٨ لانتهاجها سياسة الفصل العنصري **«الأبارتهايد»** ضد الأغلبية السوداء واعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة .

وقد عارضت الولايات المتحدة وبريطانيا العقوبات الاقتصادية التي استهدفت حظر توريد الأسلحة والمعدات الحربية التي من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين Arms Embargo وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت المبادر لفرضها في حوالي ٧٠ مرة من مجموع ١٢٠ مرة أو ما يزيد قليلا .وفي ثلث هذه الحالات كانت سياسة احادية وبعضها بتحالفات مؤقتة . ومن أشهر حالات الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة هي تلك الموجهة ضد كوبا فمنذ عام ١٩٦٠ شرعت واشنطن في تطبيق عقوبات برنامجية ضد كوبا ، ورغم عدم شرعية ولا قانونية القرار الأمريكي ، إلا أنه ما زال سارى المفعول منذ ذلك التاريخ ولحد الآن.

وقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرار الولايات المتحدة القاضي باستمرار الحظر الاقتصادي **ضد كوبا في عام ١٩٩٥ ، إلا أن واشنطن واجهت القرار بإجراء مضاد ،حيث أصدر الكونغرس قانونا يسمى « قانون هلمز- براكون» في العام ١٩٩٦ يقضي بمعاقبة أي طرف ثالث يمارس نشاطا اقتصاديا في كوبا . ورغم احتجاجات حلفاء الولايات المتحدة قررت المضي في تطبيقه.**

وفي تلك تتوضح المفارقة ،فمنذ طلبت منظمة الدول الأمريكية تفسيرا قانونياً للقرار الأمريكي من القانونية (للدول الأمريكية) وكان ردها أن القانون يتعارض مع القانون الدولي . وحينها تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ / ١١/ ١٩٩٦ قرارا صوتت عليه ١١٦ دولة مقابل ثلاث دول في حين امتنعت ٣٨ دولة عن التصويت ، حيث ندد القرار بالحظر المفروض على كوبا . ومن الجدير بالذكر أن دول الاتحاد الاوروبي إضافة إلى كندا صوتت إلى جانب القرار.

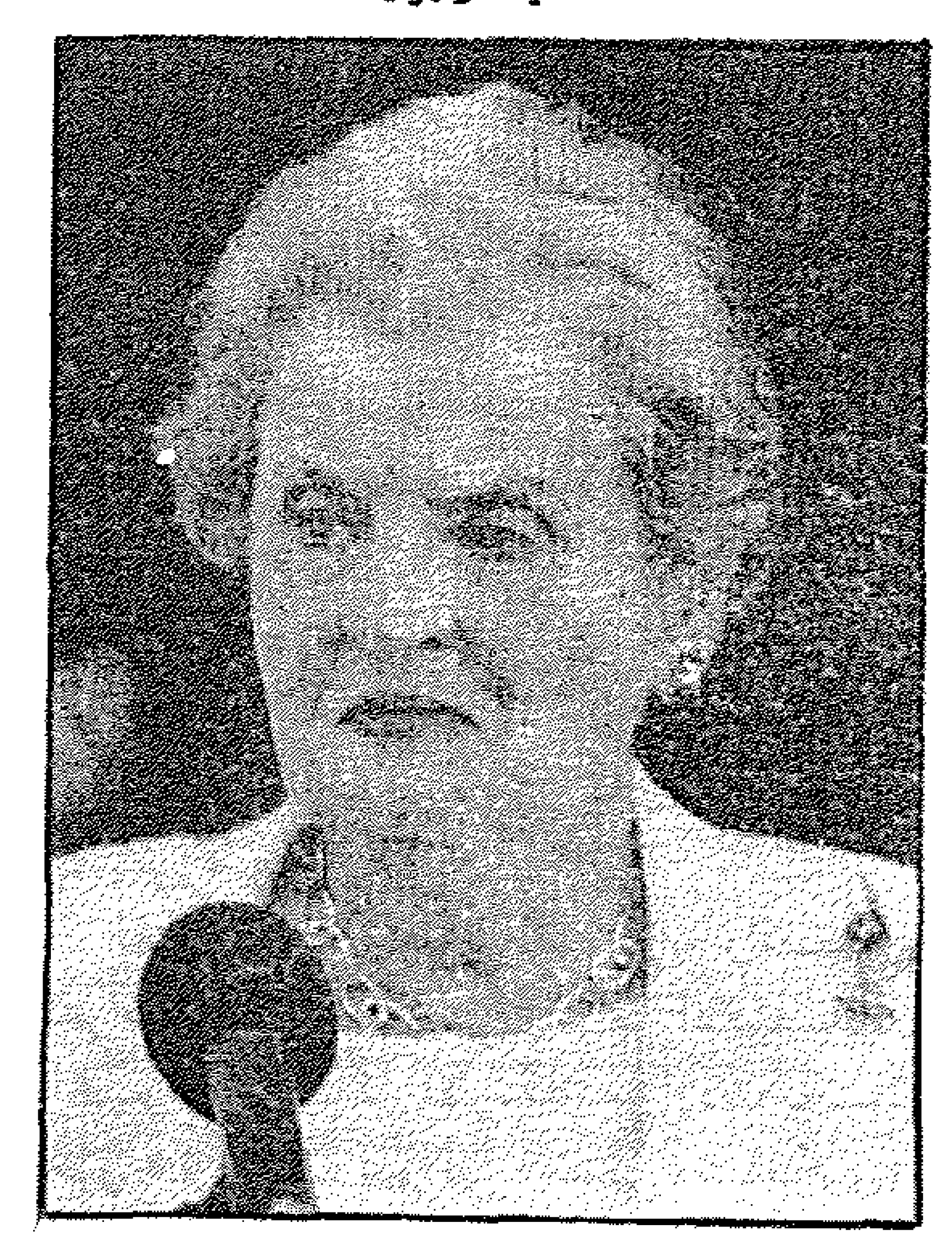
منذ العام ١٩٩٠ وخلال العقد الحالي فرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية ضد عدد من البلدان:

١- العراق منذ صدور القرار ٦٦١ في ٦ آب /أغسطس ١٩٩٠ إثر احتلاله للكويت في ٢ آب أغسطس من العام نفسه ، ثم تلت هذا القرار طائفة من القرارات التي صدرت ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات ،حيث توجت بالقرار ٦٨٧ الذي كني بـ «أبو القرارات»، والذي صدر بعد توقف القتال والعمليات العسكرية في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩١ ، فجاء القرار ٦٨٧ ليدون ويعكس نتائج الحرب وليفرض نمطا جديدا وغريبا من التعامل الدولي . ويعتبر هذا القرار المذكور تعويم سيادة العراق وعمق جرح كرامته الوطنية وارتهن موارده لآجال طويلة ، وفرض عليه الالتزام بالعقوبات ودفع التعويضات والرضوخ لاجراءات التفتيش والرقابة وغيرها ، بما يمكن اعتباره نظاما أشد وطأة من نظام الوصاية الدولي.

والجدير بالذكر أن قرارات مجلس الامن التي زادت على ثلاثين قرارا ، قد صدرت جميعها ضمن الفصل السابع باستثناء القرار ٦٨٨ وهو الذي دعا إلى وقف القمع وكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين . أما القرارات الأخرى فقد صدرت بعد انتهاء العمليات العسكرية التي دامت ٤٣ يوما ، وكان ١٢ منها بين اجتياح القوات العراقية للكويت وبدء العمليات العدوانية ضد العراق في ١٧ كانون الثاني (يناير)١٩٩١.

٢- **يوغوسلافيا** (السابقة) حيث صدر القرار ٧١٣ في ٢٥ / ٩/ ١٩٩١ حين فرض مجلس الأمن حظرا شاملا على الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا ، بهدف تحقيق السلام وتأمين الاستقرار بعد المجازر

مادلين أولبرايت



ضد البوسنيين.

٣- **الصومال** : حيث صدر القرار ٧٣١ في ٢٣/ ١/ ١٩٩٢ إثر الحرب الأهلية والمعارك الدامية في محاولة لوقف النزيف الإنساني واستعادة السلام كما ورد في القرار.

٤- **ليبيا**: وذلك بصدور القرار ٧٤٨ في ٣١/ ٣/ ١٩٩٢ . ويبرر مجلس الأمن قراره بضرورة تسليم المتهمين بحادث طائرة لوكربي . وحظر المجلس السفر الجوي وتصدير الأسلحة وقطع الغيار والتجهيزات العسكرية وشبه العسكرية وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتقييد حركة الدبلوماسيين الليبيين في أراضي الدول الأخرى.

ورغم تقدم ليبيا بطلب إلى محكمة العدل الدولية للنظر في القضية طبقا لاختصاصاتها وبموجب اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ طالبة الاجراءات التحفظية، إلا أن مجلس الأمن أصدر القرار المذكور وذلك قبل أن تبت المحكمة في القضية.

وفي ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ فرض مجلس الأمن القرار ٨٣٣ الخاص بتجميد الأرصدة المالية الليبية بالخارج ومنع استيراد بعض المواد والأدوات التي تستخدم في الصناعات البتروكيماوية وغيرها .ومن الجدير بالذكر أنه بعد وساطة **الأمير بندر ونيلسون مانديلا** ، تم ايجاد تسوية أولية وأصدرت الأمم المتحدة قرارها لتجميد العقوبات على ليبيا بعد تسليم المتهمين الذين سلما في أبريل (نيسان)١٩٩٩.

٥- **ليبريا**: القرار ٧٧٨ الصادر في ١٩ / ١١/ ١٩٩٢.

٦- **هاييتي** : القرار ٨٤١ في ١٦ / ١/ ١٩٩٣.

٧- **أنغولا** : القرار ٨٦٤ الصادر في ١٥ / ٩/ ١٩٩٣ .وفي العام ١٩٩٦ قرر المجلس فرض عقوبات ضد قيادة مجموعة يونيتا المتمردة تضمنت أيضا عقوبات اقتصادية وحظر سفر المسئولين وغيرها.

٨- رواندا : القرار ٩١٨ في ١٧ / ٥/ ١٩٩٤.

٩- **السودان**: القرار ١٠٤٤ الصادر عام ١٩٩٦ بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا(أثيوبيا) واتهام السودان بالإرهاب . وكانت الاتهامات حول الحكم تدور منذ الانقلاب العسكري حول انتهاكات مواثيق حقوق الإنسان الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني في جنوب السودان ومسئولياتها في الحرب الأهلية .

وطالب القرار أطول وأغرب قرار في تاريخ الأمم المتحدة ويتألف من ٣٩٠٠ كلمة و٣٤ مادة، ورسخ القرار المذكور بتسليم المتهمين بمحاولة الاغتيال خلال ستين يوما والكف عن مساندة الإرهاب الدولي.

ثم صدر قرار جديد بحق السودان في ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٦ تضمن ثماني نقاط لفرض المزيد من الحظر والعقوبات وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي وتقييد حركة تنقل الدبلوماسيين وغيره.

هناك عقوبات اقتصادية أخرى تم فرضها خلال القرن العشرين سواء في عهد عصبة الأمم أو في زمن الأمم المتحدة ، لكنا لم تصدر من هيئات أو منظمات دولية ، وإنما صدرت من دولة ضد دولة أخرى أو من دولة ضد أخرى أو أخريات.

ولذلك سوف أنوه في هذا البحث إلى **العقوبات الاقتصادية التي تفرضها إسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني وسكان المناطق والاراضي العربية المحتلة كالجولان وجنوب لبنان** ،حيث شملت تلك العقوبات الجماعية والفردية منع السكان من تلقي معونات من الخارج وحرمان من يخرج للبحث عن عمل من العودة (المنع من السفر أو العمل داخل الخط الأخضر وتطويق القرى والمناطق أو الطوق الشامل) ومحاولة قطع علاقة الشتات بالداخل الفلسطيني.

لقد استخدمت السلطات الاسرائيلية الحصار الجغرافي مع الدفع إلى الخارج (الإجلاء) والفصل بين المناطق الجغرافية ، إضافة إلى حصار منطقة الحكم الذاتي بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ بحجة حماية المستوطنين اليهود.

وهناك حصار خاص بشأن القدس أيضا . وإذا كانت الحصارات العربية والدولية تفرض على شعوب إلا أنها تظل فوق أرضها ،أما حصار الفلسطينيين والقدس تحديدا فقد صمم لإخلاء الأرض من أهلها ، أي أنه حصار اقتصادي وسياسي (إجلائي واستيطاني) . وقد بدأ حصار القدس منذ عام ١٩٤٨ واستمر عند احتلالها عام ١٩٦٧ وتعاظم عند ضمها بقرار الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٨٠.



شوارزكوف

العراق وتشريع القسوة

لقد استخدم مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية ضد العديد من شعوب العالم بخاصة في الفترة الأخيرة (العقد الحالي) وذلك كوسيلة لإملاء الإرادة ضد حكومات ودول ولأسباب تتعلق بخرقها لقواعد القانون الدولي أو لأسباب أخرى لا تروق لبعض القوى الدولية المتنفذة . وسواء كانت الحجة والذريعة معقولة أم غير معقولة فإن **الشعوب هي التي تتحمل وطأة العقوبات الاقتصادية وتعاني وتدفع الثمن باهظا** حيث تقف بين فكي الكماشة : عقوبات اقتصادية من الخارج وهدر لحقوق الإنسان في الداخل . يضاف إلى ذلك أن هذه المسوغات أو الذرائع تستخدم بشكل مزدوج وانتقائي بما يلقي ظلالا إضافية من الشك حول صدقية الجهات التي تقف وراء هذا النهج الذي يتسبب في معاقبة الشعوب.

ولقد استخدم سلاح(نظام العقوبات الاقتصادية) ضد العراق بعد احتلال قواته للكويت، لكن هذا النظام ما زال سارى المفعول لحد الآن حيث يكتمل عامه التاسع مما ترك آثارا خطيرة على حال حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

لقد حول الحصار الاقتصادي ،وليس بمعزل عن السياسة الداخلية بلدا بأكمله مزدهرا ومرفها رغم كل السلبيات والثغرات والعيوب والاخطاء إلى« **معسكر لاجئين**» خصوصا بعد أن أرغم العراق على الانصياع إلى قرارات مجحفة ومذلة ، أخذت تدريجيا تطحن عظام العراقيين وتسحق آدميتهم وتلغي إنسانيتهم وسط استرخاء ، ولامبالاة دولية وصمت عربي وإقليمي لا مبرر له.

لقد حطمت الحرب العسكرية والقصف المتواصل البنيان التحتي والمرافق الاقتصادية والحيوية والهياكل الارتكازية وأودت بحياة نحو ١٥٥ ألف عراقي (مدني وعسكري) حسب بعض التقديرات الفرنسية ، فإن الحرب الاقتصادية كانت أكثر إيذاء حيث تسببت وفقا لبعض التقديرات بنحو مليوني إصابة ، أكثر من نصفهم من الأطفال وتركت عدة ملايين يعانون من اعتلالاً وهزالاً في الحياة الاجتماعية والثقافية وتردي الحالة الصحية والمعاشية حيث أخذ الموت البطئ والاحتضار التدريجي يصبح مشهدا مألوفا حسب الكاتب **جيف سيمونز** في كتابه **«جلد العراق »** الصادر ترجمته عن مركز دراسات الوحدة العربية ،حيث يصف بمقارنات ومفارقات الوضع العراقي الحزين بين العقوبات والقانون والعدالة.

وإذا كانت الحرب العسكرية قد استمرت فعليا ٤٢ يوما (٦ أسابيع) بما فيها مائة ساعة مرعبة من الحرب البرية ، فإن العقوبات والحرب الاقتصادية الناجمة عنها يستمر نحو ٩ سنوات بما يزيد حوالي ٨٠ مرة على الحرب العسكرية.

ولا تخفي الولايات المتحدة مهندس الحصار ساديتها فهي لا تنفي الحقائق البشعة سواء العسكرية أم الاقتصادية ، اذكر هنا مثالين:

الأول: حين عبر **شوارتزكوف** قائد قوات التحالف في حديث له بعد الحرب العسكرية ١٩٩١/٣/٢ ، حين قال **«الشعب كله ليس**

بريشا لسبين : الأول أن الكثيرين من أفراده تحمسوا لغزو الكويت والثانى أن الشعب قابل بحكم صدام حسين». ولم تكن تلك سوى ذريعة واهية ناهيكم عن أن الاستنتاجين لا يستندان إلى وقائع صحيحة وملموسة ، ففى حين استمرت يد الاثم لتعب بمقدرات شعب بكامله فارضة عليه أقسى حصار عرفه القرن العشرون ،فإنها وضعت العصى فى دواليب أى تغيير يريده من داخل البلاد ،كما حصل بعد الهزيمة العسكرية مباشرة.

والمثال الثانى : هو ما أوردته **مادلين أولبرايت** وزيرة خارجية الولايات المتحدة بعد ست سنوات ونصف على استمرار الحصار حين قالت لمحاورتها ليسلى ستال فى برنامج تلفزيونى(ستون دقيقة) ردا على سؤال عن الثمن الذى يستحق موت نصف مليون طفل عراقى بسبب العقوبات بما يزيد على الأطفال الذين ماتوا فى هيروشيما ، بالقول : إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك(١٢ آيار - مايو ١٩٩٦).

لقد ضاعف استمرار الحصار الاقتصادى من هدر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، تلك التى كانت تعانى انتهاكات فظة وتجاوزات خطيرة قبل الحصار وضاعف منه استمرار الحصار خصوصا فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ناهيكم عن حرية التعبير وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبى والمهنى والنقابى وحق المشاركة السياسية ، تلك التى تشكل تحديا حقيقية للترابط العضوى بين حقوق الإنسان والتنمية.

لقد استخدمت الولايات المتحدة بنهجها وتعاطيها مع القضية العراقية معاقبة الشعب العراقى وإحكام قبضتها العسكرية والاقتصادية على منطقة غنية بالنفط وتطوير استراتيجية متعددة الوجوه للردع أو التصدى لمواجهة أية محاولة لاحداث أى تصدع فى هيمنتها وتأمين سلامة حليفها الاستراتيجى «إسرائيل».

لقد ظل المشهد المحذوف من دراما الخليج يتكرر بصور مختلفة حيث الكثير من الادلة والشواهد سواء غزو الكويت و ما بعدها بالتعاطى مع الانتفاضة الداخلية التى شهدت مساومات ومفارقات تاريخية ، فمن دك العراق وتحطيم بنائه التحتى إلى حرب إبادة جماعية بطيئة لجيل كامل حاضر ولجيل قادم ، بحيث أخذت تثير تلك« الجرائم بحق الإنسانية» الكثير من الأسئلة الأخلاقية بخصوص الخدر النفسى إزاء الضحايا واللذين يتم التعامل معهم بدم بارد أو ترحيل الذنوب على الآخرين . لكن الحكم بهلاك هؤلاء البشر انتظارا ودون حدود أو آجال لم يعد له ما يبرره حتى من وجهة نظر بعض الغربيين حيث أخذت ترتفع فى الآونة الأخيرة أصوات كثيرة فى الكونغرس الأمريكى والبرلمان البريطانى وفى أوساط الرأى العام تحتج على التأثير الخطير للعقوبات وتجويع شعب بأكمله وإعادته إلى العصر قبل الصناعى حسب جيمس بيكر وإلى نحو ٥٠ عاما إلى الوراء وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية.

إن تلك الجرائم ترتب مسئولية دولية جنائية وفقا للمادة ٥٤ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٩٧ . إن إدانة الحصار وسببه هو محاولة لوضع هذا الاعتبار الانسانى فى المقام الأول خصوصا بما له علاقة بعرقلة التنمية البشرية وهدر حقوق الإنسان ، بعيدا عن الأهواء والأهداف والمصالح السياسية ، فالعراق الذى تعرض للحصار وما يزال ،قد تدهورت فيه حالة حقوق الإنسان على نحو مريع وإذا كان سجله حافلا بانتهاك وزاد عليها على نحو لم يسبق له مثيل بانتهاك الحدود المدنية والسياسية، فإن استمرار الحصار قد ضاعف من هذه الانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك التى تشكل مسألة غاية فى الخطورة لتدمير النسيج الاجتماعى واختلال المعايير والانساق القيمية واتساع الجريمة وتفشى الفساد والرشوة وتهميش فئات واسعة من السكان.

إن استمرار الحصار يزيد من الهدر والتجاوز ليس للحقوق المدنية والسياسية فحسب بل يضاعف من خرق الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما يعد جريمة دولية خطيرة خصوصا أنه يعتبر نوعا من أنواع الإبادة الجماعية الشاملة وبما له علاقة بالحق فى الحياة والعيش بسلام.

اختتم بالقول إن استمرار نظام العقوبات ضد الشعب العراقى الذى يبطل حق إعمال التنمية ويضاعف من هدر حقوق الإنسان هو أقرب إلى تشريع القسوة وتقنين الوحشية فى عالم يراد له أن يكون أكثر عدالة وتسامحا وإنسانية.

من هنا انطلق بالدعوة(كتوصية) إلى الترويج عبر منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية NGOs وفى المحافل المختلفة العربية والدولية بما فيها الأمم المتحدة لاصدار تصريح دولى لمنع معاقبة الشعوب وحصارها اقتصاديا تحت اية حجة أو ذريعة. وذلك يدخل فى صلب حق أعمال التنمية للدول والشعوب النامية وأمم الجنوب الفقير وعالمنا العربى والاسلامى الذى لا يستفرد به حكامه وحدهم بل دول الشمال الغنى والعالم الجديد!.

كلمة أخيرة بخصوص العقوبات الاقتصادية والحصار الدولى المفروض على العراق بالارتباط مع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن.

١- **إن القرارات غير محددة بزمن ويتطلب إلغاؤها استصدار قرار أو قرارات جديدة من مجلس الأمن** . وإذا علمنا أن هناك قوة أساسية مؤثرة فى مجلس الأمن من الدول الدائمة العضوية فبامكانها تعطيل اتخاذ أى قرار باستخدام «الفيتو» فيمكن ادراك خطورة الأوضاع المستقبلية.

٢- أن القرارات تعتبر أشد وطأة من نظام الوصاية الدولى ،فحسب المادة ١٢ من نظام الوصاية يمكن للجمعية العامة أن تمنح الاستقلال للشعوب التى تحت الوصاية بقرار منها بالأغلبية . لكن **قرارات مجلس الأمن لا تلغى إلا بموافقة ٩ أعضاء من مجموع ١٥ عضوا بضمنهم ، وهذا هو مكمن الخطر ،الأعضاء الدائمون الخمسة.**

٣- عندما تذكر القرارات التى تخص العراق لا تحصر بحكومته أو نظام حكمه بل تتعرض له كدول وكيان ، وهذا يعنى حاضرا ومستقبلا ،مما يترك أبعاده السياسية على مستقبل العراق . ورغم أن مبدأ التغييرات الجوهرية فى الظروف يمكن الاستناد إليه، أى تغير الأحكام بتغير الاحوال والأزمان ، إلا أن المسألة لا تتم أتوماتيكيا عند إجراء التغيير المنشود.

٤- إذا كان مجلس الأمن قد أجاز لنفسه القيام باجراءات المراقبة والتفتيش واستخدام المطارات والطائرات دون الرجوع إلى ترخيص من السلطات العراقية وهو ما يخل اخلالا خطيرا بالسيادة **،فلماذا لا يصر، واستنادا إلى« الشرعية الدولية» التى يتم التشدق بها ليل نهار ، على إجراء انتخابات حرة نزيهة وبمراقبة دولية مثلما حصل فى كمبوديا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتى وانغولا وجنوب أفريقيا لكى يتحقق التغيير المنشود بصورة سلمية** وبما يساعد فى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية وفى إطار من التعددية وتكافؤ الفرص.

٥- إن الاستمرار فى فرض الحصار الدولى الجائر والاستمرار فى توجيه الضربات العسكرية العدوانية لمناطق الحظر الدولى شمال العراق (كردستان) وجنوبه يستهدف **تمزيق المجتمع العراقى والاخلال بوحدته الوطنية والسعى لرهن ارادته وموارده ومستقبله لآجال طويلة** لا علاقة لها بالشرعية الدولية، بل تمثل أشد وأخطر انتهاك لها ولحقوق الإنسان العراقى على جميع الصعد وهو ما يمكن اعتباره ، جريمة دولية بحق السلم والأمن الدوليين وبحق الشعب العراقى.

العالم

«سياتل» وأخواتها..

المرحلة الأولى لثورة ضد الرأسمالية

• النظام الأمريكي يعيش حالة «إنكار لواقع التحولات التي تجرى ضده منذ أن أعلن انتصاره على الاشتراكية..»

رسالة واشنطون

سمير كرم

عندما تفكك الاتحاد السوفيتي وأعلنت الولايات المتحدة انتصارها فى الحرب الباردة.. لم تتوقف النخبة الأمريكية عند هذا الحد لقد اعتبرت أن التاريخ قد انتهى . هكذا أعلن المفكر الاستراتيجى والدبلوماسى **فرانسيس فوكوياما** فى كتابه« **نهاية التاريخ**» **وكان يعنى بالتحديد نهاية تاريخ الصراع الطبقى لصالح الرأسمالية.**

وجد الاقتصاديون الرأسماليون - الأمريكيون خاصة- أن لديهم كل مبرر للاعتقاد بأن السوق الحرة العالمية ستصبح خلال سنوات هى الوقع الشامل فى العالم، وأن تعدد الأنظمة الاقتصادية والثقافات الاقتصادية الذى ساد العالم طوال قرون عديدة سيصبح جزءا من الماضى ، سيدخل التاريخ.

وتأسيسا على هذا نشطت الشركات العملاقة ونشطت الحكومات التى تعتبر نفسها فى خدمة هذه الشركات قبل وبعد أى شئ آخر فى تأسيس ،المؤسسات والمنظمات العالمية التى تملك قدرة وهدف وضع هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة موضع التنفيذ.

وتحت قيادة الولايات المتحدة - الاقتصادية والعسكرية- بدا واضحا أن الولايات المتحدة مستعدة لوضع قوتها العسكرية العملاقة والمتفوقة فى خدمة خلق هذا الوضع الجديد الذى يطلق عليه الآن اسم« **العولمة**» الاقتصادية .وتعريف هذه العولمة بأنها نشر الإنتاج الصناعى إلى اقتصادات لا ترتبط أصلا بالسوق وفى جميع أنحاء العالم يقوم على أرضها نوع واحد لا غير من الرأسمالية الغربية هو الرأسمالية الأمريكية بصورتها الراهنة . رأسمالية السوق الحرة.

خلال هذا وطوال العقد الماضى آثرت النخبة الحاكمة ومعها الاستراتيجيون الاقتصاديون (والعسكريون فى واقع الأمر) أن تغفل -وأساسا- الطبقة العاملة الأمريكية والمنتج والخالق الحقيقى للانتاج الصناعى الذى تريد الولايات المتحدة أن تغزو العالم به ،والعالم الثالث بكل ظروفه وأوضاعه وفقر الأغلبية الساحقة فيه.

بقيت النخبة الحاكمة الأمريكية على تصورها بأن الطبقة العاملة الأمريكية على الرغم من قوتها الاقتصادية الهائلة ضعيفة سياسيا، وضعيفة تنظيميا ومدّجنة فكريا ،ومحرومة من ثقافة طبقية خاصة لأنها لابد أن تعتنق ما تعتنقه النخبة الحاكمة الأمريكية. ظلت على اعتقادها بأن الطبقة العاملة الأمريكية مقطوعة الصلة تماما بالطبقات العاملة الأخرى فى العالم .فى أوروبا وفى العالم الثانى (الذى كان يضم الاتحاد السوفيتى) السابق والبلدان الاشتراكية السابقة والحالية وفى العالم الثالث وأن هذا الوضع قابل للاستمرار إلى الأبد.

فى الوقت نفسه غفلت النخبة الحاكمة الأمريكية- أو أغفلت أنه على الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين نمط الرأسمالية الأمريكية وأنماط الرأسمالية الأخرى فى بلدان مثل **اليابان وبلدان أوروبا وشرق آسيا** ، وبصفة خاصة الصين ، إلا أن الرأسماليات السائدة فى هذه البلدان لها أنماط خاصة بها تختلف فيما بينها ،وتختلف بدرجة أوسع عن نمط الرأسمالية الأمريكية .ومع ذلك قررت النخبة الحاكمة الأمريكية **المضى فى عملية إعادة تشكيل المؤسسات العالمية المالية والتجارية على النحو الذى يخضع الرأسماليات الأخرى لقواعد وشروط ومصالح الرأسمالية الأمريكية.**

وقد بدأت تقع سلسلة من الأحداث ذات الأهمية الكبرى التى تنبه الولايات المتحدة والنخبة الحاكمة فيها -المؤلفة من التحالف بين الصناعيين والعسكريين ، بين الرأسمالية والجنرالات إلى الحقائق السابقة التى تؤثر أن تنكرها.

عندما وقعت أحداث مدينة«سياتل» فى نوفمبر العام الماضى -وكانت بمثابة انتفاضة صارخة من الطبقة العاملة الأمريكية وحلفائها فى الداخل الأمريكى وحلفائها فى العالم الخارجى - ضد هذا الاتجاه نحو فرض عولمة الرأسمالية الأمريكية على الجميع . تظاهرت إدارة الرئيس كلينتون بأنها تعلمت شيئا من موجات الاحتجاج **ضد« منظمة التجارة العالمية»** . وقال الرئيس كلينتون نفسه «إن الذين تلقوا رسالة تدعوهم للاستيقاظ من **«سياتل»** قد تلقوا رسالة صحيحة».

مع ذلك، وكما يقول معلق يسارى أمريكى هو **«مارك وايزبورت»** بدا وكأن الذين تلقوا رسالة بأن يستيقظوا تصرفوا

تصرف النائم الذى جاءته مكالمة هاتفية فاستمع إليها ثم وضع السماعة فى مكانها واستأنف النوم «مارك وايزبورث» هو مدير مركز بحوث الاقتصاد والسياسة فى واشنطن وهو أحد المراكز التقدمية التى تلعب دورا مؤثرا فى مقاومة فكر وقرارات النخبة الحاكمة الرأسمالية).

إلى متى تستطيع النخبة الحاكمة الأمريكية أن تستمر فى انكار وإغفال تلك الحقائق؟.

يبدو أن قدرتها على مواصلة الإنكار هى قدرة بلا حدود ،وأنها لن تستيقظ على الحقائق إلا بعد أن يفوت الأوان .. أوانها.

فإذا كان كل ما حدث فى **«سياتل»** - وقد كتب الكثير عن تفصيلاته- لم يغير من المواقف الأمريكية الرئيسية شيئا ، فإن صدمات **«سياتل٢»** فى انتفاضة واشنطن ضد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير -بمناسبة اجتماعاتهما المشتركة فى منتصف أبريل قد تمر بدورها دون أن تعى النخبة الأمريكية الحاكمة أن **انتصار الرأسمالية بتفكك النظام السوفيتى ليس كاملا ولا نهائيا**.. أن الرأسمالية الأمريكية ستجد نفسها فى مأزق لا يقل عن المأزق الذى أودى بالنظام السوفيتى . وأن انهيار ذلك النظام لا يعنى ولا يمكن أن يعنى نهاية تاريخ الصراع الطبقى ولا نهاية الفكر الاشتراكى وطموحه الإنسانى (أكتب هذا المقال قبل أيام من أحداث الاحتجاجات الشعبية فى واشنطن ضد الصندوق والبنك الدوليين.. لكن أنباء الاستعدادات معروفة للجميع ومدى اتساعها متوقع تماما).

فى تصورى ، ان **انكار النخبة الحاكمة الأمريكية لواقع وتطور الطبقة العاملة الأمريكية يشكل أخطر أخطائها** .. أخطر من خطأ اغفال تعدد انماط الرأسمالية خارج أمريكا، وخطأ إغفال استمرار تأثير الفكر الاشتراكى فى العالم ، بما فى ذلك داخل الولايات المتحدة ، ولكن بالأخص فى أوروبا وفى بلدان العالم الثانى والعالم الثالث.

لا تزال طبقة الرأسماليين الأمريكيين ، وأدواتها المالية والعسكرية الثقافية ،تتصرف وكأنها وضعت الطبقة العاملة الأمريكية تحت إبطها ، أو فى جيبها .وأنها لا تزال تعانى الضعف وفقر التنظيم وفقر المصادر إلخ.. فلقد حدث هذا لفترة طويلة امتدت من بداية حقبة المكارثية ، وربما تكون حتى قد سبقتها منذ أن انتهت أزمة الكساد الرأسمالية الكبرى التى اجتاحت أمريكا والعالم فى نهاية عشرينات القرن العشرين وخلال هذه السنوات الطويلة تولت قيادة الحركة العمالية



كلينتون

الأمريكية- ممثلة فى الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكيين- كوادر دانت بالولاء لرجال الأعمال وللشركات الكبرى وليس للعمال . وفرضت على الاتحاد سياسات رجعية لم تتعرض لمثلها نقابات العمال فى أوروبا ،ولا حتى فى العالم الثالث حتى أن تلك القيادات كانت تعمل ضد حق العمال الأمريكيين فى الإضراب . وضد حقهم فى تأييد الطبقات العاملة فى البلدان الأخرى، كذلك ضد التضامن مع نضال الشعوب التى كانت تخوض معارك تحريرها من الاستعمار القديم . بل إن بعض قادة اتحاد العمال الأمريكى وضعوا أنفسهم فى خدمة الحملة المكارثية لاضطهاد ودحر القوى التقدمية ،بما فيها الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى فضلا عن المفكرين والكتاب والفنانين الماركسيين.

وفى الإطار نفسه أيدت القيادات القديمة لاتحاد العمال أشد سياسات **الولايات المتحدة عدوانية فى العالم الخارجى** ،من حرب كوريا فى أوائل الخمسينيات ، إلى أشكال التدخل العسكرى الأمريكى المختلفة فى أمريكا اللاتينية ،بما فى ذلك غزو **خليج الخنازير** فى كوبا الذى دبرته ومولته وأشرفت عليه المخابرات الأمريكية فى أوائل الستينيات وأيدت بعد ذلك قتل **لومومبا** فى الكونغو ، وانقلاب تشيلى واغتيال رئيسها المنتخب الاشتراكى **سلفادور الليندى** عام ١٩٧٣. هذا فضلا عن تأييد قيادات الاتحاد للحرب الأمريكية ضد فيتنام،حتى حينما كانت المعارضة الشعبية ضد هذه الحرب فى ذروتها فى الجامعات والمعاهد .. وبعد ذلك فى الاحتجاجات والمظاهرات فى شوارع المدن الأمريكية (**بصورة تذكر باحتجاجات «سياتل» الأخيرة!**).

وقد بقى هذا الوضع المقلوب للحركة العمالية والنقابية الأمريكية إلى أن انتهت الحرب الباردة(..).

وليس من المتصور أبدا أن تكون المصادفة وحدها هى التى جعلت الحركة العمالية تنفض عن نفسها غبار السياسات الرجعية وتتخلص نهائيا من قياداتها الخائنة بعد وقت قصير من «هزيمة الاشتراكية» وفق زعم المفكرين والمخططين الاستراتيجيين للرأسمالية الأمريكية.

لقد حدث ما يمكن أن نطلق عليه **«عودة الوعى»** للحركة العمالية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة .وربما كان الجانب الوحيد الظاهر من دلالة هذا التوقيت -حتى الآن-هو أن أحدا لن يستطيع أن يقول إن قيادات **«اليسار»** استولت على قيادة الحركة العمالية والنقابية الأمريكية بمؤامرة أو على الأقل تحريض من جانب الاتحاد السوفيتى أو **«الشيوعية العالمية»** .

لكن الأمر الذى لا شك فيه أن تحرك الطبقة العاملة فى الاتجاه العكسى ،أى للاتجاه الصحيح للدفاع عن مصالحها داخليا وعن مصالح حلفائها فى الخارج ،خاصة فى العالم الثالث تربطه علاقة قوية بما استبد بالرأسمالية الأمريكية من جموح فى الداخل والخارج بعد أن أعلنت انتصارها على **«النظام البديل»**.

والواقع أن **عودة القيادة فى الحركة العمالية والنقابية الأمريكية إلى العناصر التقدمية** كانت بداية لحركة أشمل وأعمق لها تأثيراتها الإيجابية على الحركة العمالية نفسها ودورها فى الحياة السياسية والاجتماعية فى المجتمع الأمريكى .. وتأثيراتها الايجابية بالمثل على الحركة العالمية لمقاومة العولمة الأمريكية بما تعنيه من

> **الحركة العمالية تدخل فى صحوة ووعى جديد لارتباط مصالحها بعمال العالم وفقراء العالم الثالث**

هيمنة الرأسمالية الأمريكية على اقتصادات بلدان العالم.

في الشهر الماضي (مارس) أعلن الاتحاد العام للعمال الأمريكيين أن عدد العمال الذين انضموا إلى نقاباته خلال عام ١٩٩٩ **بلغ ٢٦٥ ألف عضو . وهي أكبر إضافة سنوية سجلت منذ ٢٠ عاما . وبذلك ارتفع عدد أعضاء نقابات العمال الأمريكيين إلى ١٦ مليونا و٤٨٠ ألف عامل ، وارتفعت نسبة العمال الأعضاء في النقابات إلى ١٣٫٩ بالمائة من مجموع القوى العاملة.**

لقد توقف الاتجاه نحو الهبوط الذي أصاب اعداد النقابيين ونسبتهم لسنوات طويلة . ووصف بيان الاتحاد سنة ١٩٩٩ بانها كانت« **أفضل السنوات في التاريخ الحديث للحركة النقابية الأمريكية».**

وفي نقابات القطاع العام زاد عدد الأعضاء بنحو ١٥٣ ألف عامل في العام الماضي، إلا أن العدد الإجمالي لأعضاء هذه النقابات يعكس ،انخفاض نسبتهم إلى العدد الاجمالي لعمال القطاع العام من ٣٧٫٥ بالمائة إلى ٣٧٫٣ بالمائة.

ولاحظت الأمانة العامة للاتحاد العام للعمال الأمريكيين أن الزيادة الكبيرة في أعداد العمال الذين انضموا إلى نقابات في العام الماضي على نجاح السياسة الجديدة التي تنتهجها قيادة الاتحاد وهي سياسة **«تقدمية»** قطعت صلات التحالف التي ظلت لفترة طويلة بين قيادات الاتحاد وقطاع الأعمال وكذلك القوى اليمينية في المجمع.

جدير بالذكر أن آخر قرار« سياسي» اتخذه اتحاد العمال قبل صدور البيان بأيام كان بمطالبة الحكومة الأمريكية بالتوقف عن ملاحقة العمال الأجانب الذين يقيمون على الأرض الأمريكية بلا تأشيرات دخول رسمية والذين يعتبرون مهاجرين غير شرعيين . وطالب الاتحاد بمنح هؤلاء -الذين يقدر عددهم بعدة ملايين -صفة المقيمين الشرعيين ،حتى لا يتركهم ضحايا لاستغلال أصحاب الأعمال الذين يحرمونهم من الحد الأدنى للأجور ويجبرونهم على العمل في ظروف غير إنسانية وبالغة القسوة.

ويعد هذا القرار موقفا جديدا غير مسبوق من جانب الاتحاد العام للعمال الأمريكيين.

فقبل سنوات كانت معظم نقابات الاتحاد العام تطالب بالحاح بفرض عقوبات على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا «لا يحوزون **«وثائق رسمية»** .(أي من المهاجرين غير الشرعيين وهي سياسة تطبقها الحكومة الأمريكية فعلا ، إلا في بعض الحالات حيث تقدر أن استمرار هؤلاء العمال مهم لأحد قطاعات الأعمال -وخاصة الزراعة- وأن فصلهم ثم ترحيلهم يلحق أضرارا بالاقتصاد الأمريكي في هذا القطاع..

وبعد القرار الأخير للجنة التنفيذية لاتحاد العمال تتخذ النقابات الآن موقف الدفاع عن «العمال غير الشرعيين» وتندد **«بتحويلهم إلى ضحايا من جانب أصحاب الأعمال المستغلين».**

ويؤيد الاتحاد بهذا القرار إصدار عفو عن كل العمال الموجودين فعلا على الأرض الأمريكية بلا تأشيرات قانونية ،وفي الوقت نفسه تطبيق القوانين الخاصة بالحقوق العمالية على أصحاب العمل مهما كانت الوضعية القانونية للعمال ، بما في ذلك -وبشكل خاص- القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور.

ويدعو الاتحاد إلى حماية العمال من المهاجرين غير الشرعيين من إجراءات الترحيل إلى الخارج التي تتبعها ادارة التجنيس والهجرة الأمريكية ضدهم ،خاصة إذا حاولوا تنظيم أنفسهم نقابيا ،الأمر الذي يؤدي إلى الإبلاغ عنهم من جانب أصحاب الأعمال لتلك الادارة.

وفي ظل التركيبة الحالية للكونغرس الأمريكي- حيث الأغلبية من الجمهوريين لا يتوقع اتحاد العمال موافقة الكونغرس على هذه الاقتراحات بشأن العمال غير الشرعيين.

وقد اتخذ هذا القرار في أعقاب مشاركة قوية وفعالة من جانب الاتحاد والنقابات الأعضاء فيه في الانتفاضة الجماهيرية ضد« **منظمة التجارة العالمية»** في اجتماعها الوزاري في« سياتل» بولاية واشنطن في- نوفمبر من العام الماضي .وهو دور وصفه بعض المعلقين بأنه علامة على تحول الحركة النقابية العمالية الأمريكية إلى« **العالمية»** بعد أن كانت حركة أمريكية محافظة تحت جناح أكثر القوى السياسية يمينية في الولايات المتحدة.

وقد استعد الاتحاد العام للعمال للمشاركة بدور بارز بالمثل في حركة الاحتجاجات ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد بدأ ذلك بحملة تجنيد لأعضائه النقابيين في أنحاء الولايات المتحدة وليستعدوا للحضور إلى واشنطن للمشاركة في الاحتجاج على سياسات المؤسسات الدولية التي تلحق أخطر الأضرا بالطبقات العاملة وبفقراء البلدان النامية من أجل تمكين المؤسساتر الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال من تحقيق أرباح طائلة.

ويقول **جون سويني** رئيس الاتحاد العام للعمال الأمريكيين والذي شكل انتخابه لهذا المنصب انقلابا في سياسات الحركة العمالية والنقابية في أمريكا **«إن الاتحاد قد أصبح بؤرة تتجمع عندها القواعد والمعايير الجديدة لجعل الاقتصاد العالمي يعمل صالح الشعب العامل».**

في الوقت نفسه فان الاتحاد قد أقر استراتيجية نشطة وطموحه للعب دور مؤثر في الانتخابات الأمريكية هذا العام- سواء انتخابات الرئاسة أو انتخابات الكونغرس ، أو الانتخابات لجميع المناصب **(وكلها تجرى في وقت واحد هو يوم ٧ نوفمبر القادم)** .وقد وضعت هذه الاستراتيجية الانتخابية في ضوء نجاح ملحوظ أحرزه الاتحاد في انتخابات الكونغرس عام ١٩٩٨ ،حيث **لعب دورا مؤثرا في إسقاط عدد كبير من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس ومجالس الولايات ومناصب حكام الولايات بحيث تقلصت أغلبية الجمهوريين** ،والمعروفين بعدائهم للحركة العمالية والنقابية على السواء، في الكونغرس والمجالس الأخرى.

وقد اتخذ الاتحاد قرارا مبكرا بتأييد نائب الرئيس الأمريكي البرت جور مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة ،على الرغم من وجود بعض الخلافات التفصيلية بينه وبين القيادات العمالية خاصة بشأن السياسة التجارية الأمريكية .ومن هذه النقاط معارضة الاتحاد العام للعمال سياسة ادارة كلينتون - جور الرامية على تأييد ضم الصين إلى« **منظمة التجارة العالمية» على الرغم مما يعتبره**

الاحتجاجات ضد حرب فيتنام نجحت في وقف الحرب.. لكنها لم تنجح في تقويض النظام.. أما الانتفاضات الجديدة فإنها موجهة ضد النظام الراسمالي في الصميم

اتحاد العمال ممارسة قمعية ضد العمال فى الصين.

وعلى الصعيد الداخلى فإن الاتحاد العام للعمال يعتبر التحدى الأكبر الذى يخوضه هو تحدى التغلب على معارضة قطاع الأعمال القومية للتنظيم النقابى كمبدأ . إلى حد أن كثيرا من المؤسسات ترفض توظيف الأشخاص المنضمين لعضوية أى من النقابات .فضلا عن معارضة قطاع الأعمال حقوق أساسية للعمال تصونها القوانين فى معظم بلدان العالم- خاصة البلدان الصناعة المتقدمة -وفى مقدمتها حق الاضراب وحق تكوين النقابات وحق التفاوض من أجل شروط عمل أفضل ..وهى أمور لا تزال الحركة العمالية والأمريكية تناضل لنيلها . ولا يزال من حق أصحاب الأعمال- خاصة الشركات الكبرى - فصل العمال تعسفا دون التعرض لأية إجراءات من جانب الحكومة ، وأحيانا دون أن يكون من حق العامل المفصول إقامة دعوى أمام القضاء(..).

وتقول **باربرا شايلور** مديرة الشئون الدولية فى الاتحاد العام للعمال الأمريكيين «إن النجاح الذى تم إحرازه فى شوارع سياتل فى أواخر العام الماضى قد عزز فهم الحركة العمالية للقضايا العالمية ومدى التأثير الذى سيكون لها على هذه الحركة نفسها» وتشير شايلور إلى **أن أهم هذه القضايا الدولية للحركة العمالية ما يواجهه عمال القطاع العام فى أنحاء العالم- وليس فى أمريكا وحدها- نتيجة انتشار عمليات «الخصخصة» ،ونوع النمو الاقتصادى الذى يترتب على هذه العمليات.**

وفى هذا الاطار يدعو الاتحاد إلى ضرورة **إسقاط الديون المستحقة للبلدان الصناعية الرأسمالية عن البلدان النامية والفقيرة .** ويرفع شعار «تحويل صندوق النقد الدولى» من داعية إلى التقشف إلى داعية للنمو وإلى رفع مستويات معيشة فقراء العالم .كما تصف آخر منشورات الاتحاد خطط وبرامج صندوق النقد الدولى الداعية إلى أسعار مرتفعة للفائدة على القروض وإلى خفض الانتاج الحكومى ورفع الدعم الحكومى عن السلع الضرورية والأساسية ،بأنها «خطط لا يمكن عمليا أن تنجح إلا فى زيادة الأزمة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث. ويدفع ثمن هذه الخطط السياسات التى يفرضها صندوق النقد الدولى . بدعم من الضغط الأمريكى الرسمى المباشر وغير المباشر ،عمال هذه البلدان أكثر من غيرهم».

هذا هو مدى نمو الحركة العمالية الأمريكية -فى جانبها النقابى وهذا هو مدى اتساع حركتها وعمق التحولات التى طرأت عليها منذ« نهاية الحرب الباردة» ،وهذا هو مدى تصميمها على المشاركة الفعالة فى مقاومة الرأسمالية الأمريكية وخطط العولمة والوقوف إلى جانب الطبقات العاملة فى البلدان النامية والفقيرة باعتبار ذلك جزءا من مصالحها الطبقية ومكملا لنضالها السياسى والاجتماعى داخليا..

> **«اتحاد العمال الأمريكى أصبح بلورة تتجمع عندها القواعد والمعايير الجديدة لجعل الاقتصاد العالمى يعمل لصالح الشعب العامل»**
>
> **جون سوينى**
> **رئيس اتحاد العمال الأمريكيين**

مع ذلك فإن النخبة الأمريكية الحاكمة لا تزال تعيش فى حالة إنكار لهذه التطورات التى تجرى فى« بيتها وقريبا منها»..فهل يمكن أن تكون أكثر استعدادا للخروج من حالة «الانكار» هذه فيما يتعلق بالعوامل والتطورات التى تقع خارج البيت الأمريكى وبعيدا عنه؟.

ربما تعتقد هذه النخبة أن حركة الاحتجاجات الجماهيرية القوية لن تلبث أن يصيبها التعب وتتضاءل مصادرها .فهذا ما ظنته بعد انتهاء انتفاضة **«سياتل»** ،ولم تلبث أن عاجلتها احتجاجات **«واشنطن»**، إلا أن الدلائل كثيرة على أن هذه الحركة وكذلك دور الطبقة العاملة الأمريكية فيها إلى جانب أكثر الأحزاب تقدمية ، بما فيها الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية- لن تهدأ .فما أكثر المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدها مؤسسات العالمية اجتماعات القمة لمجموعة الدول السبع واجتماعات القمم الثنائية ،واجتماعات حلف الأطلنطى السياسية تارة والعسكرية .. إلخ كلها «مناسبات» لاندلاع المظاهرات والاحتجاجات.

وقد ثبت -وباعتراف السلطات الأمريكية نفسها- **أن المنظمات والجمعيات الشعبية التى نظمت انتفاضة «سياتل» تمتلك قدرات خلاقة على تطوير وتكثيف أساليبها فى الاحتجاج** .كما ثبت استعداد منظمات وجماعات واسعة أخرى للانضمام إليها . بما فيها جماعات دينية وحتى جماعات محافظة ،بالاضافة إلى الدور المتميز الذى تلعبه الجماعات المعنية بالدرجة الأولى بحماية البيئة.

وإذن فإن حركة مناهضة العولمة باقية وستنمو وتتطور وتزداد كثافة .التى بشكل ما تذكر فى مراحلها الحالية بالمراحل الأولية للاحتجاجات ضد حرب فيتنام . بل إن استهانة النخبة الحاكمة بها يذكّر انضبابها .وهناك دلائل عديدة على أن حركة الاحتجاج ضد« العولمة» ستستمر إلى أن تحقق أهدافها على النحو نفسه الذى استمرت به حركة الاحتجاج ضد حرب فيتنام أهدافها.

وصحيح أن حركة الاحتجاج على حرب فيتنام نجحت فى وقف تلك الحرب وسحب القوات الأمريكية منها مستندة إلى قوة نضال الشعب الفيتنامى .. إلا أنها أخفقت فى تغيير استراتيجية النظام الأمريكى ،فضلا عن النظام نفسه.

أما فى حالة حركة الاحتجاج ضد العولمة فإن الأمر يختلف.

فهى من بدايتها ضد النظام -ضد النظام الرأسمالى تحديدا -وليست ضد هذه المؤسسة (منظمة التجارة العالمية) أو تلك (صندوق النقد الدولى). أو غيرهما . فلم تكن احتجاجات **«سياتل»** تهدف إلى وقف التجارة العالمية .. **إنما كانت ضد النظام المسيطر على هذه التجارة وضد خططه وأهدافه المتعارضة مع مصالح الشعوب ومصالح الطبقات العاملة والفقراء . وبالمثل بالنسبة للاحتجاجات ضد البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.**

لقد كان الموضوع الرئيسى لانتفاضة «سياتل»- وكل ما سيسير على طريقها- هو أن سلطة المؤسسات الرأسمالية قد خرجت عن كل سيطرة . **إن النخب الرأسمالية العالمية التى تحكم العالم وفقا لخطط و أهداف سرية تحتفظ بها لنفسها ومن خلال منظمات غير ديمقراطية تريد أن تتوج نفسها مالكة للقرار على العالم كله.**

وهذا موضوع يتعلق بالنظام الرأسمالى وأسسه ومناهجه ومراميه .

ان ما يحدث هو انتفاضات - تشكل فى مجموعها وفى ذروتها ثورة- ضد الرأسمالية .. لا أقل.

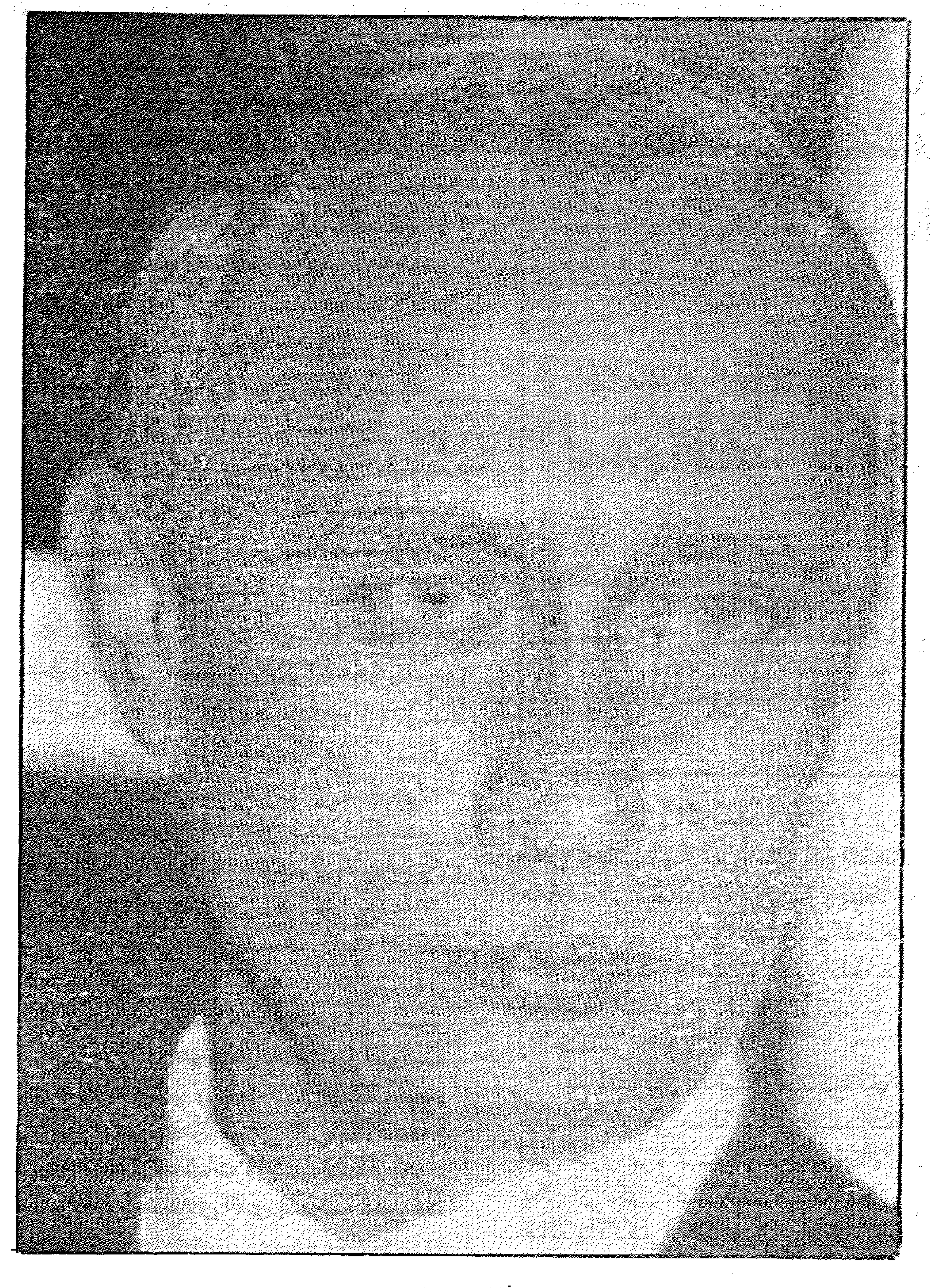
..على حد قول المعلق اليسارى الأمريكى **جيم تايتروب:** حينما ترتبط الصيحة من أجل العدالة بالنضال فى مستوى القاعدة من أجل انصاف اقتصادى ويرتبط هذان بمطلب الديمقراطية الحقيقية ،فإنه يكون من المؤكد أننا بصدد عمل بالغ الضخامة.

العالم

ظلال اليسار فى عباءة بوتين

رسالة موسكو

منى الخميسي



فلاديمير بوتين

فى عامه السابع والأربعين أصبح بوتين رئيسا لروسيا ، بصلاحيات، ينص عليها الدستور الروسى، تبلغ ضعفى صلاحيات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثة أضعاف صلاحيات رئيس فرنسا .وهو أيضا القائد الاعلى للقوات المسلحة ،وتتبع ادارته المباشرة كل أجهزة القوة ومن بينها جهاز المخابرات . ويحظى «**بوتين**» بدعم مطلق من قبل وزارة الدفاع والجيش الروسى بسبب الحرب الشيشانية ، التى منحته فى نفس الوقت ثقة حوالي ٥٣٪ من مجموع الناخبين الروس ، الذين أدلوا بأصواتهم لصالحه فى الانتخابات . وما زال بوتين رئيس الحكومة الحالية(حتى مايو المقبل) . وأخيرا هو رجل مُسلح بشتى أساليب الكى. جى . بى السابق الذى عمل فى أجهزته قرابة ١٥ عاما ، وبكل حيل الديمقراطيين الروس المعروفة للجميع ،فكان أحد أولئك طيلة سنوات عديدة بدأت فى ١٩٩١ ، ولم تنته إلاّ بانتقاله إلى قلعة الكرملين ،حيث لا مجال ل(**البزنس الصغير)**.

كل هذه السلطات وكل هذا النفوذ بقبضة رجل واحد فى بلد لم يعد به تقريبا – لامعارضة ، ولا برلمان قوى، والصفوة السياسية ،والاقتصادية- المالية حكر على الفاسدين والمرتشين ، وبالاضافة لذلك **جيش من العاطلين عن العمل يصل عدده إلى ٢٠ مليون ، و١٠ ملايين آخرين من المشردين واللاجئين ، و٤٠ مليوناً يعيشون على حافة الفقر ، و٤٠ مليوناً تحت حافة الفقر ، و٨ ملايين فى سجلات الوفيات حصدتهم فاقة اعوام الاصلاحات التسعة** .فى نفس الوقت يرتكن بوتين إلى دعم جزء كبير من السكان ، دعم معنوى يفوق حجم الـ ٥٣٪ من أصوات الناخبين ، من قبل كل الذين انتعش بصدورهم أمل أن تغدو الحرب الشيشانية رمزا لسياسة جديدة ينتهجها الكرملين حيال صيانة روسيا من الانهيار، ومحاولة ربما أخيرة لإنقاذ هيبة الجيش الروسى ،وما تبقى من مكانة روسيا التى طمرها مسلسل التنازلات الماضية.

ما الذى يمكن إذن أن يقف عائقا فى وجه بوتين لتحقيق أى شئ .. كل شئ يبتغيه؟ والأوضاع -كلها- تدفعه دفعا لأن يصبح زعيما ديكتاتورا تؤجج ديكتاتورية رغبة جامحة من الشعب فى قائد صارم يضبط أحوال البلاد ! مُضيفة بذلك(كارت بلانش) لرصيد سلطات بوتين.

بعد أن طوى بوتين المؤسسة العسكرية الروسية . بمعارك شمال القفقاس ، لم يبق أمامه سوى المعارضة . **والمعارضة الروسية محصورة فى الحزب الشيوعى والجبهة الوطنية بزعامة زوجانوف** .وحصل زوجانوف على



الاعلام الحمراء .. فى سماء موسكو

حوالى ٣٠٪ فى الانتخابات الرئاسية التى جرت ٢٦ مارس الماضى .فهل يشكل زوجانوف أى ثقل أمام صلاحيات بوتين المطلقة.

« انتهت المواجهة ، وانقضى عهد يلتسين» ، هذه العبارة كانت أهم تصريح أدلى به زوجانوف فى سياق تناوله لرئاسة بوتين، خلال أكثر من نصف العام .منذ اعتلاء بوتين منصب رئيس الحكومة فى سبتمبر الماضى وحتى الآن . وبها بات واضحا أن جبهة اليسار الروسى تستهل مرحلة جديدة مع بوتين تسقط فيها «المواجهة» رغم أن تلك المواجهة مع يلتسين - باستثناء أحداث قصف البرلمان عام ١٩٩٣ م- لم تقفز خارج جدران مجلس النواب الروسى (الدوما) ، ولم تتعد أطر المطالبة من وقت لآخر بعزل يلتسين ، لا لعزله ، لأن الشيوعيين كانوا فى كل مرة على علم مسبقا بفشل محاولاتهم ، إنما لمجرد التذكير بوجود المعارضة ، الأمر الذى لا نحسر أهميته ، لكن نحددها.

لم تكن هناك فى الحقيقة أية مواجهة . بل ولم ينقض عهد يلتسين وفقا لتصريح آخر لزوجانوف الذى عاد أثناء الحملة الانتخابية ليؤكد مرارا على أن : **«بوتين استمرار ليلتسين ولنهجه» (١).**

إن الذى قصده زوجانوف فى الواقع بـ(إنتهاء المواجهة) ليس سوى محاولة من اليسار الروسى عامة والحزب الشيوعى خاصة للتواجد والعيش فى ظل أوضاع تختلف بشكل عميق عن أحوال روسيا التى حكمها يلتسين. أوضاع فرض بعضها على بوتين ، وأتى هو ببعضها الآخر .. وأخطرها فى ذات الوقت موافقة زعيم الكرملين الجديد على توسع الناتو، رغم أن هذا(الإقرار) قد يثير الشك والاندهاش لما يحمله من طابع التنبؤ بمستقبل الاحداث أو استباقها ، لكن:

فى يوم الأحد ٥ مارس ، قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية بثلاثة أسابيع فقط ، وقد ساد العواصم الغربية وأوساط المسئولين الأمريكيين قلق حيال: ماهية بوتين ، وادرك بوتين بدوره خطورة ذلك القلق ، أجرت الـ **«بى.. بى .. سى»** البريطانية معه حوارا ، وسألت : **«هل هناك إمكانية لانضمام روسيا إلى الناتو»**؟ فأجاب بوتين :« لست أدرى .. لم لا؟ إذا تم ذلك على أساس الشراكة المتكافئة». وحرك تصريحه زوبعة على الساحة الروسية والدولية ،مع أن بوتين لم يأت بجديد .فقد طلبت روسيا الالتحاق بالحلف عام ١٩٩٢ ، حينما طرح الناتو لأول مرة بعد انهيار **الاتحاد السوفيتى** خططه بشأن التوسع صوب الشرق ، ورفض طلب روسيا . وتقدمت موسكو بطلب آخر للالتحاق كعضو كامل الحقوق فور إعلان **بولندا والمجر وتشيكيا وسلوفاكيا** عن الموافقة على الانضمام لمشروع (الشراكة من أجل السلام)وهى الخطوة التمهيدية للانضمام إلى الحلف . وكان ذلك فى عام ١٩٩٣ . ومرة أخرى رفض طلب روسيا. وذكر سكرتير عام الناتو فور تصريح بوتين قائلا: «إن هذه القضية (إنضمام روسيا للحلف) ليست مطروحة فى جدول أعمالنا الآن». أو كما قال أحد الخبراء الأمريكيين : **« لا يمكن قبول روسيا فى الناتو، لأن روسيا ضخمة جدا ، ولأن مصالحها بحجم مساحتها ،ولأن الناتو لن يستطيع ضمان أمنها القومى، ولأن الناتو لن يسمح أبدا لموسكو بالتدخل فى حل المشكلات الدولية من داخل الحلف ، ولأن مصالح الحلف الداخلية تتعارض مع المصالح الروسية .. ولأن .. ولأن»** ليست المشكلة إذن فى أن بوتين يرى أن هناك إمكانية لالتحاق روسيا بالناتو، بل فى أن الناتو يستبعد عضويتها ، التى تتطلب أولا تنفيذ معاهدة(ستارت -٢) وابرام (ستارت -٣) ثم تنفيذها هى الأخرى ، ثم تنازل الكرملين عن المطالبة بتعديل اتفاقية الحد من التسلح فى أوروبا ، والكف عن الالحاح بتغيير معاهدة الاسلحة المضادة للصواريخ . وبتعبير آخر على روسيا قطع مسيرة طويلة وشاقة تعترضها معارضة الدفاع الروسى ورجل الشارع والقوى الوطنية واليسارية ، إلى أن تبدأ فى طرح تلك الإمكانية التى تحدث عنها بوتين، الأمر الذى لا يعنى احتمال تحقيقها رغم كل ذلك.

كان حديث **بوتين** عن إمكانية التحاق روسيا بالناتو (الضوء الأخضر) للناتو من ناحية ، ولبلدان الرابطة من ناحية أخرى- خاصة أذربيجان وجورجيا ودول البلطيق-لـ «التوسع» فى ظل موقف زعيم الكرملين الجديد . إذ بأى حق تعارض روسيا بعد ذلك انضمام تلك الدول للناتو، بينما ترى موسكو نفسها أن هناك إمكانية لحصولها على عضويته؟ وقد مرر بوتين الضوء الأخضر عبر روسيا ، كى لا يستقبل الحلف أعضاءه الجدد دون المقايضة مع الكرملين التى يتقنها بوتين بالاختلاف مع **يلتسين وجورباتشوف** ، وأثبت ذلك على نحو لا يقبل الشك فى الحرب الشيشانية .وتأكيدا على ذلك فقد انعقد اجتماع زعماء الرابطة الأخير فى موسكو برئاسة بوتين بعد مباحثات سرية بين بوتين وكل من قادة الرابطة وانتهت بانتخاب بوتين زعيما لمنظمة الرابطة ، وبارضاء كل رؤسائها ، وباعلان برامج تجارية واقتصادية وجمركية ومالية حتى عام ٢٠٠٥م، وأسقطت كافة الجوانب العسكرية.

لكن.. بما أن الناتو فى الواقع الفعلى بدأ فى التوسع (فى البلقان والمجر وبولندا وتشيكيا) ،وبما أنه سيواصل الزحف شرقا رغم معارضة موسكو، فقد انطوت كلمات بوتين فى الحقيقة على قضايا أخرى:

(١) إعلان موافقة موسكو على انضمام جمهوريات الرابطة التى تقع مباشرة على حدودها للحلف.

(٢) تنازل روسيا عن الجهود التى بذلتها فى السنوات العشر الماضية الرامية لشغل موقع ما ، ولعب دور - ولو محدود- فى منظومة الامن الأوربى مقابل توسع الناتو.

(٣) التسليم (ضمنا) بنظام القطب الواحد.

وقد أصدر بوتين تعليماته لتحويل عمل السلك الدبلوماسى الخارجى- كاملا- من المجال السياسى والعسكرى إلى المجال الاقتصادى . وبدل وثيقة استراتيجية روسيا العسكرية التى نصت من قبل على:

«إمكانية بدء روسيا باستخدام السلاح النووي ردا على عدوان محتمل ، ليصبح هذا البند : « لايمكن بدء روسيا باستخدام السلاح النووي إلا إذا تعرضت لعدوان ، بينما لا تستطيع الدفاع عن نفسها بالأسلحة التقليدية».

ويقول **بوتين** فى برنامجه الانتخابى إن« أولوية سياستنا الخارجية هى الداخل ، أى اقتصاد الوطن ، إذ لا يمكن لبلد يسوده الفقر والضعف أن يبدو على المسرح العالمى قويا . ويجب أن تكون المصالح لاقتصادية هى مصالح الوطن الحقيقية والقانون الملزم للدبلوماسيين الروس، لكن ذلك لا يعنى أننا لا نتطلع للتوسع الخارجي ، بكل ما يحمله هذا المعنى (التوسع) من مفهوم حسن ، لنا نحن أيضا مجال المصالح الحيوية ، إلا أننا نرى فى ذلك مصدرا للتنمية السلمية فى المجالات الاقتصادية والدولية والسياسية».

وبذلك ينفض بوتين كلتا يديه من (الخارج) ومن قضية توسع الناتو والمشكلات العسكرية ويقر بضرورة الاستمرار فى مواصلة نزع ترسانة روسيا النووية ، وبأهمية إخلاء موقع روسيا فى كوسوفا قائلا فى برنامجه أيضا « يجب أن نتحسب كثيرا قبل الاقدام **على خطوة مثل تنفيذ مشاريع باهظة التكاليف ، قد تدعى روسيا إليها ، بينما نحن عاجزون عن صرف مرتبات العاملين فى بلادنا».**

وبينما يمثل (الخارج) نصف معادلة سياسة بوتين ، النصف الاضعف ، تشكل الساحة الداخلية النصف الآخر، الاقوى . ويبدأ بوتين بإصرار وبصلابة من الشيشان . ويقول فى برنامجه : «بنفس الطريقة التى نتعاطى بها مع المشكلة الشيشانية يجب حل العقبات الداخلية الأخرى . إن روسيا لم تعد جزءا من خارطة الاتحاد السوفيتي وليست امبراطورية، لكنها دولة كبرى، ولم تفقد طاقاتها كدولة عظمى ، ولا داعى للخوف منها ، لكن على الجميع أخذها بعين الاعتبار ، فإذا لحق بناء سوء ، لابد أن يرتد لصدر صاحبه .وفى تأكيده على الدولة الكبرى يتمسك بوتين بحدود فيدرالية روسيا فى سياق طاقاتها كقوة عظمى ، بكل ما يحمله هذا التلميح من تهديد وتحد لإنسلاخ الاطراف **. ثم يجتمع بوتين بزعماء الأقاليم والجمهوريات الروسية ويسحب منهم جزءا من صلاحياتهم ، ويبدأ فى إلغاء ٢٠٪ من قوانين دساتيرها التى تتناقض مع الدستور الفيدرالى المركزى وتقضى بها إلى الانفصال والاستقلال** ، وينشئ لذلك جهازا مستقلا تابعا لوزارة العدل الروسية ، أطلق عليه اسم(جهاز صيانة الأمن الدستورى) . وقد سبقه تأسيس جهاز آخر داخل جهاز الأمن الفيدرالى مهمته إخضاع مؤسسات وإدارات الأمن المحلية فى أطراف روسيا لوزارة الداخلية الروسية مباشرة. ويرفع بوتين فى نفس الوقت شعار(**ديكتاتورية القانون) و(إقامة جمهورية رئاسية مركزية قوية)**. ثم ينتقل بوتين للمؤسسة العسكرية الروسية فتصرف معاشات الجنود والضباط ، ويصبح (خروج الجيش من مأزق المديونية) بندا من بنود سياسته الاقتصادية ، وتكف وسائل الاعلام الروسية عن السخرية من الجندى الروسى ومهاجمة الحملة العسكرية فى الشيشان ، وتكون أول زيارة يقوم بها بعد فوزه فى الانتخابات إلى محطة للطاقة النووية ووحدات روسيا البحرية . وتجرى محاكمة المواطن **دميترى نيميروفسكى** لامتناعه عن تأدية الخدمة العسكرية .وباختصار ينهض **بوتين** بروح القوات المسلحة والجيش الروسى ، ولا يأبه لكل تهديدات الغرب بعزل روسيا عن المنظمات الدولية مثل المجلس الأوربى وجمعيته البرلمانية بسبب إجراءات روسيا الحربية فى الشيشان ، ويعلن فى نفس اليوم -٦ أبريل - الذى حرم فيه المجلس الاوروبى روسيا من حق التصويت ، أن « موسكو سوف تمضى بالحرب الشيشانية إلى النهاية» ، ويضيف وزير الخارجية ايجور ايفانوف : «أننا لن نسمح من الآن فصاعدا بزيارات المبعوثين الدوليين لشمال القفقاس أو الشيشان كما سمحنا لهم فى السابق «و لن نسمح بأى تدخل فى الأزمة الشيشانية» ويصدر بوتين كذلك امرا باستنقاذ محطة «مير» الفضائية ، التى كان من المفترض إغراقها فى المحيط سبتمبر العام الماضى بسبب تكاليفها الباهظة.

وبذلك يقدم بوتين معادلته بوضوح: **الخارج لكم، والداخل لنا، فى حدود فيدرالية روسيا والتصدى لمحاولات انسلاخ الاطراف** .وفى ظل هذه المستجدات تتغير حسابات المعارضة.



يلتسين

بدأ تاريخ المعارضة مع بوتين فى سبتمبر العام الماضى عندما نصبه يلتسين رئيسا للحكومة . ووافق مجلس النواب الروسى السابق على ترشيحه لأن بوتين بدلاً من تقديم برنامج سياسى واقتصادى ، أعلن عن الحرب الشيشانية . ولم تمض سوى ثلاثة أشهر حتى **تم إجراء الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر الماضى ولفقت وزورت نتائجها على نحو سافر وسافل لم يسبق له مثيل**. ولم تكن انتخابات بقدر ما كانت تنفيذا دقيقا للخريطة السياسية التى سوف ترافق بوتين طوال حكمه وتعمل على دعمه فى السلطة. دفع بوتين **بحزب اليمين الراديكالى الروسى لمجلس النواب، ففاز (اتحاد قوى اليمين) الذى ينتهج سياسة جايدار بالمرتبة الرابعة، وأزاح كتلة بريماكوف (الوطن - كل روسيا) للمكانة الثالثة، وبدلاً منه أحتل حزب السلطة الجديد (الوحدة) المرتبة الثانية** . ورغم أن الشيوعيين ظلوا فى المقدمة إلا أن (الوحدة) استولى على اللجان والمهام البرلمانية الاستراتيجية تاركاً للشيوعيين منصب رئيس الدوما، بينما فقدت كتلتهم سلطة اتخاذ القرار الفعلية ،وأصبح (الوحدة) الحزب المهيمن لاتساع ساحة تحالفاته مع **(اتحاد قوى اليمين) وحزب(التفاحة) الديمقراطى ونواب جيرينوفسكى (الحزب الليبرالى الديمقراطى)** وعدد كبير من النواب المستقلين.

كان هذا أول درس لقنه بوتين للمعارضة بقبضة فولاذية دون وقوع صدام واحد، ويعتقد رموز المعارضة الشيوعية أن حجم تعبيرها المتواضع عن رفض تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية - ثم الرئاسية -هو أقصى ما يمكن أن تبديه ، تحاشيا لوقوع حرب أهلية تريد بعض القوى زج روسيا إليها للقضاء عليها مرة وإلى الأبد . أما بوتين فيرى أن سببا من أسباب فشل نظام يلتسين كان افتقاره لحزب سياسى رائد يقود المسيرة الاقتصادية ويخوض الصراع السياسى . وترمى إجراءات بوتين لتطوير قضايا روسيا: **ايجاد بديل أيديولوجى للفكر الشيوعى و بلورة ما يطلق عليه (الفكرة الروسية) لتحل محله** ، وهو ما يسعى بوتين لتحقيقه بنفسه من خلال محاولات الجمع بين الماضى (النهوض بالجيش والحفاظ على رمز الجندى الروسى وغير ذلك) والحاضر (الابقاء على مظاهر الديمقراطية والاستمرار فى الاصلاحات الاقتصادية مع رقابة صارمة من الدولة وغيرها) . ويشغل حزب (الوحدة) وفقا لخطة بوتين مساحة الوسط السياسى . فيكون هناك اليسار والوسط ،واليمين الذى صعد فى الانتخابات البرلمانية رغما عن أنف الناخبين.

ويتحول اليسار الروسى والحزب الشيوعى إلى جزء من النظام السياسى القائم فى خريطة بوتين .وفى هذا السياق تطرح الاجنحة اليسارية الراديكالية السؤال التالى : لماذا يظل الحزب الشيوعى ضمن خريطة النظام السياسية، ما دامت المعارضة لن تحقق شيئا فى ظل هذه المعادلة؟ بل على العكس ستذوب ملامحها الرئيسية فوق جدران الكرملين الذى سيشيد سلطانه فوق ظلالها!.

ويعتمد **زوجانوف** فى هذا الصراع على إمكانيات التفاوض مع بوتين ، والضغط عليه بإجراءات مثل مطالبة الشيوعيين فى الدوما- بعد فوز **بوتين** فى الانتخابات - ببحث مرسوم بوتين حول منح يلتسين حصانة دبلوماسية رفيعة تمنع كل محاولات محاكمته عن جرائم السنوات التسع الماضية . وذلك **بهدف واحد وهو التوصل معه إلى تشكيل حكومة إئتلافية يشارك فيها الشيوعيون بنسبة ال-٣٠٪ التى حصل عليها زوجانوف فى الانتخابات . وكان رد بوتين على ذلك واضحا حينما قال: لا مانع من مشاركة الشيوعيين فى الحكومة إذا وافقوا على العمل وفقا لبرنامجنا** .والمقصود بطبيعة الحال البرنامج الاقتصادى وعلى الصعيد الاقتصادى. شهدت فترة حكم بوتين القصيرة اجرائين مهمين : (١) البدء فى تفتيت مجمع شركات الطاقة والوقود الروسى العملاق ، ثم الشروع بعد ذلك فى خصخصة اجزاؤه.

(٢) خصخصة ٧٠٪ من صناعات الألومنيوم الروسية التى آلت إلى حفنة قليلة من رجال الأعمال .

وفى ظل هذه الخطرات يصعب تصور إدخال الشيوعيين للحكومة ، ناهيك عن تشكيل حكومة إئتلافية معهم.

مهمة بوتين مع الشيوعيين ستنصب فى السنوات القليلة القادمة على تذويب الآثار النفسية والايديولوجية الشيوعية- ليس كفكر نظرى أو قوى سياسية أو أحزاب - بل كحالة روحية . وسيقوم بوتين بالمهمة بهدوء بالغ ودون صدامات يلتسين ، من خلال إبراز بعض السمات غير الشيوعية من الماضى الشيوعى ، سينهض بالمؤسسة العسكرية ليس لأهداف خارجية ، بل للداخل ، وستتكرر النبرة الأبية التى رد بها على قرار المجلس الأوروبى سابق الذكر ، **وسيكثر الحديث عن الوطنية والوطنيين** ، وسيظهر كل ذلك فى سياسة حزب (الوحدة) وحتى فى إيماءات ومفردات بوتين ، ليقدم بذلك غذاء روحيا شيوعيا بأسعار السوق الرأسمالية ، ليكون بديلا اطلق عليه بوتين مصطلح **(الوسط السياسى)** ، بديلا تختلط فيه صور ومظاهر العهد الشيوعى بمضامين اقتصاد السوق فى وعى المواطن الروسى.

لقد اعتمد **بوتين** فى فوزه بالرئاسة على هذه **الهفوة النفسية** تحديدا ، مسلحا فى ذلك بحرب الشيشان . وستكون سياسته القادمة قائمة على عدة محاور : الإصرار على صيانة روسيا من الانهيار ، وفى اعتقادى انه سينجح فى ذلك- دون شك- ،والقيام بأى طفرة اقتصادية بعد تصفية حلقات الفساد الوسطى فى المجالات الاقتصادية ، مسخ ملامح المعارضة الشيوعية وتقديم بديل الوسط بحزب (الوحدة) ، ثم قيادة روسيا بقبضة فولاذية.

وهكذا ينتقل بوتين بروسيا ما بعد السوفيتية إلى روسيا فحسب ، بينما يعيش اليسار الروسى فى روسيا السوفيتية ، وروسيا ما بعد السوفيتية، مدركا قدوم مرحلة جديدة ، لكنه عاجز عن القفز إليها ، لذلك سيظل زوجانوف يتطلع للاحداث : وماذا بعد؟.

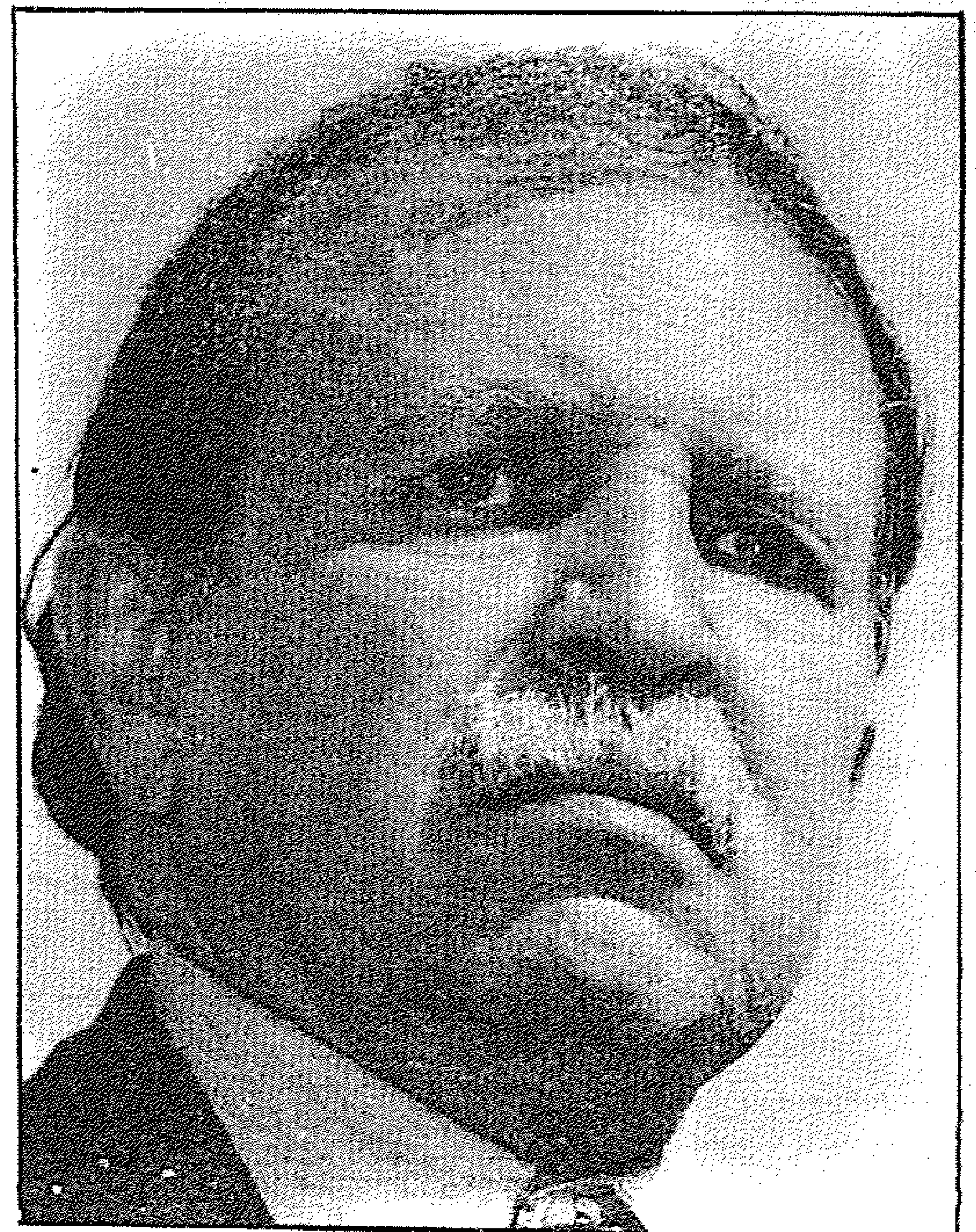
بريماكوف

بوتين:
لا مانع من مشاركة الشيوعيين اذا وافقوا على العمل وفقا لبرنامجنا

العالم

أفريقيا بعد قمة القاهرة

مشكلات لاتحتمل التأجيل



الرئيس الجزائرى عبد العزيز بو تفليقه رأس القمة

بعد مرور ١١٥ سنة على تقسيم أفريقيا (فى سنة ١٨٨٤- ١٨٨٥) إلى مستعمرات بين ١٣ دولة أوروبية ، بحضور الولايات المتحدة الأمريكية ،فى مؤتمر برلين .. انعقد هذا المؤتمر التاريخى (**الأفريقى - الأوروبى**) الذى جمع الطرفين لأول مرة . لقد حقق مؤتمر برلين نوعاً من " **حسن الجوار" بين المستعمرين الأوروبيين** فى أعقاب فترة ظلت القارة خلالها مفتوحة للمغامرين القادمين من الشمال الذين يتنازعون السيطرة عليها ، ويشتبكون فى سباق محموم من أجل وضع اليد على أكبر مساحة ممكنة والفوز بالغنائم.

قرن كامل من العدوان الأوروبى المستمر على شعوب القارة الأفريقية .. سبقه قرنان (السادس عشر والسابع عشر) من أبشع تجارة عرفها التاريخ: تجارة العبيد .

وبعد هذا القرن من اتفاقيات تقسيم وتوزيع الأسلاب الأفريقية ونهب ثرواتها وخيراتها وتخريب قدراتها .. وبعد أن صنعت أوربا تقدمها على حساب أحقاب طويلة من الاستنزاف والاستغلال والاستثمار للامكانات الأفريقية وتفريغ القارة من أبنائها لبيعهم فى أسواق النخاسة فى القارة الأمريكية التى كان الأوربيون قد عرفوا الطريق اليها .. يجئ الأوربيون إلى القاهرة لعقد مؤتمر مع ممثلى مستعمراتهم وضياعهم السابقة.

اعتذار شكلى

ولسنوات طويلة ، كان الشائع أن الدول الغربية قد تناست أفريقيا وأهملتها بعد أن تم الإجهاز على قدرتها على النهوض السياسى والاقتصادى.

ولم تسمع القارة خلال تلك السنوات إلا ذلك الاعتذار الشكلى على لسان الرئيس الأمريكى **كلينتون** خلال جولته فى أفريقيا فى ربيع عام ١٩٩٨:

(من المستحسن ألا يفكر المرء أكثر مما ينبغى .. فى الماضى . غير أننى أظن أنه **تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تفعل دائماً ماهو صواب تجاه أفريقيا)**. وضرب **كلينتون** مثلاً على ذلك بدعم واشنطن لأنظمة الديكتاتورية التى انحازت إلى الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى إبان الحرب الباردة . كما تحدث عن الفوائد التى عادت على الأمريكيين الأوروبين من تجارة العبيد . واعترف **كلينتون** ، خلال زيارته لرواندا فى تلك الجولة الأفريقية بأن **الولايات المتحدة لم تفعل شيئا لوقف المجازر الجماعية التى أودت بحياة مليون أفريقى فى عام ١٩٩٤** . والدرس الهام الذى تعلمه **كلينتون** ليس تقديم المعونة الاقتصادية للدول الأفريقية ، وإنما " أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل عسكرياً فى حالة انفجار العنف فى المستقبل " !!

ولم يخطر على بال كلينتون أن يتحدث عن الأسلحة الأمريكية التى تدفقت على أفريقيا ، خلال الحرب الباردة ، وجرى استخدامها فى الحروب الأهلية .. أو عن **أنجولا التى تم تخريبها على أيدى العميل جوناس سافيمبى (زعيم حركة يونيتا) ، الذى تولت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية دعمه وتمويله وتسليحه** عبر قناة عميلة أخرى (**موبوتو سيسى سيكو** رئيس زائير - الكونغو الآن - السابق).

حصيلة التدمير

ونتيجة كل هذا التدمير والتخريب الأوربى - الأمريكى هى:

* **نصف سكان أفريقيا يعيشون**

نبيل زكى

على أقل من دولار يوميا .

* **أفريقيا هى القارة الوحيدة فى العالم التى ستصبح أكثر فقراً فى القرن الحادى والعشرين** (بالمقارنة بالقرن العشرين) وفقاً لتقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

* **واحد من كل طفل أفريقى يموت قبل أن يصل إلى سن الخامسة** بسبب نقص الغذاء والأمراض(التى يسهل الوقاية منها) وعدم توافر المياه النظيفة الصالحة للشرب.

* **نصف سكان أفريقيا لايتلقون حتى التعليم الابتدائى** ، وهى القارة الوحيدة فى العالم التى يتناقص عدد من يلتحقون بمدارسها.

* **ديون دول القارة الآن ٣٥٠ مليار دولار .**

* **أكثر من ٣٥ نزاعاً مسلحاً شهدتها القارة الأفريقية خلال أربعين عاماً .. ضحاياها أكثر من عشرة ملايين انسان من مختلف دول القارة حتى عام ١٩٩٢** ، الذى تم خلاله الاعلان عن انشاء آلية لفض المنازعات الأفريقية . وقد زاد الرقم بعد ذلك زيادة كبيرة . والدلائل تشير إلى وجود أصابع أجنبية وراء اندلاع تلك المنازعات.

* أرقام الأمم المتحدة تؤكد أن **الأسرة الأفريقية المتوسطة تستهلك الآن أقل مما كانت تستهلكه قبل ٥٢ سنة بنسبة عشرين فى المائة.**

* انخفض مستوى المعيشة فى العديد من الدول الأفريقية إلى مستوى الخمسينيات.

* اعتماد دول أفريقية كثيرة على سلعة رئيسية واحدة للتصدير أدى إلى كارثة اقتصادية فى هذه الدول بعد أن نجحت الدول **الغنية** فى تخفيض سعر هذه السلعة الرئيسية.

* انخفاض حصة أفريقيا فى أسعار السلع العالمية ، وفى الأسواق الدولية.

منافسة أمريكية - أوروبية

وعندما تم الاعلان عن انعقاد القمة الأوربية - الأفريقية ، ظهر التساؤل :

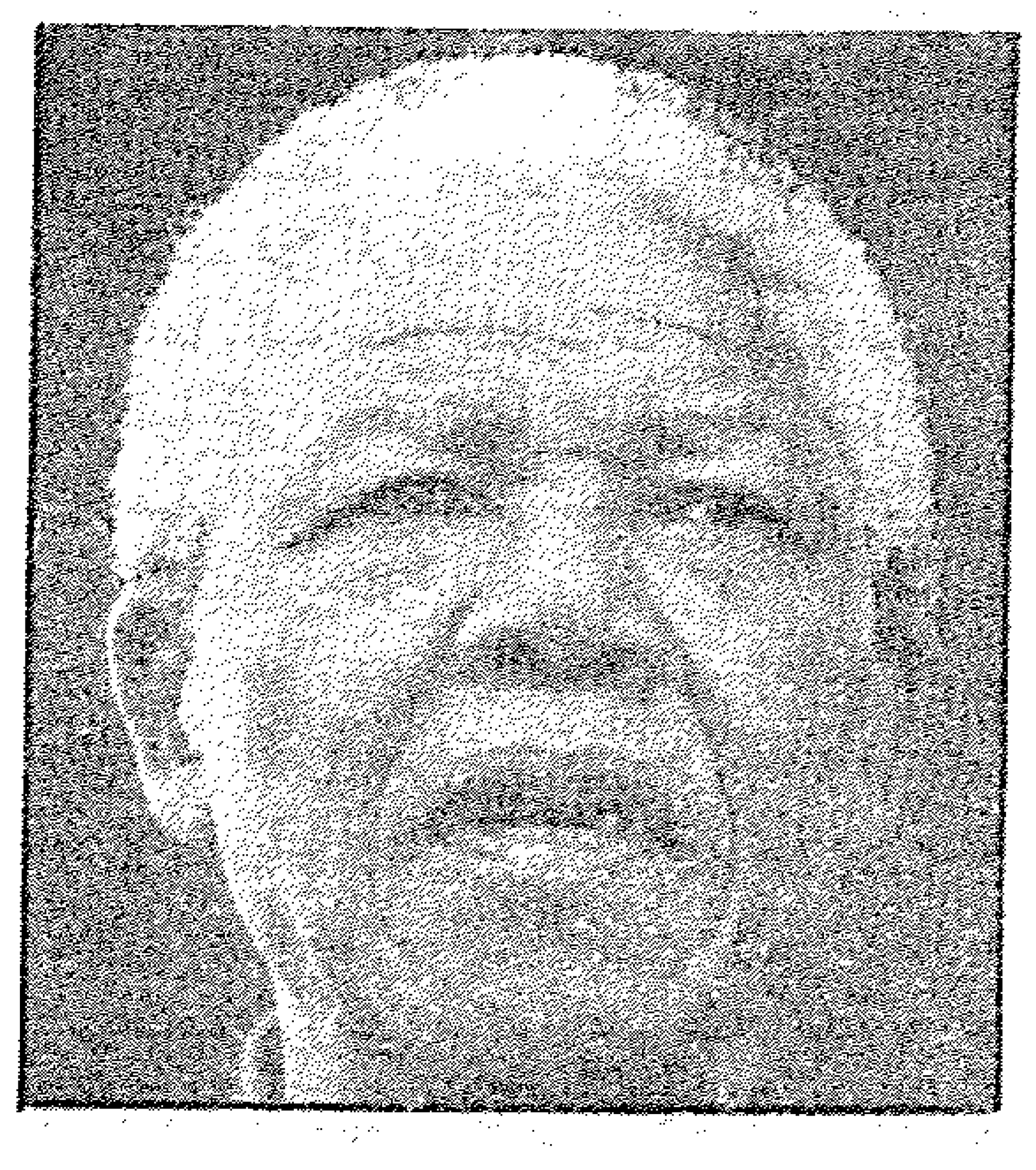
هل عادت أفريقيا إلى سلم الأولويات فى الاهتمام الأوربى؟

هنا نلاحظ أن عودة التحرك الأوربى تجاه أفريقيا جاء فى أعقاب تحرك أمريكى نشط بدأ فى أواسط التسعينات وتوج بجولة **كلينتون** فى عام ١٩٩٨ ، التى شملت عشر دول أفريقية. وقد استكملت وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** جولة الرئيس الأمريكى بزيارتها لدول أفريقية أخرى فى جنوب ووسط وشرق أفريقيا عام ١٩٩٩ تحت شعار " **إقامة شراكة أفريقية أمريكية**" . وكانت الإدارة الأمريكية تركز منذ عام ١٩٩٧ ، فى تصريحات مسئوليها ، على " مستقبل زاهر لأفريقيا"(!) وعن" دور لأفريقيا يختلف تماماً عما سبق فى عهدى الاستعمار والاستقلال" !

ولوحظ أيضا أن **مادلين أولبرايت** تؤكد ، فى كلمة أمام ممثلين عن الأمريكيين السود ، على ما أسمته " السياسة الأمريكية الجديدة" تجاه القارة الأفريقية.

والواضح أن الإدارة الأمركية وضعت لنفسها حيثيات تحركها وسعيها للاستئثار بعلاقات ومصالح متميزة مع أفريقيا .. فهى لم تكن يوما دولة استعمار مباشر لأفريقيا ، ثم أنها اليوم القوة العظمى الوحيدة فى العالم .. ولايمكن إغفال أفريقيا عند وضع استراتيجية أمريكية كونية .. وفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية العملاقة التى تتأهب لغزو العالم . وبالتالى ، فان الولايات المتحدة يجب أن تكون صاحبة الحصة الأكبر فى أى منطقة من مناطق الكرة الأرضية .. فهى المالكة للقدرة المالية الأكبر .. وإمكاناتها تؤهلها لاقامة منطقة النفوذ الأمريكية الكبرى فى القارة السوداء تحت لافتة " **شراكة أفريقية - أمريكية** " التى رفعتها **مادلين أولبرايت** .

نلسون مانديلا



جاك شيراك



إعادة توزيع الأدوار

الآن تريد الولايات المتحدة إعادة توزيع الأدوار فى مناطق العالم ، ومنها أفريقيا.

فالكرة الأرضية بكاملها يجب أن تكون " مجالا حيويا" مفتوحاً أمام رأس المال وشركاته متعددة الجنسية العابرة للحدود وللقوميات وللحواجز الجمركية بحيث تختفى الجغرافيا فى عصر العولمة . ولايبقى سوى العمل الأمريكى .. والمصالح الأمريكية .

ومن هنا ، اتجهت الولايات المتحدة إلى إبعاد شركائها الأوروبيين هنا وهناك واندفعت - مع توليها قيادة العولمة - نحو القارة الأفريقية التى مازال الأوربيون - وخاصة الفرنسيون والبريطانيون وربما البلجيك - يعتبرونها تركة موروثة !

ولم تدخر الإدارة الأمريكية وسعاً من أجل تحقيق أهدافها ، حتى أن المراقبين لاحظوا رغبة أمريكية فى استخدام ورقة الأمريكيين السود فى الفوز فى المنافسة مع أوربا على .، أفريقيا ! وعند هذه النقطة ، تدعى الولايات المتحدة - بفخر - أنها قطعت شوطاً على طريق إتاحة الفرص للأعراق من أصل أفريقى داخل حدودها .. فى الوقت الذى تتفاقم فيه النعرات والنزعات العنصرية والعرقية فى القارة الأوربية!

ولكن أوربا تعتبر أنها " صاحبة حقوق" فى أفريقيا ، وانها الأجدر باقامة علاقات "متميزة وخاصة" مع القارة السوداء ، لكونها (أوربا) القارة التى ارتبطت بأفريقيا بالاستعمار على مدى قرون كما أنها الأقرب جغرافياً إلى أفريقيا ، فضلاً عن تملك بالفعل مصالح واسعة فى الدول الأفريقية ، وخاصة فى غربها وجنوبى الصحراء.

وقد طرح بعض المحللين سؤالاً حول **مدى قدرة أفريقيا على الاستفادة من المنافسة بين الولايات المتحدة وأوربا.**

والواضح أن أفريقيا لن تستطيع الاستفادة من هذه المنافسة .. والسبب هو أن محاولات إعادة القارة إلى مجرى الحياة والتطور .. تبدأ من تحت الصفر. كما أن التعطش إلى أى شكل من أشكال المعونة يجعل القارة عاجزة عن وضع شروطها، فهى تقبل بأى شئ ، وبلا شروط تذكر.

ومشكلات الديون ، والاستثمارات ، وفتح الأسواق، والتجارة المتكافئة ، وقضايا اللاجئين والنازحين، والمجاعات ، والفساد ، ومكافحة الارهاب، ومشكلات الديمقراطية الشفافية .. تجعل من أفريقيا قارة كسيحة .. تواجه معضلات معقدة.

صيغة توفيقية

ولاشك أن القمة الأوربية - الأفريقية .. لقاء تاريخى ، لأنه يجمع الطرفين لأول مرة بعد ١١٥ سنة من تقسيم أفريقيا إلى مستعمرات . ولكن ماتوصل إليه الزعماء الأفارقة وزعماء الاتحاد الأوربى لم يكن سوى صيغة توفيقية تتصل بالقضايا الخلافية الخاصة بالديون والتنمية الاقتصادية والاستثمارات ومساعدات التنمية والتعاون.

وإذا تحدثنا بلغة الواقع الراهن .. **هل يمكن إعطاء" بعد استراتيجى جديد للشراكة بين أفريقيا وأوربا فى القرن الحادى والعشرين من خلال الحوار فى القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنموية" ؟ كيف؟**

وهل هناك امكانية للعمل سوياً على" ادماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى" وتعزيز امكانيات القارة السوداء فى مجال التنمية الاقتصادية من خلال " تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار فى القطاع الخاص " ؟

أليس الحديث عن الإرتقاء بحققوق الانسان واحترامها الكامل ، ووقف العنف ضد المرأة ، وضمان الحريات الأساسية ، ومن بينها حرية الصحافة ، وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتسم بالشفافية بصورة منتظمة ..أقرب إلى الأفكار القائمة على التمنى فى ظروف أفريقيا الراهنة التى صنعها هؤلاء الأوربيون أنفسهم ؟

المؤكد أن التوجه الأفريقى الأصيل هو اعتماد الأسس الديمقراطية (بدليل قرار منظمة الوحدة الأفريقية بعزل أى دولة يقع فيها انقلاب عسكرى) واستنهاض النزعة الاستقلالية ، وإعادة القارة إلى أهلها.

ولكن هذا التوجه أدى إلى زيادة شراسة القوى الدولية الطامعة فى السيطرة على القارة الأفريقية.

وهل يمكن تشجيع المساعى الرامية للارتقاء بمنع ومحاربة الفساد ، وضمان التحقيق فى الكسب غير المشروع للأموال العامة المودعة فى البنوك الأوربية، وإعادتها إلى موطنها ؟

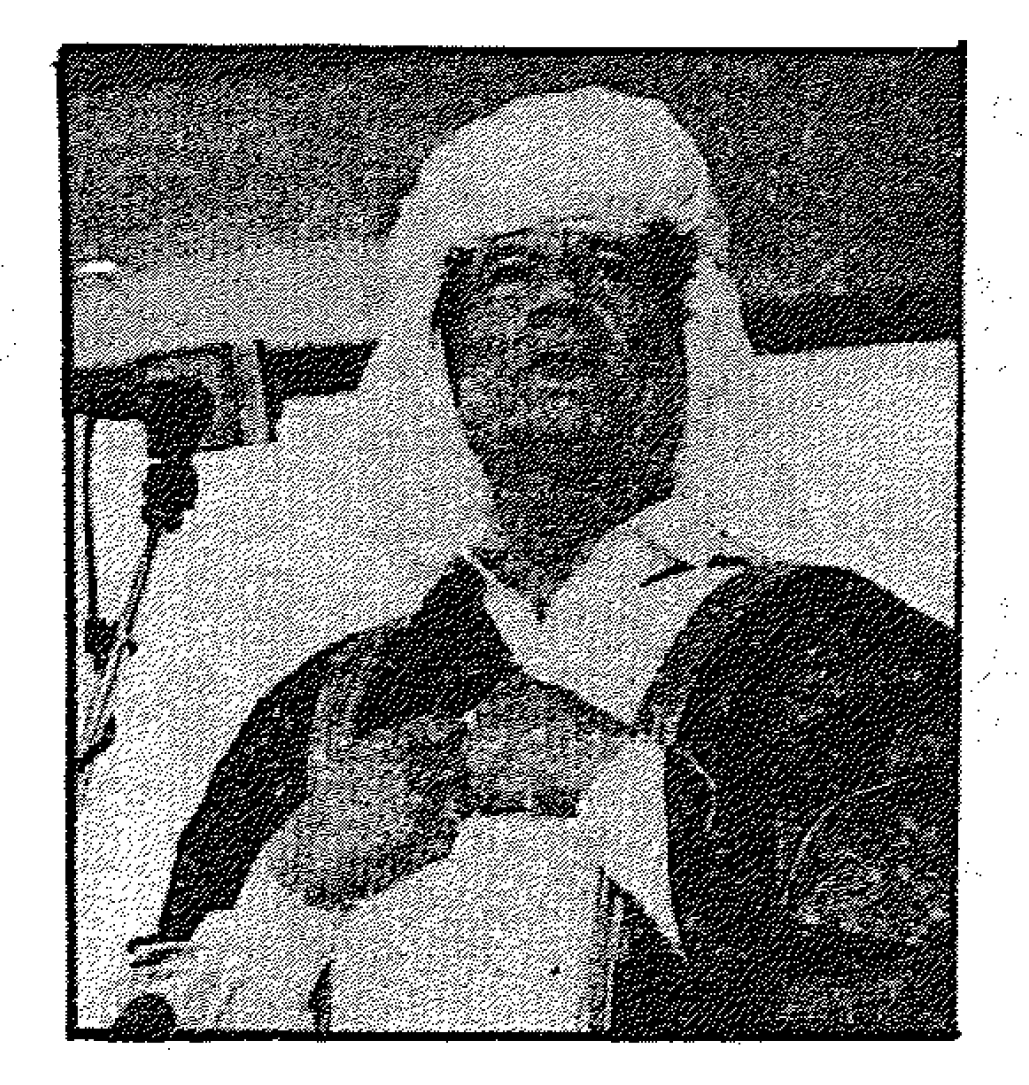
هذا ماتريده القمة الأوربية - الأفريقية.

ولكننا نعلم أن أوربا قامت بتسهيل مهمة طغاة أفريقيين فى تهريب أموالهم إلى بنوكها . ومازالت هذه الثروات قابعة فى تلك البنوك حتى الآن!

أحلام وردية

وهناك قرارات أخرى فى القمة تبدو فى شكل أحلام وردية ، مثل:

« اتخاذ اجراءات تهدف لوقف الاستغلال غير القانونى لموارد الطبيعة والتجارة غير المشروعة فى السلع الثمينة ، كالألماس ، وزيادة التعاون لمكافحة الارهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة » . ثم .. « تعزيز الآليات الأفريقية والاقليمية لمنع المنازعات ، وادارتها وفضها ، من خلال تدعيم آليات منظمة الوحدة الأفريقية وتطوير نظام انذار مبكر خاص بالمنظمة الأفريقية ، وتحسين امكانيات أفريقيا لحفظ السلام وتسوية النزاعات »..



القذافى

دائما .. كان الاستغلال غير القانونى لموارد الطبيعة والتجارة غير المشروعة فى السلع الثمينة .. يجرى على أيدى الأوربيين وعملائهم فى أفريقيا..

أما آلية منع المنازعات ، فقد توصلت أفريقيا إلى نظام بهذا الشأن منذ سنوات . والعقبة الوحيدة أمام تسوية المنازعات هى التدخلات من خارج القارة.

أما عن دعوة القمة إلى إعادة المواد الثقافية التى سُرقت، أو تم تصديرها إلى خارج أفريقيا بطريقة غير قانونية .. فانه يكفى أن نشير إلى تصريح وزير خارجية بريطانيا روبن كوك الذى قال فيه « **ان الانجاز الكبير الذى حققته بريطانيا فى القمة هو نجاحها فى الاحتفاظ بحجر رشيد"!!**

مشكلة الديون .. قائمة

والآن .. ماذا حدث بالنسبة لأخطر قضية تهم أفريقيا ، وهى قضية الديون.

وثائق القمة الأوربية - الأفريقية تقول:

« العمل على تقليص (لاحظ كلمة تقليص وليس الغاء) ديون أفريقيا الخارجية من خلال المبادرات القائمة الخاصة بالدول الفقيرة كثيرة الديون - مبادرة ١٩٩٦ التى تنص على اعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوربى -وأن تتشكل مجموعة من كبار المسئولين من الجانبين لتقدم تقريرا للوزراء بشأن هذه القضية فى إطار زمنى معقول » !!

إذن .. أصبحت قضية الديون فى أيدى مجموعة عهد اليها بكتابة تقرير « فى إطار زمنى معقول» أى حتى دون تحديد موعد نهائى!

لا .. اجراءات محددة

وهكذا .. من بين ١١٠ بنود فى إعلان القاهرة (البيان المشترك للقمة الأوربية - الأفريقية) و١٣٠ نقطة فى برنامج العمل المشترك .. لايوجد مايلزم أياً من الطرفين باجراءات محددة.

وكان أهم معيار للجدية فى مراجعة دروس الماضى ، هو إقدام الجانب الأوربى على تصحيح سياسات المؤسسات المالية الدولية فى التعامل مع أفريقيا ، وهو مالم يحدث .

وقد أدرك قادة أفريقيا المخاطر التى تهدد مصالح شعوبهم ، ووجهوا فى **قمة الجزائر** ، فى العام الماضى انتقادات شديدة للطريقة التى تسير عليها " العولمة" ، وطالبوا بالتصدى لانعكاساتها السلبية على سيادة دول العالم الثالث وعلى هويتها الثقافية والحضارية . **وطالب الاعلان الصادر عن قمة الجزائر باضفاء الديمقراطية على المؤسسات الدولية ، وخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى** . فالمعروف أن برامج التنمية فى الدول الفقيرة ، التى يضعها صندوق النقد الدولى (الذى يصر على معاييره) لم تساعد شعوب القارة الأفريقية حتى .. على مجرد الانتقال إلى مرحلة البدء فى تحقيق النمو.

وفى وقت تهدد فيه المجاعة ثمانية ملايين أثيوبى .. فان الدول الغربية التى تعلن عن " نواياها " بالتكفير عن آثامها .. مدعوة إلى **إلغاء ديون أفريقيا دفعة واحدة إلى جانب إلغاء شروط الصندوق**.. فى وقت يعانى فيه سكان الدول الأفريقية الفقيرة من تبعات الحروب الأهلية والأمراض والمجاعات الناجمة عن إرث الحرب الباردة التى ترتب عليها هذه الديون المرهقة.

والموقف لم يعد يحتمل التأجيل أو تشكيل مجموعات لكتابة التقارير حول مشكلة الديون أو تشديد الحواجز أمام السلع الأفريقية أو تخفيض مساعدات التنمية .. كما أن الموقف لايحتمل إحلال سياسات الهيمنة محل سياسات الحرب الباردة أو وضع مصالح الشركات العملاقة متعددة الجنسيات فوق مصالح شعوب لاتجد مايسد الرمق .. ولم تعرف طريقها - بعد - إلى التنمية الاقتصادية المستقلة والمستدامة.



المؤتمر العقائدى للحزب الشيوعى الأمريكى

تقديم وترجمة : عبد اللطيف حافظ اسماعيل

في العدد الماضى من اليسار « يناير ٢٠٠٠ – العدد ١١٣» قدم الكاتب الاشتراكى والمترجم « **عبد اللطيف حافظ اسماعيل** » لأعمال المؤتمر العقائدى للحزب الشيوعى الأمريكى الذى عقد يومى ٢٣ و٢٤ أكتوبر ١٩٩٩، قائلا ".. إن انعقاد هذا المؤتمر فى حد ذاته أثلج صدور مئات الملايين من الكادحين فى مختلف أرجاء المعمورة بمجرد سماع نبأ انعقاده، ذلك لأن مؤتمراً لحزب شيوعى ينعقد فى عقر دار أعتى الرأسماليات فى العالم متحديا إرادتها وبطشها وانفرادها بالقيادة العالمية ، والقاءها فى سلة المهملات بالقانون الدولى والشرعية الدولية ، وتدخلها العسكرى الوحشى لإبادة شعوب واسقاط دول أو تفتيتها بحجة الانسانية والدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان .

إن أوراق البحث المطروحة للنقاش على هذا المؤتمر إنما تبعث فى القلوب دفء الايمان العميق بالماركسية اللينينية ، كما تجلو العقول من الصدأ الذى علاها وتراكم عليها منذ ظهور ماسمى بنظرية «الثورة الاشتراكية الثانية» على يدى « جورباتشوف » قائد الثورة المضادة ثم الانهيار المأساوى للمعسكر الاشتراكى والترويج والانتصار الأبدى المزعوم للرأسمالية .."

وقد نشرت اليسار فى العدد الماضى ترجمة لأول وثائق المؤتمر ، وهى الورقة المقدمة من الرئيس القومى للحزب " جس هول" تحت عنوان" الماركسية اللينينية علم لعصرنا "

وعلى الصفحات القادمة تنشر ترجمة خمس من وثائق المؤتمر.

★ الاشتراكية امر منطقى

سكوت مارشال

★ لماذا ستنتصر الاشتراكية نهائيا

هيرب كاى

★ ثراء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة

لجنة الاقتصاد بالحزب

★ ديمقراطية الطبقة العاملة ضد الديمقراطية الرأسمالية

جويل فيشمان

★ أيديولوجية الطبقة العاملة سلاحنا فى الصراع الطبقى

روى رايدل

الاشـــتراكيــة أمــر منطقـــى

سكوت مارشال ●

يبدأ صراع طبقى فى اللحظة التى تنطق فيها لفظ " الاشتراكية " ، وبعبارة أخرى إن الاشتراكية هى فكرة الصراع الأيديولوجى – فى صميمه – بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، وليس هناك من سبيل بالفعل – وهذا أمر يفهمه الشيوعيون جيدا – لتحدى نظام الرأسمالية دون الدعوة إلى إحلال الاشتراكية محلها بالقوة ، وليس هناك أيضا من شك فى أن قضايا اليوم المتأزمة من حرب وسلام وعمالة كاملة وحقوق للعمل ومساواة تامة وعدالة اجتماعية وبيئة ، كل ذلك لايمكن حله تحت حكم الرأسمالية ، والجدل القديم قدم الزمن حول علاقة الاصلاح بالثورة إنما يعكس هذا الواقع ، فكل نقابى نشيط يستطيع أن يرى حدود الاصلاح ، ذلك لأنك إذا هزمتهم لجأوا إلى القضاء أو تسريح العمال أو الانتقال إلى ماوراء البحار فى منطقة حرة من النقابات ، كذلك خاضت حركة الحقوق المدنية معارك هائلة وانتصرت فيها لتجد اليوم أن مكاسبها تتآكل وتتضائل ، وهذا كما نعرف جميعا هو مصير النضال الإصلاحى تحت حكم الرأسمالية.

وكما عبرنا عن **ماركس وانجلز** فى البيان الشيوعى بكلمات أخرى ، نقول: إن الطبقة العاملة تكسب لنفسها إصلاحات هنا وهناك وحاليا وحينذاك ولكن لوقت ما فحسب ، فالثمرة الحقيقية لمعركتهم لاتكمن فى نتيجتها الفورية وإنما فى الاتحاد المتعاظم دوما للشعب الذى يرى الاشتراكية ببصيرته **،فالاشتراكية فقط هى التى تستطيع حقا أن تحرر الطبقة العاملة والشعب من أجل حل أكثر المشاكل الأساسية للمجتمع**. ومع ذلك فنحن الشيوعيين نحث أنفسنا وتجمعاتنا باستمرار على أن نكون أشد المقاتلين نضالا وثباتا من أجل تحقيق الإصلاح واحتياجات الشعب .

والآخرون فى الحركات الجماهيرية كثيرا مايعلقون ويبدون ملاحظاتهم على إصرارنا ومثابرتنا وتفاؤلنا ، والكثيرون من النشطاء يجذبهم الحزب الشيوعى بنوعية عملنا ذاتها ، كما أن الكثيرين يتساءلون قائلين : لم كان الشيوعيون دائما على هذه الحال ؟ لماذا يندر أن ييأسوا ويستسلوا حتى بعد هزائمهم ؟ ونحن نعرف أن السبب هو أننا نعلم أن الاشتراكية حتمية ، نعرف إلى أين تتجه الأمور كما نعرف أن الطبقة العاملة سوف تلعب دورها الذى سيجعل هذه الاشتراكية تحقق فى النهاية.

إذن لماذا لانتقاسم هذا النبع من الطاقة الثورية والتفاؤل مع الطبقة العاملة والشعب المقهور؟

لماذا نكون فى أحيان كثيرة متحرجين من عرض رؤيتنا لاشتراكية ميثاق الحقوق فى الولايات المتحدة ؟

لماذا يكون من الصعب فى الغالب أن ننبئ هؤلاء المكافحين معنا جنبا إلى جنب أن هناك طريقا إلى حل تلك القضايا بصفة دائمة وأن علينا أن نتحرك معا إلى الأمام ؟

إن **اشتراكية ميثاق الحقوق** فى الولايات المتحدة هى واحد من أقوى الأسلحة فى أيدى الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة ، وكلما أصبحت الفكرة ملكا للجماهير كنا أقرب إلى تحقيق الاشتراكية ، والحزب الشيوعى الأمريكى فقط هو الذى يستطيع أن يقدم هذه الرؤية للاشتراكية ، ليس كنوع مامن التجريد الخيالى أو المثالى وإنما باعتبارها مرتبطة ومنبثقة من الصراع الطبقى بين الطبقة العاملة ونظام الرأسمالية.

ولنكن واضحين ، ذلك أن ميثاق الحقوق ينبع من أرفع التقاليد الثورية لبلادنا ، وكان الشعب الأمريكى فى ثورة ضد الاقطاع والكولونيالية (الاستعمار الاستيطانى) ، ولكن حتى فى هذه الحالة من المزاج الثورى لم يكن أفراد الشعب يقبلون ولو للحظة واحدة دستورا لايحمى بعض حقوقهم الأساسية فى اتجاهات وبرامج محددة جدا ، تماما كما لو كانوا يستطيعون روية الطريق إلى الحقبة الثورية المقبلة ، وذلك حينما يكون علينا أن نعاود مرة أخرى تحطيم أغلال نظام يتعفن ويخلفه الزمن وراءه.

لقد أنشأ ميثاق الحقوق سابقة ، هى سابقة إلحاق قضايا الديمقراطية بالدستور عن طريق التعديلات ، وهذه العملية كانت مرات عديدة بؤرة حماية وتوسيع الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة والشعب ، وعلى سبيل المثال فان التعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر قد أنهت العبودية ، والتعديل الثانى والعشرين أعطى النساء حق التصويت .

إن الحزب الشيوعى الأمريكى يجعل الأمر واضحا ، وذلك من حيث إن **اشتراكية ميثاق الحقوق معناها توسيع ثورى لميثاق الحقوق بهدف تحقيق النصر للطبقة العاملة والشعوب المضطهدة والشعب الأمريكى فى معركتكهم من أجل الديمقراطية** ، فماذا يعنى ذلك؟ إنه يعنى فى جزء منه **حق كل شخص فى العمل** ،وهو حق مضمون دستوريا بمساندة قوة الطبقة العاملة والميزانية ، كما أنه يعنى **الحق فى الرعاية الصحية المجانية** ذات النوعية الجيدة للجميع ، وكذلك **الحق فى التعليم المجانى** ذى النوعية الجيدة الذى يبدأ من رعاية الرضع وحضانات الأطفال إلى الدراسات العليا وكافة أشكال تعليم البالغين ، ومعناه أيضا **الحق فى العيش فى مجتمع متحرر من العنصرية والتعصب القومى وسيادة الرجل وكل أشكال الكراهية وتطرف الرأى والعقيدة**، وتمضى قائمة الحقوق قدما لكى تحددها الطبقة العاملة والصراعات اليومية.

إن الانتصار فى المعركة من أجل الديمقراطية يعنى أيضا ولأول مرة إعطاء الطبقة العاملة الأساس الاقتصادى والاجتماعى لكى تستخدم بالكامل الحقوق السياسية التى أعطيت لنا شكليا فقط فى ميثاق الحقوق كما هو مدون حاليا ، وعلى سبيل المثال فان التعديل الأول بضمان حرية التعبير والخطابة يصبح حقا أعظم للطبقة العاملة حينما تكون الصحف ومحطات

الاذاعة والتلفزيون مملوكة ملكية عامة ومدارة فى ظل رقابة ديمقراطية .

والحقيقة إن الصراع الطبقى وتعفن الرأسمالية والامبريالية قد وصلت إلى نقطة حيث لايكون هناك نضال فعال من أجل الديمقراطية دون إثارة قضية الاشتراكية . إن الرأسمالية تهوى.

ومن أجل حماية أرباحها وسلطتها ، لابد أن تحاول الرأسمالية تقييد الديمقراطية والحد منها واستخدام القوة في الداخل والخارج ، فرأسمالية الوقت الراهن تظهر للعيان أقل فأقل قدرة على العطاء لميثاق الحقوق، وليس من سبيل إلى إصلاحها لكى تعود إلى زمن الديمقراطية البورجوازية الأعظم ، ووجود ميثاق الحقوق، هذا الوجود فى ذاته أصبح يعتمد على توسيع اشتراكية ميثاق الحقوق ، وبعبارة أخرى إن **الاشتراكية هى أكبر حق ديمقراطى أساسى للطبقة العاملة كفيل بضمان كافة الحقوق الأخرى.**

ولرفع شأن الاشتراكية وإعداد خطة تأسيسها لابد أن نجعلها شعبية ، وهذا هو ماعبر عنه لينين بقوله " الشرح يصبر" . وفى هذا المجال لدينا كبداية كتيب **جس هول** الممتاز " **الطريق الأمريكى إلى اشتراكية ميثاق الحقوق"** ، ونحن نعلم أن هذا الكتيب ممتاز ليس لمجرد أنه يشرح بصبر وبأسلوب الطبقة العاملة ، وإنما لأنه واحد من أكثر القطع شعبية عندما نضع قائمة بمطبوعات الحزب ، فهو واحد من أكثر المواد انتقاء من فوق أرفف العرض ، ونحن أيضا نلقى نفس الاستجابة فى المظاهرات وعند نواصى الشوارع ومن فرق العمال المضربين.

هذه الاستجابة تنبئنا بشئ عما يدور فى بلادنا ، فأفراد الشعب يختطفون كتابنا لأنهم أصبحوا مستعدين للتفكير مليا فى انتهاج طريقة مختلفة لترتيب الأمور وتجديدها، **والطبقة العاملة الأمريكية أصبحت معادية للشركات أكثر من أى وقت مضى منذ الكساد الكبير** . والكثيرون يفهمون حقا أن النظام لم يعد يعمل إلا لحساب أقلية صغيرة ، ولكن أحدا لايقفز مالم يعلم أين سوف تهبط قدماه ، وقليلون جدا من يسلمون للدخلاء والغرباء زمام قيادتهم إلى أرض الميعاد.

هذا وينبغى علينا أن نجعل مناقشة الاشتراكية أمرا مستمرا فى كل منطقة من مناطق نشاطنا السياسى وفى كل مجال من مجالات حياتنا ، فهل سبق لك أن فكرت كيف يمكن للاشتراكية أن تعمل بنجاح؟



جورج بوش



رونالد ريجان

هجوم طبقى تشنه مؤسسات

الأعمال فى سنوات ريجان / بوش

كيف ولماذا ستكون الاشتراكية مختلفة فى الولايات المتحدة؟، كيف سنحل مشكلة الاسكان فى ظل الاشتراكية؟ كيف سنحمى أنفسنا فى مصنع ما من الكيماويات الخطرة اللازمة لعملية الانتاج ونحن فى ظل مجتمع اشتراكى؟ إن المناقشة حول الاشتراكية كثيرا ماتخلب ألباب حتى هؤلاء المتأثرين بأفكار معادية للشيوعية ، وهناك ملايين الطرق لجعل المناقشة مستمرة ، ولكن مفتاح المناقشة يكمن فى أننا متأصلون بجذورنا فى الأرض وأننا مترابطون بعضنا ببعض ، **فليس هناك من خطأ فى الانضمام إلى فرق العمال المضربين للافصاح عن التضامن معهم وتقديم العون لهم بكل طريقة فى إمكاننا ، والعثور فى نفس الوقت على سبل إثارة قضية الاشتراكية والانضمام إلى الحزب الشيوعى.**

غير أن الأفضل مايزال هو الانخراط فى الصراعات طويلة المدى للتعامل مع المشاكل التى يواجهها الشعب العامل، والبحث باستمرار عن سبل مساءلة النظام أثناء نقاشنا للطريق الجديد لتنظيم المجتمع.

إن كل عضو وكل مجموعة فى الحزب يجب أن ينظر إليهم باعتبارهم " **المدافعين عن الشعب"** كما سماهم لينين . أضف إلى ذلك أن جعل الاشتراكية شعبية وتحبيبها إلى نفوس الشعب على أساس من النقاش الفردى يحتمل أن يستغرق وقتا طويلا جدا ، ولذلك يجب أن نجد الوسائل الخلاقة لكى نجعل أفكار الاشتراكية ناقش على أساس جماهيرى ، فبرنامج التلفزيون العام" **تغيير أمريكا"** سوف يصور قريبا **جس هول** متكلما عن اشتراكية ميثاق الحقوق فى الولايات المتحدة وهذه بداية أخرى عظيمة ، وإلى جانب ذلك هناك مئات الرفاق الذين يدعون إلى حفلات النقاش المحلى لإثارة قضية الاشتراكية ، كذلك إرسال الخطابات إلى المحررين ، وقيام المرشحين لعضوية الحزب بالقاء الخطب فى قضايا الساعة والدعوة أيضا للاشتراكية.

إننا فى حاجة إلى الدعاية الطيبة قديمة الطراز من أجل الاشتراكية فهى علم وليست مضاربة ، وعمال الإنتاج الكبير الأساسيون سوف يستوعبون على وجه أسرع مفاهيم وأهداف الاشتراكية ، وتنطبق هنا نفس الأسباب العلمية التى ساقها ماركس وانجلز لإعلان أن الطبقة العاملة هى الطبقة الثورية،

فعلاقة هؤلاء العمال بوسائل الإنتاج وبالطبيعة الاجتماعية للانتاج إنما تشكل خبراتهم ونظرتهم للعالم الخارجي.

إن الاشتراكية تعد بالحرية والتقدم الاقتصاديين والاجتماعيين لكل الطبقة العاملة ، إنها تعد باطار لحل أكثر مشاكل الشعب العامل أهمية ، أما بالنسبة للعمال الأساسيين فالأمر أكثر من ذلك ، إذ أن الاشتراكية تعنى لهم الحق الأساسى فى أن يقولوا قولتهم فى ثمار عملهم ، كما تعنى أيضا الرقابة والسيطرة على العملية الانتاجية. أما الانتصار فى المعركة من أجل الديمقراطية فيعنى للعمال الأساسيين إطلاقا ضخما للطاقات والمواهب الخلاقة. وكما أوضح **ماركس ولينين** فان الاشتراكية تعنى للجنس البشرى أن يتولى بوعى السيطرة على مصيرنا الجماعى لأول مرة فى التاريخ . والعمال الأساسيون بعلاقاتهم الأكثر مباشرة بالاستغلال وفوضوية الانتاج الرأسمالى يدركون بسرعة أكبر الحاجة إلى التغيير الأساسى . والاشتراكية بالنسبة لهم يمكن ويجب أن تصبح جانبا عمليا للصراع ضد النظام الرأسمالى . وفى تاريخنا نادى كثير من دساتير الاتحاد المبكرة بالاشتراكية ، ولم يكن ذلك ببساطة موضة تلك الزيام ، وإنما كان تعبيرا عن مستوى أعلى للوعى الطبقى ومستوى أعلى أيضا للصراع الطبقى ، ولم يكن مجرد صراع **جين ديبز** ضد **جورج بولمان**، لم يكن الأمر مجرد صراع الاتحاد القومى للسكك الحديدية ضد ستاندرد بولمان ، وإنما كان صراع العمل ضد رأس المال.

ولنفكر فى القوة التى يمكن أن تكتسبها الحركة العمالية فيما لو أن أل -AFLCID قد نادى بالاشتراكية ، ومن المؤكد أنه لن تكون هناك شركات كثيرة تأتى إلى مائدة المساومة وعقد الصفقات لكى تطلب برامج تعاون فى مجال معالجة أمور العمال . ومنذ زمن غير بعيد جادل البعض فى أن يكون هبوب رياح جديدة على الحركة العمالية أمرا مغالى فيه ومجرد تمنيات لاصلة لها بالتعامل مع الواقع ، أما اليوم فلا أحد ينكر التغييرات الدينامية التى حدثت فى الحركة النقابية ، **فهل هبت الرياح الجديدة لأننا نادينا عليها؟**

بالطبع لا ، **فنحن لم نخترع أو نسبب الصراع الطبقى ، ولكنه** احتدم مع الهجوم الكبير الذى شنته مؤسسات الأعمال فى سنوات ريجان/ بوش . ونتيجة لمعرفتنا بعلم الماركسية اللينينية كنا قادرين على أن نرى إلى أين كان يتجه العمال ، كما كنا قادرين أيضا على لعب دور مساعدة الرياح الجديدة على تطوير هبوبها ، واستطعنا تشكيل علاقات جديدة مع العمال ، ولقد كنا ومازلنا الآن أفضل كثيرا من حيث التأثير فى العمل وقيادته.

لينين

ويستمر الصراع الطبقى لكى يحتدم يوما بعد يوم كلما تعفنت الرأسمالية ، ويضطر العمال والطبقة العاملة إلى التحرك فى اتجاه الاشتراكية أو الاستسلام وهو الأمر الذى لاتجيده الطبقة العاملة الأمريكية ، ولقد كانت خطوة كبيرة للأمام أن يصدر أل -AFLCID **قرارا باسقاط المادة المعادية للشيوعية من دستورهم**، وكان ذلك بالنسبة للبعض وبالنسبة لآخرين كثيرين كان اعترافا أن الشيوعيين واليسار هم مكونات ضرورية للحركة العمالية ، كذلك كان بالنسبة للبعض الآخر البداية ليشاهدوا أن الحمر يجلبون معهم رؤية بعيدة المدى لكثير من الحلول الأساسية للصراع الطبقى.

إن خبرتنا فى السنوات القليلة الماضية تدل على أن عددا قليلا جدا من العمال تسيطر على فكرهم نكسات الاشتراكية فى روسيا وشرق أوروبا ، ويجب علينا أن نكون مستعدين للتعامل مع هذه المشاكل ، وأن ندافع عما كان صحيحا فى المحاولات الماضية لبناء الاشتراكية ، كما يتعين علينا أن نقر صراحة بما كان خطأ أو لم يكن ناجحا ، ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن نقدم بعض الأفكار الأساسية للاشتراكية فى الولايات المتحدة . وفضلا عما ذكرناه من قبل - الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، سلطة الطبقة العاملة ، المساواة التامة ، العمالة الكاملة ، تلبية الاحتياجات الأساسية - نجد أنفسنا فى حاجة أيضا إلى استكشاف المزايا التى سوف يتمتع بها الأمريكيون نتيجة بناء الاشتراكية.

إن لنا مجتمعا صناعيا متقدما مع تكنولوجيا عالية ، والطاقة الصناعية والطاقة الزراعية والموارد الطبيعية وقوة العمل الماهرة مهارة عالية ، كل ذلك يهيئ لبناء الاشتراكية على مستوى أعلى مما كان عليه من قبل ، ومن غير المحتمل أن يكون لولايات متحدة أمريكية اشتراكية أعداء من القوى العظمى يحاولون تمزيقها شر ممزق.

إن جعل الاشتراكية شعبية محببة إلى النفوس إنما يرتبط مباشرة ببناء حزب شيوعى ثورى جماهيرى ، ويمثل الحزب الشيوعى لأغلب الناس حزب الاشتراكية أو على الأقل هو الفضول وحب الاستطلاع بشأنها . ومعظم هؤلاء الذين ينجذبون إلى الحزب تلقائيا فى هذه الفترة الزمنية يوجهون إلينا أسئلة عن الاشتراكية ، وهم يتوقعون أن يتعلموا شيئا عن كيفية رويتنا لصنع الثورة وعن ماهية الاشتراكية ذاتها ، وهذا أمر منطقى ، فالى من تلجأ عندما تصبح مشمئزا من النظام؟

ولقد طلب إلى أحدهم مرة أن يشرح الفرق بين الشيوعى والاشتراكى ، وبعد أن فكر دقيقة أجاب قائلاً: " أظن أن الشيوعيين يعنونها فعلاً" وهذا أمر مضحك ولكنه أيضا حقيقى ، فنحن بالفعل نعنيها لأننا نعرف ونبحث فى قوانين التطور الاجتماعى ، وإذا كنا لانعرف كل التفاصيل إلا أننا نعرف إلى أين نحن ذاهبون ، فنحن لانختلق أو نخترع الثورات وإنما نقودها ، ولكى تقود يجب أن

---

* **سكوت مارشال** : سكرتير قومى للحزب الشيوعى الأمريكى ورئيس منطقة الحزب فى ولاية إلنيوى.

لماذا ستنتصر الاشتراكية نهائيا؟

هيرب كاى

فى هذه الفترة التالية لتفكك الاتحاد السوفيتى وانتكاسات الاشتراكية فى شرق أوروبا ، يواصل كل علامة من الأكاديميين والمدافعين الآخرين عن الوضع الراهن ، يواصلون تصريحاتهم بأن« هذا العالم هو الأفضل من بين كل العوالم الممكنة» ، وهذه المقولة تنطوى على فكرة أن النظم السياسية والاقتصادية الأمريكية متفوقة على تلك التى تطبق فى مجتمع اشتراكى ، وهذه المفاهيم بالطبع ليست جديدة ، وإن كان من الممتع أن نعرف كيف تم التعامل معها فى حوار دار فى عام ١٩١٨ بين **لينين** و**ريموند روبنز** رئيس بعثة الصليب الأحمر فى روسيا حينذاك.

لقد كانت روسيا فى عام ١٩١٨ فى وضع حرج للغاية حيث تحتل أراضيها جيوش أمم رأسمالية عديدة ، وكانت الجيوش البيضاء المعادية للثورة تهاجم من اتجاهات متعددة ، واقتصاد البلاد مدمراً والمقاطعة والحصار مفروضين على موانيها من جانب القوات المتحالفة.

تحدث **لينين** مع **روبنز** حول النظرة إلى مستقبل الاشتراكية قائلاً: " يمكن أن يطاح بنا فى روسيا بفعل تخلف الشعب الروسى أو يطاح بنا من قبل قوة أجنبية ، ولكن الفكرة التى تتضمنها الثورة الروسية سوف تحطم وتقوض كل حكم اجتماعى سياسى فى العالم ، فمنهجنا فى الحكم الاجتماعى لابد أن يسود المستقبل ، وسوف يموت الحكم الاجتماعى السياسى لأن الثورة الروسية ستقتله فى كل مكان"

رد **روبنز** يقول: " ولكن حكومتى حكومة ديمقراطية ، فهل تعنى حقا أن الفكرة التى تحويها الثورة الروسية ستدمر الفكرة الديمقراطية التى تنطوى عليها حكومة الولايات المتحدة ؟" فأجابه **لينين**:" إن الحكومة الأمريكية حكومة فاسدة "، ورد عليه روبنز قائلا:" إن الأمر ليس كذلك ، فحكومتنا القومية والحكومات المحلية منتخبة من جانب الشعب ، ومعظم الانتخابات نزيهة ومنصفة ، والمنتخبون هم الاختيار الحقيقى للناخبين ، ومن ثم فأنت لاتستطيع أن تسمى الحكومة الأمريكية حكومة مشتراه ".

ويجيبه **لينين** بقوله :" آه ! ياكولونيل روبنز ، إنك لم تفهم ماأعنى ، ومن جانبى ماكان يجب أن استخدم كلمة فاسدة ، فأنا لاأعنى أن حكومتكم مرتشية بالمال ، ولكن أعنى أنها متعفنة فى فكرها ، فهى تعيش فى عهد **توماس جيفرسون** ولاتعيش فى العهد الاقتصادى الحاضر ، ولذلك فهى تفتقر إلى النزاهة الفكرية".

واستطرد **لينين** متسائلا:" هل تعرف ماهو نظامنا ؟" فأجاب **روبنز**:" ليس تماما بعد" ، ورد عليه **لينين** :" لقد بدأت بالكاد تعرفه ، ثم واصل حديثه" سوف تقول إن جمهوريتكم هى جمهورية مواطنين ، حسنا ولكننى أقول إن الإنسان كمنتج أهم كثيرا من الانسان كمواطن ".

ويوالى **لينين** كلامه قائلا :" هذا النظام أقوى من نظامكم لأنه يتلاءم مع الواقع ، وهو يبحث عن مصادر قيمة العمل البشرى اليومى ، ومن هذه المصادر مباشرة يخلق السيطرة الاجتماعية للدولة ، وحكومتنا ستشكل سيطرة اجتماعية اقتصادية لعصر اقتصادى ، وسوف تنتصر لأنها تخاطب الروح وتطلق كما تستخدم روح العصر القائم الآن ، ولذلك ياكولونيل روبنز تجدنا ننظر إلى المستقبل بثقة ، وقد تدمروننا فى روسيا ، وقد تطيحون بى ولكن هذا لن يغير من الأمر شيئا ، فمنذ مائة عام مضت أطاحت ملكيات بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا بحكومة فرنسا الثورية ، واستعادوا إلى السلطة فى باريس ملكا أطلقوا عليه الملك الشرعى ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا الثورة السياسية للطبقة الوسطى ، **ثورة ديمقراطية الطبقة الوسطى** التى كانت قد بدأت فى باريس على أيدى رجال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، إنهم لم يستطيعوا إنقاذ الإقطاع ".

" إن كل نظام حكم اجتماعى أرستقراطى إقطاعى فى أوروبا كان مصيره إلى الدمار من جانب نظام الحكم الاجتماعى الديمقراطى السياسى الذى أقامته الثورة الفرنسية ، وكل نظام حكم اجتماعى ديمقراطى سياسى فى عالم اليوم مصيره الآن أن يتم تدميره من جانب نظام الحكم الاجتماعى للمنتجين الاقتصاديين الذى حققته الثورة الروسية ".

" إنك لاتصدق ياكولونيل روبنز ، وعلى أن أنتظر وقوع الأحداث لكى أقنعك ، وقد تشاهد حراب البنادق الأجنبية مرفوعة ومصطفة فى طوابير عبر روسيا ، وقد ترى السوفيتات وكل قادة السوفيتات مقتولين ، وقد ترى روسيا مظلمة مرة أخرى كما كانت مظلمة من قبل ، ولكن البرق الذى أضاء هذا الظلام قد دمر الديمقراطية السياسية فى كل مكان ، وهو لم يدمرها بضربات مادية وإنما دمرها فى بساطة بوميض واحد كشف المستقبل"

فى يومنا هذا تبدو الرأسمالية قهارة ومنيعة لاتهزم كما كانت امبراطوريات مصر وروما وفرنسا أثناء حكم نابليون وبريطانيا فى زمن الملكة فيكتوريا ، ومع ذلك فقد اجتازوا جميعا مسرح التاريخ ، وكان اختفاؤهم فى الأساس نتيجة عجزهم عن توفير" **السيطرة الاجتماعية الاقتصادية للدولة**" كما قال لينين ، وقد دفعتهم جانبا قوى التاريخ التى لم تستطع أن تعمل مؤدية وظائفها فى ظل النظم السائدة حينذاك.

إن تناقضات المجتمع الرأسمالى غير القابلة للحل ، المتمثلة أولا وقبل كل شئ فى الصراع الطبقى بين الطبقتين الكبيرتين فى عالم اليوم وهما الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية ، يمكن أن تحل وسوف تحل نهائيا باقامة الاشتراكية ، ففى ظل الاشتراكية سوف يقضى على استغلال الانسان للانسان ، وسوف تسود الضمانات الديمقراطية لتوزيع ثروة المجتمع طبقا لمبدأ " من كل حسب مقدرته إلى كل حسب عمله "

إن الشيوعيين اليوم ، " بروح لينين " ينظرون إلى المستقبل بثقة.

الرواج .. ثراء للأغنياء وشقاء للطبقة العاملة



• آل جور •

إعداد :

لجنة الاقتصاد بالحزب الشيوعى الأمريكى

شهد عقد التسعينات تغييرات بعيدة المدى أثرت على جميع البلدان بما فيها الولايات المتحدة ، فقد بدأ العقد بالكارثة المضادة للثورة التى دمرت الاتحاد السوفيتى وهيكله الاشتراكى الأساسى ، وذلك جنبا إلى جنب مع انتكاسات متشابهة فى كل أوروبا الشرقية ، مدمرة الاقتصاد والثقافة والظروف المعيشية للشعوب.

هذه التغييرات أعطت **دفعة قوية للامبريالية الأمريكية فى اتجاه هدفها : أن تكون القوة العظمى الوحيدة فى العالم** ، وسعت وراء تحقيق هذا الهدف بالقسوة والتقتيل بلا رحمة لملايين كثيرة.

وفى نفس الوقت تزايد اتساع الفجوة بين الأثرياء بفحش وبين بقيتنا ، وتولت الولايات المتحدة زمام القيادة فى مجال النمو الاقتصادى والتكنولوجى وفى مجال أرباح طبقتها الحاكمة وفى معدل استغلال العمل وتصدير رأس المال ، ومن جانب آخر فسدت الولايات المتحدة وأفسدت معها إلى حد مابقية العالم ثقافيا ، وتمثل ذلك فى **إغراق الأسواق بالاعلانات وانتشار المخدرات والمقامرة** .. إلخ ، وتقدم بسرعة بالغة تحويل الصناعة إلى احتكار ، تماما كما اتسع نطاق عدم المساواة داخل كل طبقة وفيما بين الطبقات ، وكان تكثيف العنصرية وتشديدها أمراً صارخا للغاية.

هذا وقد **اتسع بسرعة نطاق عدم المساواة بين كتلة الدول الاستعمارية التى تقودها الولايات المتحدة - بما فيها دول حلف الأطلنطى واليابان وكندا - وبين بقية العالم التى تشكل موضوعيا المستعمرات الجديدة** ، ولما كانت المستويات المعيشية لأكثر من مليار شخص فى هذه البلدان الأخيرة قد انخفضت بشدة ، فان سلب ونهب الشركات الاحتكارية الأمريكية وغيرها من الاحتكارات للموارد وقوة العمل فى تلك البلدان انطلق من عقاله ولم يعد يكبح جماحه.

وعلى مدى عامين وقع العالم الرأسمالى فى قبضة أزمة مالية عنيفة مازالت تنتشر ، وتتحمل المستعمرات الجديدة العبء الأكبر من الأزمة ، ومن بين البلدان الرأسمالية الأكثر تقدما تلقت اليابان الضربة الأكثر خطورة ، وتتدخل حكومتها ببرنامج كبير فى محاولة للتغلب على الأزمة دون نتائج مؤكدة ، أما فى الولايات المتحدة فقد بدأ العقد بأزمة خفيفة فى عام ١٩٩٠ ، **ولكن ابتداء من النصف الثانى لعام ١٩٩٢ أخذ الاقتصاد الأمريكى يستعيد عافيته بصفة مستمرة ، وبدأت فى هذه المرحلة مظاهر الانتعاش لثمانى سنوات دون انقطاع** ، ومع ذلك فان

الزيادة الحالية فى الطاقات غير المستغلة هى مؤشر على أن أزمة قد تكون فى الطريق ، وفيما يتعلق بالبلدان الأوروبية فانها خاضت أزمات فى أوقات مختلفة خلال هذا العقد ، وقد تعزز نموها الاقتصادى بفضل حوسبة المجتمع والتقدم السريع فى تكنولوجيا الاتصالات بما فى ذلك الانترنت.

تطورت الحدود المالية القصوى خاصة الارتفاع فى أسعار أسواق الأوراق المالية لكى تصل بعيدا فوق مستوى النمو فى النشاط الاقتصادى والأرباح ، وهذا يعتبر عاملا مهماً فى إنضاج أزمة فائض إنتاج كبرى.

التسليح

إن القوة الرئيسية الدافعة للاقتصاد الأمريكى هى تحقيق النفقات العسكرية عاليا ، **فالانفاق العسكرى مبرمج لزيادته بمقدار (١١٠) مائة وعشرة مليارات دولار خلال فترة ست سنوات ، ومنتهيا بزيادة قدرها (٥٠) خمسون مليار دولار عن اعتماداته فى العام المالى ١٩٩٩،** وقد أضيف إلى ذلك مابين ١٠ - ٢٠ مليار دولار لتمويل الحرب ضد يوغوسلافيا ، وهذا هو مابتدع الحملة الأمريكية للسيطرة على جنوب شرق أوربا ، وذلك على الطريق إلى أوكرانيا ومنطقة بحر قزوين بحقول بترولها ، ثم إلى الشمال الشرقى نحو موسكو.

إن المضمون المعادى للشيوعية الذى ينطوى عليه هذا الاندفاع إنما يعنى أن **الحرب الباردة لم تنته بحق أبدا ولكنها اتخذت أشكالا وأهدافا جديدة،** والموقف الذى يتخذه أقوى قطاع فى الطبقة الحاكمة الأمريكية إنما تعبر عنه جريدة **نيويورك تايمز وتوماس فريدمان** محرر عمودها للشئون الخارجية ، فغلاف مجلة نيويورك تايمز فى ٢٨ مارس يصور قبضة يد عملاقة ملفوفة فى العلم الأمريكى ، ويكتب فريدمان قائلا:" **هذا هو عبء أمريكا الجديد ، فاليد الخفية للسوق لم تزدهر بدون قبضة خفية** ، وماكدونالدز (١) لايستطيع أن يزدهر بدون ماكدونيل دوجلاس (٢) مصمم الطائرة ف - ١٤ ، والقبضة الخفية التى تحافظ على العالم آمنا من أجل تكنولوجيات وادى - سيليكون تسمى جيش الولايات المتحدة وقوتها الجوية وبحريتها وأسطولها".

إن **فريدمان** يرى أن وجهة نظره تتناسب مع عولمة الاقتصاد ، ولكن بينما يرى الليبراليون فى العولمة تفاعلا للقوى

العولمة : بيئة تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على العالم كما تمكن رأسماليه من حصاد أقصى الأرباح

الاقتصادية فى كل مكان دون تدخل حكومى ، نجد أن فريدمان ينظر إليها باعتبارها بيئة **تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على العالم كما تمكن رأسماليه من حصاد أقصى الأرباح.**

الطبقة العاملة الأمريكية

لقد حدث ارتفاع متواضع فى الأجور وهبوط فى البطالة خلال السنة الماضية ، ولكن وضع القطاع الأدنى أجرا والأكثر فقرا من الطبقة العاملة قد ازداد سوءاً ، **والآن جرينزبان** رئيس الاحتياطى الاتحادى يصعد من الدعاية حول" نقص العمال" الذى يدفع الأجور إلى أعلى " بافراط" ، ويرى أن أى تخفيض فى البطالة أكثر من ذلك سوف يبطئ النمو الاقتصادى.

غير أنه مازال هناك **٨ر٥ مليون عامل عاطل طبقا للاحصاءات الرسمية أو ٩ر٩ مليون عامل عاطل طبقا لمعيار القياس " البديل" للبطالة المعترف به رسمياً** ، وفى كثير من الأحيان يجد العمال المشتغلون أنفسهم مهددين بموجة" **تصغير الحجم**" المنتشرة بين شركات أمريكا . ونتيجة للتخفيض الكبير فى الاعانات ضد الفقر على مستويات الاتحاد والولايات والمحليات وخاصة الحملة لحرمان الشعب من الرفاه ، نتيجة لذلك ازدادت سوءاً بالفعل أحوال

تونى بلير



الكثيرين ممن يحصلون على وظائف : أجور منخفضة ، مصاريف لرعاية الطفل ، مصاريف للذهاب والعودة من العمل .. إلخ.

إن فريق" **كلينتون /جور**" قد توقف حتى عن ذكر دعمهم السابق لزيادة قدرها دولار/ ساعة فى الحد الأدنى للأجور ، ونتيجة لذلك جاءت التقارير من كثير من مراكز السكان الكبرى تشير إلى الافتقار المتصاعد ، وزيادة أعداد المستأجرين المطرودين من مساكنهم ، ولجوء أناس أكثر إلى مطابخ الطعام لتخفيف وطأة الجوع ، ويستمر التمييز الاقتصادى ضد الأمريكان الأفارقة واللاتين والشعوب الأخرى الملونة ، وتغلق بالفعل كثير من " الوظائف الجيدة" فى الصناعات عالية التكنولوجيات فى وجه الجميع ماعدا حفنة ضئيلة.

إن الهبوط الطفيف فى بطالة الأقلية أمر يرحب به ، غير أن الأقليات من أجل أن تعيش تعمل دون تكافؤ فى وظائف الخدمات بعض الوقت بأجور مخفضة ، وهم كالعادة يحتمل أن يكونوا أول المفصولين فى الركود الاقتصادى المقبل.

وفى حديث له منذ وقت قريب ، قال **جرينزبان** مايعنيه بوضوح من أن الاقتصاد الأمريكى " يستنفد بانتظام بركة العمال المتاحين" ، أى توفير الوظائف للعاطلين ، وحذر من أن ذلك قد يمكن العمال من كسب زيادات فى الأجور وبالتالى تخفيض معدل الاستغلال.

وتعليقا على ذلك كتب الاقتصادى **بول كروجمان** يقول إن هناك شيئا " بذيئا" بشأن تفكير رجال البنوك المركزية مثل جرينزبان،" فحتى الاقتصاديون الليبراليون" من أمثالى يقبلون على كره منهم أن يتخذ أحد المسئولين المتخمين قرارا فى بعض الأحيان برفع أسعار الفائدة من أجل الحد من عدد الوظائف والاحتفاظ بمعدل بطالة مرتفع نسبيا ، ولكن يظل المنظر قبيحا ، وذلك لأن مجموعة من الرجال والنساء ميسورى الحال يعملون عمدا على الحد من آفاق المستقبل فى وظائف ينتظرها بعض من زملائهم المواطنين الأسوأ حالاً.

إن **كروجر** إصلاحى مثله مثل **تونى** بلير رئيس الوزراء البريطانى ونظرائه فى أوروبا القارية ، ينتهى بهم الأمر إلى مساعدة الطبقة الحاكمة ضد الطبقة العاملة.

والشيوعيون الماركسيون اللينيون هم من

يعملون على إحلال الاشتراكية محل النظام الرأسمالى ، من أجل بناء نظام اشتراكى سيوفر العمالة الكاملة ويحدد الأجور مترافقة مع اقتصاد مخطط متوازن.

والاتجاه النزولى فى الأجور الحقيقية منذ عام ١٩٧٣ كان مصحوبا بأقصى إفقار لأقل العمال أجورا ، وذلك جنبا إلى جنب مع زيادة مذهلة فيما يتقاضاه أولئك الذين يقفون على القمة.

فمنذ عام ١٩٦٨ تدهور الحد الأدنى للأجر الحقيقى بنسبة ٣٢٪ أى مايناهز الثلث، والوضع يمكن أن يصبح أشد سوءاً وذلك فيما عدا الزيادة المتواضعة فى الحد الأدنى للأجر التى فرضت من خلال الكونجرس الجمهورى فى عام ١٩٩٦ بفضل حركة عمالية متزايدة النضال ، وهناك مئات الآلاف من العمال ذوى الأجور المنخفضة الذين تمت مساعدتهم من خلال الانتصارات المنظمة قريبة العهد ، مثل ذلك الانتصار الذى حققه ٨٠ ألف عامل من عمال الرعاية الصحية المنزلية فى كاليفورنيا أوائل هذا العام ، ولكن لم يتم بعد تحقيق مايكفى لتغيير الصورة فى مجملها ، غير أن ماتم من تغيير يرسى القاعدة للانتصارات السياسية تماما كما يرسيها للانتصارات التعاقدية فى المستقبل.

وفى هذا العام كان أعلى أجر أعلن عنه حتى الآن هو الذى تقاضاه **تشارلز وانج** بالشركة الدولية للكمبيوتر **ويبلغ ٦٧٠ مليون دولار ، وهذا يعنى أن أجره يزيد على ١٥٠٠ ألف وخمسمائة دولار فى الدقيقة الواحدة**، ففى الوقت الذى يستغرقه شرب فنجان من القهوة يتقاضى وانج مايكسبه أحد عمال الحد الأدنى للأجر يعمل كل الوقت طوال سنة كاملة ، وطبقا لـ AFL - CIO فان العامل الذى يتقاضى (٢٥) خمسة وعشرين ألف دولار فى عام ١٩٩٤ يمكن أن يحصل اليوم على(١٣٨٣٥٠) دولارا إذا تزايد أجره بنفس سرعة تزايد أجر رؤسائه ، ونحن نقدر أن **٢٢٪ من الأرباح الاجمالية (فائض القيمة) ذهب لمكافأة المستويات العليا من التنفيذيين،** وفضلا عن ذلك فان هذا النصيب يتصاعد ، فما هى المؤهلات المطلوبة لمثل هذه الوظائف عالية التكسب ؟ إن أهمها فى السنوات القريبة كان اللارحمة والفعالية فى تخفيض تكلفة عنصر العمل بشئ من الجمع بين تسريع العمل وزيادة ساعات العمل لموظفيهم ، والأكثر من كل ذلك هو تسريح العمال بالآلاف.



كلينتون

التناقضات المالية

طوال النصف الأول من عقد التسعينات ادخر المستهلكون حوالى ٦٪ من دخولهم ، ولكن فيما بعد تدهور معدل الادخار باستمرار ، متلاشيا بحلول ديسمبر ١٩٩٨ ومتحولا إلى السالب بمعدل ١ر١٪ فى مايو ١٩٩٩ ، وصافى هذا الادخار السلبى فى السنة الحالية لم يسبق له مثيل منذ أزمة الثلاثينات الكبرى ، وقد أثار حدوثه موجة من القلق فى صحافة المال ومؤسسات الأعمال ، و" سوق الثيران" المستمرة فى السنوات الأخيرة على صلة وثيقة بهذه النتائج ، فبالنسبة لملايين من الناس أصبحت سوق الأوراق المالية وسيلة للمقامرة ، كما أصبحت المكاسب الرأسمالية من الاستثمارات فى الأوراق المالية تشكل قسما مهما من الدخل لنصف السكان من ذوى الدخل فوق المتوسط ، وهذه تشمل الاستثمار المباشر فى الأسهم والسندات والاستثمار فى الصناديق المشتركة التى تأسس نشاطها على مثل تلك الاستثمارات ، وقفز عدد المساهمين فى رأس مال هذه الصناديق إلى ١٠٤ ملايين شخص فى عام ١٩٩٧ وبنسبة زيادة بلغت ٤٥٠٪ خلال التسعينات ، وتضاعفت قيمة أصول تلك الصناديق بما يقرب من عشرة أمثال بالغة ٤ر٢ تريليون دولار فى عام ١٩٩٧ ، كذلك تضاعفت أسعار أسهم الشركات حوالى عشر مرات منذ عام ١٩٨٠ ، وربما تكون قد تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠ ، وربما تكون قد تضاعفت ثلاث مرات أسرع من الزيادة فى الأرباح الاجمالية للشركات ، ووجد المساهمون محافظ أوراقهم المالية تتزايد فى قيمتها (على الورق) ، وأقبلوا على الاقتراض بحرية ليدفعوا ثمن مشترياتهم الجارية ، وإذا انهارت سوق الأوراق المالية فان الملايين لن يفوا بديونهم ، وينتهى الأمر بامتناع الدائنيم عن فك الرهونات ومن ثم انتقالها إلى حيازتهم .

ويحذر الصحفى **ألان أبلسون** قائلاً:" إن المستثمرين الجهلة الذى يشترون بالائتمان الأوراق المالية للمضاربة فى طيش إنما ينتظر أن يواجهوا أحداثا لاقبل لهم بها فى الأيام المقبلة ، وحتى شركات السمسرة الجديدة لاخبرة لها فى كيفية معالجة هذه المواقف".

هذا وقد بلغت ديون المستهلكين أعلى المستويات مع أكبر زيادة فيها لأدنى ٤٠٪ من فئات السكان ، وحيتان القروض المجرمون الذين يتخذون من سذاجة البسطاء وسيلة لإثرائهم فقد حلت محلهم مئات للقروض " المشروعة" ، وهى تتقاضى رسوما باهظة ابتزازية بدعوى أن تأخذ بيد العمال إلى أن يحل موعد دفع أجورهم التالية ، وقوانين الافلاس الجديدة الأشد قسوة سوف ترغم الضحايا على الدفع.

إن هبوط أسعار الأوراق المالية بواقع ٣٠٪ فى عام ١٩٨٧ لم يكن إيذانا بتدهور

دورى عام فى الاقتصاد ، ولكن الظروف فى مجملها أصبحت اليوم أكثر سهولة فى نقدها والهجوم عليها ، والأرجح أن تكون هناك سوق كبرى للمضاربة (إتجاهها نزولى) ، ومصحوبة بأزمة فائض إنتاج فى الاقتصاد" الحقيقى "(أى السلعى - المترجم) ، وتسير الأحداث الشاذة بقوة فى اتجاه " سوق مضاربة" حقيقية فى وقت ما خلال السنوات الخمس القادمة.

الأزمة المالية العالمية

اتسع نطاق الأزمة المالية العالمية التى انقضى عليها الآن عامان ، وفى آسيا حيث بدأت الأزمة ساد الهدوء ولكن دون أن يكون هناك استقرار حقيقى، وفى اليابان تعمقت الأزمة بينما بدأت الشركات لأمريكية فى شراء الشركات والضياع والعقارات المتعسرة ، ثم خصخصت ملكية الدولة بأسعار زهيدة ، وامتدت الأزمة بعيدا إلى أمريكا الجنهوبية حيث للولايات المتحدة ارتباطات ومصالح اقتصادية وسياسية قيادية وكبيرة الحجم ، **وتواجه البرازيل وشيلى وإكوادور وفنزويلا وبيرو بطالة متزايدة وأزمات فى عملاتها.**

وتتضح الأعباء الانسانية المترتبة على الأزمة من واقع **تدهور مشتريات المواد الغذائية الرئيسية بنسبة ١٥٪ فى الأرجنتين** ، أما **المكسيك** فهى فقط الدولة الأمريكية اللاتينية الكبرى التى استقرت أوضاعها ، وكان ذلك جزئيا بسبب التدفق القوى لرأس المال الأمريكى عليها بمقتضى **اتفاقية نافتا** (منطقة التجارة الحرة لشمال الأطلنطى) التى تضم كندا والولايات المتحدة والطبقة العاملة المكسيكية ، وفى كل مكان من بقية أمريكا اللاتينية اتسع نطاق المنتظر وقوعه من تدهور الناتج المحلى الاجمالى فى هذه السنة ، وحلقت البطالة عاليا بالغة ١٠٪ فى شيلى و١٤٪ فى الأرجنتين ، ومازال العديد من بلدان أمريكا الوسطى يعانى الأزمات الاقتصادية بسبب الأضرار التى ترتبت على الأعاصير الهوجاء المدمرة.

وقد امتدت هذه الأزمة أيضا إلى جنوب شرق أوروبا ، ويشكل أحد مايكون إلى **يوغوسلافيا** ، كنتيجة مباشرة للهجمات الأمريكية عليها ، وتورطت فى الأزمة كل من **ألبانيا ومقدونيا والمجر ورومانيا وبلغاريا**. ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن أن تتجنب روسيا التوقف عن الوفاء بديونها الدولية الضخمة . وتحاول الولايات المتحدة أن تسوق بضع مليارات الدولارات من قروض صندوق النقد الدولى التى يمكن أن تخصص فقط لتغطية الأقساط والفوائد المستحقة على القروض القائمة ، وذلك لكى تتوصل إلى نزع للسلاح الروسى يكون أحادى الجانب.

وعلى الرغم من الأزمات التى تحيط به ، فان **الاقتصاد الصينى** يستمر فى النمو بمساعدة برامج حكومية واسعة تعوض عن البطالة كلما تقدم ترشيد الصناعة ، وتشير البيانات الرسمية إلى معدل نمو يزيد على ٨٪ هذا العام . وتعترف واشنطن بالصين على أنها دولة اشتراكية بصفة أساسية وذلك على الرغم من تغلغل المشروعات لرأسمالية فى الداخل ، وعلى ذلك فانها ترى فى الصين عدوا وتوجه ضدها تيارا منتظما من الدعاية حول" حقوق الانسان" ، والتبت والتجسس ، من تحذيرات ضد التصرفات الصينية التى تساند سيادتها على تايوان.

إن الاقتصاد الصينى القوى وقدرة كوبا على الإفلات من الأزمة المالية العالمية يشهدان بتفوق الاشتراكية على الرأسمالية .

ولسوء الحظ انضم أل AFL - CIO إلى جوقة الولايات المتحدة الرسمية فى الدعاية لمضادة لصين ، ومحاكاة المخابرات المركزية الأمريكية فيما تثيره من تشويه حول خرق حقوق الإنسان واعتبار الواردات الصينية وحدها هى المسئولة عن فقدان الوظائف فى الولايات المتحدة.

إن الأزمة المالية العالمية سوف تحل بأنواع من البرامج التى تفرض من خلال صندوق النقد الدولى والخزانة الأمريكية على حساب الطبقة العاملة فى مختلف بلدان العالم ، ويمكن أن تحل أيضا بالثورات الناجحة للطبقة العاملة.

ولقد دعمت الولايات المتحدة دورها باعتبارها القوة الاستعمارية المسيطرة فى العالم ، **وظل اقتصادها حتى الآن مستقرا من خلال الحافز العسكرى والأرباح المتولدة من الحصول على البترول والموارد الطبيعية والزراعية وقوة العمل العالمية بأسعار رخيصة**، فضلا عن تدفق الغنائم عليها من الرأسماليين العالميين الذين يبحثون عن ملاذ آمن ، ومعظم المكاسب ذهبت إلى الطبقة الرأسمالية الأكثر ثراء ، وهى الطبقة المتحدة خلف جدول أعمال سياسى واقتصادى عدوانى فى الداخل والخارج.

ومن ناحية أخرى يقدم **الحزب الشيوعى** برنامجا يفى باحتياجات الشعب: **العمالة الكاملة** من خلال برامج الأشغال العامة الضخمة التى يتم تمويلها عن طريق بتر الانفاق العسكرى وفرض الضرائب على الأغنياء ، **ومضاعفة كل من الحد الأدنى للأجر ومزايا الضمان الاجتماعى ، وتخفيض أسبوع العمل وادخال برامج عمل ايجابية كبرى ، وإلغاء القوانين المعادية للعمال وتقديم كل الدعم للحركات المنظمة للنقابات.**

إن شرط وقوع أزمة مالية تتوافر وتتطور ، فالركود الحتمى سوف يزيد سوءاً ظروف هؤلاء الذين يعانون من قبل ، ويزيل وهم الاستقرار والازدهار من عقول الكثيرين الذين يبدو أنهم ينتفعون من اقتصاد اليوم ، وخلال أى أزمة اقتصادية يصبح ضعف الرأسمالية مرئيا بوضوح لأعداد أكبر من الشعب ، وبينما ستحاول مؤسسات الأعمال الكبرى أن تنقل عبء **الأزمة** بالكامل إلى عاتق **الطبقة العاملة** ، فان مقدرتنا على مقاومة التراجعات وتوسيع الحقوق إنما يتوقف إلى حد بعيد على قوة واتجاه الحركة العمالية والحركات الشعبية الأخرى التى ليس أقلها شأنا الحزب الشيوعى.

برنامج الحزب الشيوعى الأمريكى يحقق..

*** العمالة الكاملة.**

*** مضاعفة الحد الأدنى للأجر ومزايا الضمان الاجتماعى.**

*** تخفيض أسبوع العمل.**

*** ادخال برامج عمل ايجابية كبرى**

*** الغاء القوانين المعادية للعمال.**

*** تقديم كل الدعم للحركات المنظمة للنقابات.**

---

* هذا البحث الذى نشر كوثيقة صادرة عن الحزب هو فى الواقع خلاصة التقرير الذى أعدته لجنة الاقتصاد فى الحزب لكى يناقش فى مؤتمره العقائدى.

١- ماكدونالدز يعمل فى نشاط المطاعم - المترجم.

٢- ماكدونيل دوجلاس يعمل فى نشاط إنتاج الطائرات الحربية - المترجم.

ديمقـــراطيـــة الطبقـــة العـــاملـــة ضـــد الديمقـــراطيـــة الرأســـماليـــة

هل لدينا حكومة من الشعب ينتخبها الشعب من أجل الشعب ؟

أجاب ٤٥٪ ممن وجه إليهم السؤال بقولهم "لا" فى استطلاع للرأى العام صرحت بنشر نتائجه **جمعية هارت للبحوث**. ويشعر ٦٠٪ من المشاركين فى هذا الاستطلاع بأنهم منعزلون عن الحكومة ، وبصفة خاصة الشباب الذين قالوا إنه" **يجب على الحكومة أن تفعل الكثير لمساعدة الشخص العادى بدلا من مساعدة جماعات المصالح الخاصة من الأثرياء"**. وقال الباحثون بعد أن تم النشر إن الأعداد تعبر عن نقلة تاريخية ، ثم جلسا حائرين بشأن مايجب عمل.

والواقع أنه من غير الممكن أن نتصور كيف نجعل الديمقراطية تعمل بنجاح دون الاعتراف بالقضايا الطبقية المعقدة . فالطبقة الرأسمالية ليس لها مصلحة فى أن يشارك المواطن فى صنع القرار ، ولكنها فى حاجة إلى تخفيض صوت الشعب إلى أدنى حد أو خنق صوته إلى حد منعه من التنفس . ومن ناحية أخرى تناضل الطبقة العاملة دوما من أجل توسيع الديمقراطية فحق الأمريكان الأفارقة فى أن يعتبروا كائنات بشرية متساوية ، فيكون لهم الحق فى التصويت والحق فى التعليم العام والحق فى تكوين النقابات والحق فى استخدام اللغة الأصلية ، والحق فى العمل الايجابى ، كل ذلك قد تم الفوز به من خلال الحركات التاريخية للطبقة العاملة والشعب فى بلادنا . **ومقولة أن الرأسمالية هى أعلى شكل للديمقراطية إنما تمثل محاولة ديماجوجية (تضليلية) لإضعاف الاهتمام بالاشتراكية وترك الطريق مفتوحاً أمام حكم الاحتكارات** ، وذلك رغم أن الرأسمالية قد قامت على الاستغلال ، وشره الرأسماليين .

وقد **كتب جس هول فى بحثه" الماركسية اللينينية: علم يخص عصرنا"** قائلا:" إن القوة المضادة للخطر الفاشى هى الكفاح للمحافظة على كل القوانين الديمقراطية والحقوق والمؤسسات والهياكل التى تشكل ديمقراطيتنا البورجوازية ، فضلا عن الكفاح للدفاع عنها وتوسيعها ". والحق أن الحزب الشيوعى يشكل جزءاً مهما من النضال فى سبيل الديمقراطية ، وهو يقوى الصراع اليومى لتوسيع الحقوق الديمقراطية فى ظل الرأسمالية القائمة ، وهو فى نفس الوقت يشير إلى الطريق نحو الاشتراكية باعتباره فحسب الطريق إلى كسب الديمقراطية الكاملة وتأمينها ".

الاستغلال والثروة والفاقة

إذا كنت يوما ما قد شاركت فى مسيرة منظمة لإحدى النقابات ، فمن المحتمل أن تكون قد سمعت المثل القائل بأن " الديمقراطية تتوقف أمام باب مكان عملك". فليس هناك قوانين كثيرة تحمى حقوق العمال فى تكوين نقابة والانضمام إليها فى الولايات المتحدة الرأسمالية، والأجهزة الحكومية المختصة بمراقبة الحملات النقابية إنما تتراص للدفاع عن مصالح أصحاب العمل ، فأنت يمكن أن تطرد لقولك شيئا لايعجب الرياسة ، والحق أنه يمكن طردك لمجرد أن رئيسك قد قرر أنك لاتعجبه ، ومع ذلك ففى كل يوم يتغلب العمال على أمور شاذة جسيمة ، وصورة الوجوه المنفعلة لعمال مصانع نسيج كانون فى كارولينا الشمالية لدى سماعهم أنهم فازوا بتأسيس نقابة لهم إنما تقص الحكاية كلها ، والاندفاع الكبير للحركة العمالية من أجل تغيير قوانين العمل حتى تفى باحتياجات العمال تستحق من جانبنا الدعم الكامل.

وفى الناحية الأخرى من المعادلة يوجد الملاك المستغرقون بشدة فى النظام الرأسمالى ، وهم **يقولون إن الديمقراطية هى نفسها الرأسمالية ، وأن الفاشية هى نفسها الاشتراكية والشيوعية** ، وهم أيضا لايريدون أى عمال يهتمون أقل قدر من الاهتمام بما تعنيه وتدور حوله الاشتراكية والملكية العامة . **والواقع أن الفاشية وهى الحكم الإرهابى للطبقة الرأسمالية ، بينما الاشتراكية هى توسيع الديمقراطية بمعرفة الطبقة العاملة.**

إن السيطرة على ثروة وموارد العالم هى المعركة الطبقية الكبرى والمعركة الديمقراطية الكبرى فى ختام هذا القرن . وإذا كانت الديمقراطية تعنى السلطة للشعب فان تركيز السلطة فى يد حفنة من الأفراد والاحتكارات الثرية ثراءً فاحشا إنما يشكل هجوما عنيفا على الديمقراطية .

هذا وتتناقض قوانين الاقتصاد الرأسمالى مع توسيع الديمقراطية ، فالتناقض الأساسى للرأسمالية هو كون الانتاج اجتماعيا أى أنه يتطلب مشتغلين كثيرين فى العمل ، ولكن ثمار عمل العمال تمتلك ملكية خاصة وتتحكم فيها نزوات الملاك.

ولقد احتدم صراع كبير من أجل الديمقراطية فى المرحلة الراهنة للرأسمالية العالمية المتقدمة . وربما كان أعظم **مقياس أساسى للنقص فى الديمقراطية هو الزيادة الدرامية فى معدل الاستغلال التى تحققت من خلال تصغير الحجم وتسريع العمل والتعاقد من الباطن والتوظيف بعض الوقت والعمل العرضى والمؤقت وتدمير البيئة،** هذا ويتصف الاستغلال بلازمة غير ديمقراطية ، فأى صوت يكون للعامل حينما ينتج ماتعادل قيمته أجوره اليومية فى خلال الساعتين الأوليين من يوم العمل؟ بينما يكون عليه أن يستمر فى العمل ست ساعات أخرى أو أكثر كى يحقق الأرباح للمالك؟

إن ثروة أغنى ثلاث عائلات فى العالم تزيد على ثروة أفقر ٤٨ أمة . فأى صوت يكون للأغلبية حينما يشترى أغنى الأغنياء الانتخابات ويدفع الضرائب بمعدل يقل كثيرا عما كان يدفعه منذ ثلاثين عاما مضت كما يقل جدا عما يستطيع الاستغناء عنه اليوم؟

جويل فيشـــمان

العنصرية

إن الاقتطاع من الديمقراطية يمكن قياسه بالصعود فى العنصرية ، وهى أكثر أسلحة الرأسمالية فاعلية فى زيادة الأرباح والحفاظ على الطبقة العاملة منقسمة على نفسها ، **فهناك الآن شخص واحد موجود فى السجن من بين كل ١٤ شابا أمريكيا أفريقيا.** وبعض الولايات تنكر على مايبلغ ٢٥٪ من الذكور السود الحق فى التصويت بسبب صداماتهم الماضية أو الحالية مع نظام السجون . وأكثر من ٦٠٪ ممن يشاركون فى مشاجرات تفضى إلى الموت هم من الرجال السود . والزيادة المفزعة فى جرائم الكراهية وفى عدد المنظمات الفاشية إنما تكشف انعكاسات النظام العالمى الجديد المميتة والمعادية للديمقراطية.

وينعكس فى تشريع " اللغة الإنجليزية فقط " محاولة حرمان العمال المهاجرين - خاصة المكسيكيين والأمريكان اللاتين - من كل حق أساسى . وتظهر التفرقة العنصرية واللامساواة مع الأزمة الهيكلية وهروب الصناعات من المناطق الحضرية التى تتواجد فيها النقابات إلى مناطق أخرى حيث لاتوجد نقابات ولابرامج اجتماعية. وترتكب الحكومة جريمة العنف لفرض ماتريد بالقوة بدلا من معالجة لأسباب المتأصلة للفقر والعنف . وتفقد أعداد كبيرة من الشبان السود واللاتين أرواحهم بفعل رصاصات رجال البوليس ومعاملتهم الوحشية لهؤلاء الشبان ، منتهكين بذلك الحقوق الديمقراطية الأساسية فى مجتمعات بأكملها .

وقد انحازت المحكمة العليا فى الشهر الماضى إلى جانب عدم المساواة حينما صوت القضاة لصالح تعزيز حقوق " الولايات " ويذكر بعضنا أثناء حركة الحقوق المدنية أن" حقوق الولايات " التى عادلت استخدام البوليس المحلى للعنف الكامل ضد السود - كان لابد أن تقلب رأسا على عقب من أجل إلغاء التفرقة العنصرية فى المدارس الحكومية وعلى موائد تناول الطعام وعند نافورات المياه .. إلخ فى أقصى الجنوب .

ويهدف الجدل الدائر اليوم حول" حقوق الولايات " الرجعية إلى إلغاء حقوق العمال فى التنظيم النقابى ، وذلك بالحط من منزلة كل الولايات إلى مستوى ولايات " الحق فى العمل " غير النقابى منخفض الأجر ، ويحدث ذلك فى الوقت الذى يضرب فيه العمال - وأغلبيتهم من الأمريكان الأفارقة - فى أحواض سفن نيوبورت نيوز فى ولاية فرجينيا لكى يضعوا نهاية للفروق الأجرية بين الشمال والجنوب . وبينما تبدو " حقوق الولايات " ذات طابع ديمقراطى إلا أنها على النقيض من ذلك تماما فى هذه المرحلة من تطور الرأسمالية ، فهى قد صممت أصلا لكى تعطى الترخيص للاحتكارات باغتصاب امتيازات العمل.

وتنبثق الحركات الديمقراطية الكبرى لتحقيق الرقابة المدنية على أعمال البوليس ، وللدفاع عن الأعمال الإيجابية ، ورفض تشريع" اللغة الانجليزية فقط" ، وإقرار الحق فى تنظيم النقابات ، وقد أدت الشكاوى المتكررة من القتل العنصرى - ابتداء من أوكلاهوما وتكساس حتى نيويورك - إلى تصاعد المشاعر الجماهيرية المعادية لجرائم الكراهية وخطب الكراهية والتشريع المنحاز ، الأمر الذى يفتح باب المناقشة فى ضرورة تجريم العنصرية لصالح تعميق وتوسيع الديمقراطية فى بلادنا.

الحكومة والكفاح لرد العدوان

إن الاحتكارات تناوئ" الحكومة الكبيرة" لأن الأولى لاتريد تحكما فيها أو إشرافا عاما عليها ، ولكنها تريد توسيع أسواق أرباحها الخاصة فى مجالات القطاع العام بما فيها التعليم العام والضمان الاجتماعى . **والاندفاع نحو الخصخصة اللاديمقراطية للخدمات العامة ليس مقصورا على الولايات المتحدة وإنما هو قضية كبرى فى كل بلد رأسمالى تقريبا.**

ولكسب التأييد والدعم لمستندات الصرف اللاديمقراطى فى المدارس الخاصة والمدارس المستأجرة ، تثير الاحتكارات جدلا يبدو كأنه ديمقراطى الطابع حول أن هذه الاجراءات يمكن أن " توفر لعائلات الطبقة العاملة مزيدا من الخيارات" ، وحقيقة الأمر فان الحقوق الديمقراطية لأطفال الطبقة العاملة يمكن أن يقتطع منها الكثير بوضع الموارد المالية العامة تحت تصرف المدارس الخاصة التى قد تكون متاحة لعدد قليل فقط من الأطفال ، كما يمكن أن يقتطع من تلك الحقوق بوضع هذه الموارد فى أيدى المدارس المستأجرة ، وهى مدارس غير نظامية ويمكن أن لاتشمل تمثيلا نقابيا للعاملين فيها أو لاتخضع للاشراف العام.

وبمساندة وسائل الاعلام والموسسات الأكاديمية ، تحاول " أمريكا الشركات" باستمرار أن تشترى جدول الأعمال السياسى ، والمثل الذى نضربه على ذلك هو الإلغاء الوحشى للرفاه والبرامج الاجتماعية الأخرى ، وقد استخدمت العنصرية والوعود الزائفة بالوظائف الوفيرة من أجل تفكيك الوحدة على المستوى الأدنى .

إن الاختيار الحقيقى لم يسبق أبدا أن قدم للناخبين :" هل تريد التصويت من أجل إلغاء الرفاه أم تريد التصويت من أجل خلق وظائف مناسبة مع رعاية الأطفال والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات ومساندة الأمهات الجدد حتى لايعود أحد فى حاجة إلى الاعتماد على الرفاه ؟ إن هؤلاء الذين يعدون منا وجابوا الشوارع يلتمسون تطبيق ميثاق مارتينيز لوظائف الأشغال العامة ، لن يترددوا فى القول بأن هذا الاختيار هو اختيار شعبى مدو.

الديمقراطية الرأسمالية

إن الفساد وتكاليف الحملات الانتخابية التى تصل إلى عنان السماء ، قد ولدت الغضب وخلقت الغربة ونشرت السخرية والاستخفاف بالدنيا بين الملايين من الناخبين المحتملين مستقبلا . **ومن بين الناخبين المسجلين شارك ٣٠٪ فقط فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٨ ، وهذه نسبة ضئيلة تعبر بوضوح عن تدهور الديمقراطية الرأسمالية واستمرار النضال من أجل تمثيل نيابى حقيقى** ، ويكفى أن نعلم أن هذه النسبة هى من أدنى نسب التصويت فى العالم.

وكلما استقطبت السياسات الرأسمالية المجتمع ، استحدثت الوسائل الكفيلة بالإبقاء على السيطرة بينما يتم الحفاظ على المظهر الخداع للديمقراطية ، وهذه السيطرة تشمل سيطرة على وسائل الإعلام ، وشراء الانتخابات ، والتلاعب بقوانين الانتخابات ، وبصفة أساسية تحديد قواعد اللعبة حتى لاتكون هناك أهمية لمن يفوز بالانتخابات ، ومن ثم ينتهون إلى اللعب مع موسسات الأعمال الكبرى ، وذلك مالم يكن وراءهم حركة شعبية واعية طبقيا وكبيرة بشكل كاف.

إن الحملة التى انتهت بانتخاب ألفى نقابى نشيط لمناصب عامة فى عام ٢٠٠٠ ، يمكن أن تفتح الطريق لتغييرات كبرى فى المجال السياسى ، وتزيد بصفة درامية من تمثيل الطبقة العاملة متعددة الأجناس رجالا ونساء ، فضلا عن مرشحين للانتخابات مستقلين عن موسسات الأعمال الكبرى.

التقاليد الديمقراطية فى تاريخ الولايات المتحدة

" سمع العالم فى كل أرجائه" بالثورة الأمريكية فى عام ١٧٧٦ باعتبارها رمزا لإسقاط السلطة الكولونيالية(الاستيطانية) لصالح الحكم على أساس من الهيئات النيابية ، ومع ذلك فان أهداف الثورة الأمريكية كانت ديمقراطية بصفة جزئية فقط ، فالمستوطنون استغلوا وأزاحوا الشعوب الأمريكية الأصلية من أمامها وحلوا محلها ، وتدعمت تجارة العبيد الأفارقة ، وكان البيض أصحاب الأملاك الذكور فقط هم المخول لهم الحق فى التصويت ، وقد اقتضى الأمر قيام الحرب لأهلية لاستكمال الثورة والقضاء على

العبودية ، ونسب الكفاح من أجل ميثاق الحقوق والتعديلات الأخرى التى أدخلت على الدستور وتم إحراز النصر بشأنها ، واتسعت الحقوق الديمقراطية التى تضمنها الدستور الأصلى.

لقد كان هناك نضال للمحافظة على الحقوق الديمقراطية وتوسيعها طوال تاريخ بلادنا ، وهذا النضال تواءم مع جهود الشعب العامل لتحسين ظروفه ، فالتعليم العام وأسبوع العمل الأقصر والتعويضات عن البطالة والضمان الاجتماعى والتنظيم النقابى والحقوق المدنية ، كلها كانت حركات جماهيرية مرتبطة بالنشاط الانتخابى ، كما كانت صراعات من أجل تحسين حياة الشعب وتوسيع الديمقراطية كليهما معا حيث يعتمد كل منهما على الآخر.

وطوال هذا التاريخ قدمت الحركة الشيوعية اسهامات حاسمة من أجل تحقيق الوحدة الطبقية التى مكنت الديمقراطية من الاتساع . ومنذ ثمانين عاما مضت وبداية من ميلاده كان الحزب الشيوعى بطلا للديمقراطية ، وقد شمل ذلك إسهامات كبرى فى الصراعات من أجل وضع نهاية للعنصرية وجميع أشكال التفرقة للفوز بحقوق العمال وتمثيلهم وحشد التأييد للاشتراكية فى بلادنا ، وثبت الارتباط بين الحقوق الديمقراطية وحقوق الطبقة العاملة أثناء" فترة ماكارثى " الرجعية الثانية ، تحت غطاء " مكافحة الشيوعية" ألقى بالمئات فى السجون بسبب معتقداتهم وفقد الآلاف وظائفهم وصمت الملايين خوفا.

كان هذا جهدا خارقا لقصم ظهر الحركة العمالية المتحدة القوية ، ووقف نمو حركة الحقوق المدنية ، وتبنى سياسة خارجية للدخول فى حرب باردة استعمارية ضد مصالح الطبقة العاملة فى جميع أنحاء العالم.

إن التهديد من جانب الفاشية الذى كان تهديدا فعليا جدا فى تلك الفترة ، قد ارتد على عقبيه بفعل المقاومة المخلصة للحزب الشيوعى والضحايا الآخرين ، ونهائيا بفضل الروح الديمقراطية التى يتحلى بها الشعب الأمريكى ، غير أن خسائر حركة الطبقة العاملة كانت فادحة ومازالت قضية يجرى التغلب عليها.

وحاجتنا اليوم إلى حزب شيوعى كبير وقوى هى قضية حاسمة للنضال من أجل ديمقراطية واسعة ، فالحزب الشيوعى الجماهيرى يستطيع أن يقدم بدائل حقيقية وخيارات فعلية تقوم على بناء وحدة الطبقة العاملة ضد التهديد الفاشى وخطر الحرب ، كما أن نمو العضوية والاهتمام بالحزب الشيوعى وعصبة الشباب الشيوعى هى أكثر الجوانب أهمية فى الكفاح الديمقراطى لرد العدوان ، وهى أيضا تمثل - كما قال ماركس فى البيان الشيوعى - رؤية المستقبل فى صراعات الحاضر.

اشتراكية ميثاق الحقوق

ماذا يعنى حكم الشعب فى مجتمع يتميز بالصراع الطبقى؟

إن المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأكثر حسما فى تقرير كيفية معيشتنا لاتتصف بالرقابة الديمقراطية مطلقا ، فالفساد يحتل مواقع تجعله قادرا على إملاء الكثير فى مجال السياسة الحكومية، مؤثرا بذلك فى كل القضايا الاجتماعية الكبرى ، كما أن الدستور والنظام القانونى يمنعان الحكومة إلى حد كبير من التدخل فى سياسة الشركات . وأى مدخل لتناول هذه المشكلة لايقوم على أساس الصراع الطبقى ، ليس فى مكنته أن يحرز الديمقراطية الكاملة لأنه يتجاهل الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الرأسمالى من حيث إن عددا قليلا من الناس يمتلك الثروة الانتاجية للبلاد ، ورغم أن هناك الكثير من الاصلاحات الجيدة التى تستحق المساندة - بما فى ذلك الاصلاح المالى والتمثيل النسبى فى الانتخابات - إلا أن هذه الاصلاحات لاتغير ذلك التناقض الأساسى.

وللطبقة العاملة مصالحها المتعارضة مع مصالح الطبقة الرأسمالية ، **والديمقراطية بالنسبة للطبقة العاملة يجب أن تعنى سلطة الطبقة العاملة ، شاملة ليس ملكية الاقتصاد فحسب بل أيضا التمثيل النيابى فى الحقل السياسى** ، فتورط الشعب سياسيا أمر ضرورى للديمقراطية بصفة مطلقة ، وهذه هى ماهية الاشتراكية.

والطبقة الرأسمالية تحاول أن تثبط العزيمة وتمنع المشاركة ذات المغزى من جانب الشعب ومن خلال منظماته الجماهيرية، فالأيديولوجية الرأسمالية قائمة على أساس الحقوق الفردية :" إذا كانت الأمور لاتعجبك فى العمل فاحصل على وظيفة أخرى ، أو أقدم على إفلاس نفسك باستخدام المحامين لمقاضاة رئيسك ، ولكن بل تأكيد لاتنضم إلى الآخرين لتكوين نقابة ! **أما الرؤية الاشتراكية فهى تشجيع أفراد الشعب على أن يكونوا أجزاء من النقابات ومنظمات النساء ولجان المستأجرين وحراسات العمائر ، وأن يكون لهذه التنظيمات مساهمة ذات مدلول فى العمليات الحكومية،** وعلى عكس الرأسمالية لاتستطيع الاشتراكية أن تعمل بنجاح دون هذه المشاركة من أدنى المستويات.

ولايات متحدة اشتراكية

إن الحق فى وظيفة مناسبة وسكن لائق ورعاية صحية كاملة ومتماثلة وتعليم عام ذى نوعية جيدة ابتداء من الحضانة التى خلقتها قوة عمل العمال لمنفعة العائلات العاملة ، والحق فى حماية البيئة والسلام والتضامن مع الشعب العامل فى كل البلدان ، هذه الحقوق الديمقراطية الأساسية هى أهداف اشتراكية ميثاق الحقوق فى الولايات المتحدة ، وكثيرا مايسأل الشعب" هل يمكن أن نخسر حرية الخطابة فى ولايات متحدة اشتراكية؟ هل يمكن أن نخسر حرية الصحافة وحرية الأديان؟ هل يمكن أن يكون هناك حزب سياسي واحد فقط؟ " ، وشعارنا هو أن اشتراكية ميثاق الحقوق تزودنا بالإجابة ، **فنحن ندعم الحريات التى نستحوذ عليها ونريد توسيعها ، والشكل الدقيق للرقابة الشعبية على المؤسسات الاجتماعية أمر سوف تتضح صورته شيئا فشيئا من خلال الصراع لتحقيق الاشتراكية ، أما حرية الخطابة والصحافة والأديان والتنظيم فهى تقاليد أمريكية ندعمها ونلتزم بتوسيعها.**

والاشتراكية سوف تحل التناقض الأساسى غير الديمقراطى للرأسمالية ، ففى ولايات متحدة أمريكية اشتراكية ستكون الحياة الاقتصادية والموارد الطبيعية للبلاد مملوكة ومسيطرا عليها من جانب الشعب ومن أجل الشعب ، وليس من جانب الاحتكارات الخاصة الشرهة ، والشعب سوف يمتلك الفرصة ويتحمل المسئولية عن اتخاذ القرارات بشأن نوعية الوظائف المطلوبة وماهية السلع والخدمات المراد توفيرها ، وأية إجراءات تتخذ لحماية البيئة وأية رعاية صحية وغيرها من المنافع ، وسوف نكون قادرين على اتخاذ تلك القرارات وفقا لاحتياجات الشعب ، وليس حسب شراهة الرأسماليين ، **وفى هذا السياق تصبح حرية الخطابة والصحافة ذات مغزى أعظم ، فتحت** حكم الرأسمالية تكون حريتنا محدودة فى تصعيد الاحتجاجات وتنظيم أنفسنا للتأثير فى القرارات التى تتخذ ، أما فى ظل الاشتراكية فسوف تكون لنا الحرية فى اتخاذ القرارات وترتيب الأولويات وتحديد كيفية إنجاز المهام.

أيديولوجية الطبقة العاملة
سلاحنا في الصراع الطبقي

كثيرا ماتعرف الأيديولوجية بأنها جملة معتقدات جماعة ما ، وعلم أصل الأفكار أو التنظير المثالي أو الخيالي غير أن الشيوعيين يرون الأيديولوجية سلاحا في الكفاح من أجل بناء الاشتراكية . فأيديولوجية الطبقة العاملة تعلمنا ضرورة تمحيص كل الأفكار والعمليات والنظر فيها بدقة لكي ندرك ماهو جديد ومتطور ، والقيمة الحقيقية للأيديولوجية هي أنها سلاح يعطي العمال القدرة على تطوير الاستراتيجية والتكتيك للوصول إلى ماهو أبعد من المطالب العادية للنقابات العمالية(مثل زيادة الأجور على أهميتها) وإثارة قضية إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية.

وأساس أيديولوجية الطبقة العاملة هو فكرة الصراع الطبقي، فكرة أن كل التاريخ هو تاريخ المعركة بين العبد والسيد ، وبين قن الأرض ونبيل الإقطاع ، وبين الحرفي ورئيس الرابطة الحرفية (أي بين الصنايعي والمعلم) ، وبين العامل والرأسمالي . وفي عمليات الانتاج في عصرنا الحاضر يحصل العامل على أجر في مقابل قوة عمله ، ولكنه في أقل من ساعتين من كل يوم عمل يكون قد أنتج قيمة تعادل أجره في اليوم كله ، ويحصل صاحب العمل على كل المتبقي من قيمة ماأنتجه العامل ، وهذا مثل توضيحي لخلل الجوهري في النظام الرأسمالي ، وهو التناقض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج والتملك الخاص للأرباح المتولدة من الانتاج (أو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج - المترجم) ، وهكذا صار قولا مأثورا أن" **وسيلة الإثراء ليست بالعمل ، وإنما الوسيلة هي أن يكون هناك شخص يعمل لحسابك"** (جس هول).

إن بعض العمال الذين وجدوا أن رزقهم في الأيام المبكرة للرأسمالية يهدده إدخال الآلات في العمليات الإنتاجية ، قد اعتقدوا أنه يجب على العمال أن يدمروا الآلات ، وأولئك العمال لم يفهموا أن نظاما اشتراكيا يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج سوف يقضي على استغلال الانسان للانسان . وأيديولوجية الطبقة العاملة تنظرإلى الطبقة العاملة باعتبارها الجماعة الواحدة الثورية التي لها القدرة على إسقاط الرأسمالية ، وهذه الأيديولوجية موسسة على فكرة أن علاقة الإنسان بوسائل الانتاج هي التي تحدد وضعه في الحياة كما تحدد أيديولوجيته.

وقد أوضح لينين أن الحكومة لم تكن مجرد هيئة محايدة مسئولة عن تسيير الأمور بسهولة ، ولكنها كانت أداة لحماية الطبقة الرأسمالية.

إن القوات المسلحة هي التي تفرض السياسات الرأسمالية دوليا ، بينما يقوم البوليس بوظيفته للمحافظة على الطبقة العاملة منتظمة في الصف.

كذلك شرح **لينين** كيف أن رأس المال الاحتكاري في الداخل وهو يسعى إلى المزيد والمزيد من الأرباح قد أخذ يستثمر في الخارج ، وكيف أن الحكومات الاستعمارية طورت أيديولوجيات خاصة تحجب استعبادها لشعوب المستعمرات ، وكان" عبء الرجل الأبيض" هو التبرير الذي قدمته إنجلترا ، تماما كما كانت " حماية" إخوتنا السمر الشعار الذي رفعه **روزفلت** حينما قمع كفاح الشعب الفليبيني من أجل الاستقلال.

وهنا في الوطن استخدمت العنصرية لتبرير التفاوت الأجري بين الأجور المدفوعة للعمال الأمريكان الأفارقة وبين الأجور المدفوعة لطوائف الأقليات الأخرى وبين تلك المدفوعة للعمال البيض ، ولذلك فان **أيديولوجية الطبقة العاملة تطالب بوحدة طبقتنا العاملة من السود والسمر والبيض ذكورا وإناثا.** وهي أيديولوجية تبصرنا بأن فقدان الوظائف وتخفيض الأجور الحقيقية التي حدثت في السنوات الأخيرة ليست خطأ العمال في المكسيك أو أسيا . كما أن أيديولوجيتنا توضح لنا الحاجة إلى مكافحة العولمة والخصخصة ببناء حركات تضامن دولي لمناصرة عمال تلك البلدان التي يستعبدها ويستغلها الاستعمار الأمريكي . ومن الأمثلة الأخيرة على هذا النوع من التضامن هي الأعمال التي قام بها رجال السواحل الأمريكيين دعما لإضراب عمال ميناء ليفربول بانجلترا ، وفيما بعد دعما لعمال الموانى الاستراليين في كفاحهم ضد جعل نشاط السواحل أمرا عرضيا ، وبمناسبة كلامنا عن التضامن الدولي فان تضامن الطبقة العاملة يجب أن يتخذ شكلا محليا .

وهناك مطلب آخر أساسي لأيديولوجيتنا وهو: يوم عمل من ست ساعات دون اقتطاع من الأجور ، ومع كل مايدور من كلام حول اقتصاد مزدهر ، فأننا نجد حتى كلينتون نفسه يعترف بأن هناك جيوبا للفقر في هذا البلد ، وعلى أية حال فأن يوم العمل ذي الثماني ساعات ليس محفورا في الحجر حتى لايمكن محوه أو إزالته.

إن أيديولوجيتنا تمنحنا الثقة في قدرتنا على الانتصار على الرأسمالية والتخلص من شرورها . ومنذ سنوات مضت وأثناء إحدى الحملات الانتخابية رفع أحد موظفي جنرال موتورز شعارا يقول: " **إن ماهو صالح لجنرال موتورز يكون صالحا للبلد".** ومعظم الناس يقرون اليوم أن مثل هذا الشعار زائف زيف ورقة نقد من فئة تسعة دولارات .

إن أيديولوجيتنا لابد وأن ترفع عاليا شعار" **اشتراكية الولايات المتحدة الأمريكية - هذه هي الصالحة لبلدنا"**

روي رايدل

* روي رايدل هو عضو مجلس التحرير العالمي لجريدة الشعب الأسبوعية.



محاولات

رسالة إلى الناصريين

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته. فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

د. رفعت السعيد

.. وتأسس حزب ناصرى جديد ، رسميا هناك الآن للناصرية حزبان . وفعليا هناك أكثر . وليست هذه بذاتها مشكلة ، فالانقسام وارد ، والانقسامية ظاهرة متفشية فى صفوف قوى يسارية عدة . لكن المشكلة فى اعتقادى هى أننى وبصراحة شديدة أخشى من" التنافس" غير المجدى بل والمجدب بين هذه التجمعات . كل منها يريد أن يؤكد إن ناصريته أكثر ناصرية من مخالفيه ، فيتشدد إذ يتشبث أكثر فأكثر بالنصوص والمقولات تاركاً الجوهر .

تماما كما حدث فى صفوف إنقسامات أو حتى تشرذمات ماركسية انعكس تنافس بعضها مع البعض الآخر فى أن اندفع البعض ليردد أشد الشعارات تشدداً موهماً نفسه ومحاولا إيهام الآخرين إنه الأفضل والأكثر ثورية .

وقد حدث ذات الشئ مع قوى التأسلم السياسى إذ تمادت فى تشددها عندما تمادت فى تنافسها مع بعضها البعض ، وأصبحت " فيزا" الدخول إلى ساحة المنافسة .. من يقتل أكثر ؟ من يرتكب إرهاباً أشد بشاعة ، وبالمقابل تدور الماكينة الفكرية لتجد المبرر .. ولتستخرج أبشع أنواع الفتاوى التى كرست القتل كأسلوب ..

ماأخشاه إذن أن يستشعر البعض من الاخوة الناصريين منافسة البعض الآخر له فيشدد من تشدده محاولا إيهام نفسه وغيره أنه الناصرى الصحيح . والويل لحركة سياسية إذ تدخل سباق المنافسة فى التشدد فان التشدد يقتادها ويقتاد المنافسين جميعا نحو مزيد من التشدد ، ولتبرير التشدد تقدم صياغات فكرية ، فاذا بهذه الصياغات وهى تصبح بذاتها عنصر ضغط على من صاغوها ، لتقتادهم أو حتى نرغمهم على مزيد من التشدد.

* * *

وذات يوم سألنى أحد الصحفيين : متى يخون المثقف فكرته .. فى رأيك ؟ فأجبت دون أية مسحة من التردد . يخونها عندما يقدسها .

فالمثقف أو السياسى عندما يقدس فكرة ما فانه يجعل منها قطعة جليد ، باردة ، خالية من الحياة التى تنبض بنبض الواقع . قطعة من جليد قد تبدو صماء .. متماسكة .. وأحيانا متألقة ، لكنها وما إن تسطع عليها شمس الواقع حتى تذوب متلاشية بلا أثر سوى بعض من بلل معيب.

والبعض من الأخوة الناصريين يتصور – ولم يزل – أن تقديسه للناصرية هو تعبير عن شديد إخلاصه لها ، فى حين أننى أعتقد أن تقديس أية فكرة يجعل منها حجراً سحريا مستعصيا على النقد والانتقاد والتعديل والتطوير .

بينما الفكرة كائن حى .. يتنفس الواقع ويمتزج به ، ومن خلال هذا الامتزاج الضرورى تتولد رؤية أو حتى صورة جديدة من الفكرة الأصلية ، ستكون بالضرورة أجمل وأكثر بهاء .. لأنها أكثر اقتراباً من الواقع .

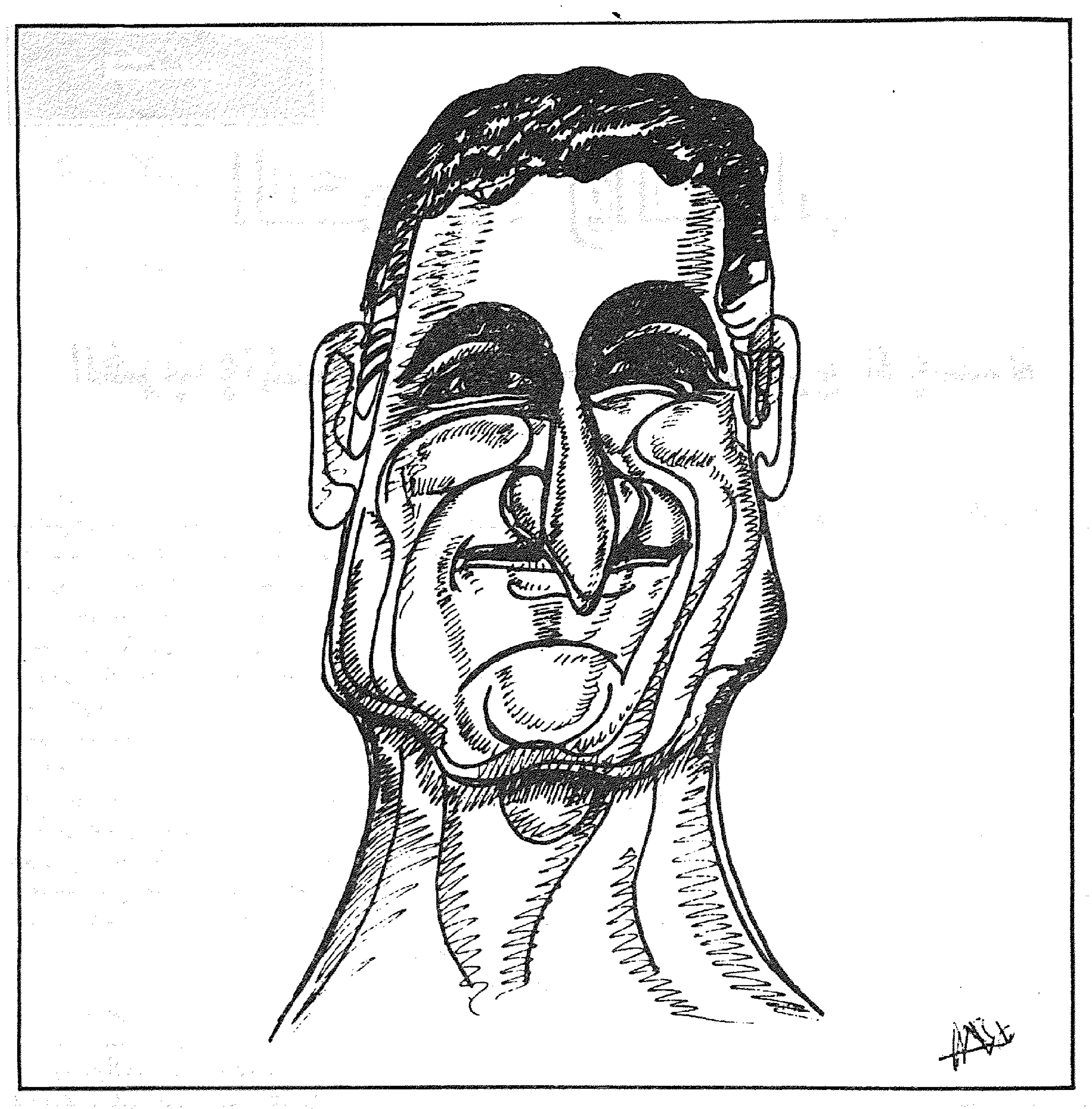
ولأن الواقع يمنح الفكرة حياة ونبضاً فأنها ستكون بالقطع أكثر جمالا من الأصل ، أن تتعطر دوما وترتوى بعطر الامتزاج بالجديد.

وخلال مناقشاتنا مع السياسيين اليساريين الماركسيين منهم والناصريين يتململ البعض من إصرارنا على أن مبعث الحياة فى أية فكرة هو تعريضها دوماً وليس مرة واحدة .. للنظر الانتقادى . ويحاول هذا البعض أن يتخلص من إلحاحنا فيؤكد – قولا وليس فعلا – ضرورة هذا النظر الانتقادى . وينفض عن نفسه غبار النقاش باعتراف مبتسر ببعض الأخطاء ، أو بتأكيد – غير مؤكد – بضرورة التجديد . ثم لايلبث – وعلى الفور – أن ينسى اعترافه وتأكيده مواصلا تواصله فى ترتيل تراتيله القديمة . هى بذاتها ... ودون أى تغيير.

والبعض يحاول أن يخادعنا – ومايخدعون إلا أنفسهم – بأن يقدم لنا ذات الأفكار القديمة وإنما فى صياغات جديدة ، ذات الشراب القديم فى وعاء جديد .. وكانوا أنفسهم يظلمون.

والغريب ، بل والمثير للدهشة أن هذا البعض الرافض لأى نقد للناصرية وتطبيقاتها ، وذاك الآخر الرافض نفس الشئ بالنسبة للماركسية ، يتهلل بشراً إذ يرى الفكرة الأخرى معرضة للانتقاد ، سواء كان هذا النقد موضوعيا أم غير موضوعى ، بل حبذا لو كان النقد غير موضوعى ، وكان شتائم وسخائم من أثقل عيار . ذلك أن تقديسه لفكرته يدفعه ليس فقط لعشقها كما هى دون أى تعديل أو تحوير أو تطوير مهما تغير الواقع ، ومهما تغايرت هى مع الواقع ، وإنما يدفعه أيضا إلى رفض فكرة أخرى – رفضا يفضى إلى كراهيته لها ، وسعادته لأية نكسة تلحق بها .

إنهم يقدسون الفكرة فيتبدون بها وتتبدى بهم فى شكل يستعلى على الجميع استعلاءً يضر بالجميع ، بهم أنفسهم وبالآخرين . وهو استعلاء يضر بالفكرة مرتين : مرة إذ يجعل منها حجراً أصم عاجزاً عن التطور أو التطوير



وخال من نبض الحياة الذى لايمكن استلهامه إلا من الواقع .. وتجديد استلهامه عبر الواقع المتجدد ، ومرة أخرى إذ يندفع البعض مسلحاً بهذا الاستعلاء فيشيح بوجهه عن الجميع ، أو يطيح بعلاقته مع الجميع ، شاهراً سيفا صدئاً في وجه الجميع شاتماً ، لاعناً ، رافضاً مؤكداً أنه وحده صاحب الحقيقة المطلقة ، وأن الآخرين يقفون فى ضفة الخطأ المحض .. فيضر فكرته الأصلية ويضر نفسه ، ويفقد نفسه وفكرته الموضوعية المطلوبة والقدرة على جذب الآخر أو حتى التعامل معه.

* * *

وليس هذا القول بجديد.

أنه قديم قدم العقل العاقل .. المتعقل.

هيجل يقول منذ زمن قديم " إنك لن تعرف مابداخل ثمرة الجوز إلا إذا كسرتها ".

ويقول فى مرة ثانية " أنت لن تعرف طعم الثمرة حتى تفض عنها غلافها".

ومن زمن أقدم .. قال الامام أحمد بن حنبل : لاتقلدنى .. ولاتقلد مالكاً . ولا الشافعى ، ولا الثورى . ولكن تعلم كما تعلمنا".

قال الإمام الجوزى :" فى التقليد إبطال لمنفعة العقل ، لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل ، وقبيح بمن أعطى شمعةً يستضئ بها أن يطفئها ويمشى فى الظلام ".

.. والآن

إلى الإخوة الناصريين فى كل الأفرع الناصرية . تنافسوا مع بعضكم البعض ، وتنافسوا معنا وتنافسوا مع الجميع ، ولتكن هذه المنافسة عبر استعمال العقل وليس اجترار النقل.

تنافسوا بأن يحاول كل منكم التخلص من الرؤية السلفية ، ومن إحالة الفكرة إلى صنم ، وأن يحاول كل منكم أن يجعل من الفكرة أمراً مرتبطا بالواقع متجدداً مع تجدده ، متطوراً مع تطوره .. بهذا ستجدون أنفسكم أقرب إلى الفكرة أقصد جوهر الفكرة ، بل وأقرب إلى بعضكم البعض ، فأنتم ستشربون معاً من نهر العطاء الدائم .. نهر الواقع.

.. وهذه مجرد نصيحة .. فهل تقبلونها؟

كتب

الحماية والعقاب

الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط

عرض وتعليق : عمرو كمال حموده

يأتى هذا الكتاب ، الذى صدر منذ أسابيع قليلة ، رغم أنه لا ينتمى لكتب المناسبات .. فهو كتاب عميق يقوم على التحليل والإحاطة الكاملة الشاملة بعناصر القضايا التى يطرحها ..وهو فى كلمة واحدة .. كتاب فى« الاستراتيجية والأمن القومى».

وعلى خلاف الكتب التى تتناول موضوع «الوحدة الوطنية» و«مشاكل الأقباط» والتى احتوت على قدر كبير من الانطباعية أو العاطفة أو الانفعال .. أراد المؤلف تناول الأمور بمنهجية علمية ومن منظور «**المواطنة**» رابطاً كل الخيوط ببعضها وناظراً للمشكلات بأفق واسع ومقدار لأهمية وخطورة «الوحدة الوطنية» لنسيج الجماعة المصرية على تماسك المجتمع وصلابته فى يومنا هذا وفى المستقبل.

-١-

ومفتاح الكتاب الذى وضع المؤلف يده عليه .. نجده فى العبارة التى صاغها الأستاذ سمير مرقس بدقة وتركيز شديدين:

«وجدت أثناء عملية البحث والدراسة أنه كان هناك ما يشبه القانون فيما يتعلق بدراسة المسألة الدينية فى مصر ، ذلك أن هناك تفاعلا بين« الداخل» و«الخارج» وتأثير هذا التفاعل على المسألة الدينية سلباً أو إيجابا . فنهوض «الداخل» يعنى حصانة ضد «الخارج» ومن ثم تحركا نحو التكامل الوطنى ،والعكس صحيح ، فإن تراجع«الداخل» يعنى تنشيط «الخارج» للتحرك نحو العمل على انقسام وتجزئة الجماعة المصرية فى ضوء مصالحة الاستراتيجية العليا».

والجسم الأساسى من الكتاب يتناول «**الخارج**» بكل رؤاه وتحركاته الذى ضغط على السياسة فى مصر مع ظهور ما عرف بمحاولة تنظيم مؤتمر الأقليات عام ١٩٩٤ ، ثم بدء حركة التعبئة لإصدار القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى ، وبدء ما يمكن وصفه «بتدويل» المسألة الدينية- القبطية».

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاث أقسام:

* القسم الأول وأهتم فيه بشرح الجذور التاريخية للعلاقة بين الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط ، والمراحل التى مرت فيها هذه العلاقة والاستراتيجيات التى تبناها الغرب لتنفيذ التجزئة الدينية.

* القسم الثانى فقد اهتم بمسيرة قانون التحرر من الاضطهاد الدينى.

* القسم الثالث وهو معنى بالأقباط وقراءة «الداخل» بتفاعلاته من منظور المواطنة.

-٢-

ومنذ أن صك الغرب مفهوم «**الشرق الأوسط**» فى القرن الثامن عشر ليدخل ضمن تصوراته للمنطقة العربية أطرافا أخرى تنفيذاً لخطة محكمة من بندين:

الأول: الدمج العنيف والقسرى فى المنظومة الرأسمالية ،من خلال علاقة تقوم بين طرفين ، وأو لهما مهيمن وثانيهما ملحق.

الثانى: أنه وحتى يتحقق البند الأول من الخطة ، يحتاج الأمر إلى« التغلغل» فى عمق المنطقة بل والاستقرار فيها ، ولن يتأتى ذلك إلا على أساس «تجزئتها» انطلاقا من الخبرة التاريخية التى تقول أن الوحدة تعنى عدم القدرة على النفاذ.

ولقد أصبحت عملية «**الإلحاق- التجزئة**» أقرب إلى القانون والقاعدة التى لم تعرف سوى استثناءات قليلة استطاع خلالها المجتمع المصرى «الانعتق- الوحدة؟ وتحديدا فى كل من :تجربة محمد على ، ثورة ١٩١٩ ، تجربة عبد الناصر.

ويشرح المؤلف أن التجزئة مورست من خلال محورين:

* التجزئة الأفقية أى شق المجتمع المصرى أفقيا وإحداث ما يمكن تسميته بالنفصام الحضارى بين نموذجين فى التطور والتنمية(تقليدى محلى موروث فى مقابل نموذجى تحديثى وافد) .ومن خلال الانفصام يأتى الخصام وتنتهى الأمور بالصدام.

* التجزئة الرأسية أو شق الجماعة الوطنية على أساس دينى(مسلمون وأقباط).

وهذه التجزئة الدينية لها مراحل ولكل مرحلة استراتيجية خاصة بها وعددها خمسة.

١- مرحلة الامتيازات الأجنبية واستراتيجية الرعاية المذهبية.

٢- مرحلة الارساليات التبشيرية واستراتيجية الاقتناص والتفكيك.

٣- مرحلة الاحتلال البريطانى واستراتيجية حماية الأقليات وتدويل مصر وفرق تسد.

٤- مرحلة غرس الكيان الصهيونى واستراتيجية التفتيت والغزو من الداخل.

٥- مرحلة الهيمنة الأمريكية واستراتيجية التوسع والتدخل فى شئون الدول تحت مظلة حقوق الإنسان/ الأقليات.

-٣-

القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى (الحملة- فى التشريع- النتائج)

يرى سمير مرقس أن صدور هذا القانون ارتبط بالنتائج الاستراتيجية المترتبة على حرب الخليج الثانية وعلى انهيار المعسكر الاشتراكى واختفاء الاتحاد السوفيتى وقيام نظام عالمى تحتكر القيادة فيه الولايات

المتحدة الأمريكية.

ويكشف المؤلف عن بواعث الحملة وأهم اللاعبين الرئيسيين فيها والكيفية التى تم من خلالها إخراج القانون.

ونلاحظ الآتى:

* بدأت الحملة بمقال عام ١٩٩٥ كتبه محام يهودى اسمه مايكل هورفيتز فى جريدة وول ستريت عن«الاضطهاد المتنامى والمتزايد للمبشرين المسيحيين فى بعض البلاد ،وحث المجتمع المسيحى الأمريكى على مواجهة هذا التحدى بشكل مباشر».

* تمت الاستجابة ولقاء بين الأصوليات اليهودية والبروتستانتية بهدف التأثير والضغط على الحكومة الأمريكية والكونجرس لأخذ موقف.

* كانت النتيجة أن كلف الرئيس كلينتون وزير خارجيته لتشكيل لجنة سميث «لجنة الشريط الأزرق» برئاسة جون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان فى نوفمبر ١٩٩٦ لبحث موضوع الحريات الدينية واضطهاد المسيحيين حول العالم.

وأصدرت عام ١٩٩٨ لجنة الشريط الأزرق تقريرها الذى استخدم كقاعدة لصدور القانون من الكونجرس بعد ذلك.

* وتقدم كل من **فرانك وولف** النائب الجمهورى **وأرلين سبكتور** الشيخ الجمهورى بمشروع قانون بعنوان «التحرر من **الاضطهاد الدينى**» تم إقراره ليصبح أداة قوية فى يد الادارة الأمريكية لتأديب الدول عن طريق العقوبات الخمس التى سيتم توقيعها على الدول التى بها اضطهاد دينى من وجهة نظر الادارة:

أ- الحرمان من الصادرات الأمريكية.

ب- الحرمان من كل أنواع المساعدات الخارجية (تستثنى المساعدات الإنسانية).

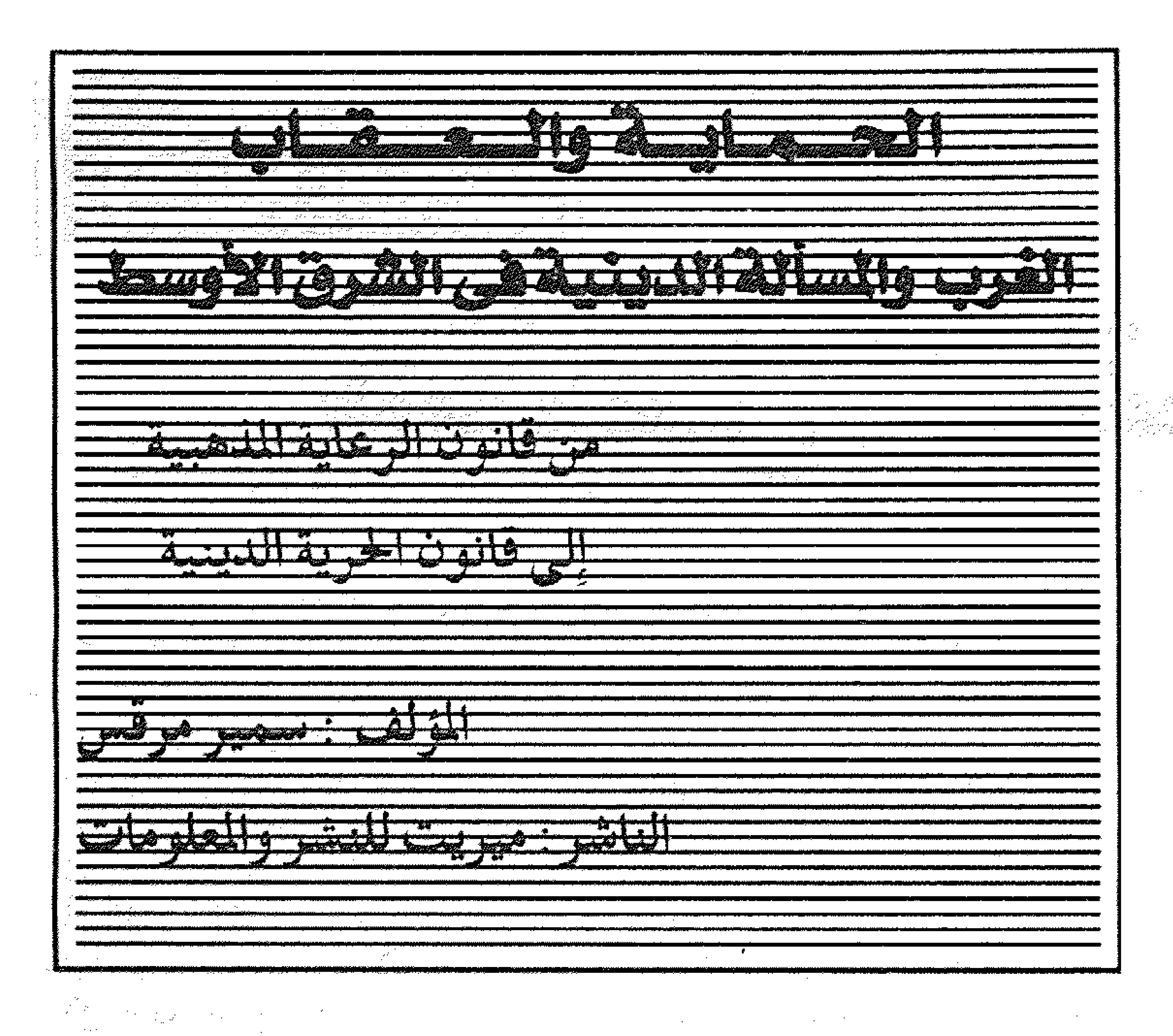
ت- وضع قيود على عمليات الاقتراض المتنوعة.

ث. عدم إعطاء تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للأشخاص الضالعين فى عملية الاضطهاد الدينى.

ج- التصويت ضد عضوية منظمة التجارة العالمية (الجات)

ويقول المؤلف معبرا عن الوضع الخطر الذى استوجبه القانون الأمريكى الجديد.

«إن أهم ما يمكننا رصده هو استبعاد **الشرعية الدولية بالإجمال من التعاطى مع هذا الموضوع فالمرجعية الفكرية العليا للقانون هى التراث الأمريكى للحرية الدينية والذى** بات يمثل أيضا مرجعية عليا للمواثيق الدولية فهذا على المستوى الفكرى .كما أن الفاعل الرئيسى الذى من شأنه أن يتابع ويرصد ويراقب الأوضاع ويقرر ما يليق بشأنها هو الولايات المتحدة الأمريكية وبحسب القوانين الأمريكية ،هذا على المستوى العملى الاجرائى ،الأكثر من ذلك هو اعتبار الفهم والتحرك الأمريكيين حقا مكتسبا لا يشاركهما فيهما أحد ، وإهمال المظلة الدولية بالكامل».



وقد صدر التقرير السنوى الأول عن تنفيذ القانون فى التاسع من سبتمبر ١٩٩٩ من ألف صفحة منها **سبع صفحات عن مصر تتحدث عن وضع الاقباط وموضوع آخر هو معاداة السامية كتوجه فى الصحف القومية الحكومية المصرية والصحف غير الرسمية.**

-٤-

هذا عن «الخارج» فما الموقف بالنسبة «للداخل»؟.

اعتنى المؤلف بتقديم رؤية حول دور موقف الأقباط داخل الجماعة المصرية الوطنية وتصوراته حول أهمية «**المواطنة**» بصفتها الوعاء السليم للجماعة المصرية من أجل مشروع نهضوى حقيقى يستوعب كل طاقات أبناء الوطن فى مساواة كاملة واحترام وشعور صادق بالحرية .وهو يشدد على ضرورة الاهتمام بالتغيير الثقافى وإشاعة مناخ تنموى ومعلوماتى لتكون الرؤية صافية والتغيير على أساس رصين.

* يشدد المؤلف على أن صدور القانون الأمريكى للحرية الدينية ومصادفة حدوث حادثة الكشح أظهرتا أن المواجهة المصرية لم ترق إلى مستوى المواجهة الاستراتيجية المدروسة فهى لم تزد عن كونها «رد فعل» لواقع فرض نفسه.

-٥-

الحقيقة أن الجهد المبذول كان فائقا ويدل على اتساع ثقافة المؤلف والأبعاد السياسية والقانونية والفكرية والتاريخية لهذه الثقافة عنده واعتماده على المنهج العلمى فى التعامل مع ظواهر الموضوع.

والطريقة التى كتب بها الكتاب جديدة فى بابها.. حيث استخدم الكاتب عدة أدوات مثل التركيب والبنائية وكذلك التفكيك ،واعتمد بصورة أساسية على كشف ما وراء الأفكار التى تقدمها الترسانة الفكرية الغربية ، ولعلها المرة الأولى التى يتم فيها استخدام الجداول والأشكال التوضيحية فى شرح هذا الموضوع المعقد.

نحن أمام كتاب أرشحه ليكون أهم كتاب يصدر فى مصر يعبر عن روح فتية فى بداية الألفية الجديدة.. وأتصور أن يكون مرجعاً أساسيا للتدريس فى أكاديمية ناصر العليا وفى كلية أركان حرب وأكاديمية الشرطة والمعهد الدبلوماسى ، وأن تصدر منه طبعة شعبية ضمن منشورات مهرجان القراءة للجميع ليكون فى متناول كل أعضاء الجماعة الوطنية المصرية.

رحيق السنين

جبل الثلج

وهكذا تخلصت الحكومة من تهمة التقصير الواضح واعتبرت الموضوع مجرد حادث عارض سوف يزول بتجميل القرية وتغيير اسمها . ومرة أخرى نغلق الجرح على ما فيه من صديد يهدد بخطر جسيم.

والكتابة فى موضوع مثل الكشح تشبه الدخول فى حقل ألغام إذ أن المشاعر حوله معبأة بالغضب المكبوت فى جميع الاتجاهات . ولكن خطورة ما نحن فيه ،والأهمية القصوى لعلاج جذرى سريع تجعل المخاطرة واجبة ويرخص فى سبيلها كل مجهود يبذل.

وبداية فالموضوع ليس هو الكشح ،**فالكشح هى مجرد قمة جبل الثلج التى نراها فنعلم أنه يختفى تحتها جبل خطر ضخم يتهددنا جميعا مسلمين وأقباطاً**. فإذا تخلينا عن سرد الأخطاء الصغيرة ، وإذا أعفينا أنفسنا عن التساؤل من الضحية ومن الجانى بين أناس بسطاء جهلاء أعماهم الظلم الذى يعيشون فيه عن مصلحتهم الحقيقية وهم فى النهاية جميعا ضحايا ،وهى خطوة لابد من اتخاذها لتفادى الخطر الأعظم ، إذا تخلينا عن ذلك رأينا الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة التى تهددنا بويل عظيم إذا لم نعالجها بحكمة وحسم.

والحقائق هى كالآتى:

أولا: إن هناك قوى خارجية يهمها خلق مناخ مضطرب فى أوقات معينة وفى مناطق معينة للمحافظة على مصالحها الاقتصادية.**فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد ما قيمته بليون دولار(ألف مليون دولار) كل أسبوع من البترول من منطقتنا وتصدر لها أسلحة وسلع بما يزيد على ذلك**. ولهذا ، فلا عجب أن يكون للطبقات الحاكمة فى أمريكا مصلحة فى إثارة القلاقل عند اللزوم لتيسير عملية فى الضغط والتدخل والهيمنة . وقد يتم ذلك بزرع دولة عميلة فى المنطقة ،وقد يتم بتخطيط من **وكالة المخابرات المركزية** ، **وميزانيتها ٥٠ ألف مليون دولار** ولابد أن يكون لها عائد أكبر من ذلك المبلغ . وفيها قسم خاص بالأديان وهى تتعامل مع عملاء من جميع الأديان السماوية وغير السماوية ،وقد **استعانت فى أفغانستان بالمسلمين ،وفى التبت بالدلاى لاما، وفى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بالفاتيكان ،وفى فلسطين باليهود**. والعلاقة بين وكالة المخابرات المركزية والحركات الدينية علاقة معروفة وموثقة ، يكفى أن نتذكر أن **كيرميت روزفلت** ،عميلها فى إيران ، قد استعان فى الحسينيات بزعماء الشيعة فى تحقيق انقلابه على مصدق لمصلحة النظام الفاسد للشاه.

قد يتساءل البعض: «عدنا إلى نظرية المؤامرة «أين هو هذا التدخل؟»».. ولكن كفاءة هذه الأجهزة تعتمد على تخفيها .**هل من المعقول أن توجد هذه الكراهية بين مسلم وقبطى بدون فعل فاعل؟** هل من المعقول أن ينسى الجميع مصالحهم ومصالح بلدهم فى نوبة غضب عنيف مجرم غبى ؟ والخطر الجسيم فى تجاهل هذا أن هذه الكراهية الدينية إذا اشتعلت نيرانها فإنها ذاتية الاشتعال ومن الصعب إطفاؤها- ولنتذكر لبنان.

ثانيا: يواكب هذا الخطر الخارجى **خطر داخلى ناتج عن وجود ظلم اجتماعى وتحكم سياسى تصل فيه إلى القيادة قوى فاسدة بانتخابات مشكوك فى أمرها** .وقد تضاعف من سطوة هذا الخطر استغلال الأديان فى تحقيق مآرب سياسية ،كما حدث عندنا فى السبعينيات ولا حاجة بنا الآن لفتح هذا الملف الكريه.

ثالثا: يضاف إلى هذا بالطبع - وقد يكون أهم من هذا كله- **دور أجهزة التعليم والإعلام** . فنحن نعلم جميعا أن المدارس قد أصبحت موبوءة باتجاهات تحارب العلم وتنشر الدجل وتحض على كراهية الآخر ، **وامتلأت برامج الإعلام الرسمى بالدجل والخرافة والفن السطحى والثقافة الضحلة** . إن الدولة تصرف على هذا الجهاز الرهيب مئات الملايين من الجنيهات فإذا كان ما نراه الآن هو نتيجة وحصيلة هذا الاستثمار فالأمر يحتاج إلى دراسة وتقييم وتقويم.

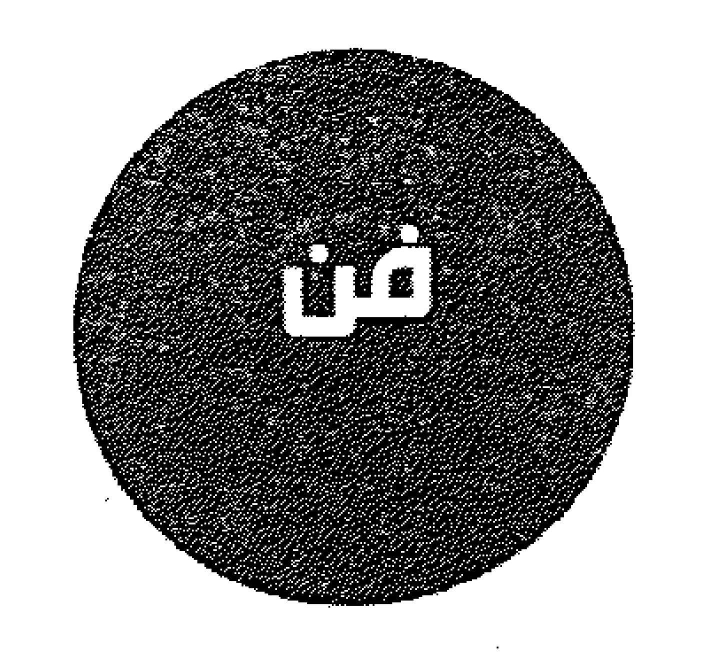
إننى أكره تقسيم المصريين إلى مسلمين وأقباط فبداية نحن جميعا أقباط .فكلمة **قبطى تعنى مصرى** ونحن جميعا نشترك فى ثقافة واحدة ونحن جميعا نشترك فى خواص وراثية واحدة ولغة واحدة، والوضع لدينا يختلف عن الوضع فى إيرلندا مثلا حيث يرتبط الصراع المذهبى بصراع سياسى والتقسيم إلى مسلمين وأقباط هو مثل التقسيم إلى أسمر وأشقر ، أو أطباء ومهندسين ،وهو تقسيم لا معنى له. ولكن مع ما حدث ،وما لنا من حساسيات ، لا أملك إلا أن أتوجه إلى الأقباط المسيحيين بأن يتقوا الله فى وطنهم ،وأن يتذكروا أن مصر -مثل العديد من بلاد العالم النامى- تمر الآن بأخطار عظيمة فلا يضيفوا إليها.

إن بعض علماء الاجتماع يحولون الصراعات المختلفة إلى ألعاب ويقولون بأن فى بعض هذه الصراعات (الألعاب) يكسب طرف ويخسر الآخر ولذا فمكسب الأول هو خسارة للآخر، وأن فى بعضها لآخر يخسر الطرفان وفى النوع الثالث يكسب الطرفان (/Win/ Lose/Lose-Win Win) **إن الصراع بين أقباط ومسلمى مصر صراع يخسر فيه الطرفان** وإن الصراع بيننا من جانب وبين الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل من جانب آخر، هو صراع من النوع الأول وخسارتنا بسبب مثل أحداث الكشح المؤسفة هى فى نهاية الأمر مكسب لأعدائنا . وأن الطريق إلى علاج ما حدث لن يكون باللجوء إلى الأعداء الخارجيين ولا بإتاحة الفرصة لهؤلاء الأعداء، أن يجعلوا منا مخلب قط كما جعلوا من بعض الجماعات الارهابية الإسلامية،و إنما **بالمساهمة مع إخوتنا من المواطنين فى إيجاد حلول لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** ، وأنه لا مجال هنا للمطالبات السخيفة بكراسى فى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء أو بنسب فى القيادات ،فإن مثل هذه المطالب تكرس الخلافات ولا تحلها.

إن الهدف الأسمى لأى خطورة يجب أن يكون لإزالة الكاملة- نعم الإزالة الكاملة- لبذور شرور الكراهية ،واستئصال جذور الغضب الموجه إلى الجار المواطن وتوجيهه نحو العدو الحقيقى .**وليست المسألة هنا قبول «الآخر» .فالمسلم ليس «آخر» بالنسبة للقبطى والقبطى ليس« آخر» بالنسبة للمسلم . إنما يجب أن يعرف القبطى والمسلم من هو الآخر- ونحن نعرفه جميعا وهو غير مقبول لنا جميعا .**

حما الله مصر من كل سوء.

د. سمير حنا صادق



السينما المصرية فى قرن(٢)

من الثورة المضادة إلى السينما الجديدة

أحمد يوسف

لم تكن فترة القطاع العام فى السينما المصرية ،والتى استغرقت سنوات الستينيات ، إلا فترة عارضة من حياة وتاريخ هذه السينما، لكن سرعان ما تم الانقلاب عليها خلال السبعينيات فى سياق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أخذت مصر كلها إلى منعطف جديد(أو قل بالأحرى إلى منعطف قديم) . وإذا كانت الحقبة الأولى لهذه الصناعة السينمائية قد شهدت محاولات -بدائية فى معظمها- للرأسمالية المصرية لاقامة البنى التحتية لصناعة قوية(فى الاستوديوهات والمعامل ودور العرض)، فإن الرأسمالية الطفيلية التى سادت فى فترة السبعينيات اختارت أن تمضى فى طريق استنزاف واستهلاك هذه الأبنية، وأصبحت السينما مجرد **«تجارة»** يقوم بها منتجون عابرون لتحقيق المكسب الأسرع والأسهل من خلال صنع الشرائط السينمائية(ولا نقول «الأفلام» بالمعنى الفنى للكلمة).

ولم يكن غريبا أن يظهر فيلم« ثم تشرق الشمس» لأحمد ضياء الدين- عن قصة لثروت أباظة - فى نهاية عام ١٩٧١ ،معلنا عن بدء موجة من أفلام الثورة المضادة ، أصبحت فيها الخمسينيات والستينيات تمثل« **عهداً بائداً**»!! وإلى جانب هذه الأفلام طفت على السطح من جديد أفلام الغانيات، والكوميديات الهزلية ،والميلودراما ، والتفكير الخرافى ، وارتد سينمائيون كانوا قد ظهروا فى نهاية العقد السابق عن محاولات البحث عن أشكال ومضامين جديدة ، إلى صنع أفلام تغازل السلطة القائمة من جانب ،والغرائز الدنيا عند الجمهور من جانب آخر. وهكذا صنع **حسين كمال**- صاحب **«المستحيل» و«البوسطجى»** -أفلاماً مثل **« ثرثرة فوق النيل»** (١٩٧١) ، وصنع **سعيد مرزوق** -صاحب **«زوجتى والكلب»** -فيلماً مثل**« الخوف»(١٩٧٢)** ، بل إن مخرجاً مثل **صلاح أبو سيف** له تاريخه الطويل فى عالم السينما الواقعية (حتى فى أكثر أشكالها تقليدية) اتجه لصنع فيلم **«حمام الملاطيلى» (١٩٧٣)** الذى يدور فى عالم شائه من العلاقات الجنسية ،ويحتشد بالتوابل الجماهيرية، وإن كان يزعم أنه يسعى إلى التحليل الاجتماعى والسياسى فى بعض جمل الحوار.

وربما لن تجد دليلا أكثر وضوحاً على أن للسينما السبعينيات كانت تعبيراً عن وعى مشوه بالواقع من أن **«فتى الشاشة»** ، الذى ظهر فى الفترة السابقة كعامل أو فلاح أو واحد من أبناء الطبقة المتوسطة ، قد أصبح - مجسداً فى القناع الفنى لنجومية محمود ياسين وحسين فهمى اللذين احتلا مركز الصورة والدراما طوال هذا العقد- رجلاً بلا ملامح اجتماعية أو نفسية أو فنية محددة ، إذ لم يخرج هذا القناع الفنى فى أغلب الأفلام عن نموذج **«فتى الشاشة»** الذى لا ينتمى إلى أى زمان أو مكان ، فكل ما يفعله هو أن يجتر مشاعر عاطفية ساذجة .ومن جانب آخر تحولت صورة **«فتاة الشاشة»** الايجابية- كما جسدتها **سعاد حسنى ونادية لطفى** ونجمات آخريات فى العقد السابق -إلى مجرد كائن أنثوى هش، لا دور له إلا أن يكون مركز اهتمام الرجل-. ولتقارن كيف بدأ عقد السبعينيات بفيلم **«خللى بالك من زوزو» (١٩٧٢) لحسن الإمام** ،حيث تنال بطلته الفقيرة **(سعاد حسنى)** صفعة قوية على يد البطل الثرى**(حسين فهمى)** حتى تثوب إلى رشدها (أو بالأحرى تتوقف عن تمردها على


الكيت كات .. لداود عبد السيد



يوم مر.. يوم حلو لخيرى بشارة

الفوارق الطبقية،) لتقارن ذلك بنهاية هذا العقد مع فيلم« **الشريدة** » (١٩٨٠) **لأشرف فهمى** ،حيث ينبغى على بطلته المثقفة (**نجلاء فتحى**) أن تصبح عبداً رقيقاً لزوجها الجاهل الفظ (**محمود ياسين**) ، ولكى تكون المقارنة أكثر وضوحاً فإن عليك أن تتذكر أن قصة **نجيب محفوظ**- التى اقتبس عنها فيلم« **الشريدة** » خطوطه الرئيسية- كانت تنتهى إلى نهاية مناقضة تماماً، تناصر حرية المرأة وتقف إلى جانب التمرد على التقاليد البالية.

العودة إلى الواقع

وإلى جانب ذلك كله، تمت سلسلة من المصادرات الرقابية لبعض من أهم أفلام تلك الفترة ،**مثل« العصفور » (١٩٧٤) ليوسف شاهين ، و« زائر الفجر » (١٩٧٥) لممدوح شكرى ،و« ظلال على الجانب الآخر » (١٩٧٥) لغالب شعث ، و« التلاقى » (١٩٧٧) لصبحى شفيق.** لكن هذه المحاولات الإبداعية القليلة كانت تعبيراً عن رغبة بعض السينمائيين الجادين فى مواجهة ذلك الارتداد فى الصناعة السينمائية والوعى الفنى والسياسى على السواء ،فقد ظهرت حركات نقدية تجلت فى إنشاء جماعات تهتم بمؤازرة التيار الجاد من السينما المصرية ،كان من بينها **«جماعة السينما الجديدة» و« اتحاد نقاد السينما المصريين » و« جمعية الفيلم » و« نادى السينما »** ،وهى الجماعات التى فتحت الأبواب- الضيقة على أية حال- أمام المثقفين والسينمائيين للاحتكاك بالحركات السينمائية المؤثرة فى العالم(**سواء على مستوى السينما التسجيلية أم الروائية**) ، بدءاً من الموجة الفرنسية الجديدة، ومروراً بأهم الإنجازات السينمائية فى دول المعسكر الاشتراكى **(التى شهدت فى تلك الفترة ازدهاراً سينمائياً قوياً) ،وانتهاء بسينما المغرب العربى وأمريكا اللاتينية).**

وإن كان هناك إنجاز حقيقى للسينما المصرية فى عقد السبعينيات ، فهو ازدهار حركة السينما التسجيلية ، سواء من خلال محاولات فردية **لعطيات الأبنودى وهاشم النحاس**، أو من خلال المركز الذى كان يشرف عليه الفنان **شادى عبد السلام** ،وهى الحركة التى بدأ فيها فنانون مثل **خيرى بشارة** أول أعمالهم ، التى اتسمت بالتجريب الشكلى وعمق الوعى الاجتماعى فى آن واحد . ومن قلب هذه الحركة ولدت سينما روائية مصرية جديدة، أعلنت عن نفسها للمرة الأولى من خلال فيلم« **ضربة شمس**» (١٩٨٠) **لمحمد خان**، الذى يبدو فيه تأثره العميق بالسينما الأوربية، وخروجه -ربما للمرة الأولى منذ زمن طويل- إلى الشارع حاملاً معه الكاميرا، ليضع الأحداث الفيلمية فى سياق الواقع الحى .وكانت تلك هى البداية التى ضخت دماء جديدة فى شرايين السينما المصرية ، على **أيدى فرسان هذه السينما : محمد خان وخيرى بشارة وعاطف الطيب وداود عبد السيد** ، وإلى جانبهم كان كاتب السيناريو **رأفت الميهى** قد تحول بدوره إلى إخراج الأفلام.

وحين بدأ هذا الجيل رحلته كان عليه أن يخوض معركتين فى وقت واحد : الأولى هى المعركة مع الواقع المتردى الذى وصل إليه السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى نهاية السبعينيات ،والأخرى هى الرغبة فى التعبير عن هذا الواقع من خلال جماليات جديدة، وفى الحقيقة فإن السينما المصرية كانت تبدو كأنها تنتظر ظهور هذا الجيل ، الذى أراد أن يعبر عن الشعور القوى بالواقع من خلال سينما جديدة ، لكنها لم تختر لنفسها مذهباً أو أسلوباً فنياً محدداً ، بل على العكس فإن ما كانت تسعى إليه هو« الحرية » والتخلص من أغلال السينما التقليدية.

وإن أردت أن تبحث عن ملامح مشتركة لهذه السينما الجديدة-مع التأكيد على تباين أساليبها -فلعل أهمها هو محاولة البحث عن أشكال جديدة للتعبير السينمائى ، وقد تنتهى هذه المحاولة أو تلك إلى نوع من الانتقائية أو التلفيقية ، لكنك يمكن أن تنظر إلى ذلك على أنه الرغبة فى التجريب ،وهو التجريب الذى يعكس فى جانب منه تطور الوعى الجمالى عند كل فنان ومدى عمق رؤيته للعالم ،حتى أنه يمكنك أن تطلق على أفلام كل منهم- دون أن تبعد كثيرا عن الحقيقة- أنها تنتمى إلى« **سينما المؤلف**» ، بل إنه يمكنك أن تجد انعكاسا لذات الفنان وأزمته فى بعض من أهم هذه الأفلام، تماماً كما توازى ذلك مع تجربة **«سينما المؤلف» عند يوسف شاهين بدءاً من « اسكندرية ليه» (١٩٧٩) وحتى« اسكندرية كمان وكمان» (١٩٩١).**

لقد كانت السينما الجديدة هى سينما محاولة الانصهار بين الحقيقة والكاميرا، أو بين الموضوع والذات، الحقيقة التى تتجسد فى الواقع المتشابك والمتغير الذى يبدو لك أن الفنان يراه معك كأنكما تريانه للمرة الأولى(**لذلك لم يكن غريباً أن تخرج الكاميرا إلى الشارع دائما فى محاولة لرصد هذا الواقع**) ،والكاميرا التى تسعى إلى ترجمة تلك الحقيقة بنوع من البلاغة السينمائية فى الصورة والصوت والتكوين والمونتاج ، وبقدر ما يسمح به الوعى الجمالى للفنان . لهذا غلبت على أفلام السينما الجديدة فكرة« **الرحلة**» والاكتشاف ،حيث لا يستغرق الزمن الواقعى الحقيقى لبعض من أهم هذه الأفلام سوى ساعات أو أيام معدودة ، لكنها تحفل بحياة كاملة تحتشد بالكثير من المتغيرات العنيفة والانعطافات الحادة التى تعيد تشكيل حياة الإنسان بين لحظة وأخرى.

وفى الحقيقة فإن ذلك القالب الذى يختار لأحداثه زمناً قصيراً مكثفاً ليس إلا تعبيراً فنياً- واعياً أو غير واع- عن الصراعات المريرة التى عاناها ويعانيها هذا الجيل ، والانعطافات التى اضطر إليها بعضهم فى محاولة للتمرد ضد- أو التكيف مع- ما يعوق تحقيق أحلامهم، وهو ما كان يتجسد كثيرا على نحو سينمائى فى العديد من الأفلام فى فكرة« **العودة إلى الوطن**» بعد غياب طويل ،حيث يواجه البطل صدمة اكتشاف الواقع الجديد.

الطيف الجمالى والسياسى

إنك ترى دائما فى القلب من أفلام محمد خان بطلاً (**أو بطلة**) يبدو لك كما لو أنه يقف على حافة الحياة ، يتأملها بمزيج من المشاعر المتناقضة ، فهو لا يدرى إن كان عليه أن يظل لامنتمياً يجتر عذاباته وحده، رافضاً أن يذوب فى الحياة التى لا تقابله إلا بالألم ، لكنه من جانب آخر لا يستطيع أن يهجر ميراثه وتراثه الوجدانى . فهو البطل- مثله فى ذلك مثل محمد خان نفسه ورفاقه من أبناء جيله- لم يقم باختيار هذا الموقف اللامنتمى بمحض إرادته ، وإنما فرض عليه فرضاً ، أو قل إنه ليس اللامنتمى الوجودى الذى نقابله فى الثقافة الغربية ،فالجانب الوجودى فى أعماق أبطال **محمد خان** يمد بجذوره فى حالة من الاغتراب داخل بناء اجتماعى وسياسى خانق ،وهو الاغتراب الذى ينفى هذا البطل ويقصيه خارج دائرة الحياة ،رغم عشقه للحياة.

كما أنك ترى فى أفلام رأفت الميهى هذا القلق الوجودى ممتزجاً بالهم السياسى ، وإن كان الأهم هو أن أفلام **رأفت الميهى** لا تخفى ظلا من التشاؤم حول المصير الإنسانى ،حيث ينتهى البطل دائما إلى نوع من الفشل فى المقاومة ، أو إلى الإعلان عن الامتثال للواقع المرير. وهذا التشاؤم سوف يسرى فى أفلامه كلها ، بدءاً من تراجيدياته الأولى« **عيون لا تنام» (١٩٨١)** و«**للحب قصة أخيرة» (١٩٨٦)**، وانتهاء بالسخرية الجامحة فى أفلامه الفانتازية اللاحقة ، وسوف تتزايد رحلته الفنية اقترابا من التشاؤم السوداوى الشامل ، الذى يصل إلى حافة الفوضوية(**بالمعنى الفلسفى للكلمة**) ،حيث «كل» المؤسسات القائمة- بل الممكنة أيضا- تقمع الإنسان ،حيث يتبنى الفنان حكماً مسبقاً على المصير الإنسانى بالهزيمة.

أما **خيرى بشارة** فقد كان ألمع ما فى أفلامه هو« **أفكاره**» وليست« عواطفه» ،فإذا كانت هذه الأفلام تبدأ دائما من الواقع ، إلا أنها تسعى دائما إلى أن تصنع من هذا الواقع عالماً جماليا متكاملا ، يحول الحجر إلى إنسان، لكنه يحول الإنسان أيضا إلى بقعة من اللون ، فكل عناصر الواقع تصبح على درجة متساوية من الأهمية ، دون نقاط- ساخنة أو باردة، حتى أن الواقع فى أفلامه يصبح عالماً جديداً مكتفياً بذاته ،لأن هناك مسافة من التباعد العقلانى تفصل دائما بين الفنان خيرى بشارة والواقع الذى يتعامل معه، حيث ينبغى للواقع أن يخضع فى النهاية إلى مفهوم جمالى ذهنى ،وحيث يفقد الواقع جانبا كبيرا من دفئه وحرارته.

على النقيض تماما ، اختار **عاطف الطيب** أن يبحث عن أكثر جوانب القمع سخونة وميلودرامية ،حتى أنك يمكن أن تلخص هدفه الجمالى والسياسى فى أنه كان يبحث عن الميلودراما فى قلب الحياة، وعن الحياة فى قلب الميلودراما ،وهو ما جعله أكثر أبناء جيله اقترابا من الذوق الجماهيرى . ولعل أهم أفلامه «**سواق الأتوبيس**» (١٩٨٣) يجسد ذلك التوازن بين الصراع الميلودرامى الذى عشقه **عاطف الطيب** طوال رحلته الفنية ،والحس الاجتماعى تجاه الواقع . لكن كثيرا ما كان عاطف الطيب يفقد هذا التوازن ،عندما تصبح الميلودراما وسيلة وهدفاً فى أن واحد ، سعياً إلى النجاح التجارى.

وربما كان **داود عبد السيد** هو أكثر أبناء جيله وعياً من الناحيتين الجمالية والسياسية ،حتى أن أفلامه تعتبر مزيجاً رقيقاً من التفاعل الجدلى بينه وبين الواقع ، فهو لا ينظر للعالم من خلف زجاج ملون، كما لا يلقى بنفسه وسط أحزان وأفراح هذا العالم ، ولكنه يقيم حواراً خلاقاً . وإن جوهر الإبداع فى أفلامه هو أنها لا تدور فقط عن «الهامشيين» (**ذلك المصطلح الغائم**) الذى قد يعنى فى الغرب مجموعة من الغجر وأصحاب الثقافات الخاصة، وإن كان يعنى هنا الكتلة الهائلة الغارقة تحت سطح طوفان الحياة ، بل إن هذه الافلام تدور حول **داود عبد السيد** نفسه ، وعنا، وعن ضرورة الاقتراب من البسطاء،لأنه يرى فى صورتهم أزمته كمثقف وفنان ،يصنع عنهم ومن أجلهم أفلامه ، لكنه لايلقى عليهم مواعظه وحكمه ،وإنما يتعلم منهم- ونتعلم معه- كيف نكتشف ونكشف عن الروح البشرية المتوثبة خلف الجسد المتعب الفانى.

وخلف الجسد الواهن لصناعة السينما المصرية ،حاول فرسان السينما الجديدة أن يكتشفوا ويكشفوا عن هذه الروح لكن كانت هناك ما تزال علل هذا الجسد وأمراضه تتفاقم ،وكان فيلم« **فارس المدينة» (١٩٩٢)لمحمد خان** هو الاعلان الحقيقى عن أفول زمن الفروسية والفرسان

من أزمة السينما

عندما كان فرسان السينما المصرية الجديدة خلال الثمانينات يحاولون إحياء الروح فى هذه الصناعة المتداعية ،كان التيار السائد يعمل فى طريق آخر، فمع ظهور عصر شرائط الفيديو بدا لتجار السينما المصرية أن تعبئة هذه الشرائط عن طريق ما أطلق عليه «**أفلام المقاولات**» هو الوسيلة لتحقيق معدلات قياسية فى الانتاج السينمائى ، بصرف النظر عن مستواها الفنى .فى نفس الوقت الذى شهدت فيه السينما المصرية ظاهرة غير مسبوقة ،وهى سيطرة النجوم والنجمات على مقاليد الصناعة وأقدارها ،فظهرت موجة أفلام **عادل إمام ونادية الجندى ونبيلة عبيد** ،التى حققت نجاحا جماهيرياً هائلا . وإذا كنا نستطيع أن نتلمس الأبعاد الاجتماعية وراء هذا النجاح ،فى سيطرة نموذج البطل الفهلوى أو المرأة الفاتنة القاتلة ،فى تعبير عن المناخ الاقتصادى والاجتماعى السائد فإن هذه الجماهيرية ذاتها- التى افتقدها أصحاب السينما الجديدة- شكلت مفترق طرق جديداً.

وعلى الرغم من أن عامى ١٩٩٠و١٩٩١ شهدا بعض محاولات قليلة لتحقيق المعادلة الصعبة بين النجاح التجارى والابداع الفنى، وهو ما تجسد على سبيل المثال فى أفلام «**اللعب مع الكبار» لشريف عرفه** ، و«**الكيت كات» لداود عبد السيد**» ،و«**الهروب» لعاطف الطيب** ،فإن المتغيرات السياسية-على مستوى الوطن

البرئ.. لعاطف الطيب



العربى والعالم كله- دفعت بالجانب الابداعى من السينما المصرية للتخلى عن الأحلام القديمة أو استبدال أحلام جديدة بها .لقد اكتشف هذا الجيل- وهو الذى يكتوى بنار الصناعة السينمائية المتردية فى ظل سياق أكثر تردياً- أن عليه أن يعيد حساباته. ولعل ذلك لم يكن راجعاً فقط إلى عوامل فنية وتقنية- لا ننكر أهميتها -وإنما أيضا إلى عوامل فكرية وسياسية واجتماعية شديدة التعقيد ،جعلت أبناء هذا الجيل من السينمائيين يتراجعون عن بعض مما كانوا يؤمنون به فى بداياتهم الأولى .لقد كانت أحلامهم تبدأ بصنع أفلام تحقق النجاح الجمالى والسياسى ،غير أنه قد تسلل إلى وجدانهم- مثل الكثير من المثقفين -قلق عميق وشك عاصف في الكثير من المعتقدات الفنية والسياسية المتعارف عليها.

من جانب آخر، كان ظهور البث التلفزيونى عبر الأقمار الصناعية من جانب، والحديث الغامض عن دخول رجال الأعمال إلى عالم صناعة السينما من جانب آخر ، سبباً فى اضطراب هائل للبنى التحتية لصناعة السينما المصرية ،وهى الصناعة التى تعانى اليوم خطراً أفدح، وهو غياب الفلسفة الحقيقية وراء هذا الفن وتلك الصناعة ، سواء على مستوى الدولة أو أصحاب رؤوس الأموال.

ظاهرة «المضحكين الجدد»

ومن هنا بدأت المرحلة العائمة الغائمة التى تعيشها السينما المصرية اليوم صناعة وفناً ،مع تردى الاستوديوهات والمعامل ،وتناقص عدد دور العرض، وسيطرة بعض النجوم على الجانب الصناعى والإبداعى معاً .إن الفلسفة الغائبة وراء ذلك كله هى إدراك أهمية السينما فى صناعة وصياغة الوجدان الجمعى، وهو ما أدركته الرأسمالية المصرية فى الثلاثينيات والأربعينيات ، وطبقته الدولة خلال الخمسينيات والستينيات ، لكن هذا الوجدان الجمعى أصبح اليوم مهملاً ومتروكاً إما للأفلام الأمريكية الهوليودية ، أو لتلك الظاهرة التى يطلقون عليها« **المضحكون الجدد**».

وإذا كانت السينما المصرية طوال تاريخها تقوم بتسويق الأفلام من خلال أسماء العشرات من نجومها ونجماتها ، سواء القادمين من عالم الغناء والطرب أم من عالم التمثيل ، وإذا كانت هذه السينما أيضا قد عاشت بعض فترات تعرف الأفلام فيها بأسماء صانيعها من المخرجين ،فإن الأفلام أصبحت اليوم تحمل **أسم محمد هنيدى أو علاء ولى الدين**.



الحريف لمحمد خان



نجلاء فتحى وعايدة رياض فى« أحلام هند وكاميليا» لمحمد خان

وقد ترجع هذه الظاهرة إلى« **أزمة» السينما المصرية** التى طال الحديث عنها دون أن يتصدى أحد لحلها، لكن أزمة السينما انتهت إلى سينما الأزمة ،فى أفلام تعود بالسينما المصرية إلى بداياتها الأولى الساذجة ،إلى اسكتشات كشكش بيه وبربرى مصر الوحيد والمعلم بحبح .وقد يكون مهماً أن نشير إلى أننا لسنا ضد أن يظهر هذا النوع من الأفلام باعتبارها وسيلة تسلية عابرة(فقد كانت السينما المصرية تقوم دائما بصنع مثل هذه الأفلام) ، لكن الأكثر أهمية هو أننا لا نستطيع أن نخفى مرارة من أنها أصبحت تبتلع كل ما عداها من محاولات إبداعية حقيقية، دفعت العديد من الفنانين السينمائيين إلى التوقف ، بينما لجأ البعض الآخر إلى عالم« **الفيديو كليب» والفوازير!**.

لكن الجانب الآخر من الحقيقة يكمن أيضا فى محاولة تفسير ظاهرة نجاح هذه الأفلام، وهو التفسير الذى لن تصلح معه المعايير النقدية والفنية ، وإنما من خلال التفسير- ولا نقول التبرير- الاجتماعى لنجاح هذه الأفلام المتواضعة ، فلابد أن الجماهير -فى هذا السياق الذى نعيشه اليوم- تجد فى هذه الأفلام بعضاً مما تبحث عنه . وربما كان أول ما يمكنك أن تلاحظه فى موجة أفلام

«المضحكين الجدد» هو ذلك القدر الهائل من العفوية والارتجال ، لكنها العفوية التى لا تفكر لحظة واحدة فى أن تسعى للإحياء بحيوية الحياة أو تلقائية الحس الواقعى ، وإنما هى فى جانب منها تحطيم للأشكال السينمائية التى سادت خلال الثمانينات واتسمت -بسبب سيطرة النجوم القدامى وتكرار» التوليفات -بالبلادة والاصطناع ،كما أنها العفوية التى انتقلت إلى شاشة السينما من عالم« المسرح السياحى »(**كما كانت الأفلام المصرية الأولى تنقل عن« الفودفيل)** ،الذى لا يتألف إلا من مجموعة من« النمر» غير المترابطة ،يقف فيها« **المضحك»** على المنصة لكى« **يدغدغ» الجمهور** باعثاً فى الصالة عاصفة من الضحك والصخب ،وها هو الجمهور العاجز عن دفع ثمن تذكرة المسرح باهظة الثمن يستطيع أن يذهب إلى السينما لكى يشاهد تنويعات على مسرحيات معلبة فى شرائط من السليولويد.

لكنها العفوية التى تفتقد أيضا أى أسلوب فنى متماسك ،وهو ما يبدو متلائما تماما مع الجمهور الجديد من الشباب الذين يشكلون الجانب الأكبر من متفرجى السينما ، وهو الجمهور الذى يريد أن يستمتع فقط باللحظة الآنية الحاضرة ، لأنه سئم الجدل العقيم حول الماضى ،ولأنه لا يجد فى الحاضر مشروعاً قوميا حقيقياً يؤمن به ويشعر فيه بذاته الفردية والقومية، ولأنه -وهذا هو الأهم- لا يعرف لنفسه مستقبلا واضحاً.

وليس غريبا أن تحتشد هذه الأفلام بنماذج من هذا الشباب الضائع ، وأن تكون الأماكن التى يتم التصوير فيها- ولا نقول تدور الأحداث، لأنه ليست هناك أحداث بالمعنى الدرامى والسينمائى للكلمة- هى بيوت أسر الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، والشوارع ،والعديد من« دكاكين» المهن المتواضعة ، ودائما ما يبحث أبطال هذه الأفلام عن العزاء والسلوى فى الصداقة التى تجمع بين الضائعين ،الذين لا يبقى لديهم أمل فى الحصول على فرصة للعمل أو الزواج، وكثيراً ما تتكرر فى مثل هذه الأفلام مشاهد الفشل فى العمل أو حتى فى العثور عليه ،مثلما يتكرر مشهد الذهاب إلى أسرة الخطيبة لخطبتها فيصطدم البطل بمطالب لا طاقة له بتوفيرها.

ودائما ما تقف تلك الحبيبة موقفاً سلبياً من ذلك كله، وقد يكون ذلك راجعاً إلى النجومية ،«البطل» الباحث وحده عن احتلال مقدمة الصورة ومركزها ،لكنه يعكس أيضا رؤية رجعية تحتقر المرأة وتدفعها دائما إلى خلفية «الكادر» ،وهى الرؤية التى باتت تقبع فى أعماق الوجدان الجمعى فى ظل السياق الراهن وظروفه المتردية.

الفلسفة الغائبة

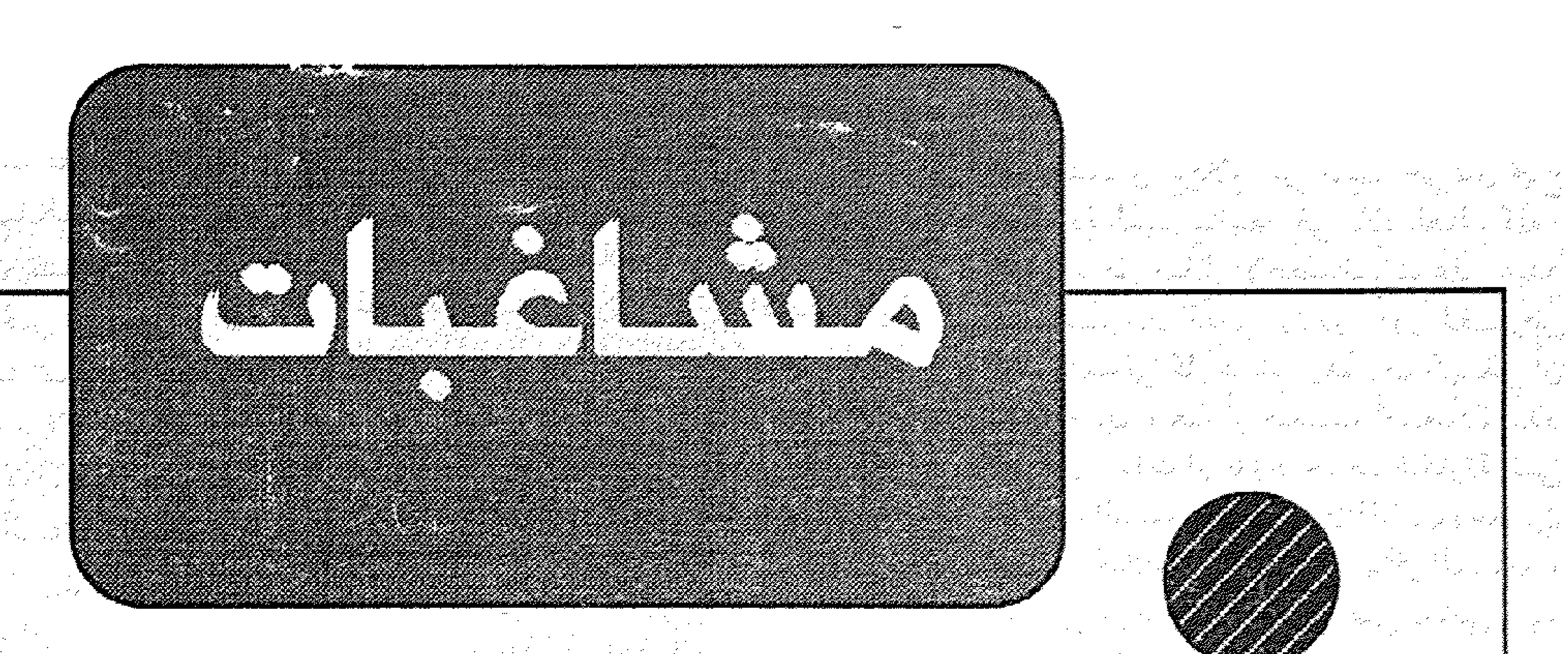
تلمس إذن الأفلام الأخيرة للسينما المصرية بعضا من أوتار الملامح الاجتماعية والوعى الجمالى ،لكن ذلك يؤكد من ناحية أخرى أنه إذا كانت السينما المصرية تعتبر تسجيلا لتطور مسيرة هذا الوعى ،فإن ذلك يعنى أن الصناعة السينمائية والوعى معاً قد عادا لنقطة الصفر من جديد.

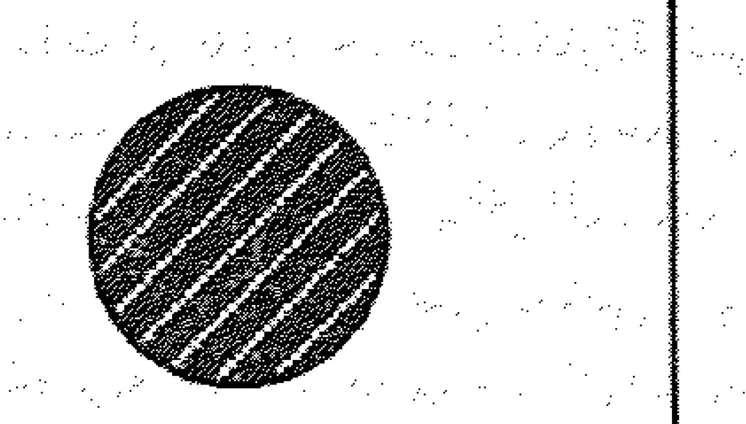
وإذا كان هناك من طريق جديد ومستقبل واضح أمام هذه الصناعة، فلابد أن ندرك أولاً أن حضارة القرن العشرين كله هى حضارة الصورة بلا منازع ،وهو ما يعنى أن تدرك «المؤسسات » السياسية والاقتصادية أهمية وخطر السينما ،وهو ما نراه -للأسف الشديد- غائبا فى سياق التصور بأن« العولمة» وسيطرة الاقتصاد الرأسمالى (فيما يعرف باسم «اقتصاد السوق») تعنى أن نترك فن وصناعة السينما المصرية فى مهب الريح . إن هذا المفهوم يقصر عن فهم أنه حتى فى أعتى الدول الرأسمالية تصبح السينما سلاحاً تدافع عنه «الدولة» وتحميه بكل الوسائل الممكنة والمتاحة .ولنأخذ مثلا بالولايات المتحدة التى أقرت منذ الأربعينيات أن حرية الاقتصاد لا تتعارض مع قوانين منع الاحتكار ، ووضعت أسسا تمنع في شركات الانتاج السينمائى من ممارسة حقوق التوزيع أو امتلاك دور العرض، حتى تتيح للعدد الأكبر من أصحاب رؤوس الأموال أن يدخلوا إلى مختلف أفرع وأذرع العملية الصناعية السينمائية .كما أقرت الولايات المتحدة أيضا منذ بداية الستينيات بأن فن السينما هو إحدى وسائل التعبير الحر الذى يحميه نص الدستور ، بينما ما تزال الرقابة عندنا (التى تضع السينما إلى جانب الملاهى فى قانون واحد!) تمارس سلطات قاسية على الجانب الابداعى ، فلا تتيح الفرصة إلا للأفلام الهزيلة التى تخلو من« المحظورات الرقابية» .ولنأخذ مثلا آخر بفرنسا التى ما تزال تصر على موقفها بأن السينما لا تخضع لقرارات «الجات» ،فالأفلام ليست مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما هى تجسيد للوجود القومى والدفاع عنه بقدر ما هى وسيلة لصياغة الوجدان الجمعى الذى لا ينبغى تركه نهباً لاقتصاد «السوق».

إن السينما «صناعة ثقيلة» بالمعنى الحقيقى للكلمة ، لكن السينما المصرية اليوم أصبحت وسيلة للكسب السريع عن طريق منتجين عابرين، وهو الأمر الذى يؤكده عدم وجود شركة إنتاج راسخة تظل تعمل لسنوات طويلة ، وإنك لن تجد أثرا للشركات التى كانت تعمل منذ عقدين فقط من الزمن، كما أنك لن تجد تاريخاً حقيقياً فى مجال الصناعة السينمائية لأغلب المنتجين الذين يقومون اليوم بتمويل الأفلام .من جانب آخر فإن نجاح الصناعة السينمائية- فى بلاد العالم كله- يعتمد من خلال الإحصائيات على عدد المتفرجين الذين يرتادون دور العرض السينمائى كل عام ،وهو رقم ينبغى أن يتراوح بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان ، ولك أن تدرك حجم الكارثة التى تعانيها السينما المصرية بين المائتين وخمسين مليوناً والثلاثمائة مليون من تذاكر السينما ، ولك أن تدرك حجم الكارثة التى تعانى منها السينما المصرية إذ لا يتعدى هذا الرقم أبداً العشرة ملايين.

هل نصل بذلك إلى نتيجة متشائمة حول مصير السينما المصرية ،صناعة وفناً ؟ إننا لكى نجيب عن السؤال ينبغى علينا أولا أن نجيب عن أسئلة أكثر جوهرية ،وهى إذا ما كنا نصنع حقاً ما يجب علينا صنعه تجاه السينما المصرية ، إذ ينبغى على المؤسسات القائمة أن تنظر إليها باعتبارها تعبيراً عن الوجود القومى ،وهى بذلك تختلف عن كل الصناعات الأخرى، لكنك لن تعرف أبدا إلى أية «مؤسسة» حكومية تؤول مسئولية السينما المصرية .كما ينبغى على المثقفين والفنانين ألا يفقدوا- رغم الظروف القاسية ، بل ربما بسبب هذه الظروف أيضا- القدرة على الحلم ،ومحاولة تخطى الحواجز القائمة من أجل التمرد على البنى والأشكال التقليدية المتداعية، سواء على مستوى الإبداع أو الانتاج أم التوزيع أم العرض.

وإذا كانت السينما قد بدأت منذ أكثر من قرن بعرض شرائط «لوميير» البدائية فى أحد مقاهى باريس ، وإذا كانت أيضا قد تحولت إلى إمبراطوريات هائلة فى هوليوود وغيرها وغيرها ، فلعل التطورات التقنية التى شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين ،وما سوف يشهده منها القرن الحادى والعشرون ، لعل هذه التطورات المتسارعة التى جعلت فن السينما- من الناحية الإبداعية -فى متناول الجميع ، تتيح لجيل جديد من السينمائيين أن يحملوا هذا الفن إلى آفاق جديدة، ليسجلوا به مرحلة أخرى من مراحل تطور الوعى الذى كانت السينما المصرية تعبر دائما عن مسيرته ،فى ازدهاره وانحداره، وانتصاره وانكساره . لذلك فإن الاجابة عن السؤال ليست إذا ما كنا قد انتهينا إلى رؤية متشائمة حول مستقبل السينما المصرية فى القرن القادم ، بل الإجابة هى التأكيد على قدرتنا- أوطاناً وشعوباً - على الاستمرار فى أن نحلم بسينما أكثر رسوخاً ووعياً وتأثيراً ، وأن تصبح أحلامنا- وأفلامنا- حقيقة واقعة.





نار الحكومة - ولا جنة" عادل حسين"

أصبح الحزب العمل- الاشتراكى سابقا- ظاهرة سياسية ، تدعو لكثير من العجب، ولبعض من الخوف عليه، وربما الخوف منه!.
فمنذ أواخر الثمانينات، ومع الانقلاب الايديولوجى الذى قاده الأستاذ **عادل حسين** ليحول به الحزب من حزب كان يفترض انه اشتراكى ديمقراطى، إلى حزب كان يفترض أن يكون قوميا اسلاميا ، جرت فى النهر مياه كثيرة، انتهت به إلى أن يكون أقرب إلى الجماعات الدينية المتطرفة، على الرغم من أن تيار التزمت الدينى قد بدأ فى الانحسار.
وكانت الفكرة وراء هذا الانقلاب ،هى أن يصوغ حزب العمل لنفسه مساراً سياسياً متميزا ، يجمع بين تيارين لم يكن لأحدهما - آنذاك- حزب شرعى معترف به ،هما التياران الناصرى والاسلامى، وأن يمزج بينهما فيستفيد من جماهيريتهما ، أو يحل محلها .. وهى فكرة بناها **عادل حسين**- الماركسى السابق صاحب الاجتهادات الفكرية التى كان يصفها الماركسيون المتشددون باليمنية- انطلاقا من تحليل يرى أن انتصار الثورة الإيرانية مؤشر على أن أى حزب سياسى فى بلد اسلامى لا يستطيع أن يكتسب جماهيرية بعيداً عن الموروث الروحى للأمة، وهو الموقف نفسه الذى دفع شقيقه الراحل المرحوم **أحمد حسين** ، مؤسس حزب **«مصر الفتاة»**، عام ١٩٤٠ ، إلى تغيير اسم الحزب إلى« **الحزب الوطنى الاسلامى**» بعد أن بهرته الجماهيرية الشديدة التى حققها **«الاخوان المسلمون»** ، بل إنه سعى -كما يقول فى مذكراته -إلى الدمج بين الحركتين، لولا أن المرحوم **حسن البنا** مؤسس الاخوان رفض ذلك!.

وليس من حق أحد -خارج حزب العمل- أن يعترض على الفكرة ، ليس فقط لأن **عادل** شأنه فى ذلك شأن كل إنسان حر تماما فى اختيار قناعاته السياسية والفكرية، أو لأن حزب العمل حرّ فى تغيير خطه السياسى ، بل لأن الفكرة، لا تخلو من بعض المنطق، بل لعل كثيرين كنا من بينهم، وجدوا فيها حلاً قد يكون مقبولا ، لكى يتفاعل التياران القومى والاسلامى، بشكل يجعل من كل منهما ، أكثر ديمقراطية ، وأكثر عصرية ، وأكثر قبولا بتعدد الرؤى والاجتهادات، على الرغم مما وقع بينهما من صدام دموى، خلال الخمسينيات والستينيات!.

لكن تجربة السنوات العشر السابقة، تكشف عن أن التحالف الايديولوجى والسياسى الذى قصد إليه **عادل حسين** لم يحقق هذا الهدف ، فقد حصل الناصريون على حزبهم الخاص ولم يقبلوا بفكرة الاندماج فى غيرهم، وتمسك الاخوان بتنظيمهم المستقل، فانكمش التحالف إلى ائتلاف انتخابى هش، لتبادل الأصوات ،كسب به الطرفان أكثر من ثلاثين مقعداً فى انتخابات ١٩٨٧ ، انكمشت بسبب ممارساتهم والتدخل الحكومى إلى مقعد واحد فى الانتخابات بعد التالية، وبدأت الاحتكاكات بينهما على نصيب كل منهما من الصحيفة ، ومن المقاعد القيادية ، ليتحول **«حزب العمل»** إلى حزب دينى إسلامى مستقل ينافس الاخوان وينافس غيرهم من الجماعات الدينية.

ونظرة عابرة إلى التحالفات العربية والاقليمية والدولية لحزب العمل ، وإلى مواقفه فى السياسة الداخلية ، تكشف عن أن فشل الصيغة التى ابتكرها عادل حسين، تدفع الحزب دفعا لكى يحاول وراثة جماهيرية المنظمات الدينية الأكثر تطرفا وتزمتاً، وأنه يحاول- استناداً إلى شرعيته-المزايدة على اسلامية الاخوان المسلمين، الذين أصبحوا أكثر اعتدالاً منه ، وأنه بدلا من أن يساعد على «مقرطة» التيارين القومى والدينى، يأخذ فى خطابه السياسى منحى أكثر تعصبا على الصعيدين!.

والواقع أن تكتيكات الحزب فى السياسة الداخلية تدعو للضحك وربما للبكاء ، فهو يتحالف مع جناح فى الحكم ضد اجنحة أخرى ، ويلعب لحساب وزراء ضد وزراء ، ويشن الغاره على **يوسف والى** بتحريض من **طلعت حماد**، وتتوهم صحيفته أنها قادرة على اسقاط الوزراء ، وتشيع مناخا من الديماجوجية الفكرية والسياسية وتبشر باستبداد لا يقل عن استبداد الحكم القائم إن لم يكن أسوأ وأضل سبيلاً.

ولو استمر حزب العمل فى هذا الطريق، فسوف يقود نفسه إلى الهاوية .. ولن يجد من يناصره ،أو يقف إلى جواره ، بل سيجد من يقول له: **نار الحكومة ولا جنة عادل حسين!.**

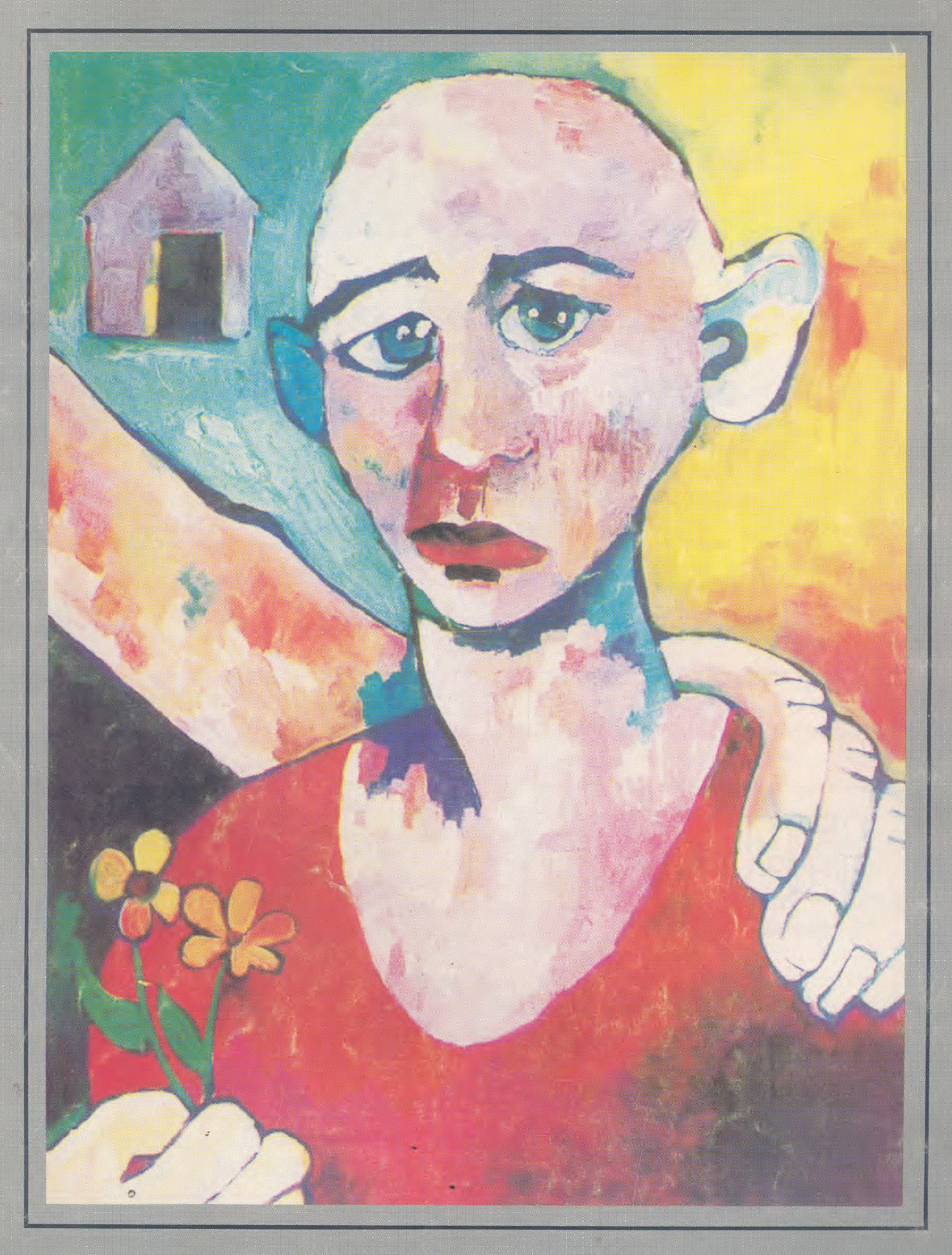
وصديقك من صدقك لامن صدّقك!.

صلاح عيسى

قول لبابا
ماما يح
بابا أوبح

التدريب على
المواجهات
البرلمانيه

أووووف..
الباشا الصغير كان
امبارح بيلين



لوحة للفنانة غادة عبد الرازق الكندى